المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

ISSN 2569 - 7382

المركز الديمقراطي العربي

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political trends

international scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

ISSN

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة :المركز الديمقراطي العربي برلين -ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.
Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without
Prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي- برلين

Democratic Arab Center For Strategic

Political & Economic Studies

مجلة

إتـجـا هـا ت سيـا سـيـة

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 7382-2569

مجلة إتجاهات سياسية مجلة دورية علمية محكمة،

تصدرعن المركز الديمقراطي العربي " برلين_ ألمانيا"

وهي مجموعة من التقارير والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية التي تعني بكافة الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالو اقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.

وتعتمد سياسة مجلة: إتجاهات سياسية" على اسلوب تقصي الحقائق وتقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة نخبة من الكوادرفي المتابعة والإشراف على ما يصل من تقاريروتحليلات، حيث يترأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية والإعلام والقانون، من الجامعات العربية ذوي الخبرة.

المركز الديمقراطي العربي- برلين

Democratic Arab Center For Strategic

Political & Economic Studies

Journal of Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by The Democratic Arabic Center Germany-Berlin It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

The Twentieth edition, September - 2022

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية
Journal of Political Trends

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية د. محمد عبد الحفيظ الشيخ

رئيس التحرير التنفيذي: د. خالد السحاتي

مدير التحرير: أ. محمد نورالدين محمد علي بي

الطبعة الأولى

سبتمبر 2022 م

البريد الالكتروني للمجلة:

magazin@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

أ.د. جمال ابراهيم، عميد القبول والتسجيل والامتحانات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

- أ. د. حسينة شرون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- د. ياسر شاهين، أستاذ مشارك كلية العلوم الإدارية والمالية. جامعة فلسطين الأهلية، فلسطين.
- د. سامية عبد اللاوي، إستاذة محاضرة –أ، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر.
- د. فايز ابو عامرية، استاذ مساعد في العلوم الاقتصادية، جامعة فلسطين الأهلية، فلسطين.
- د. أونيسي ليندة، أستاذ محاضر أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر.
- د. اسماعيل عريقات، استاذ القانون في جامعة بيرزيت، فلسطين.
- د. بهلول سمية، أستاذة مشاركة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر.
- د. الفيتوري صالح السطي، عضو هيئة تدريس بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني ولي، ليبيا.
- أ.م.د. وسام هادي عكار، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. اسلام حسن راسم محمود البياري، أستاذ القانون الدولي، جامعة الإستقلال، فلسطين.
- د. رقية العاقل، استاذ محاضر "أ" بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
- د. أنسام قاسم حاجم لطيف العبودي، دكتوراه قانون، جامعة بابل، العراق.
- د. أنور سيد كامل عامر، أستاذ الجغرافيا السياسية، جامعة بني سوف، مصر.
- د. يونس قبيشي، دكتوراه القانون، المغرب.
- د. ميثم منفي كاظم العميدي، أستاذ القانون في كلية الحقوق، جامعة بابل، العراق.
- د. عمراوي خديجة، أستاذ محاضر.أ. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عباس لغرور. خنشلة، الجزائر.
- د. محمد جمعة، قاضي إستئناف بمجلس الدولة، مصر.
- د. ناصر جرادات، استاذ مشارك في العلوم الاداريه، جامعة فلسطين الأهلية، فلسطين.
- د. توفيق هامل، باحث في التاريخ العسكري ودراسات الدفاع.

المحتويات

المقال

تجارب الجامعات الافتراضية بالدول العربية 7

الدكتور يونس قبيبشي

النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وأثرها على السياسة الخارجية الأمريكية 15

د. عبد الرحيم حمد العرقان: و د. خالد فوزي المحاسنه

الحروب الهجينة: أداة لإدارة الصراع الروسي -الغربي حول أوكرانيا 30

د. أميرة السيد حسن صديق

أثر مشروع الحزام والطريق في التنافس الأمريكي- الصيني 54

زهراء محسن هجول ، طالبة ماجستير

مجلس القيادة الرئاسي اليمني: أسباب النشأة، وفاعلية الأداء 74

دكتور. صريح صالح صالح القاز

تداعيات انقسام السلطة في الاقتصاد اليمني
دراسة وصفية خلال الفترة 2014 – 2020 88

ذي يزن الاعوش

دورُ الأمن الفكريّ في مُواجهة ظاهرة التطرُّف: دراسة نظريَّة 104

خالد خميس السحاتي و نوال بالعيد سالم الفيتوري

تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا 128

أ. د مصطفى أبو القاسم خشيم

ضمانات نزاهة تقسيم الدوائر الانتخابية وحمايتها من الفساد: العراق انموذجاً 150

م. هندمحمدعبد الجبار وم. درفيف عبد الستار

تجارب الجامعات الافتراضية بالدول العربية

The experiences of virtual universities in Arab countries

الدكتور يونس قبيبشي
أستاذ القانون والعلوم السياسية، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب

الملخص:

شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين، تقدماً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات، وحولت الوسائل التكنولوجية الحديثة العالم الى قرية كونية صغيرة. وانعكس هذا التطور في مجالات متنوعة كالتعليم؛ فظهرت أنماط وصيغ جديدة للتعليم ومنها الجامعات الافتراضية، التي انتشرت في العديد من دول العالم، وحققت العديد من الإنجازات، وفى هذا المقال عرض لنشأة الجامعة الافتراضية، وخصائصها، وتطورها، ومجموعة من المقترحات حول كيفية تبنى تلك الصيغة في التعليم الجامعي العربي.

Abstract :

The beginning of the twenty-first century witnessed tremendous progress in the field of information technology, and modern technological means have transformed the world into a small global village. This development was reflected in various fields such as education; New patterns and forms of education emerged, including virtual universities, which have spread in many countries of the world, and have achieved many achievements.

مقدمة:

مع تغير العالم من حولنا والتطور المتسارع في مجال وسائل الاتصال والتواصل، تمت مواكبة هاته التحولات من خلال نظام تعليمي جديد يُدعى ب ""التعليم عن بعد" عبر الجامعات الافتراضية وذلك للاستفادة بشكل أكبر من التكنولوجيا وبالتالي المساهمة في تطوير طرائق التعليم ووسائله.

توفر بعض الجامعات "برامج التعليم العالي عن بعد" من خلال الوسائط الإلكترونية، وعادةً ما يكون المكون الأساسي لتلك الجامعات هو الإنترنت بشكل ثابت وأساسي. وفى هذا المقال سيتم عرض لنشأة الجامعة الافتراضية، مع التذكير بخصائصها، ومراحل تطورها، كما سيتم تقديم مجموعة من المقترحات حول كيفية تبنى تلك الصيغة في التعليم الجامعي العربي.

تعتمد الدراسة المنهج التاريخي والذي يمكن من صرد مراحل تطور الجامعات الافتراضية على المستوى الدولي كما تتبنى المقاربة المقارنة من خلال افتحاص تجارب الجامعات العربية بغية المساهمة في نشر التجارب الناجحة في إطار تبادل الخبرات وتثمين الممارسات.

المحور الأول: نشأت الجامعات الافتراضية:

فكرة "جامعات عن بعد" تعتبر شكلاً من أشكال التعليم الإلكتروني، والهدف منها هو توفير الولوج إلى أولئك الذين لا يتمكنون من الوصول إلى الحرم الجامعي المادي، لأسباب مثل بعد المسافة بين مكان إقامة الطلاب والمؤسسات الجامعية من خلال الاستفادة من تكوينات الجامعات الأجنبية؛ مع الرغبة في متابعة الدراسة دون قيود رسمية والحاجة الى الاستقلالية والحرية.

توجد بعض هذه المنظمات (جامعات عن بعد) فقط كمجموعات غير مترابطة من الجامعات أو المعاهد أو الأقسام التي تقدم عددًا من الدورات عبر الإنترنت أو التلفزيون أو وسائل الإعلام الأخرى، والتي تكون منفصلة ومتميزة عن البرامج التي تقدمها المؤسسات الأخرى. وتعد المؤسسات التعليمية الافتراضية جامعات عن بعد ذات إطار قانوني، ومع ذلك يطلق عليها "افتراضية" لأنها تمارس أنشطتها فقط على الإنترنت، بدون موقع مادي بعيدًا عن وحداتها الإدارية.

مع انتشار الإنترنت وسهولة استخدامه من قبل الجميع برز التعليم عن بعد كخيار متاحًا أمام الكثيرين، وأوّل جامعة افتراضية كانت في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها بلدًا رائدًا في مجال التكنولوجيا مقارنة مع باقي الدول. إلّا أن أساس الفكرة يعود إلى بريطانيا. نوقشت فكرة "الجامعة عن بعد" لأول مرة في أوائل الستينيات في هيئة الإذاعة البريطانية BBC من قبل التربوي والمؤرخ "جيه سي ستوبارت". منذ تلك البدايات المبكرة، ظهرت المزيد من الأفكار حتى شكل حزب العمال في النهاية بقيادة "هارولد ويلسون" لجنة استشارية لتأسيس جامعة مفتوحة عن بعد.

السمة المميزة لجميع أشكال وأجيال التعليم عن بعد هي الفصل بين الطالب والمعلم في الزمان والمكان. يمكن اعتبار التعليم عن بعد مقدمة للتعلم عبر الإنترنت. قبل ظهور الجامعات عن بعد، قدمت العديد من مؤسسات التعليم العالي بعض التعليم عن بعد من خلال دورات المراسلة المطبوعة.

عندما تمت صياغة مصطلح "عن بعد – أو افتراضي" لأول مرة بالمعنى الحسابي، تم تطبيقه على الأشياء التي تم محاكاتها بواسطة الكمبيوتر، مثل الذاكرة الافتراضية. بمرور الوقت، تم تطبيق الصفة على الأشياء الموجودة فيزيائيًا والتي تم إنشاؤها أو حملها بواسطة أجهزة الكمبيوتر.

كانت الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة أول جامعة ناجحة للتعليم عن بعد في العالم. تم تأسيسها في الستينيات من القرن الماضي (1960) على أساس الاعتقاد بأن تكنولوجيا الاتصالات يمكن أن توفر تعليمًا عالي الجودة للأشخاص الذين لم تتح لهم الفرصة لحضور جامعات الحرم الجامعي. تعتبر الجامعة الافتراضية العالمية (VGU) في ألمانيا أحد الأمثلة على الجامعات التي تحافظ على جدول زمني ضيق. تقدم VGU برنامج الدراسات العليا "ماجستير دولي في معلوماتية الأعمال (MBI) "وغيره من البرامج التي تستغرق في المتوسط أربعة فصول دراسية لإكمالها بدوام كامل.

المحور الثاني: خصوصيات الجامعة الافتراضية:

حاول الكثيرون إيجاد تعريفٍ واضحٍ وصريحٍ للجامعة الافتراضية كان منها:

- هي الجامعة التي تقدم فرصةً للتعلم من خلال شبكة الإنترنت بدلًا من الاعتماد على حضور المحاضرات والدروس ضمن قاعاتٍ دراسيةٍ تقليدية.

- هي مؤسسة تؤمّن فرصةً لمتابعة التعليم العالي عادةً تكون على شكل شبكة لعددٍ من الجامعات والمعاهد عبر الانترنيت.
- هي جامعة تتيح للطالب التسجيل ببرامج التعليم العالي من خلال الإنترنت أو أي وسيلة من الوسائل الإلكترونية الحديثة.

وفي محاولةٍ لوضعِ مفهومٍ عامٍ وشاملٍ للجامعة الافتراضية، يمكن القول أنها أحد أشكال التعليم المختلفة عن طرق التعليم التقليدية، حيث يتجلى الاختلاف من خلال تقديم الدروس والمحاضرات عبر الإنترنت وعلى شكل مقاطع فيديو وصور تفاعلية متجاوزةً شرط حضور الطلاب ضمن قاعاتٍ محددةٍ وفي وقت محدد.

يتم تسليم البرامج في جامعة افتراضية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل صفحات الويب والبريد الإلكتروني والمصادر الشبكية الأخرى. رغم أن الجامعات الافتراضية تتنوع على نطاق واسع، فلا تزال هناك أسئلة مطروحة حول الاعتماد وجودة التقييم.

أصبح توفير الوصول إلى التعليم العالي لجميع الطلاب، أسهل بحيث أن معظم الجامعات الافتراضية ليس لديها متطلبات دخول لدوراتها الجامعية. هناك حاجة لمتطلبات القبول للدورات التي تستهدف الخريجين أو أولئك الذين يعملون في وظائف محددة. الدورات التدريبية عبر الإنترنت تمكن الطلاب من التعلم في وقتهم الخاص من خلال قراءة مواد الدورة التدريبية، والعمل على أنشطة الدورة، وربما العمل مع الطلاب الآخرين من خلال المؤتمرات التفاعلية. يمكن أن يكون التعلم عبر الإنترنت تجربة منعزلة لأن الطالب يقضي معظم وقته في العمل بمفرده.

إيجابيات الجامعة الافتراضية:

تلقى الجامعة الافتراضية اتشار واسع واقبال كثيف من قبل الطلاب في مختلف أنحاء العالم حيث تتمتع بالكثير من الإيجابيات وتبين الدراسات أن الجامعة الافتراضية تحقق المزايا الآتية:

1- الإتاحة Accessibility : أي إن المتعلم يستطيع الالتحاق بالجامعة الافتراضية من أي مكان في العالم دون قيود الجامعات التقليدية.
2- المرونة Flexibility : فالمتعلم لا يتقيد بزمان التفاعل والتواجد في بيئة التعلم، فهو مَنْ يُحدد متى وأين يتفاعل مع بيئة التعلم الافتراضية التي تلبي احتياجاته وتشبع رغباته.
3- التفاعل Interaction : إن استخدام الإنترنت في التعلم والتدريس يوفِّر البيئة المثلى للتعلم من حيث توفير التفاعل المطلوب للتواصل من خلال البريد الإلكتروني الذي كان يضمن التفاعل الصوتي والمكتوب. كما أنها تدعم المعلمين في جعل التعلم أسرع وأسهل فالمتعلم فاعل نشط وليس سلبيًا
4- التكلفة: تمكن الجامعة الافتراضية التقليص من مصاريف التعلم مقارنة مع نفقات التعليم التقليدي وذلك من خلال خفض التكاليف غير المباشرة مثل انعدام تكاليف المدينة الجامعية لسكن الطلاب، وانعدام نفقات سفر، وانعدام إشغالات فيزيقية لمباني التعليم الجامعي، بالإضافة إلى تقليص نفقات المواد المطبوعة حيث أن المقررات تقدم في صورة إليكترونية تفاعلية وهي أكثر تشويقًا .

5- الاستيعاب: يساهم التعليم عن بعد عبر المنصات الافتراضية في رفع نسب الاستيعاب لدى الطلاب من خلال ملائمة إيقاع التعلم حسب خصوصيات وقدرات كل متعلم.

6- المعايشة presence و الاستغراقImmersion :المعايشة والاستغراق والتفاعل تعد نتيجة حتمية لكون هذا النوع من التعليم يخاطب حواس المتعلم كافة، وهذا ما يفتقده التعليم التقليدي.

سلبيات الجامعة الافتراضية:

حقيقة توفر الجامعات الافتراضية التعلم عن بعد وتساهم في نشر العلم والمعرفة لكن تعرف مجموعة من المعوقات والسلبيات الشيء الذي يضعف قدرتها على التأثير، من بينها:

1- يعاني طلاب الجامعة الافتراضية من مشاكل في استيعاب وفهم المعلومات التقنية والتي تتطلب انجاز ورشات وحضور على مستوى المعامل والمختبرات، خاصة بالنسبة للمسارات الجامعية العلمية والتقنية.

2- نتيجةً للبعد بين الطلاب ومعلمهم يبقى هناك نوع من الفجوة، خاصة وان التعليم يندرج ضمن قطاع التربية التي تتوخى تنويع التفاعلات والتواصل بين الافراد ويزيد من درجة ادماجهم الاجتماعي والفكري.

3- لابد أن يكون الطالب مُلمًّا ببعض الخبرات التقنية الضرورية للدراسة عن بعد وبالتالي يواجه الطلاب الغير مؤهلين لاستعمال الوسائل التكنولوجية للإقصاء والتهميش.

4- يبقى التفاعل الافتراضي بين الطلاب مقتصرًا على شبكة الإنترنت وبعيدًا عن العالم الحقيقي وهذا قد يُسببُ عزلةً اجتماعيةً لدى البعض.

5- قد تواجه الطالب بعض المعوقات التكنولوجية التي تؤثر على دراسته كعدم القدرة على الاتصال بشبكة الإنترنت.

6- صعوبة مراقبة أنشطة الطلاب والإشراف على تقييم قدراتهم العلمية والمعرفية، مما يطرح حالةٌ من عدم الثقة بكفاءة طلاب الجامعة الافتراضية وبالشهادات التي يحصلون عليها.

7- عزلة الدارسين عن المؤسسة الافتراضية التي ينتسبون إليها وعدم خوضهم تجربة الحياة الجامعية الحقيقية بكل ما تزخر به من أحداث وأنشطة فكرية مع إمكانية الانضمام الى تنظيمات اجتماعية وثقافية وسياسية، مما يعنى فقدانهم حياة كاملة لا يوجد لها نظير خارج أسوار الجامعة التقليدية.

المحور الثالث: أشهر تجارب" جامعات عن بعد "في الدول العربية

هناك الكثير من الجامعات التي تقدم دورات علمية معتمدة عن بعد، وبرامج دراسية كاملة في تخصصات مختلفة. بدأ هذا النمط من التعليم بالظهور والانتشار في البلاد العربية منذ فترة، وأبرز الجامعات العربية هي الجامعة السورية الافتراضية والجامعة الافتراضية التونسية.

الجامعة الافتراضية السورية:

هي الجامعة الافتراضية المتكاملة الأولى في الوطن العربي التي تقدم عبر الإنترنت فرصةً للدراسة الجامعية بمختلف الاختصاصات، أُنشأت عام 2002 ومقرها دمشق وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المادي وتقدم برامج التأهيل الأكاديمي الجامعي لمعظم الاختصاصات على نحو إلكتروني كتقانة المعلومات وتقانة الاتصالات والهندسة المعلوماتية

والحقوق ودبلوم التأهيل التربوي والإعلام وإدارة الأعمال، كما وضعت الجامعة أول نظام لترقية شهادات المعاهد التقانية. تعتبر مؤسسة تعليمية حكومية تقدم التعليم العالي والتعلم مدى الحياة. وَتُوفر بيئة قائمة على تقنيات المعلومات والاتصالات والتعلم الإلكتروني والتعليم المدمج، وتمنح الجامعة شهادات البكالوريوس والدراسات العليا.

تسعى الجامعة لتوفير منظومة تعليم وتدريب وبحث حديثة في المجال الأكاديمي والمهني تمكن المتعلم والمتدرب من الانخراط الفعال والمباشر في سوق العمل عبر تطوير مهاراته ومعارفه في مجالات متنوعة حديثة. يحصل الطالب عند التخرج على درجة البكالوريوس في تخصصه إضافةً لدرجة الدبلوم العالي. ما يميز هذه الجامعة هي شراكتها مع أهم الجامعات الأمريكية والأوروبية العالمية وتتمتع الشهادة التي تمنحها باعتراف دولي ومحلي.

جامعة تونس الافتراضية:

الجامعة الافتراضية بتونس (VUT) ، مؤسسة عامة، تأسست في يناير 2002، وتتمثل مهمتها الرئيسية في تطوير الدورات والمناهج الجامعية بما يتماشى مع الجامعات التونسية. تقدم VUT لطلابها دورات احترافية مصممة خصيصًا لتلائم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والدولية.

تأسست جامعة تونس الالكترونية عام 2002 وهي جامعةٌ حكوميةٌ تتميز باستقلاليتها عن الجامعات التقليدية وتقدّم موقعًا على الإنترنت يُؤمّن الاتصال بين الأساتذة والطلاب إضافة لتسهيل أمور التسجيل ودفع الرسوم. تعتمد هذه الجامعة على كوادر تونسية مدربة بالتعاون مع جامعة جورجيا، حيث حققت جائزة أفضل محتوى إلكتروني في العالم العربي.

يحصل الطلاب عند التخرج منها على درجة البكالوريوس والماجستير في التخصصات الجامعية والتعليم المستمر والتعليم مدى الحياة.

جامعة حمدان بن محمد الذكية – الامارات:

انطلقت جامعة حمدان بن محمد الذكية من دبي وأخذت على عاتقها نشر ثقافة الجودة والبحث العلمي من خلال التعليم الذكي، ويبرز ذلك جليًا في تخصصاتها الأكاديمية في إدارة الأعمال والجودة، والتعليم، والرعاية الصحية والبيئة.

جامعة طلال أبو غزالة – عمان:

تعتبر بوابة للحصول على أفضل تعليم إلكتروني ممكن، وتعزيز المواطنة العالمية والمسؤولية الفردية. في إطار مهمتها المتمثلة في "جعل البرامج التعليمية المعتمدة متاحة للجميع وفي كل مكان". (جامعات عن بعد)

الجامعة المصرية للتعليم الالكتروني:

جامعة رائدة على المستوى الإقليمي في تقديم كافة الخدمات التعليمية بنظام التعلم الإلكتروني على أعلى مستوى من الجودة، وتساهم في إعداد قادة المستقبل لكي يكون لهم تأثير إيجابي على الجانبين الاقتصادي والمجتمعي في مصر والعالم.

الجامعة الامريكية بالسليمانية – كردستان العراق:

تعمل إجراءات ضمان الجودة في الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية (AUIS)على ضمان مستويات عالية من المعايير الأكاديمية والأداء المؤسسي.

مركززين للتعلم الالكتروني – جامعة البحرين:

أنشئ مركز زين للتعلم الإلكتروني بعد صدور قرار مجلس الجامعة رقم 188/2004، في 8 مايو 2004. بادرت جامعة البحرين بإنشاء خطة طموحة لتحديث التعليم ومواكبة المستجدات في عالم التقنية لتوسعة قاعدة الاستفادة لأكبر عدد ممكن من الطلاب وتطوير أداء الهيئة الأكاديمية.

المحور الرابع: تقييم واقع الجامعات الافتراضية العربية:

من خلال نظرةٍ شاملةٍ على الجامعات الافتراضية العربية نرى أنها جامعاتٌ أسّستها الحكومات وتخضع لإشرافها وتهتم بتطبيق مبدأ التعليم الافتراضي، كما تُقدم فرصةً لدراسة الاختصاصات التي تلبي سوق الشغل من خلال الإنترنت كإدارة الأعمال والاقتصاد والتجارة الإلكترونية والحقوق وغيرها.

من جانب اخر، تواصل الجامعات الافتراضية العربية التعاون مع أفضل الجامعات الافتراضية في العالم والاستفادة من خبراتها في سبيل تحقيق معايير الجودة، إلا أنها وبالرغم من كل تلك الجهود تصطدم بمعوقات تؤثر على أداء الجامعة بشكل عام، منها:

1- تعاني معظم الدول العربية من ضعف اليات تمويل البحث العلمي وبالتالي يعاني الطلاب من ضعف الامكانيات المادية التي تسمح بالوصول للتكنولوجيات الحديثة.
2- عدم تقبّل المجتمع لفكرة أن التعليم عن بعد قد يضاهي التعليم التقليدي إضافة الى ضعف رغبة الشباب في التحصيل الدراسي والتعلم مدى الحياة الشيء الذي يلزم السلطات العمومية تنظيم أيام وملتقيات وطنية للتحسيس بأهمية التعلم مدى الحياة.
3- ضعف خدمة الإنترنت في معظم الدول العربية الشيء الذي يلزم الحكومات تأمين تغطية التراب الوطني بشبكات الانترنيت وتنويع الشركاء والمتدخلين في توفير الخدمات الالكترونية
4- غياب أهداف واضحة للتعليم الافتراضي في الدول العربية الشيء الذي يفرض ضرورة اعتماد سياسة تعليمية في مجال الدراسة عن بعد واضحة الأهداف من قبل حكومات الدول العربية.
5- التكلفة المادية العالية لتأمين التكنولوجيا الضرورية للدراسة على مستوى الوحدات والمنشآت التعليمية،

خاتمة:

حقيقة تتوفر «الجامعات عبر الإنترنت" على مدربين معتمدين يتمتعون بالخبرة والمؤهلات التعليمية لتصميم المناهج وتنفيذها كما يتصف التعليم بالجامعة الافتراضية أنه تعليمٌ إبداعي ومرن، لكن هذا النمط من التعليم لا يُغني عن

التعليم التقليدي بل قد يُؤمّن فرصةً إضافيةً لمتابعة التحصيل العلمي لمن يرغب، كما لا تزال هناك أسئلة حول الاعتماد وجودة التقييم.

تمكن الجامعات الافتراضية "التعليم الجامعي العربي" من التغلب على كثير من المعوقات والمشكلات التي يعاني منها، كما تسهم في تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي، ولكن يجب أن يسبق ذلك كله الإعداد الجيد وتهيئة المتطلبات الأساسية لنجاحها، ونشر الوعي بأهميتها وتوفير البيئة التكنولوجية التي تسهم في نجاحها، وعليه فإن هناك حاجة إلى:

- تشجيع جامعات التعلم المفتوح والتعليم عن بعد التقليدية على التحول إلى جامعات افتراضية تستخدم الشبكة العنكبوتية بشكل كامل أو مدعماً بوسائط أخرى.
- تفعيل الشراكة بين الجامعات العربية والقطاع الخاص لتقديم برامج افتراضية بهدف مقابلة حاجات هذا القطاع ودعم الاقتصاد الوطني.
- دراسة تجارب جامعات افتراضية عالمية معتمدة وناجحة لاستخلاص الدروس والتوصيات المطلوبة لمبادرات التعليم الجامعي الافتراضي .
- دراسة التجربتين السورية والتونسية في التعليم الجامعي الافتراضي كونهما مبادرتين رائدتين.
- دراسة مدى جودة التعلم الجامعي الافتراضي ودراسة مدى رضا الطلاب وهيئات التدريس في الجامعات الافتراضية.

قائمة المراجع:

- البنك الدولي (2003)، بناء مجتمعات المعرفة تحديات جديدة تواجه التعليم العالي، القاهرة، مطبوعات الشرق الأوسط.
- الخناق سناء كمال الدين (2010)، هندسة المعرفة ودورها في التعليم الافتراضي، مجلة الباحث العدد (7) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة http://rcweb.luedld.net/art.htm
- الدهشان جمال (2007)، الجامعة الافتراضية أحد الأنماط الجديدة في التعليم الجامعي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومي الرابع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي "أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي في الفترة من25.26نوفمبر2007بدار الضيافة بجامعة عين شمس، (ص 1-46)
- الزهراء فاطمة (2006)، دور التعليم الإليكتروني في تطوير التعليم عن بعد، المجلة الإليكترونية، العدد الثاني، كلية التربية جامعة المنصورة، www.emag.man.edu.eg
- الصالح بدر عبد الله (2006م)، التعلم عن بعد: إشكالية النموذج. المؤتمر الدولي للتعلم عن بعد، مسقط/سلطنة عمان.
- جورج دميان، جورجيت (2008) الجامعة الافتراضية مدخل لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي "رؤية تربوية معاصرة، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر - التعليم من بعد في الوطن العربي- مصر: ص 314 - 386.
- خليل نبيل سعد (2008)، المنظومة التعليمية بين التقليدية والافتراضية المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر - التعليم من بعد في الوطن العربي، مصر.
- عيدة حدار، ليلى شيباني، جدلية العلاقة بين البحث العلمي في منظومة التعليم العالي بالجزائر وخدمة المجتمع في ظل إنتشار فيروس كورونا (دراسة نظرية استقصائية عبر موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك) ، ص 91 – 112. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123151
- ذيب محمد، ضيف الازهر، تكنولوجيا الاتصال الحديثة ودورها في جودة التعليم في المدرسة وخدمة المجتمع ، ص 227 – 236.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/180041

- حلاسي وردة، دور الجامعة في عملية التعليم والبحث وخدمة المجتمع - جامعة قالمة أنموذجا The Role Of The University In The Of Education, Research And Community Service –guelma University Model Process ، ص 91 – 106.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/187673

- محمد عامر ربيع عبد الرؤوف، أساليب تحقيق دور الجامعة في مجال تنمية البيئة وخدمة المجتمع في ضوء التحديات المعاصرة Methods Community Service In Light Of University's Role In The Field Of Environmental Development And To Achieve The Contemporary Challenges ، ص 150 – 179. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138539

- عمر بن عيشوش وحسان بوسرسوب، دور شبكة الفايسبوك في تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد 19 دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الفايسبوك صفحة أخبار فيروس كورونا والتوعية الصحية نموذجا ، ص 288 – 309.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123161

- عمراوي صلاح الدين ومقعاش يوسف، اثر خطاب الكراهية في موقع الفايسبوك على الجمهور دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي موقع الفايسبوك في الجزائر ، ص 375 – 398. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/184075

- مليكة حاسي، حملات التسويق الاجتماعي عبر وسائل التواصل الالكترونية ودورها في التغيير الاجتماعي"نماذج للحملات الصحية والسلامة المرورية من موقع الفايسبوك والتويتر" ، 109 – 126. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/66085

- صحراوي جهاد وشايب الدراع وليد، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تدعيم التواصل العلمي لمواجهة تبعات جائحة كورونا على البحث العلمي (دراسة ميدانية على عينة من طلبة وأساتذة الجامعة الجزائرية). The Role Of Social Media In Strengthening Scientific Communication To Face The Consequences Of The Corona Pandemic On Scientific Research (a Field Study On A Sample Of Algerian University Professors And Students). ص 44 – 71.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128704

- بلعباس عبد الحميد، بوحيلة رضوان، فاعلية التعليم الإلكتروني في ظل إنتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة محمد بوضياف المسيلة. ص 357 – 379. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/181094

النظرية الو اقعية في العلاقات الدولية و أثرها على السياسة الخارجية الأمريكية

Realist theory in international relations and its impact on American foreign policy

د. عبد الرحيم حمد العرقان:
أستاذ العلاقات الدولية المساعد –
جامعة العلوم التطبيقية – قسم العلوم السياسية- مملكة البحرين
د. خالد فوزي المحاسنه:
أستاذ النظرية والفكر السياسي المساعد –
جامعة العلوم التطبيقية – قسم العلوم السياسية- مملكة البحرين

الملخص بالعربية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم النظرية الواقعية في السياسة الخارجية، وأهم التطورات التي لحقت بها تجاه تحليل السياسة الدولية، والقوى الصاعدة في النظام العالمي. حيث أظهرت النظرية الواقعية أن السياسة الخارجية الأمريكية ارتبطت كثيراً في مبادئها وافتراضاتها الدالة على تحقيق وإدامة الهيمنة على كثير من أقاليم حيوية عدة حول العالم. خلصت الدراسة إن النظرية الواقعية قد هيمنت على الفكر الاستراتيجي الأمريكي، والتي ظهرت بوضوح على سلوك سياستها الخارجية، بعد إن سعت الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالقوة العسكرية والاقتصادية، والتي شكلت- أي القوة – أبرز ركائز الولايات المتحدة في ظل التنافس والصراع مع القوى الدولية الصاعدة.

الكلمات المفتاحية:(الواقعية، السياسة الخارجية، الاستراتيجية الأمريكية، السياسة الدولية، القوة الصلبة)

Abstract:

This study aimed to identify the concept of realism theory in foreign policy, and the most important developments that have occurred in the theory towards the analysis of international politics, and the emerging powers in the international system. Based on the realism theory, it is clear that the American foreign policy was closely linked in its principles and assumptions to the theory, leading to the realization and continuation of hegemony over many vital regions around the world .The study concluded that the realism theory has dominated the American strategic thought, which appeared clearly in its foreign policy, as it is based primarily on military power, and economic power, which constituted - that is, the power - the most prominent pillars of the United States' foreign policy in light of competition and conflict with the emerging international powers.

Keywords: Realism, Foreign policy، American Strategy, International politics, Hard Power

المقدمة:

منذ نهاية الحرب الباردة، والتي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وتحّول النظام الدولي إلى احادي القطبية، والتي تميزت – أي العلاقات الدولية – بتحولات استراتيجية، مما أدى إلى تغيُّرات أثرت بشكل واضح في الهياكل السياسية، والأمنية، والاقتصادية المشكلة لوحدات النظام الدولي الأساسية في شكلها التقليدي او الحديث، وهذا أدى إلى تهديدات أمنية معقدة. وقد اجتهد كثير من علماء العلاقات الدولية ومهم (الواقعيون الجدد)، لم يتحدثوا عن السلام والتعاون

الذي يروجون له البنائيون والليبراليون، وانما الحديث حول طبيعة ومستقبل الصراع الدولي بين الولايات المتحدة وباقي القوى الدولية الصاعدة، منها على سبيل المثال (الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان، روسيا، الهند). ولقد مرت الواقعية خلال العقود الستة الماضية بتطورات كبيرة جدا واستحدث منظّروها صوراً عديدة في النظام الدولي الذي تفوده الولايات المتحدة الامريكية، بهدف ابقاء توجههم التحليلي في السياسة الدولية في موقع الصدارة، والتصدي للانتقادات التي وجهها بعض نقاد علم السياسة والعلاقات الدولية التي لاحقت نظريتهم طيلة كل هذه العقود. وعليه تتمحور مادة بحثنا هذا حول تحليل النظرية الواقعية عبر تاريخها بدءاً من إسهامات مؤسسها **هانز مورجانثو** وحتى أطروحات **جون ميرشايمر** والذي يعد أحد أبرز منظريها في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وفي هذا السياق، شهدت النظرية الواقعية تطوراً ملحوظا من خلال الإسهامات في السياسة الخارجية وفقا الى ما طرحة مفكري النظرية الواقعية، رداً على بعض مقولات النظريات الاحرى، التي طرحتها تلك النظريات، خاصة النظرية المثالية، التي طرحت مبادئها كبديل لتفسير المجال المعرفي في العلاقات الدولية، وكيف يمكن صنع السياسة الخارجية للدول وعملية التفاعل الدولي بين وحدات النظام الدولي. لذلك تعد النظرية الواقعية إحدى النظريات السياسة والمهمة التي تقوم على تحليل السياسة الخارجية. ولم تتوقف عند هذا الحد، بل اعتقد الواقعيون ان هناك تحدياً لمستقبل للنظام الدولي، ومكانة الولايات المتحدة وهذا ما يعني بأن لديهم تصور بأن النظام الدولي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية، سوف يمثل تهديد للولايات المتحدة بعد صعود القوى الدولية الاغربية الى مصاف القوى الكبرى منذ ظهور النظام الدولي الغربي بعد اتفاقية ويستفاليا. الا ان هناك رؤية واضحة تبناها " كينث والتز" بأن القوى الكبرى والصاعدة والتي تقف في وجهه الولايات المتحدة وتحديها في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي السابق، مستخدماً أطروحات نظرية توازن القوى، والتي أطلق عليها في الكتابات بنظرية " توازن التهديد".

مشكلة الدراسة:

تكْمُن إشكالية الدِّراسة في التعرُّف على مدى قدرة نظرية الواقعية الجديدة في نسختها (الأمن الدولي) لـ **"والتز"** ، على تفسير الواقع الدّولي خاصة بعد أحداث الحادي عشْر من سبتمبر عام 2001م، وذلك من خلال تطبيقها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والقوى العظْمى في ظلِّ نظام دولي فوضوي. فتجد الواقعية الجديدة مصدرها في الأفكار الأساسية لنظرية النُظُم المتعلِّقة بالنِّظام والبنية والوحدات وطبيعة العلاقة والتفاعلات بيْنها، فتركِّز على النِّظام كمستوى للتحليل، والدولة كوحدة تحليل وفاعل أساسي في النِّظام الدّولي[1]، فتسعى الواقعية الجديدة لتقديم طريقة علمية منهجية لفَهم النِّظام الدّولي واستمراريته وحركياته؛ بحيثُ يمكن من خلال النظرة الشمولية للنِّظام الدّولي فَهْم سلوك الوحدات المكوّنة له. فالدّول هي الأساس في التفاعل داخل النِّظام، لكن أنْماط تفاعلها تتأثَّر بالأساس بطبيعة النِّظام ككل وخصائصه البنيوية التي تفرض مجموعة من الظروف المقيِّدة للوحدات، فهي تُؤثِّر على سلوك الوحدات من خلال مكافأة بعض أنواع السلوك ومعاقبة أنواع أخرى منه ومن خلال التكييف الاجتماعي للوحدات الدوليَّة ذات الصِّلة ومن خلال المنافسة بينها[(2)]. وتأسيساً على ما تقدم تأتي العديد من التساؤلات التي تشكل مجتمعة مشكلة البحث، ويأتي في مقدمة هذه التساؤلات تسأل رئيسي وهو: هل ما تزال النظرية الواقعية تحتفظ بمكانتها بين نظريات العلاقات الدولية وتحليلها في النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، ومدى تأثيرها على سلوك

السياسة الخارجية الامريكية في ظلّ نظام دولي يتميز بالفوضوية الامريكية؟ وعليه يثير التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات منها.

- ما طبيعة القواسم المشتركة بين النظرية الواقعية والسياسة الخارجية الأمريكية.
- ما طبيعة وتأثير المبادئ والافتراضات التي جاءت بها النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية.
- وفق أي اعتبارات اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية مع صعود القوى الكبرى.
- كيف أثر التغير في النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق على السياسة الخارجية الأمريكية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهميَّة الدِّراسة، وذلك من خلال مُحاولتها استكشاف ارتباط التغيُّر في النِّظام الدولي بتطوُّر سلوك السياسة الخارجية الأمريكية من منظور الواقعية الجديدة، التي ترى أن الفوضى هي الخصيصة الأساسيَّة لهذا النظام، وأن غياب الفاعل المركزي لم يؤدِ إلى شيوع الفوضى وحسب، بل وإلى سيطرة حالة من انعدام اليقين بيْن الأطراف الدّوليَّة وتربُّص كل طرف بالآخر بما يؤدِّي إلى معضلة الأمن المُنْبثقة عن حالة الفوضى[3].

منهجية الدراسة:

نظراً لأن الدراسة تسعى للكشف عن أثر المتغيرات المرتبطة بالنظامين الدولي والإقليمي والمتغيرات المحلية على العلاقات الأردنية - الأمريكية، فقد يكون من الأنسب استخدام منهج " تحليل النظم" كمنهج رئيسي وما طرأ عليه من تعديلات على نماذجه التفسيرية الخاصة بعملية صنع واتخاذ قرار السياسة الخارجية.

وتتَّضح أهمية وكيفية استخدام المنهجية فيما يلي:

منهج تحليل النظم:

يتضمن جوهر هذا المنهج النظر إلى العلاقات بين الدول على أنها نظام (نسق) يتفاعل مع مدخلات البيئة، وتقوم أنظمة هذا النسق الفرعية بعمليات التحويل ومن ثم الاستجابة للمطالب القادمة من البيئة على شكل قرارات أو مخرجات النظام، ثم تعود نتائج هذه القرارات (التغذية العكسية) كمطالب تتدفق على شكل نظام البيئة من جديد.

ولذلك، فالبيئة تمثل الإطار الذي يتم فيه اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، ذلك أن محددات أو متغيرات هذه البيئة تؤثر على تصورات صانعي القرار، وتنقسم هذه المحددات أو المتغيرات إلى نوعين: خارجية نابعة من النظام الدولي وطبيعة شبكة العلاقات بين الفاعلين في هذا النظام، والنظام الفرعي الخاص أو تلك العلاقة التي تضم دولة مع إحدى الدول العظمى المسيطرة على النظام الدولي. وداخلية تتضمن القدرات العسكرية والاقتصادية والهيكل السياسي وجماعات المصالح والنخب التنافسية.

إن استخدام هذا المنهج يفيد في تفسير العلاقة بين الدول العظمى وغيرها من الدول كحالة العلاقات الأردنية الأمريكية، ذلك أن هناك جملة كبيرة من المتغيرات المرتبطة بالبيئة الدولية والإقليمية والمحلية، تحدد شكل وطبيعة هذه العلاقات. فعلى هذا المستوى فإن كلا الطرفين مرتهن في سياسته وعلاقاته بتلك المتغيرات والمحددات، فمن ناحية فإن الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مسيطرة على النظام الدولي وذات مصالح في منطقة الشرق الأوسط تأخذ بعين الاعتبار في استراتيجيتها وسياستها اعتبارات عدة مثل الحرب على الإرهاب احتلال العراق وملف إيران النووي، والصراع العربي الإسرائيلي.

ومن ناحية ثانية، فإن الأردن يأخذ بعين الاعتبار في حركته الخارجية ما تملكه الولايات المتحدة كقوة عظمى في مجال المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وحاجته إلى دعم اقتصاده واستقراره السياسي، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الحرب على الإرهاب، والصراع العربي الإسرائيلي. الأمر الذي يوفر محاولة تفسير مقبولة لطبيعة العلاقات الأردنية – الأمريكية وفق تفسير تلك المتغيرات.

وبهدف توسيع إدراك كافة المتغيرات وأثارها التي تعنى بها الدراسة، سيتم إعمال مبدأ التكامل المنهجي من خلال استخدام مقولات الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية إلى جانب منهج النظم، لدراسة كيف يمكن أن تسهم مقولات الواقعية في تفسير العديد من الإشكاليات في فهم الحالة الدراسية، من زاوية التبني الأمريكي لهذه المقولات وباعتبارها مدرسة أمريكية المنشأ والتطبيق.

وبناءً عليه فإن هذا البحث يستهدف الإجابة عن جملة التساؤلات التي طرحناها سلفاً، حيث نسعى الى التعريف بالنظرية الواقعية، والافتراضات التي افترضتها في تحليل النموذج الفكري الواقعي في تحليل السياسة الخارجية الامريكية. وارتباطاً بمشكلة الدراسة وأهميَّة الدِّراسة رأينا أن تتضمن الدراسة إلى عدة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم النظرية الواقعية الجديدة.

المبحث الثاني: النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية.

المبحث الثالث: الولايات المتحدة والقوة والنظام الدولي.

المبحث الرابع: صعود القوى الدولية.

المبحث الخامس: الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية

وأما الخاتمة بطبيعة الحال ستكون نتاج ما خلصنا إليه فيما يتعلق بهدف البحث.

المبحث الأول: مفهوم النظرية الواقعية

جاءت النظرية الواقعيَّة في دراسة العلاقات الدوليَّة كرد فعل للمدرسة المثاليَّة، وقد ظهرت النظرية الواقعيَّة في أعقاب الحرب العالميَّة الثانية، بعد أن أخفقت التصوُّرات التي وضعها أنصار التيار المثالي مع اندلاع الحرب العالميَّة الثانية. وعلى الرغم من هذه النشأة الحديثة نسبياً للتيار الواقعي في دراسة العلاقات الدوليَّة، فإن الأفكار التي جاءت بها

المدرسة الواقعيَّة لها جذور عميقة سواء على مستوى الفِكر أو على مستوى المُمارسة؛ حيث يُمكن العودة بها إلى كتابات العديد من المفكِّرين القُدامى، التي شكَّلت ما عُرِف بـ "المناظرات الشهيرة" منذ عام 1919م، وهي: المناظرة بيْن الطوباوية (Utopianism) والواقعيَّة (Realism) والمناظرة حول الأسلوب (Method) ،والجوهر (Substance)، والمناظرة الثالثة حول الوضعيَّة وما بعد الوضعيَّة[4].

قد اعتمدت النظرية الواقعيَّة على مجموعة من المبادئ في العلاقات الدوليَّة وهي[5]:

- العلاقات الدولية صراعيَّة بالأساس، والكل يسعى إلى امتلاك القوَّة في إطار وضع تسوده الفوضى.
- المصلحة الوطنيَّة هي البقاء والاستمرار، وهذا جوهر السياسة الخارجيَّة للدّول.
- استقلاليَّة البُعد السياسي عن الأبعاد الأخرى.
- لا يُمكن تطبيق القيم الأخلاقيَّة للدولة في السياسة الخارجيَّة.
- يجري التعامل مع الدول الأخرى وتقييمها وِفقا لمنظور يضع المصْلحة الوطنيَّة فوق كلِّ الاعتبارات الأخرى.

وأهم الافتراضات التي انطلقت منها الو اقعيَّة:

- أن الدَّولة هي الفاعل الأساسي في العِلاقات الدوليَّة.
- الدولة وحدة واحدة، وليس هناك تأثير للبيئة الداخليَّة على الخارجيَّة؛ لأن عنصر السيادة القوميَّة هو أساس النِّظام الدولي، وليس هناك سُلْطة تفوق سُلْطتها، فالقوَّة فوق القانون.
- ربط الاستقرار بتوازن القوى، فالقوَّة هي محور العلاقات الدوليَّة.

الو اقعيَّة الجديدة والنِّظام الدولي (الو اقعيَّة البنيويَّة):

انطلقت الواقعيَّة الجديدة من التركيز على تأثير النِّظام الدولي، وليس دراسة الطبيعة البشريَّة، فالنِّظام الدولي يتشكَّل من مجموع القوى الكُبرى التي تسعى كلٌّ منها للحفاظ على وجودها، وهو نظام فوضوي لا تهتمُّ في إطاره كلّ دولة إلا بمصالحها. وقد أبقى الواقعيون الجدد على افتراض أن الدَّولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدوليَّة ؛لأنها الوحيدة التي تمتلك وسائل العُنف المنظَّم من بَيْن كلِّ الفاعلين الدوليين الآخرين، فالفاعلون الآخرون من غير الدّول ما هم إلا شكْل آخر جديد لتفاعل الدول بآليات جديدة[6].حيث تمثل الواقعية الجديدة Neorealism مرحلة من مراحل تطور النظرية الواقعية والتي تأسست على يد **كينيث والتز**، في كتابه الشهير "نظرية السياسة الدولية" "Theory of international politics"والذي مثل مرحلة جديدة في الفكر الأساسي للواقعية الجديدة الفوضوية للنظام الدولي، والتي ظهرت بشكل واضح في السياسة الخارجية الامريكية، باعتباره أن هذه البنية، وليست الطبيعة البشرية، هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها.[7]

ويرى الواقعيون الجدد أن الطبيعة الفوضويَّة للنِّظام الدولي هي التي تُحدِّد سلوك الدّول؛ وذلك بسبب غياب السُّلطة التي تفوق سلطة الدّول على المستوى الخارجي، وتضمن للدَّولة أمْنها. فالبناء الفوضوي للنِّظام يقود الدّول للشكِّ وعدم الثِّقة فيما بينها وشعورها بالتهديد؛ لذلك تلجأ الدّول للتسلُّح في إطار تنافسها والعمل على تحقيق مصالحها[8].

وترى الواقعيَّة الجديدة أن للقوَّة أهميَّة مركزيَّة؛ حيث إن طريقة توزيعها في النِّظام هي التي تُحقِّق التوازن، والقوَّة ليست هدفها بحدِّ ذاتها؛ ولذلك فالدّول تُفضِّل الانضمام للطرف الضعيف لتحقيق التوازن؛ لأن الانضمام للطرف الأقوى سلوك غير عقلاني؛ لأنه يزيد من اختلال التوازن ويُعزِّز الهيْمنة، فلو ترك للدول الصغرى حريَّة الاختيار، فإنها تتحالف مع الطرف الضَّعيف؛ لأن القوي هو الذي يُهدِّد مصالحها. وبعد انهيار الاتِّحاد السوفيتي كان أمام دول العالم أحد أمريْن: إمَّا أن تقبل بتفوُّق الولايات المتَّحدة وسيادتها، وتنْخرط معها بتحالُف دولي جديد بعد تشكُّل العالم وِفق الاعتراف بسيادة القُطْب الواحد، أو أن تسعى إلى تأسيس تحالُفات توازي القوَّة الأمريكيَّة[9].

المبحث الثاني: النظرية الواقعية والسياسية الدولية

تعتبر النظرية الواقعية إحدى النظريات السياسية التي تهتم بتحليل السياسة الخارجية للدول، أو السياسات الدولية، ومن هذا المنطلق كان للنظرية الواقعية بمثابة إسهامات في السياسة الدولية للرد على المثالية، بعد أن برزت المدرسة المثالية كأحد التيارات الفكرية، التي تحلل السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وتشكيل المنظمات الدولية –عصبة الأمم – والتي روجت اليها المدرسة المثالية في السياسة الدولية؛ كمعيار لدرجة ومدى توافق السياسات الخارجية للدول كمنهج أخلاقي وقيمي في سلوك الدول تجاه سياساتها الخارجية، وغيرها من المفاهيم [10]

وفي السياق نفسه طهرت الواقعية في السياسة الدولية، وظهورها كأحد النظريات في الحقل الأكاديمي من خلال ارتباطها بالفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين. مما يدل على سيطرتها لسنوات عديدة، حتى في وقتنا الحالي، على مجال الدراسات النظرية في حقل العلاقات الدولية، بعد هيمنتها على كل افتراضات المثالية في بداية القرن الماضي. وبعد الحرب العالمية الثانية شهدت السياسة الدولية هيمنة واضحة للافتراضات التي انطلقت منها النظرية الواقعية على افتراضات ومسلمات الدراسات في السياسة الدولية، خاصة فترة الحرب الباردة، بعد أن طرح مبادئها وافتراضاتها من خلال كتابات عدد من المفكرين أمثال "**كينث والتز**" "**وروبرت جبلين**" و "**هانز مورجانثو**" و "**ادورد كار**" ، وأطروحات السياسيين أمثال "**هنري كيسنجر**" و"**وجورج كينان**" وغيرهم من السياسيين والمفكرين، الذين تبنوا اطروحاتهم في السياسة الدولية للولايات المتحدة دوراً في تلك الهيمنة لطرح أفكارهم الواقعية على التفكير الاستراتيجي.[11] لذلك ترسخت النظرية الواقعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كتيار فكري رافض لافتراضات التيار الليبرالي او المثالي الذي هيمن على تحليل السياسة الدولية خلال فترة الحربين العالميتين. حيث ظهرت المثالية في اعقاب الحرب العالمية الأولى من خلال كتابات "سيدني فأي" Sidny fay "وكامللي بلوخ" و " وجورج جوتش. وقد طهرت هذه النظرية استجابة لحاجة لمعرفة وفهم شكل الصراع العالمي، من أجل تجنب هذا العالم أي كارثة مادية وبشرية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.[12]

وعلى عكس التيار المثالي أكدوا الواقعيون على أن أي تحليل للسياسة الدولية لا بد من أن يركز على علاقات القوة بين الدول، وهذا يعني الابتعاد عن افتراضات المثالية او التيار الليبرالي والتركيز على ركائز الواقع – أي مفاهيم القوة والتوازن القوة – وهي نقطة الانطلاق التي يتميز بها الواقعيون[13]. وفي هذا المجال ذهب "**كار**" وفي كتابه الشهير "ازمة العشرين" The twenty years crisis ؛ يؤكد ان العلاقات الدولية تقوم على أساس توازن القوى مذكراً بريطانيا ودورها المحوري في السياسة العالمية[14]. اما هانز مورجانثو مؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية مركزاً على القوة والمصلحة الوطنية، الذي قدم عدة كتابات في العلاقات الدولية وأشهرها كتابة "السياسة بين الأمم" الذي اعتبره الكثيرون بداية مفهوم النظرية الواقعية في تحليل السياسة الدولية[15]؛ كون الدولة الفاعل الرئيس في السياسة الدولية، كما يتضح أن رؤية مورجانثو لدور القوة في السياسة الدولية لا يمكن فصله عن دورها في أفعال وسلوك الإنسان.

ووفقاً إلى ذلك فقد أورد "**هانز مورجانثو**" في كتابة الشهير" السياسة بين الأمم "، عدة مبادئ رئيسية في التحليل الواقعي للسياسة الدولية وتتمثل هذه المبادئ.[16]

- حالة من التوافق بين الظواهر السياسية والاجتماعية، تحكمها قوانين جذورها في الطبيعة البشرية ذاتها.
- تستند الواقعية السياسية في فهم وتحليل بيئة السياسة الدولية من خلال مفهوم المصلحة القومية، ممثلة بالقوة. والبعض يرى؛ المصلحة محددة في إطار القوة.
- المحور الأساسي الذي تفترضه الواقعية إن القوة يعد المعيار الموضوعي الذي يفسر سلوك الدول على المستوى العالمي.
- تدرك الواقعية السياسية أهمية القيم الأخلاقية، وبالتالي تجد الدولة أعظم مبادئها الأخلاقية في ضمان البقاء او الاستمرارية.[17]
- ترفض الواقعية فكرة التزام الدول في علاقاتها بالقواعد الأخلاقية، وإدراكها الخير والشر في السياسة الدولية، لكنها تسعى بتحقيق مصلحتها والمتمثلة بامتلاك القوة بمنأى عن أي قيم أخلاقية او سياسية.[18]
- تؤكد الواقعية السياسية على استقلالية المجال السياسي، كما يحرص رجال الاقتصاد والقانون والأخلاق على مجالاتهم. كما سائر المجالات الأحرى على أن تكون تابعة للمجال السياسي.

ان السياسة الدولية، وفقاً إلى "**مورجانثو**" شأنها شأن عالم السياسة، ليست إلا حالة صراع من أجل القوة، كما إن العلاقات الدولية بين الدول هي علاقات قوى لا يحكمها الا قانون المصلحة القومية. إن القوة والمصلحة والصراع ما هي إلا ظاهرة في السياسة الدولية. فقد انتقد أنصار الواقعية نظام الأمن الجماعي واعتبروه نظاماً فاشلاً، على اعتبار ان توازن القوى هو أفضل لاستقرار العلاقات الدولية وأن ميزان القوى يمنع سيطرة قوة وحيدة على مستوى النسق الدولي من اجل المحافظة على الوضع الراهن للقوة في السياسة العالمية.[19] لذلك تباينت مواقف الاتجاه الواقعي والليبرالي حول أهمية النظرية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة. فالواقعيون يرون أن التقاليد الليبرالية أثرت في الفكر الأمريكي لفترة طويلة، على اعتبار أن القيم الأخلاقية والالتزام بالقانون وحسن النوايا، قد حكمت السياسة الخارجية الأمريكية طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. الا أن الولايات المتحدة الأمريكية، أخطرت رغم أنفها عداة تلك الحرب إلى التخلي عن الفكر الليبرالي والتزام بالمبادئ والافتراضات التي جاءت بها النظرية الواقعية.[20]

المبحث الثالث: الولايات المتحدة والقوة والنظام الدولي.

قام النظام الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاث مقومات، الأولى سياسي إعادة تشكيل المنظمات الدولية، (الأمم المتحدة)، والثاني عسكري بظهور حلف شمال الأطلسي (الناتو)، قيادة الولايات المتخذة، ولاحقا حلف وارسو لدول أوروبا الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا، والثالث اقتصادي مالي، **بريتون وودز**، واتفاقية الجات، ثم منظمة التجارة العالمية. وسرعان ما تطور إلى صراع بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي –الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي- وهنا تشكل النظام الدولي مرحلة الثنائية القطبية، حيث اندلعت الحرب الباردة، وانتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي [21]

ولكن يبدو إننا إزاء مرحلة محتملة من مراحل تطور النظام الدولي بسبب سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تعرضها لأحداث 11 سبتمبر 2001 واستخدامها للقوة العسكرية في أفغانستان، واحتلال العراق واسقاط نظام صدام حسين بمساعدة الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا؛ في هذا الأمر يرى **جوزف ناي** وغيره من الباحثين بأن الولايات المتحدة سوف تبقى قوة عظمى خلال هذا القرن، إلا أن مجموعة من الواقعيين يرون ان النظام الدولي لن يبقى إلى فترة طويلة كنظام احادي القطبية، بعد تصاعد القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة مثل (روسيا ، والصين ، والاتحاد الأوروبي ، والهند ، واليابان)، ولكن بحاجة إلى وقت طويل للتغيير الى متعدد الأقطاب كون عملية تحوّله تصاعدية [22]. وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتورط في كثير من التدخلات في عدد من الصراعات، مما أدى إلى تراجع دورها العسكري في العالم بعد سلسلة من الإخفاقات في إدارة بعض الصراعات الإقليمية في مناطق متعددة من العالم مثل البلقان وأفريقيا وأسيا والشرق الأوسط. ووقوفها عاجزة أمام تنامي القوة الصينية والآسيوية وتزايد الانتقادات الدولية الواسعة للدور الأمريكي للعالم[23].

ويرى **فريد زكريا** بأن النظام الدولي القادم سيكون مختلفاً عما سبقه، فبل مائة عام، كان النظام الدولي متعدد الأقطاب بقيادة الدول الغربية، والذي يتسم بتغيّر شكل التحالفات وطبيعة العدوان والصراع الدولي. ثم جاء شكل النظام الدولي ثنائي القطبية للقوة لمفهوم الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي – الولايات المتحدة – والاتحاد السوفيتي السابق - والذي اتسم استقرارا بشكل من الأشكال، كما جادل **كينت والتز** (walts) في دراسة شهيرة له عن النظام الدولي المتعدد الأقطاب[24]. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وسقوط حائط برلين أصبح العالم تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية، كشكل من أشكال النظام الدولي احادي القطبية يسوده الفوضى، وتتسارع فيه معالم الاقتصاد المفتوح والتجارة الدولية – أي الصراع الاقتصادي- هذا التوسع هما شكل من اشكال التعبير عن مفهوم وطبيعة النظام الدولي. لذلك تبين إن الولايات المتحدة باتت في وضع محرج جداً على مستوى العالم، فتحليل العلاقات وطبيعة الأنماط السلوكية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القوى الدولية الأخرى في النظام الدولي، كروسيا، والصين، واليابان، والهند، والاتحاد الأوروبي، يبدو أن هناك بوادر لأعاده التوازن الدولي، وانتقال العالم إلى نظام متعدد الأقطاب، كالذي كان سابقا قبل الحرب العالمية الأولى (1871- 1914)، بالرغم من التحديات الدولية الجسيمة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية؛ ما زالت الآن القطب الأوحد في العلاقات الدولية[25].

مما سبق يبدو أن توزيع وتشكيل القوة (اقتصاديا، وسياسيا، وثقافيا)، ما عدا القوة العسكرية يتغير، ويصبح بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة عليه. هذا ما أطلق عليه فريد زكريا عالم ما بعد أمريكا، يكون للشعوب والعديد من الأقطاب الدولية، وليس من قبل الولايات المتحدة، يكون لهم دور في تعريفه وقيادة وتوجهه. بالرغم من ذلك يجعل الولايات المتحدة بحاجة على أجداث تغير واسع في استراتيجيتها القومية، كونها تواجه اختبارات صغبة في سياستها الخارجية تجاه العالم الخارجي، مما جعل الكثير يطرح بعض السائلات المنطقية مثل، هل لها الدور الأساسي في الأسهام بأشراك القوى الصاعدة في استقرار النظام العالمي، والتعايش مع هذا العالم، والتنازل عن بعض هيمنتها وقوتها في كثير من مناطق العالم، والقبول بعالم متعدد القوة في انتاج قوميات اكثر انتشاراً وتفككا، قد يؤدي إلى اختلال شكل النظام الدولي الذي شكلته خلال العقود السته الماضية[26].

المبحث الرابع: صعود القوى الدولية.

إن أكثر ما كان تحدّ للولايات المتحدة حالياً، وبريطانيا في القرن التاسع عشر هو صعود قوى دولية أخرى إلى مصاف القوى العظمى، حيث كانت المانيا واليابان وإيطاليا هي التحدي الأبرز الذي واجهه بريطانيا ونتج عن ذلك انهيار نظام توازن القوى البريطاني [27].وحسب رؤية فريد زكريا إن الولايات المتحدة ستواجه تحدي كبير مثلما واجهته بريطانيا، لكن ليس بالقدر الكبير الذي واجهته بريطانيا بسبب قوة الاقتصاد الأمريكي، لكن الاختبار الحقيقي هو اختبار سياسي بحت [28]. وباعتباره أحد كبار الواقعيين فقد حاول زكريا الى استخدام نظرية" تغيّر القوة" لتدعيم مقولاته التي يطرحها في دراسته عن مستقبل القوة الأمريكية، والتي تركز على تغيّر وتحول صور توزيع القدرات، بين القوى الدولية، والتباين والتفاوت بين من يمتلك القدرات، هو الذي يحدد مصير وشكل النظام الدولي [29]

لقد ذكرنا مسبقاً إن السياسة الدولية ما هي إلا حالة من التنافس والصراع، وبالتالي فأن تنامي قوة الدول الكبرى مثل (الصين، روسيا، الهند، الاتحاد الأوروبي)، ومحاولتها التخلص من العقبات والعوائق التي تواجهها من قبل "نظام القطب الأوحد"، والذي يرى الكثيرين انه ما زال مسيطر على النظام العالمي، وليس فقط إلى هذا الحد، بل ترفض الولايات المتحدة التخلي عن قيادته للنظام الدولي، وتصر على استخدام القوة في تحقيق مصالحا من خلال مبدأ الواقعية في العلاقات الدولية. من هنا سيبدأ الصراع على الموارد والمصالح وتوسيع حالة الصراع، ومما يدل على ذلك؛ ما قامت به روسيا تجاه أوكرانيا، ورفض الصين التدخل في شؤونها الداخلية، وحالة الصراع في قمة العشرين التي حدثت في الأرجنتين، وإعاقة مصالح الولايات المتحدة في كثير من المناطق (الشرق الأوسط وأفريقيا وشرق آسيا)، ومحاولات باقي القوى الدولية في إعادة تشكيل النظام الدولي (نظام دولي فوضوي)، بقيادة الولايات المتحدة، من دون الوصول إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة [30]

ووفقاَ الى ما سبق، فأن القوى الدولية العظمى ستحاول بسط نفوذها على مجريات الاحداث الدولية، بهدف تحكمها بطبيعة العلاقات القائمة في حاليا، حفاضا على طبيعة توازن القوى الدولية، والتي تحمي مصالحها وأهدافها. بينما القوى الدولية الصاعدة تسعى الى تغيير شكل النظام الدولي من خلال ما تمتلكه من قوة متوفرة لديها، وهذا سيجعل الموجهة بين القوى الدولية والولايات المتحدة حتمية، وقد يتحقق في مناطق أكثر التهابا في الوقت الحالي مثل الشرق الأوسط او حتى اوراسيا، (الحرب الروسية على أوكرانيا)، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي شهد العالم

مرحلة تغيّر في عملية توزيع القوة بين القوى العظمى حالياً،(الصين ، واليابان، وأوروبا المتحدة، والهند، والبرازيل ، والهند)، والتي حققت معدلات نمو اقتصادي كانت من الصعب تحقيقه سابقاً، والذي ما زال مستمراً.[31]

من هذا المنطلق وحسب "الواقعية المبدئية" التي ترى حاله من التشاؤم في العلاقات الدولية، فالعالم غير مستقر، ويعاني الكثير من المشاكل والصراعات، مما يجعل الدول تبحث عن مصالحها، وليس كما كانت عليه الاستراتيجية الأمريكية السابقة؛ وخصوصا استراتيجية أدارة اوباما التي شكك ترامب في مصداقيتها، مما أدت الى أضعاف الولايات المتحدة أمام العالم الخارجي.[32] لذلك ترى استراتيجية الأمن القومي التي تبناها ترامب أن العلاقات الدولية تقوم على حساب دول أخرى، وهذا يدل على أن العالم يتشكل من دول صراعية " المنافسة بين القوى العظمى ". وعندما تحدد الاستراتيجية " الدول المنافسة " للولايات المتحدة، فأنها تشير الى الصين وروسيا. وبالتالي على الولايات المتحدة أن تنخرط في منافسة تلك الدول، وغيرها، وأن تقوم بكل ما تستطيع من تحقيق حالة التفوق في هذه المنافسة، فالبقاء للأقوى. أما التعاون أن حصل فهو لتحقيق المصالح الذاتية للدولة. ولذلك تتطلق هذه الاستراتيجية من مفهوم القوة في العلاقات الدولية والتي هي من مبادئ المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.[33] وبالتالي يطرح سؤال على صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ما هو قدرة الولايات المتحدة على التكيف مع المتغيرات في النظام الدولي، والذي يشهد من صعود قوى دولية سواء كانت من ناحية السياسية او الاقتصادية أم لا؟

المبحث الخامس: الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، ظهرت الولايات المتحدة نفسه كقوة عالمية، حيت انتهى الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية (الليبرالية الغربية) والشيوعية (الاشتراكية)، وهذا يدل على إن الصراع الإيديولوجي قد انتهي بانتصار القيم الليبرالية الغربية، مما وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام حقبة جديدة في حقل العلاقات الدولية[34]. جاءت احداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وفي ظل إدارة الجمهوريين والتي أعطت مبرراً على زيادة القوة العسكرية واستخدامها خارج حدود الدولة، على اعتبار الأداة الرئيسية للحفاظ على بقاء الدولة من التهديدات الخارجية، والعمل على زيادة القوة السياسة، والاهتمام بالعامل الاقتصادي والتجارة الدولية في العلاقات بين الوحدات الدولية، لأن الجانب الاقتصادي يشكل العامل الأساسي في زيادة القوة العسكرية لموجهة الاخطار الخارجية[35]. مما يدل على ان احداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر أعطت مبررات لإدارة بوش الابن فرض مبادئ الواقعية والتي مفادها أن القوة هي الغاية الأساسية على الصعيدين الداخلي والخارجي بكل اشكالها وصورها وان المصلحة القومية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة ومن غير الممكن تحقيق الامن والاستقرار دون اللجوء الى القوة العسكرية أو حتى القوة الاقتصادية.

بالرغم من التفوق الأمريكي في المجال العسكري والاقتصادي، الا انها لم تمنع من الاعتداء عليها في عقر دارها في احداث أيلول، والتي عجزت بالرغم من امتلاكها كل هذه القوة الأعظم الموجودة من وقف العدوان الخارجي على أراضيها، ربما اول مرة في التاريخ الأمريكي بعد حادثة " بيرل هاربر" [36]. ووفقا الى أنصار الواقعية، مثل "**ستيفن والت" و" وستيفن بروكس"و"وكينث والتز" وجون مير شايمر**"، من تصاعد حالة العداء بينها وبين القوى الصاعدة (حصوصا الصين وروسيا)، والتي قد تدفع تلك الدول بإعادة حالة التوازن((Rebalance مع الولايات المتحدة، وهذا قد يدفع بوجود

صعوبات لموجهة السياسة الأمريكية الانفرادية على العالم والتي تتلخص في عدة عوامل، قد تسهم هذه العوامل في زيادة درجة مؤشرات وانماط عدم التوازن بينها وبين باقي القوة الدولية، ومن هذه العوال القطبية الدولية، والقوى الصاعدة، العلاقة مع أوروبا، الولايات المتحدة والاستقرار الدولي، التغير في مفهوم التوازن الدولي، الحرب الروسية على أوكرانيا. وبالتالي بدأت الولايات المتحدة البحث عن عدو خارجي، وتدخلها في شؤون العالم وفرض هيمنتها من خلال القيم والمبادئ والافتراضات للواقعية الهجومية، فقد استغلت ما يسمى الخطر القادم من الخارج والذي سمته الإرهاب الاصولي(الإسلامي)، ومحاربة الجماعات الإسلامية، تنظيم القاعدة، أو ما يسمى الدولة الإسلامية (داعش)، وحركات التحرر الوطني والتي تصفها أيضا الولايات المتحدة بالمنظمات الإرهابية مستغلة احداث الحادي عشر من أيلول؛ باعتباره الخطر الذي يهدد أمن واستقرار الولايات المتحدة والعالم [37].

ووفقاً الى ما سبق يرى أنصار الواقعية، إن التعامل مع الولايات المتحدة ليس بالسهل، بل قد تكون عملية معقدة، خصوصاً بعد تراجع أهمية القوى الصاعدة، وتزايد المشاكل في دول العالم الثالث، (سوريا، اليمن، ليبيا،) وتزايد أهمية القوى الصلبة والسلوك العدواني في التعاون مع وحدات المجتمع الدولي. لذلك ظهرت بعض المؤشرات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال خطابات الرئيس دونالد ترامب منها: [38]

- المحافظة على مصالح الولايات المتحدة في العالم والتعامل معها على اعتبار الدافع الرئيسي لأي فعل من خلال مصطلح" أمريكا أولا"، فالولايات المتحدة لن تتحمل أعباء حماية غيرها دون مقابل.
- أتباع مبدأ سياسة" العزلة" في السياسة الخارجية الأمريكية أي عدم التدخل في حل مشاكل العالم.
- عدم الاهتمام كثيراً في مفهوم التدخل الإنساني كوسيلة للتدخل في شؤون الداخلية الدول ما دام الامر لا يؤثر على مصالح الولايات المتحدة، من هنا يسعى الى عدم اقحام القوة العسكرية في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[39].
- الاهتمام بالشؤون الداخلية للولايات المتحدة خاصة قضايا "الهجرة" أي وقف الهجرة الى الولايات المتحدة وتقليل معدلات المهاجرين وعدم التساهل في القضايا الداخلية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتكزت الواقعية في السياسة الخارجية الامريكية على مبادئها ان جوهر السياسة الدولية ما هي الا علاقات صراعية تنافسية، والسبب هو درجة التفاوت بين صور توزيع القدرات ومصادر القوة بين الولايات المتحدة وباقي القوى الدولية، وكثير من الواقعيين الجدد يستبعد قدرة القوى الدولية من تشكيل توازن ضد الولايات المتحدة، وذلك بسبب التفاوت الكبير في القدرات، وعدم قدرة هذه القوى الدولية بتشكيل تحالف في النظام الدولي الحال ضدها[40].

تقوم هذه النظرية باحتضار: على إن الولايات المتحدة، في سعيها الى فرض الهيمنة على العالم، أصبحت تلجأ إلى توسيع نطاق قوتها العسكرية، على المستوى الدولي، وذلك عن طريق تواجدها في كثير من مناطق العالم، خاصة في مناطق النزاع، وذلك لحماية مصالحها في العالم، من خلال زيادة مستوى القوة الهجومية لديها؛ لمواجهة العداء الدولي الموجّه ضدها من قوى دولية ضدها. وبالتالي تحاول منع أي تحالف دولي ضدها، خاصة من قبل الصين وروسيا، مما جعلها تسعى الى ردع وتقييد حركة القوى الدولية، وهو الاستراتيجية التي تسعى اليها الولايات المتحدة من خلال مواجهة

الصين من خلال تحالفها مع تايون، وتحالفها مع أوكرانيا ضد روسيا ودعمها الا محدود مع إسرائيل ضد إيران. هذه السلوك الاستراتيجي أدى إلى كبح جماح القوى وتقييدها من جانب، ومن جانب آخر اعطى الولايات المتحدة قدرة للدفاع عن مصالحها، حتى ولو أدى ذلك الى استخدام القوة العسكرية، مبررة ذلك افتراضات النظرية الواقعية في السياسة الدولية.[41]

يعود "**جون *ميرشايمر*"** ، كأحد ابرز منظري النظرية الواقعية في الولايات المتحدة الأمريكية في مقال نشر في مجلة (**The national interest**)، 2014 والتي انتقد سياسة التدخلات الخارجية في شؤون العالم، وهذا يزيد من تفاقم المشاكل وليس حلها- حسب وجهة نظر شايمر- وهذا يقودنا إلى أن العالم اصبح يمثل "مصلحة وطنية أمريكية"، من وجهة نظر ***شايمر***، حيث يرى شايمر فان الدور الأمريكي والمبالغ فيه خاصة في المناطق العربية، والتي ذكرناها سابقا، (سوريا وليبيا ومصر)،حيث ينتقد شايمر المحافظين داخل الولايات المتحدة بأن هذه المناطق حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومن الضروري التدخل سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة من خلال:

- إن هذه المناطق تمثل مناطق حيوية للولايات المتحدة سواء حماية مصالحها او مواجهة اعدائها.
- إن التدخل في سوريا يمثل قضية أخلاقية للولايات المتحدة، وهي الدفاع عن حقوق الإنسان.
- إن معالجة المشاكل في هذه المناطق يمثل مصلحة عليا للولايات المتحدة بصفتها القوى الدولية السائدة في النظام الدولي. اذ يقلل شايمر من أهمية هذه المناطق، كونها لا تمثل مصلحة عليا للولايات المتحدة، ويرى انّها أحد الأسباب الرئيسية التي أصابت تراجع دور بل وفشل السياسة الخارجية الأمريكية حول العالم، وليس فقط في الشرق الأوسط.

ويؤكد شايمر إن السياسة الأمريكية هي أحد أسباب ظهور مشكلة الإرهاب[42]. أما بالنسبة إلى إيران، والتي تعتبرها الولايات المتحدة عدوها الأوحد في منطقة الشرق الأوسط؛ على اعتبار أنها تهدد مصالحها ومصالح حلفائها، خاصة إسرائيل، فأن إيران ومن خلال شعورها بالتهديد من قبل الولايات المتحدة، سيزيد من ارادتها في امتلاك أسلحة الدمار الشامل، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية 5+1، والتي أعلنها الجمهوريين في فترة حكم دونالد ترامب[43]. رؤية ميرشايمر، فان الولايات المتحدة ما زالت تعاني من حالات الفشل من وراء التدخل في أفغانستان والعراق، وهذا دليل على عدم قدرتها على حل المشاكل التي تدخلت فيها. اما بالنسبة الى التدخل في سوريا فأن الدعاوي بالعبء والالتزام الأخلاقي فأن شايمر يقرر بالمصداقية وأخلاق السياسة الامريكية في سوريا، هو من وقوع إبادة جماعية من تواجد قواته العسكرية في مناطق الأكراد، واستخدامه القوة في بعض المناطق [44].

من هنا يرى الباحثان أنه ومن خلال ما سبق، بأن السياسة الخارجية الأمريكية تتضمن مجموعة من الأهداف التي لها علاقة مباشرة بالمصالح العليا للولايات المتحدة في كثير من المناطق في أوروبا، أو حتى في منطقة الشرق الأوسط، وفي آوراسيا، وفي بحر الصين العظيم، والهدف من ذلك توظيف الموارد المتاحة لها، وهو في النهاية تحقيق المصالح الوطنية للدولة، من خلال تطبيق افتراضات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة التعريف بالنظرية الواقعية في تحليل السياسة الدولية وافتراضاتها تجاه السياسة الخارجية الأمريكية في السياسة العالمية، في ظل إسهامات عدد من المنظرين للنظرية الواقعية ومحللين في السياسة الدولية، ومن ثم الوقوف على مدى نجاح النموذج الواقعي في الاحتفاظ بمكانته المتقدمة بين نظريات العلاقات الدولية، وتحليل السياسة سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوى الصاعدة، والنظام العالمي. وفي السياق نفسه نجد أن النظرية الواقعية هيمنت على السياسة الخارجية الأمريكية في القرن العشرين والحادي والعشرين من خلال الفكر الاستراتيجي القائم على بناء قوتها العسكرية إلى جانب القوة الاقتصادية، والقائمة على تحقيق المصالح الوطنية العليا من خلال مبدأ "**أمريكيا اولاً** ". وارتباطاً بما تقدم فقد ضمنّا دراستنا خمسة مباحث على النحو المتقدم؛ حيث بينا في ثنايا الدراسة المبحث الأول مفاهيم وافتراضات النظرية الواقعية، ثم عرضنا في المبحث الثاني دور النظرية الواقعية في تحليل السياسة الدولية بالتركيز على مقولات منظري الواقعية أمثال **"كينث والتز" "سيدني فاي" ""هانزمورجانثو " " جوزف ناي " "ستيفن والت" "وستيفن بروكس" وجون مير شايمر"**، ومن تم أفردنا المبحث الثالث للتعريف بدور قوة الولايات المتحدة في النظام الدولي، الذي اصبح واضحاً دورها في استخدام القوة في ظل نظام دولي إحداي القطبية تنفرد الولايات المتحدة بقوتها تجاه العالم، أما المبحث الرابع فعرضنا طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، خاصة روسيا والصين، أما المبحث الخامس والأخير، فلا بد من توضيح افتراضات النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية. ويمكن إبراز النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

ظهرت النظرية الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل واضح ببداية الحرب الباردة، حيث كانت رداً وبشكل صريح على مقولات النموذج المثالي الليبرالي ا

الهوامش:

1. Barry Busan, (et al.)، "The Logic of Anarchy: Neo-Realism to Structural Realism", (New York: Columbia University Press, 1993)، p. 132-133. See also: Light, Margot & A.J.R Groom, International Relations: A Handbook of Current Theory, (London: Frances Printer Publishers, 1985), P. 81.

[2] Kenneth Waltz, Theory of International Politics, (New York: McGraw-Hill, 1979), P. 74.

3. Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice", in: Ken Booth & Steve Smith (eds), International Relations Theory Today, (Pennsylvania: The Pennsylvania State University, 2nd edition, 1997), P. 241.

[4]. Glenn H. Snyder, "Mearsheimer's world offensive realism and the struggle for security: A Review Essay", international security, Vol .27, No.1 (summer 2002) P.149,انظر ايضاً

- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للدراسات، (دبي: مركز الخليج للأبحاث والدراسات، 2004م)، ص 23- 24.

- أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007م، ص 37.

5 انظر: أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م)، ص- 121، وانظر أيضاً:

- Hedley Bull, "New Directions in The Theory of International Relations", International Studies, (April – June,1975), Vol 14, No 2, p.p. 278 – 279.

- Paul R. Viotti and Mark V. Hauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, (New York: Macmillan, 1987), p.p. 6 –7.

[6]. Kenneth Waltz: Anarichal order and Balance of Power, In: Keohane, R., Neorealism and its Critics, (New York: Columbia University, 1986), P. 103

7. Stephen Walt, keeping the world "of Balance "self Restrainaint and U.S. Foreign policy, in john Inkberry, ed., American Unrivaled: the future of the Balance power (Ithaca, NY: Cornell university press,2002, p.p. 123.

[8]. Barry Buzan, Jones, C., and Little, R, The Logic of Anarchy, Neorealism to Structure Realism, op. cit., P78.

[9]. Steven Ford, International Realism and The Science of Politics: Thucydides, Machiavelli, International Studies Quarterly, Vol. 39, No. (2), 1995, P. 145.

-هادي قبيسي، السياسية الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2008 م) ، ص 24-25.

[10]. Rahol Sagar، Andrew Sabal، Realism in political theory. London. Routledge. 2018.PP 1-3

[11]. Norrin Ripsman, Jeffrey Taliaferro, Steven Lobell, Neoclassical Realist Theory of International Politics, United Kingdom, oxford, University Press, 2016, PP. 8-9

[12]. Ionut Serban, Theories and Concepts in International Relations from Idealism to Realism", Revue des Sciences Politiques, (No.40), 57

[13]. Peter Sutch, and Juaunita Eliasa.International Relations: The Basics, New York, Routledge, P. 142

[14]. Ionut Serban, opcit.pp.55-56

[15]. Ipid.p57.

[16]. Peter Sutch, and Juaunita Eliasa, Opcite, p.47

[17]. Nicoletta Lasan. International Relations, Theories and security, The public Administration and social policies Review IV, No, 2.PP. 39-40.

[18]. Ipid, P. 40

[19]. Ionut Serban, Opcite.p.57

[20] Keith Shimko, "Realism, Neorealism, and American Liberalism" The Review of politics, Vol, 54. No. 2.1992. PP. 282-283

[21]. أبو بكر الدسوقي، أمريكا "الترامبية"، حسابات المكسب والخسارة، السياسة الدولية، العدد215، يناير 2019، مجلد 54، ص82

[22]. Joseph Nye: "The Future of American power: Dominance and decline in perspective" Foreign Affairs، vol، 89 ،6 (Nov-Dec 2010) PP 2-10

[23]. Barry Posen، The security Dilemma and Ethnic conflict، survival، Vol، 35، No، 1(spring) 1993، pp. 27-28

[24]. Fareed zakaria، The post American World (New York: ww Norton and company، 2008) pp.4-9

[25]. Ibid، pp.19-21

[26]. Ibid، pp.219-225

[27]. Fareed zakaria، The post American World، Opcit.pp.19-20

[28]. Richard Haass ،The Age of Nonpolirity: What Will Follow U.S Dominance، Foreign Affairs، vol.87.no.3(may-jon2008). Pp.44-50

[29]. Fareed Zakaria، The Futhere of American power: How American Can Survive the Rise، Foreign Affairs، vol. 87.3. (May-June2008). pp-18-22

[30]علي صباح صابر، مكانة الولايات المتحدة في السياسة الدولية بعد حرب الخليج الثانية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد التاسع عشر، حزيران-يونيو، 2022، ص-ص90-94

[31]. Fareed zakaria، The post American World، Opcit.p.4

[32]. Ibid, p. 27

[33] نادين جاد مسلم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، في توبيلوماسية ترامب، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الخامس عشر، حزيران-جوان،2021، ص-ص 178-185

[34]. . Francis Fukuyama، The End of History and last man Ideology (New York: free press 1992) and William Wohlforth، "The stability of A Unipolar World"، International security، vol. 24. No. 2. 1999. P. 4

[35]. رايق البريزات، النظرية الواقعية والسياسة الخارجية الأمريكية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2، المجلد 4، يناير/كانون الثاني، 2020، المركز الديموقراطي العربي، ص 115.

36.Suzane Nossel, "Smart Power", Foreign Affairs, Vol.83, No.2, March/April 2004, p.154.

[37]. Joseph Nye، The future of American power، Opcit.pp.2-10

[38]. رايق سليم البريزات، مرجع سابق. ص 117

[39]. عبدالحفيظ محبوب، التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية، ط1، لندن، دار الكتب، 2017، ص- 355

[40]. .Robert Jerves، "The remarking of A Unipolar World" Washington Quarterly vol. 29. No 3. (summer2006) pp-7-15

[41]. John Mearsheimer، "The Gathering storm: China's Challenge to US Power in Asia" The Chinese Journal of International Politics. Vol. 3. No 4. (Winter 2010) pp381- 390.

[42]. John JMearsheimer "American Unhinged "The National Interest. No .129. (Jan-Feb). 2014. P10-

[43]. Ibid.pp.19-20

[44]. Ibid.p.20

الحروب الهجينة: أداة لإدارة الصراع الروسي -الغربي حول أوكرانيا
Hybrid Warfare: A Tool to Manage the Russian-Western Conflict for Ukraine

د. أميرة السيد حسن صديق
باحثة في العلاقات الدولية - جامعة الإسكندرية - مصر

الملخص:

تزايدت حدة صراعات القوى الكبرى في الوقت الراهن، ورغم ذلك شهد العالم –منذ سنوات- تراجعًا ملحوظًا في ميلهم لاستخدام القوة العسكرية كأداة لإدارة صراعاتهم الدولية، وذلك نتيجة لعدد من المتغيرات السياسية الدولية والتكنولوجية في إطار ذلك، يتناول هذا البحث بالتحليل أداة جديدة نسبيًا ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية لإدارة الصراعات الدولية لا سيما بين القوى الكبرى، ألا وهي الحروب الهجينة، وذلك كي تكون بديلًا فعالًا عن الأداة العسكرية التقليدية التي ثبُت تراجع فاعليتها وارتفاع تكلفتها في كثير من الأحيان. ظهر مفهوم الحرب الهجينة بالأساس لوصف الاستراتيجية الروسية الهادفة لإدارة الصراع الدولي مع الغرب في الجوار الروسي القريب، ولا سيما في أوكرانيا عام 2014. مع تجدد الصراع حول أوكرانيا عام 2022، والذي تمخضت عنه العملية العسكرية الروسية في إقليم دونباس، ظهرت التساؤلات حول مدى توظيف الدول المتصارعة لأدوات الحرب الهجينة غير العسكرية بالأساس في إدارة الصراع الروسي - الغربي المتجدد في أوكرانيا عام 2022، وذلك نتيجة التوسع الروسي في استخدام الأداة العسكرية في الأزمة الأوكرانية الأخيرة.

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث، يتناول أولها التعريف بمفهوم الحرب الهجينة وظروف ظهوره وتطوره، ينتقل ثانيها للتعريف بالأدوات المختلفة التي يتم تهجينها معًا لتنتج الحرب الهجينة، ويحلل ثالثها مدى استخدام الحرب الهجينة كأداة لإدارة الصراع الروسي - الغربي حول أوكرانيا عام 2022 مقارنة بعام 2014.

الكلمات المفتاحية: الحرب الهجينة، روسيا، حلف الناتو، أوكرانيا، شبه جزيرة القرم، إقليم دونباس.

Abstract:

Greatpower conflicts have intensified recently. However, great powers have shown a declining tendency to use military force as a means for managing their conflicts. That could be understood in light of several global and technological variables. This research paper aims to analyze a relatively new tool that has emerged as a means for managing conflicts among great powers while avoiding direct military confrontation, which is "hybrid warfare". The concept was put forward to describe Russia's strategy to manage its conflicts with the West in its "near abroad", especially in Ukraine in 2014. In light of renewing that conflict in 2022, as well as the Russian military operation in the Donbas region which extends to this day, the concept of "hybrid warfare" was questioned. The main goal of the paper is to examine whether "hybrid warfare", as a non-military tool, is still valid as a tool for managing greatpower conflicts. The paper is divided into three sections. The first one defines the concept of "hybrid warfare" and traces its emergence and development. The second one defines the tools hybrid together to produce "hybrid warfare" at the end. The third examines

whether "hybrid warfare" tactics were used to manage the Russian-Western conflict for Ukraine in 2022 compared with that of 2014.
Keywords: Hybrid Warfare, Russia, NATO, Ukraine, Crimea, Donbas Region.

موضوع البحث:

يدور موضوع البحث حول ظاهرة حديثة نسبيًا؛ حيث بدأت تتضح معالمها منذ عام 2014، ألا وهي ظاهرة الحرب الهجينة. ورغم أن ظاهرة الحرب العسكرية حتمية في العلاقات الدولية باعتبارها -كما أشار كلاوزفيتز- استمرارًا للسياسة ولكن بوسيلة أخرى، حيث عادة ما يتم اللجوء إليها لتحقيق المصلحة الوطنية بعد استنفاد كافة الأدوات السلمية الممكنة الأخرى، إلا أنه مع تزايد حدة الصراعات الدولية، ونتيجة لعدد من المتغيرات العالمية، أصبحت الدول المتصارعة تبحث عن أدوات جديدة لإدارة صراعاتها الدولية وصون مصالحها بعيدًا عن استخدام الأداة العسكرية المباشرة قدر الإمكان، ومن هنا ظهر مفهوم الحرب الهجينة كأداة لإدارة الصراعات الدولية، رغم أنها تحمل مسمى الحرب.

هدف البحث وأهميته:

يهدف البحث إلى: أولًا التعريف بمفهوم الحرب الهجينة الذي بدأ يظهر بوضوح عام 2014، وثانيًا بيان أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الحرب الهجينة واستخدامها كأداة لإدارة الصراعات الدولية، وثالثًا تحليل أهم الأدوات التي يتم تهجينها معًا لتظهر الحرب الهجينة، وأخيرًا تقديم دراسة حالة حول كيفية توظيف هذه الأداة الجديدة نسبيًا في إدارة الصراعات الدولية وذلك بالتطبيق على حالة الصراع الروسي - الغربي حول أوكرانيا عام 2014، مع تحليل إلى أي مدى تم استخدام الحرب الهيجنة كأداة لإدارة الصراع الذي تجدد حول أوكرانيا عام 2022، لا سيما بعد التوسع الروسي في عملياتها العسكرية في إقليم دونباس، الأمر الذي أثار تساؤلات حول العودة لاستخدام الأداة العسكرية مباشرةً في إدراة الصراعات الدولية.

المشكلة والتساؤلات البحثية:

يسعى البحث للإجابة عن عدد من التساؤلات كالتالي:

1- ما المقصود بالحروب الهجينة؟ ومتى ظهر هذا المفهوم؟ وما الظروف الدولية التي شجعت على ظهوره؟
2- ما أهم الأدوات التي يتم تهجينها معًا لتظهر الحرب الهجينة بالنهاية؟
3- كيف تم توظيف الحرب الهجينة في إدارة الصراع والتنافس الدوليين بين روسيا والغرب، ولا سيما في الحالة الأوكرانية عام 2014؟، وإلى أي مدى تم توظيف الحرب الهجينة خلال الصراع الذي تجدد حول أوكرانيا عام 2022؟ وهل بالفعل تراجعت الحروب الهجينة مجددًا لصالح استخدام الأداة العسكرية المباشرة؟

منهج البحث:

للإجابة عن التساؤلات البحثية، يستخدم البحث **المنهج الاستقرائي**؛ والقائم على الملاحظة الواقعية للظاهرة محل الدراسة بهدف الكشف عن خواصها، ومن ثم تفسيرها، والتنبؤ بمآلاتها المستقبلية كلّما أمكن. إضافة إلى ذلك، يستعين

البحث بمدخل **دراسة الحالة والمدخل المقارن**، وذلك من خلال تحليل مدى استخدام الحرب الهجينة في إدارة الصراع الدولي بين روسيا والغرب بالتطبيق على حالة أوكرانيا تحديدًا خلال عام 2014 مقارنةً بعام 2022.

تقسيم البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث، يجيب كل منها على سؤال واحد من التساؤلات البحثية المطروحة؛ حيث يتناول **المبحث الأول** التعريف بمفهوم الحرب الهجينة، مع بيان الأسباب والظروف الدولية التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم. ويتناول **المبحث الثاني** التعريف بأهم الأدوات التي يتم تهجينها معًا لتنتج في النهاية الحرب الهجينة. ويحلل **المبحث الثالث** كيفية توظيف الحرب الهجينة كأداة لإدارة التنافس والصراع الدولي الروسي - الغربي بالتطبيق على حالة أوكرانيا تحديدًا والذي اشتعل خلال عاميّ 2014 و2022. وفي النهاية، تعرض **خاتمة البحث** أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول: مفهوم الحرب الهجينة

بداية ظهور المفهوم وتطوره:

مفهوم الحرب الهجينة واحد من المفاهيم الجديدة نسبيًا، والتي دخلت المجالين العسكري والسياسي، ظهرت استراتيجيات الحرب الهجينة في البداية فعليًا في منطقة الشرق الأوسط عام 2005 كأداة لإدارة الصراعات الإقليمية؛ حيث استخدمتها الأطراف الأضعف بهدف تعزيز قوتها وكسب مزيد من القوة في مواجهة خصومها الأقوياء، وكانت فكرة الحرب الهجينة آنذاك أقرب إلى فكرة الحرب اللامتماثلة أو غير المتكافئة (أو Asymmetric warfare)، بمعنى لجوء فاعلين غير الدولة - مثل حركات التمرد وجماعات المقاومة التي وُصِفَت من قِبَل خصومها بالحركات الإرهابية - إلى تكتيكات حرب العصابات المشابهة لتكتيكات الحرب النظامية. وبعد ذلك، اتسع استخدام مفهوم الحرب الهجينة، بل وبدأ استخدامه بأثر رجعي لوصف الاستراتيجيات التي واجهتها الولايات المتحدة من المقاومة الأفغانية والعراقية عقب تدخلها العسكري في البلدين عاميّ 2001 و2003 على التوالي،[1] كما أطلقت إسرائيل أيضًا المفهوم على الاستراتيجيات التي واجهتها من حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية.[2]

انتقل المفهوم من المستوى الإقليمي الشرق أوسطي إلى المستوى العالمي، وبدأ يظهر في الدراسات السياسية والاستراتيجية الأمريكية منذ عام 2014 تحديدًا وذلك عقب اشتعال الأزمة الروسية - الأوكرانية ونجاح روسيا في ضم شبه جزيرة القرم. وقد استخدمت الدراسات الأمريكية مفهوم الحرب الهجينة لوصف الاستراتيجية التي استخدمتها روسيا في أوكرانيا عام 2014، وقبلها في جورجيا عام 2008، بل وفي سوريا أيضًا عقب أزمتها عام 2011، وكان يُقصَد بهذا المفهوم "توظيف مزيج من أدوات القوة والتي كان يتم اللجوء إليها فُرادى في السابق كالأدوات العسكرية، الدبلوماسية، الاستخباراتية، الخفية، المعلوماتية، وغيرها".[3] ومنذ عام 2016، بدأ ينتقل المفهوم من الدراسات الأمريكية إلى الدراسات الروسية وذلك لوصف الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الدول الواقعة جغرافيًا على الأطراف الروسية مثل دول شرق أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابق.[4]

إشكالية تعريف الحرب الهجينة:

بدايةً، ليس هناك تعريف جامع متفق عليه لمفهوم الحرب الهجينة؛ فالمفهوم في تطور مستمر، وهذا نتيجة لأكثر من سبب:

1) **حداثة المفهوم ونشأته الأمريكية:** حيث إن الدراسات الاستراتيجية والسياسية الأمريكية هي من أطلق هذا المفهوم لوصف الاستراتيجيات التي اتبعتها روسيا تجاه أوكرانيا عام 2014 تحديدًا، ومن قبلها جورجيا عام 2008، وسوريا منذ عام 2011. وبناءً عليه، لم يُولَد المفهوم عامًا مجردًا، بل وُلِدَ متحيزًا لوصف الاستراتيجية الروسية الجديدة التي تميزت عن الاستراتيجيات اللامتماثلة التي استخدمتها جماعات المقاومة في الشرق الأوسط.
2) **جوهر الحرب الهجينة ذاته المتغير:** فالحرب الهجينة تقوم على تهجين أو مزج عدد من الأدوات التي كانت تُستَخدَم فُرادى في السابق من أجل تحقيق المصلحة الوطنية وإدراة الصراعات الدولية. نتيجة لذلك، تختلف الأدوات المتضمَّنة في الهجين أو المزيج -بلا شك- من دولة لأخرى؛ وذلك لاختلاف الدول فيما بينها من حيث عوامل قوتها القومية، وكذلك لاختلاف عوامل قوة أو ضعف الدولة المُستَخدَمة ضدها.[5] بالمثل، قد تختلف الأدوات التي يتم تهجينها معًا في إطار الحرب الهجينة عبر السنوات حسب فاعلية الأدوات التي يتم تهجينها. ومن هنا، من الصعب تحديد الأدوات المُهجَّنة بصورة قاطعة.
3) **وقوع الحروب الهجينة فيما يُطلَق عليها المنطقة الرمادية (Grey Zone) بين السلم والحرب:** فرغم أن استراتيجية الحرب الهجينة قد ظهرت بالأساس لتُجَنِّب الدول المُستَخدِمة لها التورط في مواجهة عسكرية مباشرة، إلا أنها تحمل مسمى الحرب.[6] هذا يسبب أيضًا إشكالية بالنسبة للقانون الدولي، وذلك نتيجة الاختلاف حول إلى أي مدى تُعَد الحرب الهجينة عملاً حربيًا عدوانيًا يستلزم الرد دفاعًا عن النفس.

تعريف الحرب الهجينة:

نظرًا لغياب تعريف جامع مانع لمفهوم الحرب الهجينة، ظهرت عدة تعريفات للحرب الهجينة. ويمكن الإشارة إلى تعريفين اثنين يتبناهما البحث؛ وهما:

1) عرَّف حلف شمال الأطلنطي التهديدات الهجينة في قمة له عام 2016 بأنها تقوم على "مزج الأدوات العسكرية وغير العسكرية في صورتيها العلنية والخفية، ومنها التضليل المعلوماتي (الشائعات)، والهجمات السيبرانية، والضغط الاقتصادي، والاستعانة بالجماعات المسلحة غير النظامية، واستخدام القوات التقليدية، وتعمل التهديدات الهجينة على إزالة الحدود القاطعة بين الحرب والسلام، ونشر الشكوك في عقول المُستَهدَفين".[7]
2) عَرَّفت إحدى الدراسات الروسية الحرب الهجينة عام 2015 انطلاقًا من طبيعة النمط الهجين الذي تشنّه الولايات المتحدة ضدها في المناطق الطرفية المحيطة بها، مثل منطقة الاتحاد السوفيتي السابق -كآسيا الوسطى والقوقاز- وشرق أوروبا. وعرّفها بأنها "نمط جديد من الحروب يعتمد على المزج بين استراتيجية الثورات الملونة والحروب غير التقليدية"التي يخوضها فاعلون غير الدولة.[8]

خصائص وسمات الحروب الهجينة:

رغم أن الحرب الهجينة مفهوم مرن غير ثابت المعالم، الأمر الذي أثار خلافًا كبيرًا حول تعريفه، لكن بصورة عامة تتفق الحروب الهجينة في ثلاث سمات أساسية هي:

1) **سمة التهجين:** الحرب الهجينة هي مزيج من أكثر من أداة كانت تُستخدَم فُرادى من أجل تحقيق المصالح الوطنية وإدراة الصراعات الدولية، وبالتالي هي أقرب إلى صندوق الأدوات. وكما سبق وتقدَّم، تختلف الأدوات المُهجَّنة من دولة لأخرى، وقد تختلف عبر الزمن.

2) **السمة اللاعسكرية بالأساس:** عادة ما يُستخدَم مفهوم الحرب للتعبير عن استخدام القوة العسكرية الرسمية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، ولكن الحروب الهجينة في النهاية - ورغم أنها تحمل اسم الحرب- لا تعتمد على اللجوء للقوة العسكرية الرسمية إلا في أضيق الحدود؛ بل إن أداة الحرب الهجينة طوِّرَت في الأساس لتُستخدَم لصون المصلحة الوطنية وإدارة الصراعات الدولية دونما الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة. ولكن يُلاحظ أنه في بعض الأحيان تم اللجوء للحروب الهجينة كمقدمة وتمهيد للتدخل العسكري المحدود وفق مبررات مختلفة، وفي بعض الأحيان -حتى وإن ظهرت التكتيكات الحربية في إطار الحروب الهجينة- فهي عادة تُستخدَم من قِبَل فاعلين غير الدولة يعملون بالوكالة عن دول أخرى، أي تُستخدَم بصورة خفية. وفي حالة أنها استُخدِمت من جانب دولة، فهي عادة ما تكون أشبه بحروب صغيرة محدودة في إطار الهجين المتعمد.

3) **عدم وضوح العدو الرئيس الذي تُستخدم الحرب الهجينة ضده:** وفي هذا الشأن يمكن طرح سؤال بسيط، وهو ضد مَن تُشَن الحرب الهجينة؟، هل ضد الدولة العدو؟، أم ضد دولة أخرى تحولت إلى ساحة حرب بالوكالة بين الطرفين المتصارعين الرئيسين؟، وهنا يمكن القول إنه رغم أن مفهوم الحرب الهجينة قد ظهر خصيصًا عام 2014 لوصف الاستراتيجية الروسية المتبعة تجاه أوكرانيا تحديدًا، إلا إن أوكرانيا ليست العدو الرئيس لروسيا، بل الولايات المتحدة والغرب هما المقصودان بالحرب. ويفترض البحث أن الحرب الهجينة ما هي إلا أداة لإدارة الصراع الدولي بين روسيا والغرب. وسيتطرق المبحث الثالث إلى هذه النقطة تفصيلًا.

العوامل التي أدت لظهور الحروب الهجينة:

هناك عدد من العوامل المترابطة التي دعَّمت ظهور الحرب الهجينة كأداة جديدة لإدراة الصراعات الدولية دونما الحاجة إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية الرسمية، ومنها:

1) عوامل متعلقة بطبيعة الظروف الدولية:

كان لطبيعة الظروف الدولية الحالية دور كبير في تدعيم ظهور الحروب الهجينة، وتتحدد هذه الظروف في نجاح الولايات المتحدة في تأكيد هيمنتها المنفردة على العالم منذ تسعينيات القرن العشرين، والتي سرعان ما تهددت مع نجاح عدد من القوى الأخرى في الصعود منذ بداية القرن الحالي لتعلن رغبتها في نسق دولي متعدد الأقطاب، ولتمثِّل تهديدًا محتملًا للهيمنة الأمريكية المنفردة. من هذه القوى الصاعدة على سبيل المثال الصين التي تُعَد التحدي الأول للهيمنة الاقتصادية الأمريكية العالمية، وذلك بعد أن تمكنت من احتلال مركز ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم بعد الولايات

المتحدة منذ عام 2010، خاصةً في ظل الأزمات والمشكلات الاقتصادية التي تمر بها الأخيرة، وكذلك روسيا التي سعت منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة عام 2000 لاستعادة مكانتها السياسية العالمية.

رغم التحديات، مازالت الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، والوحيدة القادرة على التدخل عسكريًا في أي مكان في العالم. ولهذا، دعَّمت هذه الظروف الدولية فكرة شن حروب هجينة والاعتماد عليها كأداة من قبل الدول المناهضة للولايات المتحدة، ولاسيما روسيا. فعلى سبيل المثال، أكَّد رئيس أركان الجيش الروسي فاليري جيراسيموف على تزايد أهمية عوامل القوة غير العسكرية، بل وتفوقها على القوة العسكرية كأداة لتحقيق المصلحة القومية".[9] نتيجة لذلك يمكن القول إن استراتيجية الحرب الهجينة أداة فعالة تُمكِّن الطرف الأضعف من تحدي ومواجهة خصمه المتفوق عسكريًا، ومن دون التورط في مواجهة عسكرية مباشرة معه.

الجدير بالذكر، أن الحروب الهجينة لم تكُن محط اهتمام الطرف الأضعف نسبيًا كأداة لمواجهة الطرف الأقوى فحسب؛ بل تزايد أيضًا اهتمام الولايات المتحدة -كقوة مهيمنة- بالحرب الهجينة وذلك تحسبًا لإمكانية استخدامها من قِبَل الخصوم في مواجهتها، ومن أجل دراسة الطرق المُثلى لمواجهتها والتصدي لها،[10] بل وكأداة يمكن أيضًا استخدامها لإدارة الصراع مع الخصوم من دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة.

2) عوامل خاصة بتطورتكنولوجيا الأسلحة:

رغم التفوق العسكري الأميركي، ورغم أن خصومها المحتملين مازالوا غير قادرين حتى الآن على تخطي هذا التفوق، إلا أن هؤلاء الخصوم نجحوا في الفترة الأخيرة في تطوير قدراتهم العسكرية نسبيًا مستغلين تطور التكنولوجيا الحديثة، ما قلَّص فعالية القدرة الهجومية الأمريكية رغم تفوقها العسكري الواضح، بل وعزز قدرات هؤلاء الخصوم -نتيجة امتلاك هذه التكنولوجيا- على تهديد المصالح الأمريكية. نتيجة لذلك، تراجعت جدوى استخدام القوة العسكرية بشكل نسبي، كما ارتفعت تكلفة استخدام الولايات المتحدة لقدراتها العسكرية ضد خصومها.[11]

إضافة إلى تطور تكنولوجيا الأسلحة، أدى العامل التكنولوجي دورًا كبيرًا في ظهور الحروب الهجينة كأداة لإدارة الصراع الدولي بعيدًا عن استخدام الأداة العسكرية المباشرة؛ فالتوسع في استخدام المعلومات والحاسب الآلي وشبكاته -مدنيًا وعسكريًا- أدى إلى تسهيل إمكانية شن هجمات سيبرانية قد ترقى في نظر بعض الدول إلى مرتبة الحروب السيبرانية، كما أدى لتسهيل التلاعب في المعلومات، علمًا بأنه -كما سيرد لاحقا- يُعَد التضليل المعلوماتي والحروب السيبرانية من أهم أدوات الحرب الهجينة.

3) عامل الردع النووي:

اعتمد النسق الدولي خلال فترة الحرب الباردة على عامل الردع النووي في تحقيق اتزانه، ومع نهاية الحرب الباردة استمر دور العامل النووي في منع نشوب حروب عالمية ساخنة بين القوى الكبرى المتصارعة، خاصةً أن أبرز القوى العالمية الفاعلة حاليًا -وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين- تمتلك جميعًا أسلحة النووية.[12] ولمّا كان امتلاك هذا السلاح يحول دون نشوب حرب عسكرية مباشرة بين القوى الكبرى، تزداد فرص نشوب الحروب غير التقليدية، وعليه تظهر الحروب الهجينة كواحدة من الأدوات الفعالة في إدارة التنافس والصراع الدولي في ظل صعوبة اللجوء إلى الحروب الساخنة بما تتضمنه من خطر نشوب حرب نووية بين القوى الكبرى.

4) النتائج السلبية للحروب التقليدية الأمريكية:

منذ بداية القرن الحالي تزايدت أهمية الأداة العسكرية في السياسة الأمريكية وذلك في مواجهة الخصوم والتهديدات المحتملة، وقد ظهر الميل المتزايد إلى استخدامها في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الذي تبنى مبدأ الحروب الوقائية عام 2002، كذلك ظهرت هذه النزعة في إحدى مقالات كوندوليزا رايس -وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك- والتي انتقدت عدم لجوء إدارة كلينتون -السابقة لها- للقوة العسكرية لحسم بعض القضايا والقضاء على بعض الأنظمة المارقة باستغلال الهيمنة الأمريكية المنفردة وغياب أي منافس حقيقي للقوة العسكرية الأمريكية.[13] وبالفعل، أصبحت الأداة العسكرية -الهجومية- رئيسة في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية العالمية؛ حيث استخدمتها الولايات المتحدة لتغيير الأنظمة غير الصديقة وتدمير قدرات الدول التي تمثل تهديدًا لمصالحها ولحلفائها وللأمن الدولي.

في المقابل، رغم التفوق العسكري، تُعَد النتائج السلبية لحربين خاضتهما الولايات المتحدة عقب أحداث 9/11، وهما حربا أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، من أبرز العوامل التي دفعتها للتراجع عن استخدام الأداة العسكرية كوسيلة لفرض أجندتها بالخارج، ولهذا انضمت الولايات المتحدة إلى قائمة الدول الباحثة عن وسائل أخرى غير عسكرية تحقق من خلالها مصالحها الوطنية.[14] إضافة إلى ذلك، أصبح استخدام القوة العسكرية إشكاليًا بصورة متزايدة، خاصةً في المناطق الساخنة التي تزداد بها فرص المواجهات العسكرية المباشرة بين الخصوم.[15] ذلك بالإضافة إلى حاجة الولايات المتحدة إلى توفير النفقات الهائلة للحروب وإعادة توجيهها إلى الحاجات المحلية الملحة.[16]

إضافة إلى النتائج السلبية للحروب الأمريكية، تؤدي العولمة ومتغيراتها دورًا بارزًا في تفسير تراجع رغبة الدول المختلفة -ومن بينها الولايات المتحدة- في استخدام الأداة العسكرية؛ فالعولمة بما تتضمنه من تكنولوجيا واتصالات واعتماد اقتصادي متبادل جعلت استخدام القوة العسكرية أمرًا أكثر صعوبة وخطورة وتكلفة، في حين حسَّنت العولمة أيضًا من الفرص المتاحة لاستخدام عوامل القوة الأخرى كالأداة الاقتصادية والتكنولوجيا على سبيل المثال.[17]

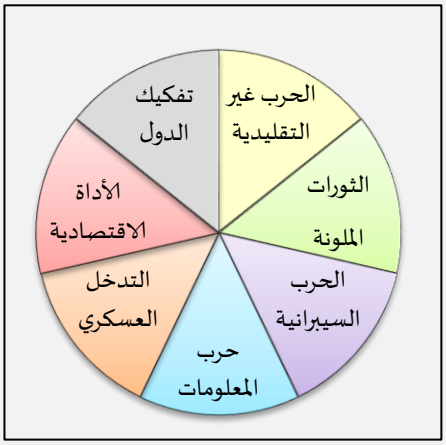

الخلاصة، نتيجة لهذه العوامل السابقة مجتمعة، بدأ عدد من الدول على اختلاف مستويات قوتها -ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا- تبحث عن أدوات جديدة غير عسكرية أكثر فعالية يمكن استخدامها في إدارة صراعاتها الدولية وصون مصالحها القومية، ونتيجة لذلك ظهرت في الفترة الأخيرة -وخاصةً في الأدبيات الأمريكية- مفاهيم جديدة تُعبِّر عن أنماط جديدة من القوة غير القوة الصلبة مثل القوة الناعمة، والقوة الذكية، وقوة الإرغام، وأخيرًا الحروب الهجينة كأداة لإدارة الصراعات الدولية.

المبحث الثاني: الأدوات المُستَخدَمة ضمن الحروب الهجينة

انتهى المبحث الأول إلى أن من أهم خصائص وسمات الحروب الهجينة أنها: أولًا تعتمد على تهجين عدد من الأدوات التي كانت تُستخدَم في السابق فُرادى نسبيًا، وثانيًا أنها تتسم باللاعسكرية بالأساس؛ بمعنى أنها لا تعتمد بالأساس على استخدام القوات العسكرية -رغم أنها تحمل مصطلح الحرب- إلا في أضيق الحدود، ذلك إضافة إلى أنها ليست بالضرورة

تُستخدَم ضد العدو الرئيس. انطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تحليل أهم الأدوات التي تهجّنها الدول -لا سيما الولايات المتحدة وروسيا- معًا لتنتج في النهاية الحرب الهجينة.

بصورة عامة، يمكن تحديد هذه الأدوات في التالي: الحرب غير التقليدية، الثورات الملونة، الحرب السيبرانية، حرب المعلومات، التدخل العسكري استنادًا إلى مبررات مختلفة، الأداة الاقتصادية، وأخيرًا تفكيك الدول. (انظر الشكل المقابل). وكما سبق وتقدم، هذه الأدوات ليست جامعة مانعة؛ بمعنى أن المجال قد يتسع في المستقبل لضم مزيد من الأدوات. والجدير بالذكر، أنه في بداية ظهور مفهوم الحرب الهجينة عام 2014- وكما يظهر في تعريفيّ روسيا والناتو- كانت الأدوات الخمس الأولى هي الموظَّفة بقوة، ولكن كما تبين في الأزمة الروسية -الأوكرانية الأخيرة عام 2022 أصبحت الأداة الاقتصادية وتفكيك الدول واضحة بشكل أكبر ضمن الحرب الهجينة. ورغم أن الأداة الاقتصادية قد وردت في تعريف حلف شمال الأطلنطي للحروب الهجينة عام 2016، إلا أنها برزت بصورة أوضح ضمن الحرب الهجينة في الفترة الأخيرة. بالمثل، أداة تفكيك الدولة لم تظهر في التعريفات المقدَّمة، ولكنها ظهرت بوضوح في الممارسات الروسية الفعلية، وتأكدت عبر الزمن. إضافة إلى ذلك، وجب الإشارة إلى أن طبيعة الأدوات المهجَّنة قد تختلف في الاستخدامات الأمريكية عنها في الاستخدامات الروسية. وأخيرًا، هذه الاستراتيجيات متداخلة ومتشابكة بشكل كبير وذلك بفضل التطور التكنولوجي، وقد يصعب في أحيان كثيرة فصلها عن بعضها البعض. وفيما يلي عرض موجز للمقصود بكل أداة من هذه الأدوات التي يتم تهجينها معًا.

(1) الحرب اللامتماثلة:

شهدت السياسة العالمية -منذ نهاية الحرب الباردة- دورًا متزايدًا للفاعلين غير الدولة، والذين أصبحوا طرفًا رئيسًا في الصراعات الدولية، وقد أدى هذا إلى تغير الصورة التقليدية الرسمية للحروب؛ فلم تَعُد الحرب صدامًا مسلحًا بين جيشين نظاميين، بل قد تنشب حربًا بين قوات مسلحة نظامية تابعة لدولة ما ضد فاعلين غير دولة يستخدمون تكتيكات عسكرية مشابهة للجيوش النظامية، تُعرَف هذه الظاهرة في الأدبيات السياسية بالحروب اللامتماثلة أو اللامتكافئة والتي تتميز بوجود تباينات كبيرة بين المتحاربين سواءً في القوة العسكرية الكلية أو في طريقة تنظيم القوة وتوظيفها.[18] ومن أبرز الفاعلين غير الدولة الذين يلجأون إلى هذه الأداة هم الجماعات الإرهابية بالإضافة إلى حركات التمرد والمقاومة التي تستخدم تكتيك حرب العصابات.

ظهرت الحروب اللامتماثلة بهذا المعنى باعتبارها أداة من أدوات إدارة الصراعات الدولية يستخدمها الطرف الأضعف بهدف كسب مزيد من القوة تمكّنه من مواجهة وتحدي خصمه الأقوى؛ فالفاعل غير القادر على تأمين تكلفة التوصل إلى منظومات عسكرية معقدة يلجأ إلى الحرب اللامتماثلة لتعويض ضعف قدراته النسبي، بحيث يستهدف الطرف الأضعف رفع التكلفة على الأقوى واستنزافه إلى الحد الذي يجبره على تغيير أهداف السياسية وسلوكه العسكري.[19]

أصبحت الحرب اللامتماثلة إحدى العناصر المكونة للحرب الهجينة؛ وذلك مع تزايد لجوء القوى المُستخدِمة للحروب الهجينة لدعم دور حركات التمرد والمقاومة، والحركات الإرهابية ضد خصومها السياسيين؛ كي تخوض حروبًا بالوكالة بدلًا من التورط في مواجهة عسكرية مباشرة. والجدير بالذكر، هذه الأداة ليست جديدة، حيث عُرِفَت خلال الحرب الباردة باستراتيجية الفتنمة نسبةً إلى استخدام الولايات المتحدة لوكلاء لها في حرب فيتنام. والجدير بالذكر، أن فكرة الاستعانة بوكلاء لا تنفي أهمية العوامل الداخلية الدافعة على ظهور حركات التمرد والإرهاب، ولكن المقصود هنا أنه يتم

استغلال هذه الظروف الداخلية من قبل أطراف خارجية لتحقيق مصالحها وخوض الحرب بالوكالة تجنبًا للتورط في مواجهة عسكرية مباشرة.

(2) الثورات الملونة:

مفهوم الثورات الملونة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت خلال العقد الأول من القرن الحالي. ويعتمد تكتيك الثورات الملونة على قيام دولة ما بالإطاحة بحكومة دولة أخرى غير موالية أو صديقة لها، وذلك من خلال تشجيع ودعم حراك شعبي داخلي. كثيرًا ما يُعرَف هذا التكتيك بالانقلاب الناعم، وهو يختلف عن الانقلابات العسكرية التقليدية، وحتى التدخل العسكري تحت مبررات مختلفة بهدف الإطاحة بنظام ما غير صديق.[20] وقد سُمِّيت هذه الثورات -من قبل روسيا تحديدًا- بالملونة لأن عادة ما يتخذ الثوَّار لونًا ما كشعار لثورتهم، مثل الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004 - 2005 التي رفع بها المتظاهرون رايات برتقالية اللون.

هذه الأداة ليست جديدة، بل استخدمتها أجهزة الاستخبارات تاريخيًا، وكثيرًا ما ارتبطت بالسياسة الأمريكية ومبدأ ريجان خلال ثمانينيات القرن العشرين، ودعم الديمقراطية حول العالم. وفي الوقت الحالي، اتسع نشاط الحركات المؤيدة للديمقراطية في العالم، وأسهم التطور التكنولوجي في تعزيز فرص ظهور ونجاح الحركات المؤيدة للديمقراطية والثورات الشعبية بدرجة متزايدة، خاصةً مع توافر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة التي أصبحت مجالاً عامًا لتبادل الآراء وللتنظيم السياسي.[21] ويستغل تكتيك الثورة الملونة هذه الحركات وأهدافها الديمقراطية بتقديم دعم خارجي لها بهدف الإطاحة بنظام معادٍ.[22]

تبالغ بعض الدول -مثل الصين وإيران وروسيا- في تقييم قدرة الولايات المتحدة على زرع بذور المعارضة المحلية وتدعيمها، في حين تشير الولايات المتحدة بأن هذا الادعاء يقدِّم مبررًا للأنظمة القمعية للمضي قدمًا في قمع حركات المعارضة المطالبة بالديمقراطية.[23]

لهذه الأداة مزايا عديدة من منظور مستخدِميها، فمن جانب؛ تتخذ الاحتجاجات أو الثورات الصفة الشعبية، وعليه، فهي تتسم بالمشروعية في نظر الرأي العام العالمي نتيجة استنادها إلى الإرادة الشعبية، خاصةً أن الحركات اللاعنيفة أثبتت فعاليتها مقارنة بالحركات العنيفة.[24] من جانب ثانٍ، تستطيع هذه الأداة ضرب استقرار أقوى الأنظمة الاستبدادية في العالم، وليس هناك دولة بمعزل عن ظهور مثل هذه الحركات بها؛ فلكل نظام سياسي معارضة داخلية، وذلك باستثناء أكثر الدول انعزالًا، والتي قد لا يجدي معها هذا التكتيك، لذلك أصبحت معظم دول العالم قابلة للاختراق، وزادت فرص الخارج في التأثير على الداخل.[25] من جانب ثالث، يتميز هذا التكتيك بالقابلية للإنكار؛ فهو أقرب إلى العمليات الاستخباراتية التي يصعب إثبات الجهة المحركة لها؛ فالثورات الملونة عادة ما يرافقها اتهامات بوجود دعم خارجي لضرب استقرار النظام، لكن لا بد أن يكون هذا الدعم سريًا، وذلك كي تحافظ على شرعيتها في نظر الرأي العام، وإلا فقدت هذه الشرعية حال ثبوت وجود علاقة بينها وأطراف خارجية. لكن يعاب على هذا التكتيك عدم ضمان نتائجه؛ فالأمر قد ينتهي بصعود أنظمة قمعية، أو عدم تحقق الديمقراطية بشكل تام، أو الانتقال من نظام سلطوي لآخر، أو حدوث فوضى، أو تنامي ميول بعض الجماعات الداخلية للانفصال.[26]

رغم ارتباط هذا التكتيك بالسياسة الأمريكية؛ لكن يُلاحظ في الفترة الأخيرة نمو قدرات دول أخرى -مثل روسيا- على استخدام تكتيك الثورة الملونة نسبيًا، وذلك بتحريك حشود المعارضة الداخلية وتشجيع الحركات الانفصالية والمعارضة

الداخلية للتمرد على الأنظمة غير الموالية لها، وهنا يتقاطع تكتيك الثورة الملونة مع الحرب اللامتماثلة وإن كانت الثورة الملونة تأخذ الطابع السلمي لا العنيف الذي ترفعه الحروب اللامتماثلة.

(3) الحروب السيبرانية:

المجال السيبراني هو ذلك المجال الافتراضي العالمي غير الملموس والذي يتضمن أجهزة الحاسب الآلي، وما يُخَزَّن عليها من معلومات وبيانات، وما يتصل بها من شبكات.[27] هذا المصطلح يوناني الأصل، وظهر لأول مرة في كتابات الخيال العلمي، وكان يقصد به التحكم عن بُعد.[28] انتشرت الاستخدامات السلمية للمجال السيبراني بصورة كبيرة بفضل الثورة المعلوماتية، كما توسعت استخداماته في المجال العسكري بدرجة كبيرة، ومن هنا ظهر تكتيك الحرب السيبرانية.

لا تختلف الحرب السيبرانية كثيرًا عن الحرب التقليدية، بل يرتبط الاثنان معًا ولا ينفصلان رغم اختلاف طبيعتهما؛ فالحرب السيبرانية مثل الحرب التقليدية تستهدف أيضًا إجبار الخصوم على الامتثال لإدارة الدولة المستخدِمة لها صونًا لمصالحها الوطنية وأهداف سياستها الخارجية، ولكن تختص الحروب السيبرانية بالأساس باستخدام القوة في المجال السيبراني الافتراضي.[29] وتتضمن العمليات العسكرية التي يمكن إجراؤها في المجال السيبراني جمع المعلومات الاستخباراتية، والتجسس على العدو، والحرب النفسية والمعلوماتية على العدو من خلال التضليل المعلوماتي،[30] كما تتضمن الحروب السيبرانية عنصري الهجوم والدفاع؛ بمعنى القدرة على شن هجوم ضد الأعداء، وكذلك القدرة على الردع وصد هجمات الآخرين. ونتيجة التقدم التكنولوجي في مجال التسليح، يمكن أن تدار المعارك العسكرية التقليدية من المجال السيبراني. على سبيل المثال، يمكن التحكم في الصواريخ وتعطيل أنظمة الرادار والدفاع الصاروخي باستخدام المجال السيبراني.

الحروب السيبرانية ليست ظاهرة جديدة، بل يُشار إلى اعتراف الولايات المتحدة باستخدامها هذا النوع من الحروب خلال الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي.[31] ونتيجة للتطور التكنولوجي، أصبحت فرص القوى الكبرى لخوض حروب سيبرانية أكبر من السابق، خاصةً مع امتلاك جميع القوى الكبرى الفاعلة دوليًا -كالولايات المتحدة وروسيا والصين- لهذه القدرات والتي أصبحت تستخدم كأداة في إدارة الصراعات الدولية.

للهجمات والحروب السيبرانية مزايا عديدة وفقًا لمستخدمها؛ فهي أولًا زهيدة التكلفة مقارنة بغيرها من الأدوات. ثانيًا، هي قابلة للإنكار نتيجة كونها غير ملموسة، فهي تطال المواقع الإلكترونية والبيانات فلا تؤدي إلى آثار فعلية على أرض الواقع، مما يصعّب إثبات حدوثها، كذلك عادة ما تُشَن هذه الهجمات عن بُعد من دول أخرى غير المستهدفة، وعليه فإن الفاعل لا يُشترط أن يتواجد في المكان المستهدف، مما يجعل من الصعب تتبُّع الفاعل وإثبات مسئوليته عن الهجوم. أخيرًا، تُعتبَر الهجمات السيبرانية أداة فعالة نتيجة للتطور التكنولوجي وتزايد استخدام المجال السيبراني مدنيًا وعسكريًا، ما يجعل كل دول العالم تقريبًا -باستثناء أقلها تطورًا- عُرضة لهذه الهجمات.[32]

(4) حرب المعلومات:

تشمل هذه الحرب كل ما يتعلق بالمعلومات، سواءً كانت شخصية، أو اقتصادية، أو عالمية.[33] وأصبحت (حرب المعلومات) عنصرًا مهمًا من عناصر الحرب الهجينة؛ لأن المعلومات مكوِّنًا أساسيًا لعملية صنع القرار على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

على الجانب السياسي، تتخذ حرب المعلومات في جانبها الإيجابي صورة الدعاية، والتي استُخدِمَت تاريخيًا خلال فترة الحرب الباردة، حيث كان للعوامل الأيديولوجية دور كبير في إدارة التنافس والصراع الدوليين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقًا، وتستهدف هذه الأداة تشكيل وتعبئة الرأي العام. أما على جانبها السلبي، تتخذ حرب المعلومات صورة التضليل المعلوماتي أو ترويج الشائعات؛ بمعنى نشر معلومات وأخبار كاذبة وغير حقيقية. قد تُنشَر هذه المعلومات الكاذبة عن الخصم بهدف تشويه صورته أمام الرأي العام، وقد تكون موجهة إلى الخصم بهدف تضليله وإرباكه وإفساد عملية صنع القرار التي تعتمد على المعلومات وخاصةً في وقت الأزمات.

تؤدي منصات الإعلام الدولي دورًا كبيرًا في تكتيك حرب المعلومات؛ حيث تحرص دول العالم الكبرى على إطلاق قنوات فضائية وإخبارية ناطقة بلغات مختلفة بهدف تحسين صورتها عالميًا، أو لنشر معلومات كاذبة وتشويه الخصوم، وتعبئة الرأي العام وفقًا للمصلحة، وعادة ما تعبر هذه القنوات عن وجهة نظر دولها. ولا تُعد القنوات الإخبارية العالمية الأداة الوحيدة المستخدمة في (حروب المعلومات)، بل تؤدي مواقع التواصل الاجتماعي -مثل تويتر وفيسبوك- دورًا لا يقل خطورة عن دور منصات الإعلام الدولي. ويُلاحَظ هنا كيف يتداخل تأثير الأداة المعلوماتية مع الأداة السيبرانية. مثَّلت مواقع التواصل الاجتماعي -بلا شك- في الفترة الأخيرة مصدر تهديد خطير للأمن القومي نتيجة لما يتم تداوله من معلومات على هذه المواقع، ولا شك أن هذه المواقع تؤدي دورًا بارزًا في مجال حروب المعلومات، وذلك بسبب العدد الهائل لمستخدمي هذه التكنولوجيا، بالإضافة إلى أن المستخدمين أنفسهم هم من يصنعون الخبر ويشاركونه من دون ضوابط حقيقية على ما يتم نشره، أو قدرة على التحقق من صحة المعلومات المتداولة.[34]

أما على المستوى العسكري، تُستخدَم حرب المعلومات على نطاق واسع، وذلك بهدف سرقة معلومات استخباراتية عن الخصم، أو ترويج معلومات كاذبة للخصم بهدف تضليله، أو قطع تدفق المعلومات العسكرية عنه، أو حتى تدمير قواعد معلوماته، وذلك بهدف إرباكه وشل قدراته على اتخاذ القرارات السليمة.[35] يُلاحَظ في هذا الإطار تقاطع حرب المعلومات بدرجة كبيرة مع الحرب السيبرانية والتي تستهدف تدفق المعلومات بالأساس للخصمين المتحاربين.

لحرب المعلومات مزايا عديدة وفقًا لمستخدمها، فهي أولًا زهيدة التكلفة، إضافةً إلى فعاليتها وقدرتها الهائلة على التأثير؛ فالمعلومات جوهر صياغة أي قرار سياسي كان أم اقتصادي أم عسكري. لهذا، صَدَقَت إحدى الدراسات عندما أشارت إلى أنه من يسيطر على المعلومات فإنه يسيطر على مجريات الأمور.[36] إضافة إلى ذلك، تُعتبر حرب المعلومات أداة ناعمة وخفية، فهي تستهدف التأثير على إدراك وإرادة الأفراد أو الجماعات، وذلك من خلال إقناعهم بفكرة ما، سواء كانت هذه الفكرة صحيحة من خلال الدعاية أو مغلوطة من خلال التضليل المعلوماتي والشائعات، ولهذا كثيرًا ما تُعرف حرب المعلومات بالحرب النفسية[37]، فمن المعروف أن السلوك الإنساني يأتي منفعلًا بالفكر، وعليه يمكن التحكم بصورة غير مباشرة في السلوك والإرادة من خلال التأثير في فكر وإدراك الأفراد والجماعات والمؤسسات. وأخيرًا، لا تقتصر هذه الأداة على دولة بعينها بل تستطيع أي دولة أن تستخدم هذه الأداة بفاعلية كما سبق وتقدَّم، كما يستطيع الفاعلون غير الدولة استخدام الأداة بفعالية شديدة.

(5) التدخل العسكري استنادًا إلى مبررات:

الحروب بصورتها العسكرية التقليدية حتمية في العلاقات الدولية، ورغم ظهور أنماط جديدة من الحروب، لا يمكن بأي حال من الأحوال الجزم بتقادم الحروب التقليدية القائمة على استخدام القوات المسلحة أو الصلبة باعتبارها الملاذ

الأخير في تحقيق أهداف السياسة الخارجية إذا ما استُنفِدَت كافة الوسائل السلمية الأخرى، حتى بعد أن أرسى القانون الدولي قواعد استخدام الأداة العسكرية في العلاقات الدولية.

إن الأداة العسكرية أو تكتيك الحرب التقليدية أحد عناصر الحروب الهجينة، رغم أن الأخيرة -كما سبق وتقدم- ظهرت بالأساس كأداة -غير عسكرية بالأساس- لإدارة الصراعات الدولية بعيدًا عن اللجوء للصدام العسكري المباشر. ولكن بملاحظة الواقع، من الممكن أن يتم توظيف الأداة العسكرية ضمن تكتيكات الحرب الهجينة. ولكن في النهاية، لا يكون التكتيك العسكري الأهم من بين التكتيكات المهجَّنة الأخرى، وعادة ما يُستخدم بصورة خاطفة إما لتدعيم التكتيكات المهجَّنة الأخرى وتحسين فرص نجاحها دون الحاجة لخوض حرب عسكرية واسعة المدى، خاصةً إذا ما كانت الاستراتيجيات المهجنة غير قادرة وحدها على تحقيق الأهداف المنشودة، أو قد يتم البدء باستخدام التكتيكات المهجنة الأخرى تمهيدًا وتسهيلًا للتدخل العسكري في أحيانٍ أخرى وفقًا للمبررات المعلنة، والتي عادة ما تكون إنسانية بالأساس بحيث تُضفي الشرعية على هذه التدخلات العسكرية.

(6) الأداة الاقتصادية:

الأداة الاقتصادية من أقدم أدوات السياسة الخارجية. ومع تزايد أهمية المتغيرات والعوامل الاقتصادية على مستوى العالم مع ترسيخ ظاهرة العولمة منذ تسعينيات القرن العشرين، بدأت الأداة الاقتصادية تزداد أهميتها في إدارة العلاقات بل والصراعات الدولية.

وفيما يتعلق بالحرب الهجينة، تُعَد الأداة الاقتصادية -وفقًا لتعريف حلف الناتو المقدَّم للحرب الهجينية عام 2016- أحد أهم الأدوات التي تُستخدَم ضمن الحروب الهجينة. ويلاحظ أن هذه الأداة -مثل الحرب السيبرانية وحرب المعلومات- من أهم الأدوات التي استُخدِمَت من قبل الولايات المتحدة وروسيا في إدارة صراعهما الدولي.

تتنوع صور استخدام الأداة الاقتصادية بين منح المساعدات الاقتصادية للحلفاء أو فرض العقوبات الاقتصادية على الخصوم، وهذا بهدف إجبار وإكراه الخصم على الامتثال لإرادة الدولة المستخدِمة لهذه الأداة، من دون الحاجة إلى اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة.

أشارت إحدى الدراسات إلى تزايد فعالية العقوبات المالية مقارنة بالعقوبات التجارية في الضغط على الأنظمة السياسية، وذلك نتيجة تكامل الأنظمة المصرفية، إضافة إلى أنها تستهدف شخصيات الرأسمالية بعينها، وذلك بعكس العقوبات التجارية التي يمكن للدولة تعويضها بتعزيز التجارة مع شركاء آخرين.[38]

(7) تفكيك الدول ودعم النزعات الانفصالية:

لم يرد ذكر هذه الأداة صراحةً ضمن التعريفات الأولى التي قُدمت للحروب الهجينة، ولكن ترى الباحثة أن هذه الأداة من أهم الأدوات التي تم تفعيلها بقوة، والتي يمكن ضمها إلى صندوق أدوات الحرب الهجينة انطلاقًا من ملاحظة الواقع، حيث ظهرت هذه الأداة في السياسات الروسية الفعلية تجاه جورجيا وأوكرانيا. ويُلاحظ أن في إدارة الصراعات مع الغرب، عادة ما لجأت روسيا إلى الإضرار بالوحدة الإقليمية للدول التي تحولت إلى ساحة للحروب بالوكالة مع الغرب؛ ففي الحالة الجورجية ظهرت هذه الأداة من خلال دعم روسيا لانفصال إقليميّ أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عقب أزمة انضمام جورجيا إلى الناتو عام 2008. بالمثل، سارعت روسيا بضم شبه جزيرة القرم إليها عقب الأزمة الأوكرانية عام 2014، وكذلك سعت إلى فصل إقليمي دونباس (لوهانسك ودونتسك) عقب تدخلها العسكري في أوكرانيا عام 2022.

المبحث الثالث: الحروب الهجينة كأداة لإدراة الصراعات: دراسة حالة أوكرانيا

انطلاقًا من مفهوم الحرب الهجينة، وبعد بيان أهم الأدوات التي يتم تهجينها معًا، يهدف هذا المبحث إلى تحليل إلى أي مدى لجأت الولايات المتحدة وروسيا كلتاهما للحرب الهجينة في إدارة صراعهما الدولي، وذلك بالتطبيق على الحالة الأوكرانية تحديدًا خلال أزمتيّ شبه جزيرة القرم عام 2014، وإقليم دونباس عام 2022، مع بيان إذا ما كان مفهوم الحرب الهجينة صالحًا للاستخدام لتحليل أزمة إقليم دونباس الأخيرة أم لا بعدما توسعت روسيا في استخدام الأداة العسكرية.

أسباب استخدام الحرب الهجينة ضد أوكرانيا:

كما سبق وتقدَّم في المبحث الأول، تم استخدام الحرب الهجينة من قبل روسيا ضد أوكرانيا رغم أن الأخيرة ليست العدو الرئيس لروسيا، بل الغرب وحلف الناتو، وفي الحقيقة فإن الناتو هو المقصود الحقيقي من الحرب. ولكن بفضل موقعها الجغرافي الذي يتوسط روسيا شرقًا وحلف الناتو غربًا، أصبحت أوكرانيا دولة حاجزة بين الطرفين، والتي وفقًا للقوانين الجيوبوليتيكية، أصبحت تدين باستقلالها واستقرارها السياسيين للقوى التي تحجز بينها، ولهذا؛ كثيرًا ما تتحول أوكرانيا لساحة للصراعات والحروب بالوكالة بين هذه القوى المتصارعة والمتنافسة.[39]

ويتعلق جوهر الصراع الروسي - الغربي بتعارض مصالح الطرفين الروسي والغربي في أوكرانيا. فمن جانب، تضع الولايات المتحدة على قمة أولوياتها -منذ نهاية الحرب الباردة- مسألة توسيع عضوية حلف الناتو شرقًا لتضم مزيدًا من الدول؛ لا سيما في منطقة الجوار الروسي القريب، في حين تضع روسيا مسألة توسع الناتو شرقًا على رأس التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الروسي، وذلك لأن توسعات الناتو تضع الحلف على الحدود الروسية مباشرةً. ولهذا، أصبح هدف منع توسع الحلف شرقًا من أهم الأهداف الروسية.[40] وكما يفترض البحث، فإن الحرب الهجينة على أوكرانيا ما هي إلا أداة لإدراة الصراع بين طرفي الصراع الحقيقيين.

الحرب الروسية - الغربية الهجينة في أوكرانيا عام 2014: أزمة شبه جزيرة القرم

ظهرت استراتيجية الحرب الهجينة بصورة واضحة في أوكرانيا عام 2014، وتم تفعيلها لإدارة التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والناتو، بل إن مفهوم الحرب الهجينة ذاته قد تطور في العام ذاته لوصف الاستراتيجية الروسية المُستخدَمة في أوكرانيا خلال أزمة شبه جزيرة القرم. وبحد تعبير هنتنجتون، أوكرانيا بلد متصدِّع؛ حيث يضم ثقافتين متباينتين، ونتيجة الميراث التاريخي ينقسم السكان الأوكرانيون إلى روس شرقيين وأوكرانيين غربيين، ما أدى إلى ازدواجية الولاء والانتماء القومي والمذهبي واللغوي،[41] ما أعطى روسيا بدوره فرصة أكبر للتدخل في الشأن الأوكراني.

خلال أزمة عام 2014، بدأت الحرب الهجينة على يد الغرب؛ حيث قامت الحركات الاحتجاجية ضد الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش الموالي سياسيًا لروسيا، وقام البرلمان الأوكراني بعزله، وهذا على خلفية رفض الرئيس الأوكراني صفقة اقتصادية كبيرة مع الاتحاد الأوروبي عام 2013، بل وقبوله لعرضٍ روسيٍ منافس[42]. اعتبرت روسيا هذه الاحتجاجات بمثابة ثورة ملونة مدعومة من الغرب، ما أدى إلى قيام حركات احتجاجية مضادة في شرق أوكرانيا مناهضة ورافضة لإجراءات البرلمان الأوكراني بعزل الرئيس. في المقابل، أشارت الدراسات الأمريكية إلى أن هذه الاحتجاجات المضادة كانت

مثالًا فعليًا للحرب الهجينة الروسية، وذلك من خلال لجوء روسيا للتكتيك التخريبي اللاعنيف من خلال التأثير على الرأي العام الداخلي الأوكراني وخاصةً القسم الروسي منه، وتحفيزه على التمرد على الإجراءات التي اتخذها البرلمان الأوكراني، لكن تشير الدراسة ذاتها إلى ضعف قدرات الحرب الهجينة وحدها على فرض الأجندة الروسية، وذلك بعد قيام الحكومة الأوكرانية الجديدة -برئاسة الرئيس بورشينكو الموالي سياسيًا للغرب- بالسيطرة على الاحتجاجات في شرق أوكرانيا، الأمر الذي دفع روسيا لتدعيم وكلائها وحلفائها في شرق أوكرانيا من خلال التدخل العسكري تحت مبرر حماية الأقلية الروسية، استمرارًا للعمل بمبدأ التدخل لحماية الروس الذي أطلقة الرئيس الروسي السابق ديمتري مدفيديف عام 2008.[43] استخدمت روسيا الدعاية والإعلام والحرب المعلوماتية مجددًا بهدف إضفاء الشرعية على التدخل، وتصويره بأنه كان لغرض إنساني وهو حماية الروس.[44]

استكملت روسيا الحرب الهجينة من خلال دعم الحركات المحلية الموالية لها وتشجيعها على الانفصال، الأمر الذي أسفر عن ضم شبه جزيرة القرم لروسيا عقب استفتاء أُجرى عام 2014، وذلك بعد استخدام الدعاية والحرب المعلوماتية مجددًا لتحفيز الأوكرانيين مِن الأصل الروسي على الانضمام لروسيا بدلًا من أن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية -على حد وصف روسيا- إذا قرروا البقاء ضمن دولة أوكرانيا.[45]

إضافة إلى تلك الأدوات المُستخدّمة في إطار الحرب الهجينة، قبل أن تتدخل روسيا عسكريًا في أوكرانيا استنادًا إلى المبررات المعلَنة، شنَّت روسيا هجمات سيبرانية على شبكات حكومية أوكرانية، جاءت أقرب إلى التجسس السيبراني الهادف إلى جمع معلومات لدعم العمليات العسكرية الروسية على الأرض، لكن لم يكُن هناك دليل واضح على المسئولية الروسية. لم تطل هذه الهجمات شبكات أوكرانية فقط، بل امتدت الهجمات لشبكات حلف شمال الأطلنطي وبعض دول أوروبا، كما يُشار إلى شن هجمات سيبرانية أخرى ضد شبكة لجنة الانتخابات الأوكرانية بهدف التأثير على الانتخابات البرلمانية.[46]

يلاحظ مما سبق أن أزمة أوكرانيا عام 2014 بدأت مع استخدام الولايات المتحدة لتكتيك الثورة الملونة كما وصفتها روسيا للإطاحة بالرئيس الأوكراني الموالي لروسيا، ما استتبعه الرد الروسي من خلال الحرب الهجينة والتي اشتملت على تهجين الأدوات التالية: حركات التمرد، الهجمات السيبرانية، حرب المعلومات، التدخل العسكري وفقًا لمبررات إنسانية، وتفكيك الدولة من خلال ضم شبه جزيرة القرم. ما استتبعه رد الولايات المتحدة باستخدام الأداة الاقتصادية من خلال فرض عقوبات اقتصادية على روسيا.

الحرب الروسية - الغربية الهجينة في أوكرانيا عام 2022: أزمة إقليم دونباس

يمكن القول إن الحرب الروسية - الغربية الهجينة في أوكرانيا خلال أزمة إقليم دونباس عام 2022 ما هي إلا تكرار لسيناريو الأزمة الأوكرانية لعام 2014. وذلك بالإشارة بالطبع إلى تطور شكل الحرب الهجينة في 2022 عنها في 2014.

تعود الجذور والمؤشرات الدالة على حدوث الصدام الحالي بين روسيا والغرب على الأراضي الأوكرانية إلى وصول الرئيس الأوكراني الحالي فلوديمير زيلينسكي إلى الرئاسة عام 2019، والذي اتضحت ميوله للغرب منذ وصوله للحكم، حيث تمسك الرئيس الأوكراني بكتابة اسمه على الطريقة الأوكرانية لا الروسية فهو فلوديمير لا فلاديمير.[47] كما أنه عقب توليه الرئاسة مباشرة أكد على تطلعات بلاده للفوز بعضوية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي. ومن الواضح أن

الظروف الدولية كانت مواتية للتطلعات الأوكرانية، فمع وصول الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى السلطة عام 2020 توثقت العلاقات السياسية والعسكرية الأمريكية - الأوكرانية. بل وأكد الرئيس بايدن في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية المؤقتة والصادرة في مارس 2020 على أن روسيا والصين ما تزالا تمثلان تهديدًا، على الولايات المتحدة مواجهته.[48]

وكما سبق وتقدم، نظرًا لأن انضمام أوكرانيا لحلف الناتو يمثل تهديدًا جيوبوليتيكيًا بالنسبة لروسيا، عادت استراتيجية الحرب الهجينة التي طُبِّقت عام 2014 من جديد لتُستخدَم كأداة لإدارة التنافس مجددًا بين روسيا والغرب على الأراضي الأوكرانية. وقد استخدم الغرب وروسيا كلاهما هذه الأداة في مواجهة بعضهما البعض في الأزمة الأوكرانية الأخيرة.

يُلاحَظ أن الشرارة الأولى للأزمة لم تكن بسبب ثورة ملونة مدعومة من الغرب كما كان الحال عام 2014، فهناك بالفعل رئيس أوكراني مقرَّب سياسيًا من الغرب وموالٍ لسياساته. ولكن، جاءت الشرارة الأولى من تصريحات الرئيس الأوكراني زيلينيسكي التي أعلن فيها رغبته في الانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي.

ويمكن القول إن الحرب الروسية الهجينة الأخيرة على أوكرانيا عام 2022 قد بدأت عقب الأزمة الأوكرانية عام 2014؛ حيث استمرت روسيا في استخدام تكتيك الحروب غير المتكافئة من خلال دعم حركات التمرد في شرق أوكرانيا وخاصة جمهوريتيّ لوهانسك ودونتسك في إقليم دونباس، فنتيجة أن غالبية سكان شرق أوكرانيا وخاصة إقليم دونباس من الروس، تمكنت روسيا من استغلال هذا الوضع من أجل تأكيد نفوذها في الإقليم. وترى التحليلات الغربية أن روسيا هي المحرك الأساسي لحركات التمرد في هذا الإقليم الذي تمارس عليه نفوذًا كبيرًا. وهو تكرار لسيناريو تمرد إقليم شرق أوكرانيا على قرار البرلمان الأوكراني عزل الرئيس الموالي لروسيا آنذاك عام 2014، ولكن تمرد الإقليم هذه المرة كان ردًا على تصريحات رئيس أوكرانيا الموالي للغرب وإعلان الرغبة في الانضمام لحلف شمال الأطلنطي والاتحاد الأوروبي.

وبهذا، ظهرت مشكلة جمهوريتيّ لوهانسك ودونتسك الانفصاليتين، حيث أعلنتا الانفصال عن أوكرانيا عقب ضم شبه جزيرة القرم في 2014، بل وتم إجراء استفتاء على هذا الانفصال، وصوّت فيه أكثر من 90% من سكان المنطقة لصالح الانفصال عن أوكرانيا، ولكن هذه النتيجة لم يعترف بها مِن المجتمع الدولي كله سوى روسيا فقط. وخلال عاميّ 2014 و2015 تم التوصل إلى بروتوكولات واتفاقيات منسك لتسوية المسألة سياسيًا ومساعدة أوكرانيا على الحفاظ على سلامتها الإقليمية وبرعاية روسية، وذلك في عهد الرئيس الأوكراني السابق بوريشنكو الموالي للغرب أيضًا. ولكن كما يشير المحللون، بفضل الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الروسي تحولت هاتان الجمهوريتان إلى دولتيّ أمر واقع، بل باتت هاتان الجمهوريتان تابعتين لروسيا اقتصاديًا وعسكريًا.[49]

ومع توتر العلاقات الروسية - الأوكرانية نتيجة سياسات زيلينسكي الموالية للغرب، عادت مشكلة جمهوريتيّ لوهانسك ودونتسك إلى الواجهة من جديد، بل ويشار إلى الدور الروسي في دعم تمرد هاتين الجمهوريتين، ومن الواضح أن هذا الدعم كان بهدف الضغط على الرئيس الأوكراني للتراجع عن سياساته الموالية للغرب والناتو. ولكن أدى الضغط الروسي في إقليم دونباس إلى تكرر سيناريو 2014 مجددًا، فردًا على تمرد الروس في إقليم دونباس أعلن زيلينسكي عن عملية عسكرية في شرق أوكرانيا للسيطرة على الإقليم.

وردًا على العملية العسكرية الأوكرانية في إقليم دونباس ضد تمرد جمهوريتي لوهانسك ودونتسك التي تعترف بهما روسيا فقط، استخدَمت روسيا تكتيك التدخل العسكري وفقًا لمبررات إنسانية مجددًا في مواجهة أوكرانيا، حيث اعتبرت روسيا العملية العسكرية الأوكرانية بمثابة خروج عن المسار السلمي السياسي للتسوية وعملية منسك. ولهذا، أعلنت روسيا في

24 فبراير الماضي عن عمليتها العسكرية ضد أوكرانيا تحت مبررات إنسانية وهي حماية السكان الروس في إقليم دونباس من الهجمات الأوكرانية، وهو ما يعد امتدادًا أيضًا لمبدأ مدفيديف الذي تم تفعيله في أزمة 2014. وبالفعل، أكد مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة أن هدف العملية العسكرية الروسية ليس احتلال أوكرانيا، ولكن حماية المواطنين في دونباس (دونيتسك ولوهانسك) الذين تعرضوا للإبادة الجماعية.[50]

أما بالنسبة لتكتيك الهجمات السيبرانية، تعرضت أوكرانيا لهجمات سيبرانية منذ يناير الماضي، أي قبل بدء العملية العسكرية الروسية ضدها، كما شرعت روسيا في بداية شهر فبراير في شن هجمات سيبرانية لحجب الخدمة ضد مواقع إلكترونية أوكرانية متعلقة بالبنوك ومواقع دفاعية، ويُعتقَد بأن المصدر كان وكالة الاستخبارات العسكرية الروسية، وذلك تزامنًا مع تصاعد التوتر بين روسيا وأوكرانيا. وتزامنًا مع بدء العملية العسكرية، شنت روسيا هجمات سيبرانية ضد أنظمة الحكومة الأوكرانية في 24 فبراير. إضافة إلى ذلك، بعد يوم واحد من بدء العملية العسكرية الروسية رُصِدَت هجمات سيبرانية من دولة بيلاروس -الموالية لروسيا- ضد العسكريين الأوكرانيين من خلال التصيد السيبراني.[51] وخلال شهر مارس، شُنَّت هجمات لحجب الخدمة ضد وزارة الدفاع الأوكرانية، ولكن لم يتضح مصدر الهجمات الأخيرة وإذا ما كانت روسيا خلفها أم لا.[52]

ورغم تأكيد هذا التقرير على أن مستوى الهجمات السيبرانية الروسية ضد أوكرانيا جاء أقل من المتوقع، بل ومستهدفًا لأهداف حكومية ومدنية أكثر منها هجمات لدعم العمليات العسكرية الروسية،[53] أشار في المقابل عدد من المتخصصين إلى أن تكتيك الحرب السيبرانية الروسية لم تكن بعيدة عن أزمة أوكرانيا الأخيرة؛ حيث شنت روسيا هجمات سيبرانية لأغراض دفاعية ولتدعيم عملياتها العسكرية في إقليم دونباس، فعلى سبيل المثال تم مهاجمة القمر الصناعي الأوكراني فياسات (Viasat) الذي يُستخدَم لأغراض تجارية وعسكرية، ما أثر بالسلب على نظم التحكم والسيطرة الأوكرانية التي تم اختراقها، وفي مايو الماضي وجّه مركز الأمن السيبراني الوطني البريطاني الاتهامات لروسيا بالوقوف خلف هذا الهجوم. وقد استتبع ذلك قيام الولايات المتحدة بدعم الدفاعات السيبرانية الأوكرانية، حيث تمكنت من اختراق سرية الاتصالات بين القوات البرية والجوية الروسيتين، كما ساعدت الولايات المتحدة وبريطانيا أوكرانيا على العمل من خلال ستارلينك (Starlink) بدلًا من فياسات، وذلك خلال شهر واحد فقط، ما ساعد الطائرات الأوكرانية بدون طيار على ضرب أهدافها. ويذكر أن روسيا لم توفَّق في اختراق نظم ستارلينك الجديدة، بل يُشار كذلك لنجاح أوكرانيا –بمساعدة أمريكية وبريطانية- من اختراق نظم الاتصال بين القوات البرية والجوية الروسية، بل وتحديد مواقع عدد من الأهداف العسكرية الحيوية بحرًا وبرًا. كما ساعد التوسع الشديد في استخدام الهواتف الخلوية على تحديد مواقع أفراد الجيش الروسي حتى وإن كانت مغلقة، ما ساعد على تصفية عدد من كبار الضباط الروس.[54]

ومن الواضح أن روسيا لم تكن الدولة الوحيدة التي استخدمت تكتيك الهجمات السيبرانية، بل تم استخدام هذا التكتيك أيضًا ضدها، حيث اتهمت روسيا الولايات المتحدة وحلفاءها بشن عملية سيبرانية واسعة النطاق ضدها.[55] في المقابل تعرض موقع وزارة الطوائ الروسية لاختراق من متسللين مجهولين.[56] يشار كذلك إلى الهجمات التي تعرضت لها بنوك روسية وشبكات للطاقة وخطوط السكك الحديد من قبل الجيش الإلكتروني الأوكراني (IT Army of Ukraine) الذي يعد منظمة تطوعية.[57]

تعد أيضًا حرب المعلومات أو الدعاية من أهم التكتيكات التي استخدمها الغرب وروسيا معًا؛ فمن جانب حاولت روسيا نشر فكرة أن الحرب على أوكرانيا ليست عملًا عدوانيًا؛ ولكنها تدخل من أجل حماية سكان إقليم دونباس الروس مِن العمليات العسكرية الأوكرانية. ومن جانب آخر، حاولت أوكرانيا نشر فكرة أن العملية العسكرية في إقليم دونباس لم تكن إلا لاستعادة الاستقرار في إقليم دونباس ضد المتمردين. ومن جانب ثالث، حاول الغرب الترويج لفكرة أن الحرب الروسية على أوكرانيا هي بمثابة عدوان عسكري على دولة ذات سيادة، وأن الحرب تهدف إلى النيل من وحدة أوكرانيا الإقليمية.

ونظرًا للترابط الشديد بين المجالين المعلوماتي والسيبراني، ألقت الحرب المعلوماتية بظلالها على المجال السيبراني؛ وذلك فيما يتعلق بوكالات الأنباء، وتم استخدامها من قبل روسيا والغرب وأوكرانيا؛ حيث تم شن هجمات سيبرانية ضد موقع روسيا اليوم الإخباري لحجب الإعلام والرواية الروسية، كما حظرت إدارة يوتيوب فيديوهات نشرتها وزارة الدفاع الروسية، بل وحجبت 50 من الموارد الإلكترونية الروسية منها موارد تابعة لوسائل إعلام رئيسة،[58] وذلك قبل أن ترفع الحظر عن قناتي التليفزيون السوفيتي والراديو السوفيتي.[59] ولهذا وقَّع الرئيس الروسي قانونًا فيدراليًا يجرِّم نشر المعلومات الكاذبة أو تشويه صورة أنشطة أجهزة السلطة الروسية في الخارج، كما وقع قانونًا يتضمن حجب الأخبار الكاذبة والمشوهة للحقائق.[60] بالمثل، يشير أحد التقارير الأمريكية إلى إعلان مجموعة من النشطاء السيبرانيين الأوكرانيين الحرب على روسيا في الأول من مارس وبعد أيام من إطلاق العملية العسكرية الروسية ضد مواقع إلكترونية تابعة للإعلام الروسي، وكذلك ضد عدد من القنوات الروسية مثل روسيا 24، القناة الأولى، وموسكو 24، وذلك برفع مقاطع مرئية للحرب في أوكرانيا، بل وسرقة عدد من الملفات الروسية حول العملية العسكرية ضد أوكرانيا.[61]

بالمثل، قيَّدت روسيا الوصول إلى خدمة Google News بدعوى أنها توفر الوصول إلى أخبار تحتوي على معلومات خاطئة حول سير العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.[62] كما حجبت قناة Euronews على الأراضي الروسية لنفس السبب،[63] كما قامت بحظر مواقع Facebook وInstagram بعد اتهامهما بالتطرف،[64] بل وأعلنت عن فتح صفحة رسمية للتواصل الاجتماعي في روسيا والتي بموجبها سيتم مشاركة معلومات حول القرارات الرئيسة للحكومة ما سيجعل المشتركين يتلقون معلومات موثوقة حول القرارات والتدابير التي تتخذها الحكومة، وذلك في مواجهة مواقع Facebook وInstagram المملوكة للولايات المتحدة والتي تحرض على استخدام العنف ضد العسكريين الروس.[65]

في المقابل، أكد الخبراء أن شركات أمريكية مثل Amazon، Twitter، Apple، Meta (الأخيرة مالكة لفيسبوك وإنستجرام وواتساب) قد شاركت الولايات المتحدة في الحرب السيبرانية ضد روسيا.[66]

إضافة إلى ما سبق، ظهر تكتيك الأداة الاقتصادية واضحًا في إدارة روسيا والغرب للأزمة الأوكرانية؛ فمن جانب اتفق القادة الأوروبيون على فرض عقوبات اقتصادية على روسيا بعد أربعة أيام فقط من بدء العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا.[67] كما قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على روسيا في إبريل الماضي،[68] ومن جانب آخر، استخدمت روسيا الأداة الاقتصادية للرد على العقوبات الغربية المفروضة عليها، وقد أدت تبعية أوروبا لروسيا في مجال الغاز الطبيعي دورًا كبيرًا في هذ الإطار، حيث تحصل دول أوروبا على 40% من احتياجاتها من الغاز من روسيا، ولهذا أصدر الرئيس الروسي بنهاية مارس 2020 قرارًا بإلزام دول أوروبا غير الصديقة بدفع فاتورة الغاز بالروبل الروسي بدلا من الدولار أو اليورو،[69] ويُذكر أن نحو 97% من العقود المبرمة بين غازبروم والدول الأوروبية مقوّمة باليورو أو الدولار.[70]

أما بالنسبة للتكتيك الأخير، وهو تفكيك الدول، فمن الملاحَظ أن روسيا قد لجأت إلى استخدامه في إطار الحرب الهجينة الحالية في إقليم دونباس، ويُشار إلى أن روسيا لم تكتفِ عام 2014 بعمل استفتاء لضم شبه جزيرة القرم إليها، بل دعمت إجراء استفتاء لتأمين استقلال جمهوريتي لوهانسك ودونتسك في العام نفسه، ورغم أن الغالبية العظمى من الأصوات جاءت لصالح الانفصال إلا أنه لم تعترف أي دولة بهذه النتائج سوى روسيا فقط. وعقب اشتعال الأزمة الأخيرة جددت روسيا الاعتراف باستقلال الجمهوريتين في فبراير الماضي.[71]

يُلاحظ مما سبق أن خلال أزمة أوكرنيا الأخيرة عام 2022 تحددت الأدوات التي قامت روسيا بتهجينها في إطار الحرب الهجينة في مواجهة أوكرانيا في التالي: حركات التمرد شرق إقليم دونباس، الحرب السيبرانية، حرب المعلومات، التدخل العسكري وفقًا لمبررات إنسانية، الأداة الاقتصادية، وتفكيك الدولة. في حين جاء رد القوى الغربية على الحرب الروسية الهجينة من خلال تهجين الأدوات التالية: الحرب السيبرانية، حرب المعلومات، الأداة الاقتصادية. ويُلاحظ أن حالة الأزمة الأوكرانية عام 2022 جاءت متطورة بدرجة كبيرة عن أزمة 2014، حيث توسعت روسيا في استخدام الأداة الاقتصادية ضد أوكرانيا بل والغرب، إضافة إلى التوسع في استخدام الأداة العسكرية ما أدى إلى إطالة أمد الحرب في أوكرانيا، وكان هذا نتيجة الدعم الغربي المقدَّم إلى أوكرانيا للصمود أمام روسيا سيبرانيًا وعسكريًا ومعلوماتيًا.

خاتمة البحث والنتائج:

ظهرت الحرب الهجينة كأداة حديثة نسبيًا تُستخدم لإدارة الصراعات الدولية. استهدف البحث التعريف بالحرب الهجينة، وبأهم الأدوات التي يتم تهجينها معًا، مع بيان مدى صلاحية استخدام المفهوم في حالة الصراع الروسي - الغربي في أوكرانيا خلال أزمة إقليم دونباس الأخيرة عام 2022. وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1) إن مفهوم الحرب الهجينة حديث نسبيًا، وظهر بمفهومه الحالي في الدراسات الأمريكية عام 2014 لوصف مجموعة التكتيكات التي هجّنتها روسيا بهدف إدارة صراعاتها مع الغرب في أوكرانيا.
2) ليس هناك تعريف جامع مانع للحرب الهجينة، لكنها وبصورة عامة تتميز بثلاث سمات رئيسة، أولها صفة التهجين؛ بمعنى مزج أكثر من أداة، وتختلف مكونات هذا الهجين من دولة لأخرى، بل وعبر الزمن. ومن أبرز الأدوات التي يتم تهجينها: الحروب غير التقليدية حركات التمرد والإرهاب، الثورات الملونة، الحرب السيبرانية، حرب المعلومات، التدخل العسكري استنادًا إلى مبررات إنسانية، الأداة الاقتصادية، وتفكيك الدول. ومن الممكن أن يتسع هذا الهجين ليضم مزيدًا من الأدوات في المستقبل. ثانيها تتسم الحرب الهجينة باللاعسكرية بالأساس، بمعنى أن جميع الاستراتيجيات المهجنة التي يتم اللجوء إليها هي سلمية بالأساس ولا تتخذ صورة الحرب العسكرية بالمعنى التقليدي المباشر، لكن هذا لا يمنع من تدعيم الاستراتيجيات الهجينة بالقوة العسكرية إذا تطلب الأمر؛ كي تكون أكثر فعالية، وذلك استنادً إلى مبررات سياسية وإنسانية مختلفة. ثالثها، عدم وضوح العدو الذي يتم استخدام الحرب ضده، فعادة ما تُستخدم الحرب الهجينة في مواجهة دول تتسم بكونها ساحة للحروب بالوكالة لا بكونها عدوًا في حد ذاته، ولهذا عُدّت الحرب الهجينة أداة لإدارة الصراعات بين القوى العالمية.

3) هناك عدد من العوامل التي أدت إلى ظهور الحرب الهجينة مثل: الأحادية القطبية والتي دفعت الأطراف الأضعف لمواجهة الطرف الأقوى بأساليب غير عسكرية، إضافة إلى تراجع فعالية الحروب الاستباقية ومبدأ القوة الذي تبنته الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، وكذلك عامل الردع النووي، إضافة إلى التطور التكنولوجي الذي جعل الحرب أداة مكلفة، ما دفع الدول المتنافسة للبحث عن طرق جديدة لإدارة صراعاتها الدولية.

4) يمكن استخدام هذا المفهوم بشكل كبير في تحليل الكيفية التي تمت بها إدارة الصراعات بين روسيا والغرب حول أوكرانيا. ويلاحظ أن الولايات المتحدة وروسيا كلتيهما تمكنتا من استخدام استراتيجية الحروب الهجينة ولكن وفق هجين كل منهما الخاص، كما يلاحظ أن أداة تفكيك الدول من أحدث الأدوات التي ظهرت في الهجين الروسي، كما أن قدرات روسيا على تحريك الحركات الاحتجاجية قد تطورت، ولم تعد حكرًا على الولايات المتحدة فقط التي عادة ما تُتهم بدعم الحركات الاحتجاجية في إطار ما يُعرف بالثورات الملونة.

5) وأخيرًا، يُلاحظ أنه رغم حداثة مفهوم الحرب الهجينة، إلا أن الأدوات التي يتم تهجينها فعليًا ليست كلها جديدة، كما أن فكرة التهجين ليست جديدة، فعادة ما توظِّف الدولة مجموعة من الأدوات المختلفة والتي تعكس عوامل قوتها القومية لتحقيق أهداف سياسيتها الخارجية ولتدعيم قدرتها على فرض إرادتها على الخصوم، لكن تراجع فعالية الأداة العسكرية دفع دول العالم إلى البحث عن أداة غير عسكرية بالأساس لإدارة صراعاتها الدولية بفاعلية أكبر وتكلفة أقل، ولهذا تم ابتكار استراتيجية (الحرب الهجينة).

6) تم توظيف (الحرب الهجينة) بدرجة كبيرة في إدارة الصراع الدولي بين روسيا والغرب حول أوكرانيا عام 2022، ويلاحظ أن الحرب الهجينة قد تطورت خلال أزمة أوكرانيا الأخيرة عنها في أزمة 2014، حيث ظهرت الأداة الاقتصادية واضحة بدرجة كبيرة في الاستراتيجية الروسية، وكذلك استمر تفعيل أداة تفكيك أوكرانيا، بل وتوسعت روسيا في استخدام أداة التدخل العسكري. كما يُلاحظ أن الغرب خاض حربه الهجينة من خلال تهجين الأدوات السيبرانية والاقتصادية والمعلوماتية، كما قدم الدعم العسكري لأوكرانيا في مواجهة روسيا، ما أدى إلى إطالة أمد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا

الهوامش:

(1) Vikrant Deshpande (Ed.), **Hybrid Warfare: The Changing Character of Conflict**, (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses, Pentagon Press, 2018), p. 74.

(2) أوستن لونج، "الحروب اللامتماثلة في القرن الحادي والعشرين: الإرهاب الدولي والتمرد وحرب الطائرات بدون طيار" في مجموعة من المؤلفين، **الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، 2014)، ص97.

(3) Christopher J. Lamb and Susan Stipanovich, "Back to Basics on Hybrid Warfare in Europe: A Lesson from the Balkans", **Joint Force Querterly** (Washington D.C.: NDU Press, 2nd Quarter, No. 81, 2016), p. 92.

(4) Frans-Paul van der Putten, Minke Meijnders, Sico van der Meer, etal, **Hybrid Conflict: The Roles of Russia, North Korea and China**, (Netherland: The Netherlands Institute of International Relations, the Dutch National Network of Safety and Security Analysts (ANV), Clingendael, 2018), p.5.

(5) London School of Economics, **Global Strategies: Hybrid Warfare in the Middle East** (London: LSE, Feb. 2017), p. 5.

(6) Andrew Monaghan, "Putin's Way of War: The War in Russia's Hybrid Warfare", **Parameters** (Washington D.C.: US Army War College, Vol. 45, No. 4, Winter 2016), p. 66.

)7(North Atlantic Treaty Organization, **Warsaw Summit**, July 9th 2016, Paragraph 72, access date: February 15, 2019, available at:
https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_133169.htm#hybrid

)8(Andrew Korybko, **Hybrid Wars: the Indirect Adaptive Approach** (Moscow: Peoples' Friendship University of Russia, 2015), p. 12.

)9(Michael Kofman and Matthew Rojansky, **A Closer Look at Russia's Hybrid Warfare** (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, Kennan Institute, 2015), p. 3.

(10) محمد إسماعيل حديد، "الحرب الهجينة استراتيجية جديرة بالتأمل"، **مجلة الفكر العسكري** (دمشق: وزارة الدفاع السورية، العدد الأول، 2017)، ص94.

(11) ديفيد غومبرت، هانس بيننديك، **القدرة على الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب** (سانتا مونيكا وكاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)، ص 1، ص3.

(12) Vikrant Deshpande (Ed.), **Op. Cit.**, p. 3.

(13) أحمد محمد وهبان، "تحليل إدارة الصراع الدولي: دراسة مسحية"، **سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية** (الرياض: جامعة الملك سعود، عدد 14، 2014)، ص36.

(14) ديفيد غومبرت وهانس بيننديك، **مرجع سبق ذكره**، ص1.

(15) **المرجع السابق**، ص ص2 -3.

(16) **المرجع السابق**، ص4.

(17) **المرجع السابق**، ص6.

(18) أوستين لونج، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

(19) إلياس حنا، "مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين: الشرق الأوسط نموذجًا" في مجموعة من المؤلفين، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 284، 286.

)20(Andrew Korybko, **Op. Cit.**, p. 10.

(21) غومبرت وبيننديك، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

(22) **المرجع السابق**، ص 24.

(23) **المرجع السابق**، ص26.

(24) **نفس المرجع السابق**.

(25) **نفس المرجع السابق**.

(26) **نفس المرجع السابق**.

) 27(Daniel T. Kuehl, "From Cyberspace to Cyberpower: Defining the Problem", In Franklin D. Kramer, Stuart H. Starr, and Larry K. Wentz, Cyberpower and National Security (Washington D.C.: NDU Press, 2009), p. 24.

(28) أحمد عبيس نعمة القتلاوي، "الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسئولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر"، **مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية**، (بابل: كلية القانون، العدد الرابع، 2016)، ص614.

)29(Paul Cornish David Livingstone, Dave Clemente, etal, **On Cyber Warfare** (London: Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, 2010), p. 11.

(30) عادل عبدالصادق، "القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني"، **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلد 47، عدد 188، أبريل 2012)، ص29.

(31) أحمد عبيس نعمة القتلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 623.

) 32(Paul Cornish, David Livingstone, Dave Clemente, etal, **Loc. Cit.**

)33(Dragan Z. Damjanović, "Types of information warfare and Examples of Malicious Programs of Information Warfare", **Military Technical Courier** (Siberia: Ministry of Defense of the Reublic of Siberia, Vol. 65, No. 4, 2017), p. 1045.

(34) عادل عبدالمنعم، "أمن المعلومات والأمن القومي"، **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلد 53، عدد 213، يوليو 2018)، ص 204.

(35) Dragan Z. Damjanović, **Loc. Cit**.

(36) لوتشيانو فلوريدي، لؤي عبد المجيد السيد (ترجمة)، **الثورة الرابعة: كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني**، (الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 452، سبتمبر 2017) ، ص217.

(37) تُعرَف الحرب النفسية (Psychological Warfare) بأنها "استخدام المعلومات في مواجهة العقل البشري"راجع:

Dragan Z. Damjanović, **Op. Cit.**, p.1048.

(38) ديفيد غومبرت وهانس بينديك، **مرجع سبق ذكره**، ص16-17.

(39) للمزيد حول مفهوم "الدولة الحاجزة" وخصائصها الجيوبوليتيكية، راجع:

قدري محمود إسماعيل، **التحليل الجيوبوليتيكي لعلاقات القوى الدولية** (الإسكندرية: دار فاروس العلمية، الجزء الأول، 2021)، ص ص 46-47.

(40) أميرة السيد حسن صديق، "أثر المتغيرات السياسية على أزمة الطاقة في آسيا: دراسة لجيوبوليتيكا الطاقة في وسط آسيا (1991-2009)"، **رسالة ماجستير** (الإسكندرية: قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2011)، ص 105، ص113.

(41) صامويل هنتنجتون، عباس هلال كاظم (ترجمة)، **صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي** (إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، 2006)، ص232.

(42) John J. Mearsheimer, "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault the Liberal Delusions That Provoked Putin", **Foreign Affairs** (New York: Council on Foreign Relations, September/ October 2014), p. 4.

(43) أميرة السيد حسن صديق، **مرجع سبق ذكره**، ص164.

(44) Emilio J. Iasiello, "Russia's Improved Information Operations: From Georgia to Crimea", **Parameters** (Washington D.C.: US Army War College, Vol. 47, No. 2, 2017), p.55.

(45) Michael Kofman , Matthew Rojansky, **Op. Cit.**, pp. 3-5.

(46) Iasiello, J. Emilio, **Op. Cit.**, pp. 54-55.

(47) يذكر أحد التقارير الصحفية أن اسم فلاديمير من أصول سلافية، ولكن (فلاديمير) تعبر عن النسخة الروسية، بينما (فلوديمير) تعبر عن النسخة الأوكرانية من الاسم ذاته. راجع:

DENNIS C. SASSO, "VLADIMIR AND VOLODYMYR: WHAT'S IN A NAME?", **TIMES OF ISRAEL**, MARCH 7TH 2022, AVAILABLE AT:

HTTPS://BLOGS.TIMESOFISRAEL.COM/VLADIMIR-AND-VOLODYMYR-WHATS-IN-A-NAME/

(48) The White House, **Intrim National Security Strategic Guidance**, The United States of America, March 2021, pp. 7-8.

(49) Sabine Fischer, "The Donbas Conflict: Opposing Interests and Narratives, Difficult Peace Process", **SWP Research Paper** (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and security Affairs, No. 5, April 2019), p.14.

(50) موسكو: لن نحتل أوكرانيا وعمليتنا تهدف لحماية المواطنين الذي تعرضوا للإبادة الجماعية ، **روسيا اليوم**، 2022/2/28.

(51) التصيد السيبراني هو: نوع من الاختراق السيبراني أو القرصنة، يستهدف سرقة بيانات المستخدمين، وبيانات اعتماد تسجيل الدخول، وأرقام كروت الائتمان، ويتم الاختراق من خلال فتح روابط يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو الفورية.

إيهاب خليفة، "لماذا تصاعدت القرصنة الإلكترونية مع انتشار كورونا؟"، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، 6 أبريل 2020، تاريخ الوصول 2020/4/18. متاح في: https://futureuae.com/

(52) Kyle Fendorf, and Jessie Miller, "Tracking Cyber Operations and Actors in the Russia-Ukraine War", Council on Foreign Relations, March 24th 2022, available at: https://www.cfr.org/blog/tracking-cyber-operations-and-actors-russia-ukraine-war

(53) **Idem**.

(54) Manoj Joshi, "The Russia–Ukraine War: Ukraine's resistance in the face of hybridwarfare, Observer Research Foundation", June 6, 2022, Access date: July 10, 2022, available at:

https://www.orfonline.org/

(55) موسكو: هجوم سيبراني أمريكي غربي واسع النطاق على روسيا سيتحمل منفذوه والمحرضون عليه عواقب وخيمة، **روسيا اليوم**، 29 مارس 2022.

(56) اختراق موقع وزارة الطوارئ الروسية، **روسيا اليوم**، 16 مارس 2022.

(57) Kyle Fendorf and Jessie Miller, **Loc. Cit.**

(58) موسكو تطالب "يوتيوب" برفع القيود عن فيديوهات لوزارة الدفاع الروسية، **روسيا اليوم**، 26 مارس 2022.

(59) "يوتيوب" ترفع الحجب عن قناتين روسيتين، **روسيا اليوم**، 24 مارس 2022.

(60) بوتين يوقع قانونا لمكافحة الأخبار المزيفة، **روسيا اليوم**، 18 مارس 2022.

(61) Kyle Fendorf and Jessie Miller, **Loc. Cit.**

(62) روسيا تقيد الوصول إلى غوغل نيوز، **روسيا اليوم**، 23 مارس 2022.

(63) روسيا تحجب قناة يورونيوز وتتهمها بممارسة التضليل الإعلامي، **جريدة الشروق المصرية**، 22 مارس 2022.

(64) القضاء الروسي يعلن حظر فيسبوك وإنستغرام بسبب التطرف، **روسيا اليوم**، 21 مارس 2022.

(65) الحكومة الروسية تفتح صفحة رسمية في شبكة أودنوكلاسنيكي للتواصل الاجتماعي الروسي، **روسيا اليوم**، 19 مارس 2022.

(66) Manoj Joshi, **Op. Cit.**

(67) القادة الأوروبيون يقرّون عقوبات هائلة على روسيا، **روسيا اليوم**، 28 فبراير 2022.

(68) عقوبات أمريكية جديدة على روسيا تشمل لأول مرة شركة تعدين عملات رقمية، **سي إن إن بالعربية**، 20 أبريل2022.

(69) الكرملين يعلق على مسألة الانتقال إلى الروبل في مدفوعات الغاز، **روسيا اليوم**، 18 أبريل 2022.

(70) الغاز مقابل الروبل.. ما الدول التي تجاوزت عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا؟، **يورو نيوز**، 29 أبريل 2022.

(71) روسيا وأوكرانيا: بوتين يعلن اعتراف روسيا رسميًا باستقلال منطقتين انفصاليتين في شرق أوكرانيا، **بي بي سي العربية**، 21 فبراير 2022.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

أ- الكتب:

1- ديفيد غومبرت، هانس بيننديك، **القدرة على الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب** (سانتا مونيكا وكاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016).

2- صامويل هنتنجتون، عباس هلال كاظم (ترجمة)، **صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي** (إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، 2006).

3- قدري محمود إسماعيل، **التحليل الجيوبوليتيكي لعلاقات القوى الدولية** (الإسكندرية: دار فاروس العلمية، الجزء الأول، 2021).

4- لوتشيانو فلوريدي، لؤي عبد المجيد السيد (ترجمة)، **الثورة الرابعة: كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني**، (الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 452، سبتمبر 2017).

5- مجموعة من المؤلفين، **الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

ب- المقالات:

1- أحمد عبيس نعمة القتلاوي، "الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسئولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر"، **مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية** (بابل: كلية القانون، العدد الرابع، 2016).

2- عادل عبدالصادق، "القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني"، **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلد 47، عدد 188، أبريل 2012).

3- عادل عبدالمنعم، "أمن المعلومات والأمن القومي"، **السياسة الدولية** (مجلد 53، عدد 213، يوليو 2018).

4- محمد إسماعيل حديد، "الحرب الهجينة استراتيجية جديرة بالتأمل"، **مجلة الفكر العسكري** (دمشق: وزارة الدفاع السورية، العدد الأول، 2017).

ت- الدوريات:

- أحمد محمد وهبان، "تحليل إدارة الصراع الدولي: دراسة مسحية"، **سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية** (الرياض: ، جامعة الملك سعود، عدد 14، 2014).

ث- رسالة علمية:

- أميرة السيد حسن صديق، "أثر المتغيرات السياسية على أزمة الطاقة في آسيا: دراسة لجيوبوليتيكا الطاقة في وسط آسيا (1991-2009)"، **رسالة ماجستير** (الإسكندرية: قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2011).

ج- مقالات على الإنترنت:

1- "يوتيوب" ترفع الحجب عن قناتين روسيتين، **روسيا اليوم**، 24 مارس 2022.

2- اختراق موقع وزارة الطوارئ الروسية، **روسيا اليوم**، 16 مارس 2022.

3- إيهاب خليفة، "لماذا تصاعدت القرصنة الإلكترونية مع انتشار كورونا؟"، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، 6 أبريل 2020، تاريخ الوصول 2020/4/18. متاح في: https://futureuae.com/

4- بوتين يوقع قانونا لمكافحة الأخبار المزيفة، روسيا اليوم، 18 مارس 2022.

5- الحكومة الروسية تفتح صفحة رسمية في شبكة أودنوكلاسنيكي للتواصل الاجتماعي الروسي، **روسيا اليوم**، 19 مارس 2022.

6- روسيا تحجب قناة يورونيوز وتتهمها بممارسة التضليل الإعلامي، **جريدة الشروق المصرية**، 22 مارس 2022.

7- روسيا تقيد الوصول إلى غوغل نيوز، **روسيا اليوم**، 23 مارس 2022.

8- روسيا وأوكرانيا: بوتين يعلن اعتراف روسيا رسميًا باستقلال منطقتين انفصاليتين في شرق أوكرانيا، **بي بي سي العربية**، 21 فبراير 2022.

9- روسيا وأوكرانيا: بوتين يعلن اعتراف روسيا رسميًا باستقلال منطقتين انفصاليتين في شرق أوكرانيا، **بي بي سي العربية**، 21 فبراير 2022.

10- عقوبات أمريكية جديدة على روسيا تشمل لأول مرة شركة تعدين عملات رقمية، **سي إن إن بالعربية**، 20 أبريل2022.

11- الغاز مقابل الروبل.. ما الدول التي تجاوزت عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا؟، **يورو نيوز**، 29 أبريل 2022.

12- القادة الأوروبيون يقرّون عقوبات هائلة على روسيا، **روسيا اليوم**، 28 فبراير 2022.

13- القضاء الروسي يعلن حظر فيسبوك وإنستغرام بسبب التطرف، **روسيا اليوم**، 21 مارس 2022.

14- الكرملين يعلق على مسألة الانتقال إلى الروبل في مدفوعات الغاز، **روسيا اليوم**، 18 أبريل 2022.

15- موسكو تطالب "يوتيوب" برفع القيود عن فيديوهات لوزارة الدفاع الروسية، **روسيا اليوم**، 26 مارس 2022.

16- موسكو: لن نحتل أوكرانيا وعمليتنا تهدف لحماية المواطنين الذي تعرضوا للإبادة الجماعية ، **روسيا اليوم**، 2022/2/28.

17- موسكو: هجوم سيبراني أمريكي غربي واسع النطاق على روسيا سيتحمل منفذوه والمحرضون عليه عواقب وخيمة، **روسيا اليوم**، 29 مارس 2022.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

Documents:

- The White House, "**Intrim National Security Strategic Guidance"**, the United States of America, March 2021.
- North Atlantic Treaty Organization, **Warsaw Summit**, July 9th 2016, paragraph 72, access date: February 15, 2019, available at:

https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_133169.htm#hybrid

Books:

1- Cornish, Paul, David Livingstone, Dave Clemente, etal, **On Cyber Warfare** (London: Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, 2010).

2- Deshpande, Vikrant (Ed.), **Hybrid warfare: The Changing Character of Conflict**, (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses, Pentagon Press, 2018).

3- Kofman, Michael and Matthew Rojansky, **A Closer Look at Russia's Hybrid Warfare** (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, Kennan Institute, 2015).

4- Korybko, Andrew, **Hybrid Wars: the Indirect Adaptive Approach** (Moscow: Peoples' Friendship University of Russia, 2015).

5- Kramer, D. Franklin, Stuart H. Starr, and Larry K. Wentz, **Cyberpower and National Security** (Washington D.C.: NDU Press, 2009).

6- London School of Economics, **Global Strategies: Hybrid Warfare in the Middle East** (London: LSE, Feb. 2017).

7- Putten, Frans-Paul van der, Minke Meijnders, Sico van der Meer, etal, **Hybrid Conflict: The Roles of Russia, North Korea and China**, (Netherland: The Netherlands Institute of International Relations, the Dutch National Network of Safety and Security Analysts (ANV), Clingendael, 2018).

Articles:

1- Damjanović, Z. Dragan, "Types of information warfare and Examples of Malicious Programs of Information Warfare", **Military Technical Courier** (Siberia: Ministry of Defense of the Reublic of Siberia, Vol. 65, No. 4, 2017).

2- Lamb, J. Christopher and Susan Stipanovich, "Back to Basics on Hybrid Warfare in Europe: A Lesson from the Balkans", **Joint Force Querterly** (Washington D.C.: NDU Press, 2nd Quarter, No. 81, 2016).

3- Mearsheimer, J. John, "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault the Liberal Delusions That Provoked Putin", **Foreign Affairs** (New York: Council on Foreign Relations, September/ October 2014).

Periodicals:

1- Fischer, Sabine, "The Donbas Conflict: Opposing Interests and Narratives, Difficult Peace Process", **SWP Research Paper** (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and security Affairs, No. 5, April 2019).

2- Iasiello, J. Emilio, "Russia's Improved Information Operations: From Georgia to Crimea", **Parameters** (Washington D.C.: US Army War College, Vol. 47, No. 2, 2017).

3- Monaghan, Andrew, "Putin's Way of War: The War in Russia's Hybrid Warfare", **Parameters** (Vol. 45, No. 4, Winter 2016).

Online Articles:

1- Fendorf, Kyle and Jessie Miller, "Tracking Cyber Operations and Actors in the Russia-Ukraine War", Council on Foreign Relations, March 24th 2022, available at: https://www.cfr.org/blog/tracking-cyber-operations-and-actors-russia-ukraine-war

2- Joshi, Manoj, "The Russia–Ukraine War: Ukraine's Resistance in the Face of Hybridwarfare", Observer Research Foundation, June 6, 2022, Access date: July 10, 2022, available at: https://www.orfonline.org/

3- Sasso, C. Dennis, "Vladimir and Volodymyr: What's in a Name?", Times of Israel, March 7th 2022, available at: https://blogs.timesofisrael.com/vladimir-and-volodymyr-whats-in-a-name/

أثر مشروع الحزام والطريق في التنافس الأمريكي- الصيني

Impact of The Belt and Road Project on U.S-China Rivalry

زهراء محسن هجول ، طالبة ماجستير

كلية القانون والعلوم السياسية الجامعة العر اقية – بغداد

الملخص:

تتضمن هذه الدراسة أهمية خاصة كونها تستعرض مشروع الحزام والطريق والذي يوصف من البعض بأنه مشروع القرن الحادي والعشرين، وأثر هذا المشروع الاستراتيجي والجيو-استراتيجي في التنافس الصيني الأمريكي والطرق التي يمر بها هذا الطريق باعتبارها مناطق نفوذ للولايات المتحدة الامريكية، وكذلك يتطرق البحث إلى الآليات التي تشيد بها مشروع الحزام والطريق، وكذلك بينت هذه الدراسة رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المشروع، وكيف يشكل تحدياً اقتصادياً وأمنياً لها في مناطق نفوذها.

الكلمات المفتاحية: مشروع الحزام والطريق، التنافس الأمريكي الصيني، صندوق طريق الحرير، البنك الاسيوي للاستثمار في البنى التحتية.

Abstract:

This study includes special importance as it reviews the Belt and Road Project which some describe as the project of the twenty-first century. and the impact of this strategic and geostrategic project on the Sino-American competition and the ways in which this road passes as areas of influence of the United States of America. The research also touches on the mechanisms praised by the Belt and Road project. This study also showed the awareness of the United States of America of this project ،and how it poses an economic and security challenge to it in its areas of influence.

Keywords: The Belt and Road Project, U.S China rivalry, The Silk Road Fund, Asian Infrastructure Investment Bank.

المقدمة:

عملت الصين على انشاء اقتصاد حديث ومتطور يلبي المتطلبات الداخلية والخارجية إلى جانب نظام سياسي أكثر نشاطا في السياسة الدولية؛ لتعزيز دورها ومكانتها العالمية، ولاستدامة النمو الاقتصادي والتأثير الصيني. في المقابل يوجد في العالم فجوة كبيرة في البنية التحتية تقيد التجارة والانفتاح والازدهار في المستقبل، لذلك بدأت الصين بجهود عالمية

كبيرة لتعزيز هذا الاتجاه عن طريق خطة تعرف بمشروع الحزام والطريق، والتي لاقت صدى عالميا من ناحية التأييد والنقد منذ إعلانها عام 2013 حتى اليوم كونها تضم طرق وممرات برية وبحرية تربط قارات العالم بشبكة من مشروعات البنى التحتية كالجسور والسكك الحديدية ومشاريع الطاقة التي يمكن أن تغير خريطة العالم الاقتصادية؛ فالصين تسعى من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى اظهار رؤية جديدة لقوتها الناعمة، ولصعودها السلمي للنظام الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يشكل تحديا للولايات المتحدة وتهديدا لمصالحها، ولدورها المالي وكذا تهديدا أمنيا على خلفية كون مشروع الحزام والطريق استتبعه انتشارا عسكريا للصين، خاصة في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية في العالم مثل الشرق الأوسط ومنطقة الاندو-باسفيك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج موضوعاً حيوياً ذا بعد عالمي ومستقبلي، قد يغير معالم الاقتصاد الدولي إذ أن حجم المشروعات التي قدمتها الصين في مشروعها والتي تضمن الطرق البرية والممرات البحرية تم تشبيهها بمشروع مارشال الأمريكي، الذي ساهم في إعادة بناء أوروبا الغربية وتحديثها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والذي يمكن أن يطور من الدول النامية ذات الاقتصاديات المتخلفة. وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها ستساهم بزيادة التنافس الدولي وسيحفز المشروع قيام وتشكيل تجمعات اقتصادية دولية، قد تحاول تقديم مشروعات أعلى تمويلاً وكفاءة مما يقدمه مشروع الحزام والطريق، خصوصا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعريف بمشروع الحزام والطريق الذي أطلقته الصين.
2- توضيح كيفية تنفيذ الصين لهذا المشروع.
3- أثر مشروع الحزام والطريق على التنافس الأمريكي- الصيني.

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من سؤال محوري مصاغ على النحو التالي:

كيف يؤثر مشروع الحزام والطريق على التنافس الأمريكي – الصيني؟

ومن هذا السؤال المحوري تتفرع عدة أسئلة مصاغة على النحو التالي:

- ما هدف مشروع الحزام والطريق؟
- كيف تنفذ الصين مشروع الحزام والطريق؟
- كيف تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الحزام والطريق؟

فرضية الدراسة:

كلما استمرت الصين في مشروع الحزام والطريق، زاد من تهديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق التي يمر بها الطريق.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة سوف نستخدم المنهج التحليلي لتحليل مشروع الحزام والطريق من خلال تفكيك متغيرات الدراسة الى عناصر بسيطة ومن ثم أعادة تركيب هذه العناصر من اجل الوصول الى نتائج معينة تجيبنا عن أسئلة الدراسة واثبات فرضية الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- باهر مردان، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق، ع 67، 2016.10.

تتمحور فكرة الباحث في هذا البحث حول وجود علاقة بين استراتيجية الحزام والطريق وبنك الاستثمار الاسيوي للبنية التحتية من باب ان البنك يمثل الدعامة المالية لمشروع الحزام والطريق ولتحقيق الاستراتيجية الصينية للقرن الحادي والعشرون ، ويرى الباحث ان استراتيجية الحزام والطريق الصينية مفهوم استراتيجي من الناحية الجغرافية والاستراتيجية وهذا الحجم نابع من عدد الدول التي تقع على طريقها ، وينتهي هذا البحث الى نتيجة تدل ان البنك جزء لا يتجزأ من استراتيجية الحزام والطريق ،كونه آلية مالية سوف تؤسس مع الأليات الأخرى استقرار تنموي إقليمي وعالمي

2- حيدر زهير جاسم مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2021.

تضمنت هذه الدراسة نظره الى مبادرة الحزام والطريق وكيف ممكن ان تعزز هذه المبادرة مكانة الصين العالمية، وكيف تساهم في تغيير الاقتصاد العالمي، حيث يرى الباحث أن توسع الصين في طرح مشروعات مبادرتها في أغلب دول العالم أكسبها امتيازات ساهمت في تعزيز مكانة الصين العالمية، كما عززت هذه المبادرة تحركات الصين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية في العلاقات الدولية، وأدت الى زيادة اهتمام الدول بالصين كدولة كبرى وطموحة تسعى الى تحقيق التنمية وتحقيق دولة طموحة.

3- علي صالح، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ع26، 2018.

تضمن هذا التقرير نظرة شاملة حول مبادرة الحزام والطريق من حيث اهداف المشروع وما يتضمنه المشروع من الممرات التجارية العالمية، ويرى الباحث ان مبادرة الحزام والطريق بدأت تجني العوائد الاقتصادية المتوقعة والتي

بدأت تظهر على ارض الواقع من خلال اقتصادات الدول المشاركة، كما ويرى الباحث ان لمشروع الحزام والطريق ابعاد جيو-استراتيجية تؤثر على الصين كقوة كبرى في العالم وعلى بنية النظام الدولي ككل، ويؤكد الباحث في دراسته ان مبادرة الحزام والطريق تمثل ضرورة للاقتصاد الصيني.

كل هذه الدراسات تناولت وصف الحزام والطريق وكيف يؤثر في مكانة الصين العالمية، وكيف تحاول الصين ربط العالم باقتصادها، وكيفية إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول لتنفيذ المشروع. إلا أن دراستنا تختلف في ذلك بوصف مشروع الحزام والطريق، وكيفية تأثيره التنافس الأمريكي -الصيني.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، حيث تضمن المبحث الأول التعريف بمشروع الحزام والطريق والتطرق إلى دوافع المشروع السياسية والاقتصادية والأمنية، كذلك تضمن المبحث الثاني التعرف على الأدوات والآليات التي تنفذ فيها الصين المشروع والتي تمت بآليتين دبلوماسية ومالية، في حين تطرقنا في المبحث الثالث للإدراك الأمريكي لمشروع الحزام والطريق كتحدي أمنى واقتصادي.

المبحث الأول: التعريف بمشروع الحزام والطريق

مشروع الحزام والطريق هو رؤية طموحة طويلة الأجل للتعاون والتكامل بين الصين والقارة الأورو آسيوية وأفريقيا والممرات البحرية وما وراءها، وبالتالي سوف نتطرق بالشرح والتحليل والتفسير لهذا المشروع من وجهة نظر الصين وهذا من مطلبين اثنين؛ حيث سيتضمن المطلب الأول التعريف بمشروع الحزام والطريق وأهم الطرق البرية والبحرية والجوية لهذا الطريق، اما المطلب الثاني فسيتضمن دوافع هذا المشروع الاقتصادية والسياسية والأمنية.

المطلب الأول: تعريف مشروع الحزام والطريق

أطلق الرئيس **شي جين بينغ** (**Xi Jinping**) سنة 2013 مشروعاً ضخماً يدعى طريق الحرير الجديد الذي يعيد التمركز الصيني إلى أجزاء كبيرة من العالم في أوربا، آسيا، وافريقيا، من خلال مجموعة من الطرق والموانئ والمطارات ومشاريع البنية التحتية. ويتضمن المشروع تمويل حوالي ٩٠٠ مشروع اقتصادي استثماري في العديد من دول العالم بتكاليف تقدر ب١،٤ تريليون دولار؛ أي ما يعادل ١٢ مرة قيمة مشروع مارشال الأمريكي، الأمر الذي يمكن من خلاله اعتباره مشروع القرن الاقتصادي، لا سيما أنه يهدف إلى انشاء طريق نقل من آسيا إلى أوربا على طول 10 آلاف كم، وخط سكك حديدية تطلق من غرب الصين إلى أوربا. ([116])*

فالحزام يقصد به "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري" أي بناء شبكة شاملة متفرعة من طريق الحرير الأساس الذي يبدأ من الصين، ومن ثم ربطها مع وسط آسيا وتركيا وأوروبا والبحر المتوسط. أما فيما يتعلق بالطريق فيقصد به "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" أي بناء مجموعة طرق بحرية تستهدف ربط الساحل الصيني

بأوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط بطريق واحد وصولا إلى السواحل الإفريقية وربط الساحل الصيني ومنطقة جنوب شرق آسيا والباسفيك.

ويتضمن المشروع بناء شبكات من الطرق وسكك الحديد وخطوط الطاقة الكهربائية والانترنيت وخطوط نقل النفط والغاز ومختلف البنى التحتية، وانشاء مؤسسات بديلة لمؤسسات الحوكمة العالمية التي تضغط عليها مثل بنك التنمية التحتية الآسيوي الذي يعتبر كبنك عالمي لآسيا، وبنك التنمية الجديد للبريكس، وصندوق طريق الحرير[1]*. ([117])

تسعى الصين إلى للارتباط بالعالم –أو ربطه أن صح التعبير-، وهذا من خلال استثمارات مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بأوروبا، ليكون أكبر مشروع للبنية التحتية في تاريخ البشرية، وسوف تشمل المبادرة بناء مرافئ وطرقات وسكك حديدية ومناطق صناعية. وقد تجاوزت قيمة الصفقات التجارية بين الصين والدول الواقعة على مسار طريق المبادرة قيمة 918 مليار دولار، وهو ما يساوي أكثر من ربع (1/4) إجمالي التجارة الصينية، وتجاوزت قيمة الاستثمارات المباشرة للشركات الصينية حوالي 50 مليار دولار، وهو ما ساعد على بناء أكثر من 56 منطقة تعاون تجاري واقتصادي، الأمر الذي أدى لتحقيق عائدات ضريبية بقيمة 1، 1 مليار دولار.([118]) أن الهويات والاعداد الدقيقة للبلدان التي يتوقع أن تشارك في مبادرة الحزام والطريق ما تزال متباينة إلا أن الحكومة الصينية والأوساط الأكاديمية حددوا ست (06) طرق برية وطرق بحرية أيضاً ؛ حيث تتألف **الطرق البرية** من:

1- الجسر القاري الأوراسي الجديد: من المحتمل أن تعمل هذه الشبكة من خطوط السكك الحديدية من ميناء ليانيونقانغ في مقاطعة جبانغسو شرق الصين وعلى طول الطريق إلى روتردام في أوربا الغربية ويمر عبر مقاطعة شبيجانبغ في غرب الصين وكازخستان وبولندا وروسيا وقد تم بالفعل تفعيل جزء من خط السكة في عام 2015.

2- ممر الصين منغوليا روسيا: ستبدأ شبكة السكك الحديدية والطرق السريعة هذه من بكين وتمتد من خلال منغوليا وكازخستان للوصول إلى وجهات في غرب أو جنوب شرق روسيا.

3- ممر الصين آسيا الوسطى غرب آسيا: يتكون أساسا من خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي، وتنتقل هذه الشبكة من غرب الصين مرورا بأوزبكستان وكازخستان وصولا إلى شبه الجزيرة العربية وتركيا وإيران مع بناء البنية الأساسية وتكنولوجيا الفضاء والتجارة والاستثمار.

4- ممر الصين شبه جزيرة الهند الصينية: يتكون من ممرات السكك الحديدية السريعة والطرق السريعة. ويهدف هذا الممر إلى ربط المراكز الاقتصادية في الصين وكمبوديا وميانمار ولاوس وتايلاند وفيتنام.

5- ممر بنغلادش ا لصين الهند ميانمار: والغرض الرئيسي منه هو ربط الاراضي الصناعية في الصين مع الهند من خلال ميانمار، وقد أقامت الهند والصين آلية التعاون لبناء سكك حديدية وتعاون صناعي وخدمات تدريب مهنية.

---

[1]. * يعتبر مشروع الحزام والطريق أكبر جهد هندسي في مجال التاريخ.

6- ممر الصين باكستان: تهدف شبكة السكك الحديدية عالية السرعة إلى الصين وباكستان، مما قد يوفر للصين طريقا مختصرا للشرق الاوسط وافريقيا عبر دبي وعمان متجاوزة مضيق مالقا الذي يعد نقطة ضعف سوف يسبب الوجود الاقليمي للولايات المتحدة الأمريكية فيه. وعلى الرغم من أن الصين وباكستان توصلتا إلى اتفاقات بقيمة 40 مليار دولار في عام 2015، فان الهند تعارض بشدة الخطة بسبب الشبكة التي تمر بإقليم كشمير المتنازع عليه. ([119])

أما **الطرق البحرية** فتتكون من ممرين:

1- الأول أنشئ من موانئ الصين الجنوبية إلى المحيط الهندي مرورا بمضيق مالقا والهند ماراً ببحر العرب وصولا إلى البحر الأحمر ثم البحر المتوسط عبر قناة السويس.
2- الثاني يربط موانئ الصين الجنوبية بجنوب المحيط الهادي

ويهدف الطريق البحري إلى اقامة طرق مواصلات فعالة بين الموانئ الرئيسية في جميع البلدان المنضوية في المبادرة فضلاً عن توفير أفضل سبل النقل والأقل تكلفة عالمياً. ([120])

للعلم؛ أضافت الصين طريقا بحريا آخر في عام 2018 "**الطريق القطبي**" والذي ذكر في الكتاب الأبيض الصيني الصادر عن مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة *مجلس الوزراء* وجاء فيه أن الصين باعتبارها دولة رئيسية مسؤولة، فإنها مستعدة للتعاون مع جميع الأطراف المعنية لاغتنام الفرصة التاريخية في تنمية القطب الشمالي والتصدي للتحديات الناجمة عن التغييرات في المنطقة ([121])

وكذلك **الطرق الجوية** لمشروع الحزام والطريق حيث تم ربط الخطوط الجوية المباشرة 26 منطقة محلية في الصين مع 43 دولة على طول الحزام والطريق الممتد، مع افتتاح 240 خط جوي جديد في عام 2016، ثم تحديد مشاريع المطارات للبلدان المشاركة بالمبادرة، وهي البلدان التي تقع على الطرق البرية والبحرية التي تتكون منها مبادرة الحزام والطريق الجوي وهي:

1_الطرق البرية: قيرغيزستان، كازخستان، طاجكستان، اوزبكستان، إيران، تركيا، روسيا، روسيا البيضاء، بولندا، المانيا، هولندا.

2_ الطرق البحرية: الهند، سريلانكا، افريقيا، اليونان وايطاليا.

3-الخط الجنوبي الشرقي من الموانئ البحرية: هانوي، كوالا لامبور، جاكرتا. ([122])

بموجب مبادرة الحزام والطريق ستقوم الصين ببناء السكك الحديدية، والطرق السريعة وخطوط الطيران وخطوط أنابيب الغاز، وخطوط النقل، وشبكات الاتصالات، في الدولة المشاركة في المبادرة وستتشكل الممرات الاقتصادية، بحيث يأتي معها التطوير الشامل للبناء والاستفادة من المعادن ومصادر الطاقة والتعاون المالي، فضلا عن تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات اللوجيستية والسياحة، وسيساعد ذلك على تحسين إمدادات الطاقة

والمياه والنقل بالسكك الحديدية في تحسين التجارة والاستثمار، والمزيد من التعاون الاقتصادي والتكنولوجي المتعمق وانشاء مناطق للتجارة الحرة، وهو ما سيولد في النهاية سوقا افريقية أوراسية . ([123])

المطلب الثاني: دوافع مشروع الحزام والطريق

تهدف الصين إلى تحقيق أهداف مركزية من وراء مشروع طريق الحرير الجديد، تشمل مجالات اقتصادية وسياسية وأمنية.

اولاً: الدو افع الاقتصادية:

1-**التعاون الاقتصادي:** حيث لا تستهدف مبادرة الحزام والطريق تطوير البنى الأساسية، وتنفيذ مشروعات مختلفة فحسب، ولكنها تستهدف أيضا أن تكون المنصة الرئيسة لتحقيق التعاون الاقتصادي العالمي متضمنه تنسيق السياسات والتجارة والتمويل.

2-**تعزيزالاقتصاد العالمي المفتوح**: لدعم نظام التجارة الحرة العالمية بروح التعاون الاقليمي المفتوح والشامل والمتوازن، وتعزيز التدفق المنتظم والحر للعوامل الاقتصادية، وتخصيص الموارد بكفاءة عالية وتكامل الأسواق، مع تشجيع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق على تنسيق سياستها الاقتصادية، مع التركيز على ضخ طاقة ايجابية جديدة في تعزيز السلام والتنمية العالمية.

3-**تعزيز التجارة بين الدول المشاركة في الطريق**: وفقاً لتصريح الرئيس الصيني في أذار 2015، فإنه من المستهدف أن يصل حجم التجارة مع الدول الواقعة على طول الطريق إلى ٢،٥تريليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2025، ويضمن تعزيز التجارة بين الدول المشاركة في الطريق للصين والوصول إلى الموارد البترولية، حيث يأتي تعزيز القدرة الصينية للوصول إلى الموارد الطبيعية وخاصه: الموارد البترولية محركاً رئيسياً لتنفيذ مشروعات طريق الحرير الجديد من خلال تنفيذ الممرات الاقتصادية الستة.

4-**تدويل العملة الصينية:** حيث تعيد الصين تشكيل اقتصادها مفتوحاً يعزز من قدرتها على أن تصبح صانعة القرار ومساهمة في الاقتصاد العالمي، بما يساهم في تدويل العملة الصينية ليكون لها دورا رئيسا في تحقيق التنمية على المستوى الدولي. ([124])

5-**تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية**: تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات للاستفادة من المبادرة من أجل لعب دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة بما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية خاصة شركه هواوي فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الالكترونية العالمية. ([125])

ثانيا: الدوافع السياسية:

1-**تعزيز الوجود في منطقة اوراسيا**: تهدف المبادرة إلى تعزيز وجودها في منطقه اورآسيا ذات الأهمية الجيوستراتيجية حسب نظرية ماكيندر، **"قلب الارض"** والتي تمثل للصين عمقآ استراتيجياً تستثمر مشاريعها الطامحة في الحصول عليها، اذ توفر لها قوة اقتصادية وجغرافية فضلا عن الحماية الأمنية. ([126])

2-**زيادة النفوذ الصيني على المستوى الاقليمي والعالمي**: تسعى إلى توسيع نفوذها عبر العالم من خلال الاستثمارات الضخمة وتقديمها أنموذج تنموي بديل عن الأنموذج الغربي، لاسيما في الدول الآسيوية؛ إذ استثمرت الحكومة الصينية مليارات الدولارات في جنوب آسيا مثل نيبال وسريلانكا وبنغلادش لتحسين البنية التحتية. ([127])

3-**التعدديه القطبية**: تسعى من خلال تغيير النظام الدولي من الأحادية التي تهيمن عليه الولايات المتحدة والذي يصب في مصلحة هذه الأخيرة وحلفائها، إلى نظام متعدد الاقطاب لأن حسب رؤية الصين فإن المشروع سيسهم في تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية. ([128])

ثالثاً: الدوافع الأمنية:

1-**حماية مشاريعها**: توسيع حملات الصين الأمنية لتشمل دولا ومناطق تعاني من صراعات واضطرابات داخلية؛ إذ تتطلب المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى قوات عسكرية لحمايتها لاسيما في البلدان الافريقية حيث بدأت الشركات الأمنية الصينية العمل هناك لحماية وتامين سفنها التجارية وناقلات النفط التي تمر بالسواحل الصومالية.

2- **ايجاد منافذ لإمدادات الطاقة**: من اهداف المشروع تنويع مصادر النفط وايجاد مناطق استثمار متعددة الطاقة تتخطى مضيق مالقا الذي تعتمد عليه الصين حوالي 80% من احتياجاتها للطاقة، مما يجعلها في مأزق أمام توتر العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وتواجد القوات الأمريكية في المحيط الهندي والهادي معاً يشكل خطر على امداد الطاقة من فرض الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً عليها.

3- **الحماية من الإرهاب والتطرف والانفصال**: أن هذا الهدف شجع على طرح المبادرة لاسيما في اقليم شينجانغ ذات الحكم الذاتي في غرب البلاد وقلقها من حركه الأيغور المتواجد هناك فضلا عن امتدادهم العرقي في دول الجوار الاقليمي مثل كازخستان وقيرغيزستان وهذا من خلال تحسين الظروف الاقتصادية. ([129])

فيمكن القول أن الصين تهدف من خلال الحزام والطريق إلى مواصلة الطريق، تدفق التجارة، تداول العملة والتعاون من أجل حل المشاكل (تسوية الخلافات) بين الدول وتحقيق الترابط بين مجتمعاتها.

المبحث الثاني: آليات تنفيذ مشروع الحزام والطريق

حرصت الصين بعد إطلاق مشروع الحزام والطريق إلى إخراجها من الإطار النظري إلى حيز التنفيذ، إذ تجلى الجهد الحكومي الصيني لدعم مشروعها عبر آليتين: آلية الدبلوماسية، آلية المالية، والتي سوف نتناولها في مطلبين.

المطلب الأول: الآلية الدبلوماسية

تكرس الصين نفسها من أجل تحقيق النهضة والتنمية السلمية؛ فهي لا تسعى إلى استخدام القوة والهيمنة بأي حال من الأحوال، بل هي تدعو من خلال دبلوماسيتها إلى تحقيق المصالح المتبادلة والفوز المشترك ودفع التنمية المشتركة وحماية السلام العالمي؛ وهذا هو جوهر دبلوماسيتها في التعامل مع الدول المشتركة معها في مشروع الحزام والطريق. ([130])

قامت الصين بنشاطات دبلوماسية، تمثلت بالزيارات التي قاموا بها إلى أغلب الدول التي تشملها مبادرة الحزام والطريق، فخلال الاجتماع الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني _ العربي الذي عقد في العاصمة الصينية بكين، في العام 2014 طرح الرئيس الصيني (شي جين بينغ) مبادرة بناء (الحزام والطريق) على أساس مبادئ (التشاور المشترك، والبناء المشترك، والمشاطرة المشتركة) بين الصين والدول العربية، مركزا على التعاون في مجال الطاقة عبر عملية صناعة شاملة للنفط والغاز، والعمل من اجل ضمانة سلامة الممرات، ونقل الطاقة، والسعي لتأسيس علاقات استراتيجية في هذا المجال . ([131])

وضمن الجهود الصينية لتفعيل مشروعها على مستوى علاقتها مع الدول العربية، شهدت قطر في العام 2016 انعقاد اجتماعات منتدى التعاون الصيني العربي، ناقش كيفية الدفع قدماً بمشروع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، وقد أعربت الدول العربية عن رغبتها في التعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق، إذ أعلنت الكويت عن خطة لاستثمار 130 مليار دولار لتأسيس منطقة جديدة تحمل اسم مدينة الحرير على سواحلها، فيما تخطط سلطنة عمان لتأسيس منطقة اقتصادية في ميناء صلالة لتكون ضمن مشروع الحزام والطريق.

يحظى أيضاً المشروع بتأييد أوروبي، إذ أعلنت المسؤولة في الاتحاد الأوروبي (**مارتينا ريتشارتس**) (**Martina Richarts**) **أن** مبادرة الحزام والطريق ستعمل على تيسير إقامة روابط اقوى بين الصين وواروبا وستقدم مثالا جيدا لتعزيز الروابط بين الصين والعالم وكانت المفوضية الأوروبية والحكومة الصينية اتفقتا في العام 2016 على استكشاف وسائل الربط بين مبادرة الحزام والطريق ونظيرتها في الاتحاد الأوروبي وهي شبكة النقل عبر أوربا. ([132])

في إطار تمتين الروابط لتسريع وتيرة انجاز المشروع، وضمن الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى عبر آليات التعاون الثنائي، قام الرئيس الصيني (**شي جين بينغ**) (**Xi Jinping**) في شهر مارس 2016 بزيارة لجمهورية تشيك، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الصين والتشيك حول خطة التعاون في تنفيذ بناء الحزام والطريق([133])، تلتها زيارتين رسميتين في أكتوبر 2016 لكل من كمبوديا وبنغلادش، حيث تم توقيع مذكرة التفاهم حول الصياغة المشتركة لخطة التعاون في الدفع المشترك لبناء الحزام والطريق بين الصين وكمبوديا، وتم توقيع وثائق التعاون بين الصين وبنغلادش في مجالات البناء المشترك لمشروع (الحزام والطريق)، والطاقة الإنتاجية، والطاقة، والمعلومات والاتصالات، والاستثمار والوقاية من الكوارث ووغيرها.

تحقق الاتصال والترابط بين (مشروع الحزام والطريق) التي طرحتها الصين والإستراتيجيات التنموية، الوطنية لعدة دول على طول الحزام والطريق التي تشمل (طريق النور) الكازاخستاني، و(الاتحاد الاقتصادي) الأورآسي الروسي، و(طريق المروج) المنغولي، و(الصندوق الاستثماري الإستراتيجي) للاتحاد الأوروبي، والمخطط العام لترابط دول آسيان وغيرها.

ومن خلال اتصال الاستراتيجيات التنموية، ستعمل مختلف الدول لبناء طريق الحرير الأخضر والصحي والذكي والسلمي. ([134])

وفي 2017 افتتح الرئيس الصيني بالعاصمة بكين قمة (منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي) بمشاركة مسؤولين من أكثر من 100 دولة (بينهم زعماء 29 دولة و70 منظمة دولية)، فضلاً عن مشاركة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة على مدى يومين. ويهدف المنتدى الترويج للمبادرة الصينية من أجل توسيع الروابط بين دول آسيا وافريقيا وأوروبا، ودعمها باستثمارات مالية في البنى التحتية. ([135]) للعلم؛ فإن كل هذا النشاط يدخل ضمن الجهود والآليات الدبلوماسية الصينية لتنفيذ مشروع الحزام والطريق.

وفي سياق سعي الصين لاستكمال مبادرة الحزام والطريق، تروج هذه الأخيرة لطريق الحرير الرقمي كحل لإحتياجات افريقيا من البيانات. ووفقاً لوسائل اعلام صينية؛ تعمل بكين عبر شركات عدة من بينها هواوي على بناء مراكز بيانات ومنشآت سحابية، فضلاً عن تثبيت شبكات الجيل الخامس في العديد من البلدان وتقدر سعتها1000 ميغاواط، عبر انشاء سبعمائة مركز بيانات جديد لمواكبة التحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، ويغطي المشروع الجديد التجارة الالكترونية، والمدن الذكية، وكابلات الألياف البصرية تحت سطح البحر، وشبكة الجيل الخامس، ومراكز البيانات، والذكاء الاصطناعي وكذلك التكنولوجيا المالية. ([136])

المطلب الثاني: الآلية المالية

تعتمد الصين لتمويل مشروع الحزام والطريق على مجموعة من المصادر، مثل البنوك الصينية[1]*، أضافة إلى راس المال الصيني الخاص والسندات والمؤسسات المملوكة للدولة والشركات الخاصة والعامة. ([137])

ويعتبر التكامل المالي عاملاً هاماً لنجاح الحزام والطريق، حيث لعبت البنوك الصينية دوراً هاماً في ذلك، فالمؤسسات المالية القائمة على السياسات المحلية هي بمثابة عمود فقري للتعاون المالي. فخلال العام 2016 أنشأ بنك التنمية الصيني مجموعة من مشاريع الحزام والطريق وتضم أكثر من 900 مشروع من أكثر من 60 دولة، تشمل قطاعات النقل والطاقة والمارد والقطاعات الأخرى، كما يحتفظ بنك التصدير والاستيراد برصيد قرض مستحق لأكثر من 1000 مشروع لتشمل الطرق والسكك الحديدية، والموانئ وموارد الطاقة، وخطوط الأنابيب، والاتصالات، والمجمعات الصناعية في 49 دولة على طول الحزام والطريق. ([138])

[1]* بنك التنمية الصيني، وبنك الاستيراد والتصدير الصيني، والبنك الصناعي والتجاري الصيني وبنك التعمير الوطني، وبنك الصين والبنك الزراعي الصيني

نظرا إلى أن تحقيق المبادرة يحتاج إلى الدعم المالي، كون أغلب الدول المشاركة في المشروع ذات اقتصاديات نامية، فإن الصين ركزت على مؤسستين ماليتين هما: صندوق الحرير، والبنك الاسيوي للاستثمار في البنى التحتية.

استعدادا لتنفيذ الاستثمارات التي يتطلبها المشروع، شيدت الصين 2014 **صندوق طريق الحرير** بقيمة مالية قدرها 100 مليار يوان صيني، أي ما يقابل 40مليار دولار أمريكي، والذي يمكن أن يعد من أبرز الضمانات المادية الرئيسية لإدامة المشاريع المخطط لها في إطار مشروع الحزام والطريق. ويهدف الصندوق إلى إعانة وتمويل البنى التحتية في مختلف الجوانب، في الدول الممتدة على طول (الحزام والطريق)، وهو يندرج مع باقي (البنوك) التنموية الدولية، ويشجع أدوارها رغم كونه أكثر ارتباطا بمشروع الحزام والطريق. مع أنه صيني (المنشأ) إلا أنه هو آسيوي الغايات ويرحب بدخول المستثمرين سواء من داخل وآسيا وخارجها. ([139])

أما البنك الآخر الذي أنشأته الصين لتنفيذ مشروع الحزام والطريق هو **البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية** والذي يعتبر مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف تقدم الدعم المالي لتعزيز تنفيذ مشاريع البنية التحتية في المنطقة الآسيوية من خلال عملية تشاركية. يركز البنك على تطوير البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية بما في ذلك الطاقة والكهرباء والنقل والاتصالات والبنية التحتية الريفية والزراعية وغيرها. ويضم البنك البلدان الإقليمية للصين وغير الإقليمية، وكذلك الدول النامية والمتقدمة التي تسعى للمساهمة في تطوير البنية التحتية والربط الإقليمي، برأسمال يصل الى100مليار دولار. ([140]) كما أكد الأمين العام للمركز الصيني للمبادلات الاقتصادية والعالمية أن (البنك الاسيوي للاستثمار في البنى التحتية) سيكون منصة مفتوحة يسهل الوصول إليها، وأنه يرحب بمشاركة كل الدول حتى وإن لم تكن آسيوية مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ([141])

وعلى الصعيد التنفيذي للمبادرة، فقد استثمرت الصين ما يربو على 50 مليار دولار في الدول المشاركة فيها، وقامت الشركات الصينية ببناء نحو 56 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في هذه الدول واستثمرت 2، 95 مليار دولار في 43 دولة على طول منطقة الحزام والطريق في الربع الأول من العام 2017. وعلى الصعيد ذاته؛ وقعت الحكومة الصينية في العام 2014 اتفاقات بقيمة 30 مليار دولار مع كازخستان و15 مليار مع دولار مع أوزبكستان و3مليار دولار مع قرغيزستان في مجال تطوير البنى التحتية، وانفقت 1و4 مليار دولار للمساعدة في تجديد ميناء كولومبو في سريلانكا. كما تمول الصين 14 مشروعا في البنى التحتية في جيبوتي وبتكلفة تصل إلى 14، 4مليار دولار، وتشمل المشروعات ستة موانئ مصممة لاستقبال الحاويات القادمة من الصين. وكذلك؛ تعد الصين أكبر مستثمر يساهم في تنمية محور قناة السويس، ووقعت سلطنة عمان اتفاقا مع الصين لإنشاء المنطقة الصناعية في العام 2016 والتي تصل تكلفتها 10 مليار دولار، ويتضمن الاتفاق انشاء مصفاة نفطية وجمع للبتروكيماويات. أما في افريقيا؛ فقد بلغت قيمة الإسهام الصيني في دعم المشاريع في مجال البنى التحتية بإفريقيا في العام 2017 ما قيمته 30 مليار دولار ([142])

من خلال ما سبق؛ من الممكن اعتبار صندوق طريق الحرير والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية من أهم التأمينات الحقيقية على استطاعة الصين في الاستمرارية بمشروع الحزام والطريق وتطبيق مشاريعه في إطار مبدأ الربح المشترك واقتسام المنافع الذي تعتبره جمهورية الصين محوراً جوهرياً في سياستها الخارجية الاقتصادية. وبالرغم من تباين

البنك الآسيوي عن صندوق طريق الحرير من حيث هو هيئة دولية متعددة الأعضاء كونه ينفتح على جميع أعضاء المجتمع الدولي الراغبة بالانضمام، لذلك نجد من بين أعضاءه الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ما عدا الولايات المتحدة، فضلاً على أن البنك يؤكد أساسا على الاستثمار في مجال النقل والاتصالات وفي مجال الطاقة بمختلف أشكالها، وكل ما شأنه ربط المدن الصناعية والمراكز التجارية بدول الآسيوية. ([143]) وبهذه الآليات المالية؛ تربط الصين اقتصادها باقتصاديات العالم.

المبحث الثالث: الإدراك الأمريكي لمشروع الحزام والطريق

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أشد المعترضين على مبادرة الحزام والطريق، وتتفاقم هذه المخاوف بسبب دوافع استراتيجية كامنة في إمكانية تغيير المشهد الجيوسياسي ومعايير الحوكمة العالمية للمجتمع الدولي. وفي هذا المبحث سنتناول الرؤية الأمريكية للمشروع، وكيف رأت به تحدي اقتصادي أمني.

المطلب الأول: التحدي الاقتصادي

يرى بعض الخبراء الأمريكيين أن مشروع الحزام والطريق شيدته الصين لمواجهة استراتيجية إعادة التوازن في آسيا الباسفيك، والتي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2011؛ فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في المؤسسات المالية التي أقامتها الصين والتي تتمثل: في صندوق الحرير ، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية مِؤسسات منافسة لنظام "برتن وودس" " Bretton woods" الذي شيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لهذا تسعى الولايات المتحدة إلى صرف نظر الدول الحليفة والمشاركة في مشروع الحزام والطريق عن التعامل مع هذه المؤسسات وتشكك في نجاحاتها ومردودها الاقتصادي . ([144])

حيث أن بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، وصندوق طريق الحرير، سيضعف من سطوة المؤسسات المالية الغربية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على الاقتصاد العالمي، ومن ثم إرساء قواعد تعامل مالية جديدة، بعيدة عن تأثير هذه المؤسسات التي غالباً ما توظف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تهدف الصين إلى استخدام الصناعة والثروة والمعرفة الصينية لخلق نوع جديد من العولمة، التي سوف توقف سيطرة المؤسسات المالية التي تهيمن عليها الدول الغربية. ([145])

لقد تبنت الإدارة الأمريكية السابقة موقفاً انتقادياً حاداً تجاه مبادرة الحزام والطريق، في4 تشرين الأول 2018، في خطاب حول سياسية الصين، حيث اتهم نائب الرئيس الأسبق (**مايك بنس**) الصين بالانخراط فيما يسمى (دبلوماسية الديون)، وقال ان شروط قروض جمهورية الصين الشعبية مبهمة في أحسن الأحوال وتعطي المنافع بشكل كبير إلى بكين. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن مشروع الحزام والطريق عرضة للفساد وأنه يفتقر بشدة إلى الاستدامة الاقتصادية والشفافية التنظيمية والحكم الرشيد، وتؤدي هذه العيوب معا إلى مشروعات تهدد السيادة، وتثير المخاوف بشأن الآثار الجيوستراتيجية للمشروع.

وقد تم توضيح هذا الموقف في عدد من الكلمات التي ألقاها كبار أعضاء الإدارة الأمريكية، بما في ذلك وزير الخارجية السابق حينما عبر بالقول ((اذ لم تفعل الصين شيئاً لمعالجة الفجوات في مشروعاتها، فسيكون من الصعب على الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة، أن تنظر إلى مبادرة الحزام والطريق باي شي سوى الشك، بدلا من كونها فرصة للتعاون)). ([146])

وتبدو المبادرات الاقتصادية الصينية بمثابة انتصار دبلوماسي لبكين ونكسة دبلوماسية لواشنطن، حيث تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل سيء مع ظهور بنك الاستثمار الآسيوي، إذ بذلت جهدا لثني بعض الحلفاء عن الانضمام، وتم ضبطها بعد ذلك عندما اختار الحلفاء الأوروبيون والآسيويون الانضمام. ([147])

فالولايات المتحدة الأمريكية تجد في الصعود الصيني أمرا يهدد مكانتها الدولية مستقبلاً، اذ أن هناك مؤشرات دولية تشير إلى تنامي قوة الصين نتيجة صعودها الاقتصادي، وقد عبرت القيادات الصينية عن أن هدفها هو خلق نظام عالمي متعدد القوى. وتجد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا خطر يهدد مصالحها وقد أكد أحد رواد المدرسة الواقعية الجديدة (**جون ميرشايمر**) (**Jhon .Mearsheimer**) بقوله (لو استمرت الصين في نموها الاقتصادي المذهل على مدى العقود القليلة القادمة، فمن المحتمل أن تنخرط الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تنافس شديد مع إمكانية كبيرة لنشوب حرب) ([148])

إن تحرك الولايات المتحدة في قارة آسيا لمواجهة النفوذ الصيني تبرره في قوة الاقتصاد وتزايد نموه، فضلاً عن أن تصريح القادة الصينيين عن الهدف من تعزيز المكانة الإقليمية والدولية للصين هو العمل على بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يكون فيه للصين مكانة استراتيجية بعيدا عن هيمنة القوى الكبرى والتي تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمتها ، اذ تعترض الصين على السيطرة الأمريكية على العالم منذ نهاية الحرب الباردة، حيث أعلنت صراحة عدم موافقتها على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة وفرض العقوبات على الدول .([149])

المطلب الثاني: التحدي الأمني والعسكري

إضافة إلى التحدي الاقتصادي ترى الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع الحزام والطريق تحديا أمنيا يهدد مصالحها في العالم؛ أي أن استثمارات الصين النقدية والسياسية في مشاريع المبادرة تستلزمها أنشطة أمنية أكبر خارج الصين أي حماية المستثمرين والشركات الصينية ومشاريع مبادرة الحزام والطريق من الإرهابيين والاعتداءات في الدول التي يمر بها المشروع تقع على عاتق جيش التحرير الصيني. ([150])

فالتحديات الأمنية التي تواجه مبادرة الحزام والطريق أسهمت في تشكيل وعي صيني متزايد بأهمية امتلاك قوة عسكرية قادرة على حماية طرق تجارتها، لذلك عززت الصين إنفاقها العسكري بشكل متصاعد مستفيدة من الفائض المالي الذي يوفره نموها الاقتصادي، إذ تضاعف إنفاقها العسكري عدة مرات خلال العقدين الماضيين، مما يظهر الاهتمام المتزايد الذي توليه الصين للقوة العسكرية؛ إذ تعد حالياً البلد الثاني في حجم الانفاق العسكري، الذي بلغ 261

مليار دولار [1]*. وتحاول الصين أن تربط القوة العسكرية ارتباطاً وثيقاً بالقوة الاقتصادية، وهذا ما يثير مخاوف الأمن الوطني في واشنطن. فالصين تركز على الشقين الاقتصادي والعسكري معاً، إذ يقول المسؤولون الصينيون (علينا أن نتبنى مبدأ التطوير المتوازي للدفاع القومي وللاقتصاد، وأن ندفع قدما باتجاه التحديث الدفاعي والعسكري على قاعدة النمو الاقتصادي) ([151])

والمعروف أن المصالح الاقتصادية تستجلب معها التواجد والانتشار في المناطق الاستراتيجية، بما فيها التواجد العسكري، لذا فإن سلوك الصين عبر حصولها على قواعد بحرية على طول الممرات البحرية لم يكن لخدمة مصالحها الاقتصادية فحسب، بل لتعزيز وجودها الاستراتيجي في هذه المناطق اذ أن من يتحكم في المضايق الاستراتيجية، يتحكم في تجارة العالم واقتصاده وأمنه. ([152])

كما شهدت الصناعات العسكرية الصينية العديد من التطورات، التي تمثلت في قيام الصين ببناء حاملات طائرات متطورة بقدرات ذاتية وبميزانيات عسكرية تصل إلى 20 مليار دولار، كذلك قيامها بتطوير أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية العسكرية، وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات، فضلاً عن قيامها بتوسيع نطاق تحالفاتها العسكرية الخارجية في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا، كذلك تبني الصين السفن والغواصات وتشتري طائرات الجيل الرابع المقاتلة. ([153])

عززت الصين حضورها العسكري في بحرها الجنوبي، حيث قامت الصين بإنشاء ثكنات عسكرية ومراكز مراقبة، وأقمار تجسس كما قامت ببناء قاعدة عسكرية بالقرب من الساحل الفلبيني، لتعزيز هيمنتها العسكرية الإقليمية، ([154]) وهي بذلك تمثل تحديا للوجود العسكري الأمريكي هناك. كما عززت وجودها العسكري في مناطق أبعد من منطقتها الإقليمية، كالمنطقة العربية وقرب القرن الإفريقي، وبنت سلسلة من الموانئ على طول المحيط الهندي، كما كثفت حركة بحريتها العسكرية في الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن تنشئ قاعدة عسكرية لبحريتها في عمان، إضافة إلى قاعدتها الموجودة في جيبوتي. ([155])

للإشارة؛ فإن جيبوتي تتحكم بأحد أكثر الطرق البحرية ازدحاما في العالم "مضيق باب المندب "، الممر الذي يربط خليج عدن بالبحر الأحمر ويمر عبره نحو 4% من إمدادات النفط العالمية، أذ من المهم بالنسبة لبكين أن تصبح جيبوتي شريكاً اقتصادياً موثوقاً، يصل بها إلى "سلسلة اللؤلؤ " التي تعمل بكين على إنجازها، بربط الموانئ البحرية للنقل والتجارة والاتصالات من الصين إلى أفريقيا، وكذلك تهدف الصين اقتصادياً إلى تعزيز الصادرات الصينية من خلال الطرق البرية والبحرية التجارية، فقاعدة جيبوتي ستحقق اهداف مبادرة الحزام والطريق، كون معظم صادرات الصين اليومية إلى أوروبا التي تبلغ قيمتها مليار دولار تجتاز مسيرها عبر خليج عدن وقناة السويس، والتي تسبب هذه القاعدة للولايات المتحدة تحديات استخبارية وعملياتية للقوات الأمريكية اذ تمثل هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الجانب الغربي لميدان المحيط الهندي -الهادئ الذي تزداد أهميته (مساحة شاسعة تمتد من الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية

[1]* علما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتهم الصين، أن انفاقها العسكري الحقيقي يفوق الرقم المعلن بكثير

إلى الساحل الشرقي لأفريقيا، المسرح الأساسي الذي سيتم التعامل مع بروز الصين)([156])، كذلك مشروع اتفاقية الشراكة مع ايران لتعميق التعاون العسكري الصيني مع ايران ، مما يمنح الصين موطئ قدم في منطقة كانت تشغل بال الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياً منذ عقود . ([157])

فالتوسع البحري الصيني الذي لا مفر منه، أثر على الهيمنة العالمية لسلاح البحرية الأمريكي وتقليص دورها الذاتي، بصفتها الوصي الوحيد على حرية الملاحة في أعالي البحار. ([158])

كما أن جيش التحرير الشعبي الصيني يحرز تقدماً جدياً لتأمين قواعد عسكرية جديدة في كمبوديا وتنزانيا الامارات العربية المتحدة، بما فيها كيريباتي والتي تقع على بعد حوالي 18000 ميل من المنشآت العسكرية والأمريكية الحساسة في هاواي، فالولايات المتحدة الأمريكية وصفت فرقة العمل الصينية التابعة لوزارة الدفاع الصين مؤخراً بأنها التحدي الأول في واشنطن. وتواصل ميزانية البنتاغون لعام 2022اتجاهاً مثيراً للقلق في التعامل مع جيش التحرير الشعبي على أنه تهديد طويل الاجل. ([159]) حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع أي دولة معادية لها من الهيمنة على اسيا، وضمان الوجود التجاري والسياسي والعسكري لها في المنطقة ومنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ ([160])، وهذا ما يتمثل بالصين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول منعها من الهيمنة الاقتصادية والعسكرية ليس فقط في آسيا وانما في كل أجزاء العالم.

كل هذا الانتشار العسكري للصين في مناطق مختلفة من العالم، لكي تعزز وترسخ مشروعها الحزام والطريق واستمراريتها في الصعود الاقتصادي، والذي يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية من منافسها الأول في العالم الصين.

الخاتمة والاستنتاجات:

توصلنا في دراستنا إلى أن الصين من خلال مشروع الحزام والطريق تهدف إلى احياء طريق الحرير القديم لكن بآليات الزمن الجديد، ليصبح اكبر طريق تجاري في العالم الحديث، الذي يتكون من شبكات طرق تمتد إلى العالم حتى وصل إلى القطب الشمالي حيث وظفت الصين قدرات هائلة من اجل دعم البنية التحتية لهذا المشروع، حيث وضعت ميزانية تقدر من 4-8 ترليون دولار، وإذ ما اخذنا الرقم الأقل الذي هو4 ترليون دولار حيث يعادل هذا الرقم ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لسنة واحدة ، هذا يبين مدى العمق للتخطيط للمشروع الذي يمثل تحدي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث من خلال مشروع الحزام والطريق اخذت الصين موقع الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة تجارية في العالم وكذلك تحاول الصين عن طريق المشروع أن تحاوط وتضيق الخناق على الولايات المتحدة الأمريكية، في مناطق نفوذها ليس فقط اقتصادياً انما سياسياً وعسكرياً كانتشارها العسكري في منطقة الاندو باسفيك والشرق الأوسط وكذلك محاولة الصين دعم الدول النامية في أمريكا الجنوبية عن طريق إقامة خط بحري بينها وبين أمريكا الجنوبية عن طريق المحيط الهادئ أي إقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية، خاصة مع فنزويلا وكوبا الدولتان التي لديهما مشاكل مستمرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يوضح كيف أن الصين تتواجد في مناطق نفوذ أمريكا مما يشكل مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من تفوق الولايات المتحدة عسكرياً، لكنها ترى كيف أن الصين تتدخل

اقتصادياً في جميع انحاء العالم لهذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في أدارة بايدن وضمن مجوعة الدول السبع، أن تواجه الصين وتنافس مشروع الحزام والطريق بخطة مشابهه للمشروع أطلقت عليه (بناء افضل للعالم)، حيث حشدت حلفائها لإقرار هذا المشروع لكي ترد على مشروع الحزام والطرق و تضمن هذا المشروع ايضاً دعم البنى التحتية في الدول الفقيرة والنامية كما هو الحال مع الحزام والطريق ومساعدة هذه الدول في النهوض بعد وباء كورونا والتركيز على المناخ والصحة والقطاع الرقمي ومكافحة التباين الاجتماعي، الا أن ما نلاحظه أن الولايات المتحدة ادركت خطر مشروع الحزام والطريق وأعلنت عن خطة لمنافسته بعد 8 سنوات حيث أعلنت عن مبادرتها في عام 2021، في حين أن الصين بدأت بمشروعها منذ عام 2013 واصبح حقيقة على ارض الواقع، في حين أن مشروع أمريكا وحلفائها ما يزال مبهم، وان تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المشروع يدل على مدى إدراك الولايات المتحدة للتهديد الذي يمثله مشروع الحزام والطريق لمصالحها في العالم ومناطق نفوذه، وكيف أن الصين تتغلغل داخلها، ومن خلال قراءة المصادر التي تخص الموضوع هناك من يجمع على أن الصين تهدف من تنافسها مع الولايات المتحدة أن تكون القوى العظمى الوحيدة في العالم، الا اننا نرى إلى أن الصين لا تريد تحمل مسؤولية دول العالم، بل هي تتبع استراتيجية القاء المسؤولية على الاخرين فهي تريد أن يكون النظام العالمي متعدد الأطراف وليس نظام عالمي احادي القطبية .

ومن خلال دراستنا والبحث في أثر مشروع الحزام والطريق في التنافس الأمريكي الصيني، وجدنا كيف يؤثر هذا المشروع في التنافس الأمريكي الصيني، والذي اثبتناه من خلال فرضيتنا في الدراسة وبهذه الدراسة نفتح الباب امام الباحثين، إلى دراسة التنافس بين المشروع الصيني الحزام والطريق والمشروع الأمريكي نحو عالم أفضل، وكيف سوف يؤثر على مصالح ونفوذ الدولتين في المستقبل ويزيد من تنافسهما.

الهوامش:

[116] - رزقين أحمد، مبادرة الحزام والطريق قراءة استراتيجية، قضايا آسيوية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ع3، كانون الثاني 2020، ص7

[117] - عدنان خلف وهند زياد، مبادرة الحزام والطريق الأهداف والتحديات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، ع 19، أيار 2020، ص170-171 .

[118] - احمد حسن محمود، اثر مبادرة الحزام والطريق في تطور العلاقات الصين مع دول المشرق العربي 2013-2018، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، أربد، 2019، ص 68 .

[119] - ، مبادرة الحزام والطريق الصينية فرصة للعراق، أوراق سياساتية وبحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ، 2018، ص7-ص8 .

1- حيدر زهير جاسم، مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2021، ص22 .

[121] - عدنان خلف وهند زياد، مصدر سبق ذكره، ص175

[122] - حيدر زهير جاسم، مصدر سبق ذكره، ص173 .

[123] - المصدر نفسه، ص23 .

[124] - محمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات . مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 460، 2020، ص31-32 .

[125] - علي صالح، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للإبحاث والدراسات المتقدمة ع 26 ، 2018، ص4 .

[126] - أميرة احمد، مبادرة الحزام والطريق الصينية الخلفية والاهداف والمكاسب، من كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2019، ص80

[127] - شناز بن قانة، الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، المصدر نفسه، ص110 .

[128] - حسين الطيب، الاستراتيجية الصينية في أطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، ع 24، 2019، ص117.

[129] -عدنان خلف وهند نزار، مصدر سبق ذكره، ص178-179.

[130] - جانغ يون لينغ، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21 ترجمة : اية محمد الغازي، دار الصفصافة للنشر والتوزيع، فلسطين، ط1، 2017، ص67 .

[131] - إبراهيم حردان، السياسة الخارجية الصينية قراءات مابعد الإصلاح، دار الرائد للنشر والتوزيع، بغداد، 2018، ص81 .

[132] - أبراهيم حردان، مصدر سبق ذكره، ص82 .

[133] - ليووي، طريقا الحرير القديم والجديد خلق عالم مترابط بين الشرق والغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2018، ص77.

[134] -- ليووي، مصدر سبق ذكره، ص 78 .

[135] - أبراهيم حردان، مصدر سبق ذكره، ص 84 .

[136] - - طريق الحرير الرقمي الصين تتوسع في أفريقيا، الشرق للأخبار، 12/2021/ 26، على الموقع الالكتروني https;// //youtu>be/Lw0sxnFlgaQ : ، تاريخ أخر زيارة 12/2021/ 28 .

[137] - احمد حسن محمود، مصدر سبق ذكره، ص69

[138] - المصدر نفسه، ص70

[139] -عبد الله عشاش، اهمية دور مبادرة الحزام والطريق الصينية في القارة الاسيوية ، من كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مصدر سبق ذكره، ص219.

[140] - باهر مردان، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق، ع 67، 2016.10، ص204 .

[141] - اكزكتف انتلجينس، من طريق الحرير الجديد إلى الجسر البري العالمي، ترجمة حسين العسكري، شركة سويدهيدرو للحقوق والنشر، السويد، ط 1، 2016، ص14 .

[142] - إبراهيم حردان، مصدر سبق ذكره، ص 85-86 .

[143] - عبد الله عشاش، مصدر سبق ذكره، ص222.

[144] - ويكن فازية، بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات، من كتاب : مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مصدر سبق ذكره، ص147 .

[145] - إبراهيم حردان مطر، مصدر سبق ذكره، 93 .

[146] - حيدر زهير جاسم، مصدر سبق ذكره، ص177 .

[147] -واثق علي، مبادرة الحزام والطريق، ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019، ص35 .

[148] - إبراهيم حردان مطر، مصدر سبق ذكره، ص105 .

[149] - ويكن فازية، مصدر سبق ذكره، ص148 .

[150] - The Institute for China -America Studies, Alek Chance . American perspectives on the Belt and Rode Initiative, Washington, November2016, P15 .

[151] -علي حسين محمود، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2016، ص79 .

[152] - إبراهيم حردان مطر، مصدر سبق ذكره، ص91 .

[153] -زينب عبد الله منكاش، العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وابعادها السياسية والاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2015، ص171 .

[154] - محمد علي عباس، مستقبل التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، 2021، ص91 .

[155] - محمد غازي، الصراع الأمريكي – الصيني وأثره على النظام الدولي، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، كانون الأول 2020، ص10 .

[156] - زاك فيرتين، منافسات القوى العظمى في البحر الأحمر تجربة الصين في جيبوتي وتداعياتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مركز بروكنجز، الدوحة، نوفمبر 2020، ص16 .

[157] - محمد غازي الحمل، مصدر سبق ذكره، ص 11 .

[158] -واثق علي، مصدر سبق ذكره، ص83 .

[159] -peoples Liberation Army eyes new military bases across Indo-pacific, Ani, 2021/6/9, on the website :https ://wap. Busiss-standard.com /article-amp/international /people-s- liberation-army-eyes-new-military -bases-across-indo-pacific1210709001htm, date time202128 .

[160] - إبراهيم حردان، مصدر سبق ذكره، ص115 .

قائمة المراجع :

اولاً : الكتب:

1) إبراهيم حردان، السياسة الخارجية الصينية قراءات ما بعد الإصلاح، دار الرائد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2018 .
2) أميرة احمد، مبادرة الحزام والطريق الصينية الخلفية والاهداف والمكاسب، من كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2019 .
3) عبد الله عشاش، أهمية دور مبادرة الحزام والطريق الصينية في القارة الآسيوية، من كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مصدر سبق ذكره .
4) واثق علي، مبادرة الحزام والطريق، ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019 .
5) ويكن فازية، بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات، من كتاب : مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مصدر سبق ذكره .

ثانياً : الكتب الترجمة :

1) اكزكتف انتلجينس، من طريق الحرير الجديد إلى الجسر البري العالمي، ترجمة حسين العسكري، شركة سويدهيدرو للحقوق والنشر، السويد، ط 1، 2016، .
2) جانغ يون لينغ، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21 ترجمة : اية محمد الغازي، دار الصفصافة للنشر والتوزيع، فلسطين، ط1، 2017 .
3) زاك فيرتين، منافسات القوى العظمى في البحر الأحمر تجربة الصين في جيبوتي وتداعياتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مركز بروكنجز، الدوحة، نوفمبر 2020 .
4) ليووي، طريقا الحرير القديم والجديد خلق عالم مترابط بين الشرق والغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2018.

ثالثاً : الأطروحات والرسائل الجامعية :

أ- الاطروحات :

1) حيدر زهير جاسم، مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2021 .
2) زينب عبد الله منكاش، العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وابعادها السياسية والاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2015 .
3) علي حسين محمود، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2016.

ب- الرسائل:

1) احمد حسن محمود، اثر مبادرة الحزام والطريق في تطور العلاقات الصين مع دول المشرق العربي 2013-2018، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، أربد، 2019 .
2) محمد علي عباس، مستقبل التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد 2021 .

رابعاً: الدراسات البحثية:

1) باهر مردان، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق، ع 67، 2016.10.
2) حسين الطيب، الاستراتيجية الصينية في أطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، ع 24، 2019 .
3) رزقين أحمد، مبادرة الحزام والطريق قراءة استراتيجية، قضايا آسيوية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ع3، كانون الثاني 2020 .
4) عدنان خلف وهند زياد، مبادرة الحزام والطريق الأهداف والتحديات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، ع 19، أيار 2020 .
5) علي صالح، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مجلة أتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للإبحاث والدراسات المتقدمة ع 26 ، 2018، ص4 .
6) مبادرة الحزام والطريق الصينية فرصة للعراق، أوراق سياساتية وبحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ، 2018 .
7) محمد غازي، الصراع الأمريكي – الصيني وأثره على النظام الدولي، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، كانون الأول 2020 .
8) محمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات . مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 460، 2020، ص31-32 .

خامساً : الانترنت :

1) طريق الحرير الرقمي الصين تتوسع في أفريقيا، الشرق للأخبار، 26 /12/2021، على الموقع الالكتروني https;// youtu>be/Lw0sxnFlgaQ : ، تاريخ أخر زيارة 28 /12/2021 .

سادساً : المصادر الإنجليزية :

1) -Alek Chance . American perspectives on the Belt and Rode Initiative, The Institute for China -America Studies, Washington, November2016 .
2) Ani, peoples Liberation Army eyes new military bases across Indo-pacific, 2021/6/9, on the website :https ://wap. Busiss-standard.com/article-amp/international/people-s-liberation-army-eyes-new-military-bases-across-indo pacific1210709001htm, date time2021/12/28 .

مجلس القيادة الرئاسي اليمني: أسباب النشأة، وفاعلية الأداء

Yemeni Presidential Leadership Council: reasons of establishment, and the effectiveness of performance

إعداد: دكتور. صريح صالح صالح القاز
مركز الدراسات الاستراتيجية، صنعاء، .2022

الملخص:

يهدف البحث إلى توضيح الأسباب الداخلية (الحكومة الشرعية)، والخارجية (السعودية - الإمارات)، التي أدت مجتمعة إلى تشكيل مجلس القيادة الرئاسي اليمني في الرياض بتاريخ 7أبريل 2022وكذا التطرق إلى التناقضات الكائنة في بنيته، والصعوبات التي تقف أمامه، وقد تمت معالجة الموضوع بالإضافة إلى المقدمة، والخاتمة في ثلاثة مباحث:

الأول: تناول الأسباب الداخلية، بينما تناول الثاني الأسباب الخارجية، فيما تناول الثالث الصعوبات، والاختلالات الماثلة.

وتوصل الباحث إلى: أن الحوار اليمني - اليمني الشامل المنطلق من نوايا صادقة، والمحكوم بالقانون، وروح الشراكة الوطنية، ومبدأ العدالة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية هو الأنجع لإخراج اليمن من محنته .

الكلمات المفتاحية: مجلس - قيادة - رئاسي - الأسباب - فاعلية.

Abstract

The research aims to clarify the internal reasons (the legitimate government) and the external (Saudi-UAE) that collectively led to the formation of the Yemeni Presidential Leadership Council in Riyadh on April 7, 2022. It also addresses the contradictions in its structure and the difficulties that stand in front of it, and the issue has been addressed. In addition to the introduction and conclusion in three sections, the first dealt with internal causes, the second dealt with external causes, and the third dealt with difficulties and existing imbalances.

The researcher concluded that the comprehensive Yemeni-Yemeni dialogue based on sincere intentions, governed by law, the spirit of national partnership, and the principle of political, social, and economic justice is the most effective way to get Yemen out of its ordeal.

keywords: Leadership, Council Presidential, Reasons, Effective.

المقدمــة:

إن المشاورات اليمنية الشكلية، التي عُقدت في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي من 27 مارس حتى 7أبريل 2022، من غير مشاركة حكومة صنعاء ليست أكثر من تغطية بإشراف ما يسمى قيادة تحالف دعم الشرعية

اليمنية (السعودية - الإمارات)، لتجديد شرعية الشرعية (الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا)، من خلال مجلس القيادة الرئاسي الذي تم تشكيله مسبقًا، وأُعلن عنه في الرياض بتاريخ 7 أبريل 2022 ، برئاسة رشاد محمد العليمي، وعضوية كل من : طارق محمد عبدالله صالح ، وعيدروس الزُبيدي، وسلطان العرادة، وفرج البحسني، وأبو زرعة المحرمي، وعبدالله العليمي، وكان بمثابة مفاجأة سياسية أزاحت الرئيس الأسبق عبد ربه منصور هادي، ونائبه علي محسن الأحمر عن السلطة، وصعدت هذه الشخصيات إليه بهدف إصلاح الاختلالات المختلفة، وتجاوز التناقضات، وملمة، وتوحيد كل القيادات، والتيارات السياسية، والعسكرية المتناثرة المناهضة لحكومة صنعاء (أنصار الله) في مكون واحد.

ولا شك أن هناك جملة من الأسباب الداخلية، والخارجية، التي دفعت بالدولتين إلى القيام بهذه الخطوة، التي إن كان فيها شيء من النجاح النظري إلا أن هذا المكون الجديد الذي يَغُص بالتناقضات الفكرية، والعسكرية، والحزبية، والمناطقية، ما يزال من الناحية العملية يواجه المجهول السياسي.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية لهذا الموضوع في السؤالين التاليين: ماهي الأسباب الداخلية، والخارجية التي أدت إلى تشكيل مجلس القيادة الرئاسي؟ وهل يتمكن من تحقيق المهام التي تشكل من أجلها؟

افتراضات البحث:

صعوبة حسم المعركة عسكريا مع قوات حكومة صنعاء، بالإضافة إلى الخسائر المالية دفعا السعودية، والإمارات لتشكيل مجلس القيادة الرئاسي الذي إن لم يتمكن من دمج، وهيكلة المكونات السياسية، والتشكيلات العسكرية التابعة له فلن ينجح في النهوض بواجباته، ومهامه.

أهداف البحث:

- توضيح الأسباب الرئيسة الداخلية والخارجية المؤدية إلى تشكيل المجلس.
- الكشف عن التناقضات المختلفة التي تمثل عائقًا أمام تشكيل المجلس.
- معرفة الموقف المتذبذب للمجلس الانتقالي الجنوبي داخل المجلس.

منهجية البحث:

لقد اعتمد الباحث على المنهجين التحليلي، والمؤسسي في معالجة موضوع البحث.

هيكل البحث:

تم تناول هذا الموضوع بالإضافة إلى: المقدمة، والخاتمة في ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأسباب الداخلية .

المبحث الثاني: الأسباب الخارجية.

المبحث الثالث: الصعوبات، والاختلالات الماثلة.

المبحث الأول: الأسباب الداخلية لنشأة مجلس القيادة الرئاسي:

كانت الأسباب الداخلية لتأسيس مجلس القيادة أهم من غيرها، وذات أولوية، وسوف نوضحها كما يلي:

1_ عسكريا:

لم تتمكن القيادات العسكرية، والألوية التابعة للحكومة الشرعية المناهضة لحكومة صنعاء، سواءً القوات الأساسية _منها الجيش الوطني_، التي أعلنت ولاءها لحكومة الرئيس المستقيل عبدربه منصور هادي عقب سيطرة حركة أنصار الله على العاصمة صنعاء، ومؤسسات الدولة، أو تلك التي تشكلت تباعا خارج إطار حكومة (هادي)، وقيادتي وزارة الدفاع منذ عام 2015، لمجابهة الحركة في مدينة عدن، والمحافظات الجنوبية، وساحل تهامة، مثل: الأحزمة الأمنية، وقوات النخبة بقيادة عيدروس الزُبيدي ، وألوية العمالقة بقيادة أبوزرعة المحرمي ، وقوات حراس الجمهورية بقيادة طارق محمد عبدالله صالح (ابن شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح)، والمقاومة التهامية بقيادة عبدالرحمن حجري بدعم، وإسناد (سعودي _إماراتي)، وقد لعبت هذه القوات والتشكيلات دورا فاعلا في معارك: عدن وأبين، وشبوة، والضالع، وساحل تهامة ضد قوات الجيش، واللجان الشعبية التابعة لحكومة صنعاء، و كانت قيادة التحالف العربي تعول عليها إثر ذلك في السيطرة على العاصمة صنعاء، وبقية المحافظات الشمالية[161].

إلا أن هذه القوات بعد انسحاب قوات حكومة صنعاء من المحافظات الجنوبية، وساحل تهامة بَقيت مستقلة ماليا، وإداريا عن سلطة الدولة، ووصل الأمر ببعضها للتورط في معارك متواترة مع قوات الدولة النظامية، مثل: تلك المعارك التي دارت بين قوات الأحزمة الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات الحكومية في مدينة عدن، وبعض المحافظات الجنوبية، وانتهت بسيطرة الأحزمة على العاصمة المؤقتة لحكومة الرئيس هادي (عدن) بعد أن تعرضت القوات العسكرية، التي تم استقدامها من محافظتي مأرب، وشبوة لإسناد القوات الحكومية لقصف جوي من المقاتلات الإماراتية في مدخل عدن (نقطة العلم)،خلف (300) ما بين قتيل وجريح[162].

وبدلا من أن تظل هذه التشكيلات عونا، وسندا لحكومة الرئيس هادي كما كان يُفترض، باتت تشكل عبئًا عليها بوصفها قوات متعددة القيادات، والتوجهات، وموازية، ومقوضة لسلطتها، _خاصة_ بعد أن أشتد الصراع العسكري الأيدلوجي بين القوات الإماراتية، وقوات الجيش الوطني داخل محافظة مارب الذي أدى إلى انسحاب قوات الإمارات من المحافظة، ومن ثم هزيمة قوات الجيش الوطني، وتراجعها من مواقعها المتقدمة داخل مديرية نهم المتاخمة للعاصمة صنعاء.

ومحافظة تعز هي الأخرى لم تكن بعيدة عن هذا التناحر البيني بل شهدت معارك، وضحايا، بين المليشيات المسلحة التابعة للقيادي السلفي المدعوم إماراتيا عادل عبده فارع الذبحاني (أبو العباس)، ومليشيات القيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) حمود سعيد المخلافي[163].

كل هذه التشكيلات العسكرية _الغير نظامية_ التي أنشئت، ومولت من قبل الخارج، وتصارعت، وتقاتلت مع القوات الحكومية من أجل الثروة، والسلطة، ساهمت _إلى حد كبير_ في إضعاف الحكومة، ومنعتها من ممارسة مهامها داخل مدينة عدن. وأمام هذا المشهد المتضارب لم يكن أمام السعودية، والإمارات اللتين خسرتا الكثير من العدة، والعتاد في اليمن من حل سوى البحث عن استراتيجية جديدة لعلها تغير المعادلة لصالح الحكومة الشرعية، وتنفخ في روحها من جديد.

حيث دفعت بتاريخ 7 أبريل 2022، وبصورة مفاجئة بالرئيس السابق عبدربه منصور هادي إلى إعلان مرسومين رئاسيين متلفزين، الأول قضى بإعفاء الفريق علي محسن الأحمر من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية، والثاني قضى بنقل صلاحية رئيس الجمهورية إلى مجلس القيادة الرئاسي[164]، برئاسة الدكتور رشاد العليمي، والمكون من ثمانية أعضاء بما فيهم الرئيس بهدف تجديد مؤسسة الرئاسة، وجمع القيادات، والتشكيلات العسكرية المتناقضة على الأرض (أبو زرعة المحرمي،عيدروس الزبيدي، طارق صالح ، فرج البحسني، سلطان العرادة) في كيان سياسي عسكري جديد لمواجهة حكومة صنعاء[165].

2_سياسيا:

لاشك أن رئاسة الدولة (الرئيس عبدربه منصور هادي (2012 حتى 2022)، ونائبه علي محسن الأحمر (2016 حتى 2022) قد شاخت، وترهلت، ومُنيت بالإحباط، والرتابة، ولم تستطع أن تحقق ما كان مرسوما لها، ومطلوبا منها، ويعود ذلك إلى مرض الرئيس هادي، وتغاضيه عن تدخل أولاده، ومقربيه في قرارات الدولة، إضافة إلى المعمعة السياسية، والمناكفات الحزبية التي أقحمت فيها بخلفيات مناطقية، وفكرية، وحزبية (صراع شمالي - جنوبي ، صراع شمالي - شمالي ، صراع جنوبي - جنوبي، صراع سلفي - إصلاحي ، صراع إصلاحي - مؤتمري، صراع اشتراكي - مؤتمري، صراع إصلاحي - اشتراكي، صراع بيني داخل كل مكون)، بالإضافة إلى نشوء مكونات سياسية أخرى ذات رؤى، وأهداف متباينة (الائتلاف الوطني الجنوبي، مؤتمر حضرموت الجامع، المجلس الانتقالي الجنوبي، المكتب السياسي للمقاومة الوطنية[166]، المجلس الأعلى للحراك الثوري لتحرير واستقلال الجنوب جناح حسن باعوم ، المجلس الأعلى للحراك الثوري للتحرير، واستقلال الجنوب جناح قاسم عسكر جبران، المجلس الأعلى للحراك الثوري لتحرير واستقلال الجنوب جناح فؤاد راشد[167].

أي أن معسكر الشرعية يعاني من الخلافات، والتناقضات، فعلى مستوى قيادات الشرعية من المحافظات الشمالية نجد أن هناك ثأر سياسي بين أولاد الشيخ :عبدالله بن حسين الأحمر، وعلي محسن الأحمر من جهة، وأحمد علي عبدالله صالح نجل الرئيس السابق: علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، وكل عائلة صالح _من جهة أخرى_ يرجع إلى موقف أولاد الأحمر، وعلي محسن المؤيد لما سمي بثورة (11 فبراير 2011)[168]، التي اندلعت ضد النظام السياسي برئاسة علي عبدالله صالح، وحزبه المؤتمر الشعبي العام، ناهيك عن التوتر القائم بين عائلة صالح، وحلفائها من حزب المؤتمر الشعبي العام من جهة، وأحزاب اللقاء المشترك (حزب التجمع اليمني للإصلاح ، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الناصري ، اتحاد القوى الشعبية ... إلخ)، من جهة ثانية على خلفية تأييد القيادات الشمالية داخل هذه الأحزاب، _وبشكل أكثر قيادات حزب التجمع اليمني للإصلاح _ لتلك الثورة. وأفضت هذه المشاحنات إلى خلخلة مكون الشرعية، إذ

استمر الرفض، والمعارضة من قبل عائلة صالح، وحلفائهم من حزب المؤتمر لعلي محسن الأحمر كنائب للرئيس هادي، ولهادي نفسه بتهمة وقوفه وراء القرارات الأممية العقابية للرئيس صالح، ونجله أحمد[169].

كما أن تاريخ الصراع السياسي - المناطقي الدموي الذي اندلع في (13 يناير 1986) بين أبناء المحافظات الجنوبية (محافظتي: لحج ، الضالع)، من جهة، وأبناء(محافظتي: أبين، شبوة)، من جهة أخرى قد عاد إلي الواجهة داخل حكومة الشرعية، ويتجلى ذلك في الرفض، والتمرد على قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي المنحدر من محافظة أبين من قبل عيدروس الزُّبيدي، وشلال شايع المنحدران إلى محافظتي الضالع، ولحج، والأمر نفسه ينطبق على غالبية أبناء المحافظات الجنوبية الأخرى: حضرموت، والمهرة، وسقطرى الذين يرفضون بشكل شبه كامل نشأة، وتمدد المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة عيدروس الزُّبيدي، الذي يضم الكثير من أبناء محافظتي الضالع، والحج[170].

أما الصراع بصيغة (شمالي – جنوبي) فإن قضية الوحدة اليمنية قد حضرت بقوة متأثرة بنتائج حرب صيف عام 1994 التي انتهت بانتصار قوات الوحدة بقيادة علي عبدالله صالح على قوى الانفصال بقيادة نائب الرئيس السابق: علي سالم البيض، و نلمس تداعيات ذلك الصراع في تحركات، وأنشطة عدد من القيادات العسكرية، والسياسية الجنوبية المناهضة للرئيس عبد ربه منصور هادي باعتباره - حسب وصفها - خائنا في تلك الحرب حين قاتل في صف قوات الوحدة ضد قوات الانفصال الجنوبية، وكان مع صنعاء الشمالية ضد عدن الجنوبية، ومازال يدعو إلى الدفاع عن الوحدة، التي تطالب هذه القيادات بفك الارتباط معها[171]، مما جعل الرئيس هادي، ودولته الذين ينادون بالعودة إلى صنعاء غير قادرين على البقاء في عدن، أو غيرها، فكيف لمن لا يستطيع تحرير عدن أن يعود إلى صنعاء؟

3_ اقتصاديا:

كان لانهيار الاقتصاد، وتراجع قيمة العملة الوطنية، والتسيب، إضافة إلى غياب الرقابة الفاعلة، والمحاسبة، والتعيينات الوظيفية على أساس حزبي - جهوي داخل حكومة الشرعية، أثره البالغ في تفشي ظاهرة تقديم المصالح الشخصية على حساب المصلحة الوطنية، وباتت جُلُّ عائدات الدولة المختلفة من الموانئ الجوية، والبرية، والبحرية مع عائدات النفط، والغاز، والمساعدات الخارجية منها ما يجبى في كل محافظة إيرادية على حدة (مارب، عدن، حضرموت)، ومنها ما يجبى إلى حسابات شخصية، وأصبح التفكير ينصب في بناء الاستثمارات الخاصة، وليس بناء الدولة، ولو لم تذهب الأموال إلى جيوب أمراء الحرب لما بقي على سبيل المثال الجيش بدون مستحقات لشهور، ولما ظل الدارسين في الخارج دون إعانات مالية[172].

المبحث الثاني: الأسباب الخارجية لنشأة مجلس القيادة الرئاسي:

هناك أسباب من صُنع السعودية، والإمارات حسب استراتيجية كل منهما، وتصوره في اليمن، وهو ما نبينه في الآتي:

1. عسكرياً:

لقد أدى الاستنكار العالمي، الذي تعرضت له قيادة التحالف العربي (السعودية - الإمارات)، جرَّاء قتل المدنيين الأبرياء في اليمن إلى دفع الدولتين إلى إعادة النظر في كل ذلك_ خاصة_ مع التراجع العسكري، لقوات الحكومة الشرعية، في

معاركها مع قوات حكومة صنعاء في مختلف جبهات القتال، على الرغم من الاسناد الجوي المتواصل لها، ولذلك كله كانت فكرة إنشاء مجلس القيادة الرئاسي الحل الممكن، والأفضل للشرعية اليمنية، ولقيادة التحالف التي تسعى إلى الانسحاب التدريجي من الصراع في اليمن لما من شأنه تجنب ضربات قوات حكومة صنعاء الجوية، التي وصلت إلى مستوى متقدم في مجال التصنيع الحربي(طائرات مسيرة - صواريخ مختلفة)، وباتت تضرب المنشآت الحيوية في العمقين السعودي، والإماراتي بفاعلية، ودقة عالية _خاصة_ بعد أن سحبت الولايات المتحدة الأمريكية منظومات دفاعاتها الجوية المضادة للصواريخ، والطيران المسيَّر من أغلب مناطق الخليج العربي[173].

واكتشفت قيادة التحالف _أيضا_ أن التشكيلات العسكرية المتناقضة التي أنشأتها قد تسببت في إضعاف حكومة الرئيس هادي، ومعسكره، وبات توحيدها ذا أهمية قصوى، ويعتبر الأنتصار العسكري الذي حققته قوات ألوية العمالقة _في أقل من شهر_ على قوات الجيش، واللجان الشعبية التابعة لحكومة صنعاء في مديريات بيحان، وعسيلان، والعين في محافظة شبوة أحد الدوافع لدى قيادة التحالف لتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، ليكون أداؤه العسكري فاعلا، وموحدا مثل قوات ألوية العمالقة الموحدة[174].

2. سياسيا:

لقد رأت قيادة تحالف دعم الشرعية أهمية توحيد الجبهة السياسية داخل الشرعية، وخلق حالة من الانسجام، بين القيادات، والقواعد الحزبية، ودفعها للمضي قدما في مواجهة سلطة صنعاء بسياسة، وأهداف موحدة من خلال صهر كل هذه القوى، والأحزاب (المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني،... وغيرها)، والمكونات، والتيارات الحديثة على الساحة (المجلس الانتقالي الجنوبي، المقاومة الوطنية، الحراك، مؤتمر حضرموت الجامع،...وغيرها) داخل مجلس القيادة الرئاسي، ولجنة المصالحة. وقد جاء ميلاد المجلس مسايرا للظرف الذي تراجعت فيه إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) عن التزاماتها السياسية، والعسكرية تجاه السعودية بوصفها حليف استراتيجي، واستشعرت الأخيرة أن أمريكا لم تعد تكترث بالمنطقة، وملفاتها، بل قررت الانسحاب منها إلى مناطق، وقضايا أهم تتصارع مع الصين، وروسيا حولها، وتبيَّن هذا التراجع في التعاطي الأمريكي غير الحازم مع حلفاء إيران في اليمن (حركة أنصار الله)، وغير الحاسم مع إيران نفسها فيما يتعلق ببرنامجها النووي[175].

ولا يفوتنا القول بأن التباين السياسي (السعودي – الإماراتي) حول الملف اليمني، قد أسهم في ارتباك المشهد، وخلط الاوراق، وعرقل تحقيق الأهداف، التي أعلن عنها، وأهمها الحفاظ على وحدة اليمن، وسلامة أراضيه، إذ نجد أن الإمارات التي كانت على خلاف مستمر مع الرئيس عبدربه منصور هادي، ونائبه علي محسن الأحمر، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، قد عطلت عمل الحكومة، وشتتت جهودها، ويعتبر مجلس القيادة الرئاسي حلا وسطا بين السعودية، والإمارات، فقد لبى رغبة الأولى في الحفاظ على الشراكة مع الثانية داخل التحالف كي لا تتحمل المسؤولية السياسية، والأخلاقية، والأعباء المالية بمفردها، ولبى رغبة الثانية بترفيع حلفائها (طارق صالح - أبو زرعة المحرمي - عيدروس الزُّبيدي)، إلى سُدة الرئاسة، وإزاحة الرئيس عبدربه منصور هادي، ونائبه علي محسن الأحمر القريبان من حزب التجمع اليمني للإصلاح عنها[176].

3_اقتصاديا:

تحاول السعودية _كونها صاحبة الإنفاق الأكثر_ تقليص نفقاتها من المال، والسلاح، والمؤن، التي لا تجد لها أثرا على الأرض يوازي ضخامتها، ورأت في مجلس القيادة الرئاسي بشخوصه الجديدة، واللجنة الاقتصادية المنبثقة عنه وسيلة لإصلاح الجانب الاقتصادي من خلال تبني، وتفعيل سياسة مالية فاعلة تحمي المال العام بالحد من الانفاق العبثي، وتعزز مصادر الدخل سيرا في سبيل تقليل الاعتماد على المال السعودي.

الجدير ذكره أن التنافس، والصراع الاقتصادي (السعودي – الإماراتي) على الجزر، والموانئ اليمنية، ومناطق النفوذ أفرغ حكومة الرئيس هادي من محتواها، وأفقد المواطن اليمني ثقته في الرئيس، والحكومة، والتحالف العربي[177].

المبحث الثالث: الصعوبات والاختلالات الماثلة:

يعاني مجلس القيادة الرئاسي من غياب التوازن، والاتفاق التام، بين أعضائه انطلاقا من حالة اللا تجانس القائمة فيه، وسوف نبين ذلك في ما يلي:

1_ طبيعة العلاقة بين أعضاء المجلس:

يعتبر مجلس القيادة توليفة، أو فسيفساء غير متجانسة مناطقيا، ومذهبيا، وسياسيا، فمن حيث الجغرافيا نجد أن رئيس المجلس رشاد العليمي، وطارق صالح، وسلطان العرادة، وعثمان مجلي ينحدرون إلى بعض محافظات شمال اليمن، وعيدروس الزُّبيدي، وفرج البحسني وعبد الله العليمي، وأبو زرعة المحرمي إلى بعض محافظات جنوبه[178].

أما من جهة المذهب فنجد أن رئيس المجلس رشاد العليمي، وعبدالله العليمي، وفرج البحسني، وعيدروس الزُّبيدي، أربعتهم سنيون شافعيون، وسلطان العرادة، وأبو زرعة المحرمي سلّفيان . سلفيان، وطارق صالح، وعثمان مجلي زيديَّان شيعيَّان، ومن حيث التوجه السياسي نجد أن رشاد العليمي، وطارق صالح، وعثمان مجلي ينتمون سياسيا إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، وعيدروس الزُّبيدي، وفرج البحسني ينتميان سياسيا إلى الحزب الاشتراكي اليمني، بينما ينتمي عبدالله العليمي، وسلطان العرادة إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح، فيما ينتمي أبو زرعة المحرمي إلى حزب الرشاد السلفي، والقاسم المشترك الوحيد الذي يجمعهم هو العداء المشترك لحركة أنصار الله، وإزاحتها عن السلطة في صنعاء[179].

غير أنهم يختلفون في عدة مسائل سياسية، وقانونية، ومثال على ذلك شكل الدولة، وتطبيق القرار الأممي (2216)، فمنهم من يقبل ببقاء الوحدة الاندماجية اليمنية كما هي (رشاد العليمي، طارق، عثمان مجلي، ابو زرعة المحرمي)، ومنهم من يؤيد الوحدة الفيدرالية من إقليمين، أو أكثر (عبد الله العليمي، فرج البحسني، سلطان العرادة)، ومن يؤيد الانفصال بين شمال اليمن، وجنوبه (عيدروس الزُبيدي). ومن حيث القرار الأممي (2216) بشأن اليمن نجد أن المنتمين من أعضاء المجلس إلى حزب المؤتمر الشعبي العام يؤيدون القرار (2216) ماعدا البنود التي عاقبت رئيس المؤتمر الشعبي العام علي عبد الله صالح ونجله، بينما يؤيده بصورة كاملة (عبد الله العليمي، سلطان العرادة، أبو زرعة المحرمي، فرج البحسني)، فيما يؤيده ماعدا الوحدة (عيدروس الزُّبيدي)[180].

1_التقارب المرحلي الشكلي بين أعضائه:

منذ تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، وما صاحبه من حالة تقارب شكلية . إعلامية بين أعضائه لم نَلمس أي خطوات، واقعية تعكس الأهداف، والمهام التي أعلن هذا المجلس توجهه لتحقيقها من قَبيل هيكلة المؤسستين العسكرية، والأمنية، ودمج (الأحزمة الأمنية، قوات العمالقة، المقاومة الوطنية)، في إطار قيادة وزارتي الدفاع، والداخلية بناءً على ما جاء في قرار إنشاء المجلس واتفاق الرياض[181].

كما أن بقاء الكيانات السياسية الجديدة التي تكونت بشكل طارئ في ظرف الحرب(المجلس الانتقالي الجنوبي، مؤتمر حضرموت الجامع، المجلس الأعلى للحراك الجنوبي، المكتب السياسي للمقاومة الوطنية، ...وغيرها)، بعيدا عما نصت عليه المادة (36) من دستور الجمهورية اليمنية" الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة، والشرطة ،والأمن، وأي قوات أخرى، وهي ملك الشعب كله، ومهمتها حماية الجمهورية، وسلامة أراضيها، وأمنها ولا يجوز لأي هيئة، أو فرد، أو جماعة، أو تنظيم، أو حزب سياسي إنشاء قوات، أو تشكيلات عسكرية، أو شبه عسكرية لأي غرض كان وتحت أي مسمى، ويبين القانون شروط الخدمة، والترقية، والتأديب في القوات المسلحة، والشرطة، والأمن"[182]، وعما اشترطته المادة(8) من القانون رقم (66) لسنة 1991، بشأن إنشاء الأحزاب، والتنظيمات السياسية، وتحديدا الفقرة الرابعة منها" عدم قيام الحزب، أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي، أو قبلي، أو طائفي، أو فئوي، أو مهني، أو التمييز بين المواطنين بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللون"[183] دون هيكلة وفقا للدستور، والقانون، يعد معضلة سياسية واجتماعية مستقبلية؛ لأن أي تشكيل سياسي، أو عسكري يقوم على أساس جهوي، أو مذهبي، أو فئوي، أو حزبي لن يكون في خدمة كل الشعب بقدر ما يخدم منتسبيه، ولم يكن من المجدي التسرع في شرعنتها أولا: من خلال اتفاق الرياض المبرم بينها (المجلس الانتقالي الجنوبي، مؤتمر حضرموت الجامع، الائتلاف الوطني الجنوبي)، وبين الحكومة لتوزيع المناصب الوزارية، وتقاسمها معها[184]، وثانيا: من خلال تصعيد كل من: طارق صالح عن المقاومة الوطنية، وعيدروس الزُّبيدي عن المجلس الانتقالي الجنوبي، وأبو زرعة المحرمي عن ألوية العمالقة إلى رئاسة الدولة (مجلس القيادة الرئاسي)، لأن هذه الشرعنة لقيادات، ومكونات الأمر الواقع التي فرضت وجودها، ونفوذها بالآلة العسكرية، مثل: المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي طرد الرئيس هادي، وحكومته من عدن، لن تؤدي إلا إلى المزيد من الاضطراب السياسي، والعسكري، وليس هناك فرق بين هذه المكونات، والتشكيلات بوصفها قوة أمر واقع، وبين سلطة الأمر الواقع في صنعاء(حركة أنصار الله)، بل إن المفارقة فقط في نهج التحالف العربي، وأتباعه الذين يزعمون أن الأخيرة فاقدة للمشروعية، بينما هم يشرعنون للأولى، وحين تدعي (حكومة الشرعية)، دعم المواطنة المتساوية نجدها في اتفاق الرياض تتجاهل الحصة الوزارية لإقليم تهامة (المحويت، حجة، الحديدة، ريمة)؛ وتجاهلت _أيضا_ حصته الرئاسية(عضوية مجلس القيادة الرئاسي) إلى جانب تجاهلها في عضوية المجلس لحصتي المكونين الجنوبيين اللذين شاركا في اتفاق الرياض (مؤتمر حضرموت الجامع - الائتلاف الوطني الجنوبي[185].

وبما أن كل أعضاء مجلس القيادة الرئاسي تقريبا شخصيات عسكرية ميدانية، فإن ذلك يدل على أن هذا المجلس لم يكن سوى مجلس حرب عسكري، وأن هذه التشكيلة ذات الطابع العسكري يراد منها القيام بدور عسكري أكثر منه

سياسي، وما يدعم هذا الطرح هو اللغة القاسية في أول خطاب لرئيس المجلس رشاد العليمي موجه لحكومة صنعاء (حركة أنصار الله)، وللشعب [186].

ومع هذا التوحد، والإجماع على قتال حكومة صنعاء إلا أن مؤشرات الصراع البيني المبكر داخل المجلس قد ظهرت منذ الساعات، والأيام الأولى من خلال تشبث عيدروس الزُّبيدي بعلم الانفصال(جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، وإبقائه باستمرار على صدر بدلته، واجتزائه المقصود لمفردتي الجمهورية، والوحدة من نص اليمين الدستورية أثناء تأديته اليمين بوصفه عضوا في مجلس القيادة الرئاسي، وقيام مسلحين تابعين للمجلس الانتقالي الجنوبي بالهجوم على قصر المعاشيق الرئاسي، وعطلوا فعالية الاحتفال بذكرى الوحدة اليمنية، التي أعدها مجلس القيادة الرئاسي، وأنزلوا علم الجمهورية اليمنية من منزل عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح، وتعُّمد عيدروس الزُّبيدي، ومنتسبي مجلسه الانتقالي رفض الوحدة، وإعلان الانفصال في جميع المناسبات، والفعاليات، ومما لاشك فيه أن الزُّبيدي، وأنصاره لا يبتغون غير الانفصال سبيلا، وما قبولهم الشكلي بمجلس القيادة الرئاسي إلا من أجل شرعنة، وجودهم خطوة تلو أخرى حتى الوصول إلى الاعتراف المحلي، والإقليمي، والدولي المتدرج بهم.

وما كانت موافقتهم الآنيَّة على عودة رئيس، وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي إلى عدن إلا تكتيكا سياسيا لإبتزاز مجلس القيادة، والحكومة بواسطة الضغط عليهما لتنفيذ مطالبهم الاقتصادية، والإدارية بمدينة عدن، والمحافظات الجنوبية، و من ثم لن يترددون في المزايدة، والزعم بأن أي مشروع خدمي، أو إنمائي ينفذه مجلس القيادة الرئاسي، وحكومته إنما هو بفضل، وبركة مجلسهم الانتقالي الجنوبي ليعززوا رصيده السياسي، والاجتماعي في جنوب الوطن، وليس من قبيل المبالغة القول بأن العلاقة بين المجلسين(القيادة الرئاسي)، و(الانتقالي الجنوبي) في عدن، ماهي إلا علاقة مقايضة، يحصل الرئاسي بموجبها على الحماية من الانتقالي مقابل تلبية الرئاسي لمطالب الانتقالي، - أي أن مجلس القيادة الرئاسي - تحت رحمة المجلس الانتقالي [187].

في الوقت الذي لم يستطع كل من: مجلس القيادة الرئاسي، أو المجلس الانتقالي الجنوبي توفير الأمن، والاستقرار، وبالأخص في مدينة عدن إذ شهدت عقب تشكيل مجلس القيادة الرئاسي سلسلة من الأعمال الإرهابية التي يقف ورائها تنظيم القاعدة مثل: اغتيال اللواء ثابت جواس قائد محور العند، ومرافقيه بسيارة مفخخة في مارس 2022 ، وتعرض رئيس العمليات المشتركة اللواء صالح علي حسن لمحاولة اغتيال فاشلة بسيارة مفخخة، ونجاة محافظ لحج اللواء صالح السيد من محاولة اغتيال باستهداف موكبه عبر تفجير سيارة مفخخة، واغتيال الصحفي صابر الحيدري بتفخيخ سيارته [188].

ومازال الشك يسكن قيادة المجلس الانتقالي في أن الشراكة لن تدوم داخل مجلس القيادة الرئاسي، ويعتقد قادته أن مصيره لن يختلف عن مصير المجلس الرئاسي الذي تشكل في صنعاء عام 1990 على أساس المحاصصة الحزبية، والجغرافية، وتفكك بعيد حرب صيف 1994 [189]، وبناء على تلك الذكريات التحريضية يتعامل المجلس الانتقالي الجنوبي داخل مكون الشرعية خلال رئاسة عبدربه منصور هادي، وبعدها بمنتهى الحيطة، والحذر، كما لوكان يتعامل مع دولة أجنبية، وكأنه يصر على عدم وقوع القوى الجنوبية اليمنية مرة ثانية فيما يعتقده خطأ الشراكة السياسية مع القوى اليمنية الشمالية، ونتيجتها السياسية، والعسكرية المجحفة بحق قوى الجنوب.

2_النفوذ السعودي - الإماراتي:

يبدو أن مجلس القيادة الرئاسي غير قادر_ إلى حد كبير_ على الاضطلاع بمهامه المختلفة، التي أعلن عنها وقت إنشائه، ونعزو ذلك إلى تأثره بالنفوذين السعودي، والإماراتي، لأن أجنداتهما، واستراتيجياتهما، وتصوراتهما بخصوص الصراع اليمني تتقاطع، وتتباين بناءً على المصالح الوطنية العليا لكل منهما.

ولما كان مجلس القيادة الرئاسي من صنعهما خارج التراب اليمني فإنه بكل تأكيد لن يكن بمنأى عن تدخلاتهما، بل سوف يظل خاضعا لتقلب العلاقة بينهما، ولمزاجيتهما التي تؤدي إلى ديمومة الصراع، وإنهاك الدولة، والشعب.

فهذا المجلس الذي ولد في الرياض بتاريخ 7 أبريل 2022 برئيسه، وأعضائه، ونظامه، لم يكن هذا الرئيس، وهؤلاء الأعضاء على علم لا بموعد ميلاده، ولا بمهامه، ولم يشاركوا بشيئ في تشكيله، وفي صياغة مسودة نظامه؛ شأنهم شأن الرئيس عبد ربه منصور هادي، ونائبه علي محسن الأحمر اللذان تفاجئا هما - أيضا - بقرار إقالتهما من منصبيهما في نفس يوم ميلاد مجلس القيادة الرئاسي[190]. وهذا بلا مراء يدل على أن القيادات اليمنية السياسية، والعسكرية مرتهنة للخارج الإقليمي، والدولي، على حساب سيادة اليمن، وسلامة أراضيه، وحرية، ومستقبل أبنائه.

الخاتمـــة:

يَتضح أن قيادة ما يسمى بتحالف دعم الشرعية (السعودية - الإمارات)، وبالذات السعودية في حالة _سياسية ، عسكرية_ لا يحسد عليها، فحين نقارن بين بياني مؤتمر الرياض الأول 2015، والثاني 2022 للمشاورات اليمنية نلحظ أن البيان الأول أشبه ببيان عسكري، أو معاهدة دفاع مشترك لدخول الحرب، بينما نجد الثاني، وكأنه نصائح، وإرشادات في خطبة وداع، ويمكن القول بأن مجلس القيادة الرئاسي نشأ بفعل جملة من الأسباب الداخلية (الحكومة اليمنية)، والخارجية(السعودية.الإمارات)، العسكرية، والسياسية منها، والاقتصادية التي تراكمت خلال ما يزيد على سبع سنوات، ولم يستطع ما يعرف بالتحالف العربي منذ تدخله العسكري غير المشروع في اليمن بتاريخ 26 مارس 2015 تحقيق أي من الأهداف التي أعلن عنها، وكل ما حصل هو خلق كارثة إنسانية يمنية.

وكانت كل من السعودية، والإمارات وراء الإخفاق الذي حصل، وبشكل كبير، الإمارات التي انحرفت عن أهداف التحالف، واتجهت في عدن، والمحافظات الجنوبية صوب السيطرة على الموانئ، والجزر، وحقول النفط، والغاز، بعد أن أنشأت منفردةً كيانات سياسية، وتشكيلات عسكرية موالية لها خارج إطار الدولة، ما فتئت تهدد وحدة اليمن، وسلامة أراضيه، وأهمها المجلس الانتقالي الجنوبي، والأحزمه الأمنية، والعسكرية التابعة له التي ناهضت الرئيس الأسبق عبدربه منصور هادي، وحكومته، وقوضت سلطتهما.

وانطلاقا مما سبق يعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي خطوة توافقية سعودية - إماراتية، راعت رغبات، ومخاوف الجانبين في الحاضر، والمستقبل، وأزاحت شخصيات، ورفعت أخرى، وجمعت كل القوى، والتيارات، والتشكيلات العسكرية، والمدنية المتناقضة، والمتشرذمة، التي تدور في فلك معسكر الشرعية واحتوتها، ووحدتها في كيان سياسي، وعسكري، لمجابهة حكومة صنعاء (أنصار الله)، التي تضاعف نفوذها، وقوتها ،لاسيما في مجال التصنيع

الحربي(الصواريخ المختلفة . الطيران المسيَّر)، وباتت قواتها الجوية تقصف المنشآت الحيوية في العمقين السعودي، والإماراتي بدقة عالية، غير أن المؤشرات لواقعية تدل على أن مجلس القيادة الرئاسي في الأساس لم يقم بأكثر من نقل قادة الصراع السياسي، والعسكري من الأرض إلى رأس الدولة (من الأطراف إلى المركز)، ويعاني من غياب الثقة، بين أعضائه، ويمتلك القليل من فرص النجاح، والكثير من أسباب الفشل بحكم التناقضات الحزبية، والفكرية، والمناطقية القائمة بين مكوناته، _خاصة_ إذا لم يتمكن في المقام الأول من هيكلة، ودمج مختلف القوات، والتشكيلات العسكرية(الأحزمة الأمنية . ألوية العمالقة . حراس الجمهورية . المقاومة التهامية)، ضمن وزارتي الدفاع، والداخلية، وتحت قيادتهما؛ لأن تجارب الماضي تخبرنا بأن عدم الدمج الكامل للقوات المسلحة، والأمنية التابعة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع نظيرتيهما في الجمهورية العربية اليمنية بموجب اتفاقية الوحدة بين الشطرين كان من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل، وتفكك مجلس الرئاسة اليمني (1990 – 1994)، واندلاع حرب صيف عام 1994، واذا كان مؤتمر الحوار الوطني المنعقد بصنعاء في 2013، ومخرجاته التي باركتها منظمة الأمم المتحدة، والدول الدائمة العضوية فيها مازالت حبرا على الورق، فما الذي يجعلنا نتوقع النجاح لمجلس القيادة الرئاسي في ظل هذه التركة الهائلة من المعضلات السياسية، والاجتماعية المتراكمة، والانقسامات، والتناقضات المختلفة.

وليس هناك من حل غير الحوار اليمني . اليمني الشامل بين كل هذه التنظيمات، والفعاليات السياسية، والاجتماعية، والعسكرية، على الساحة اليمنية شمالا، وجنوبا بنوايا صادقة، وإرادة صلبة من كل الأطراف على أساس القانون، وروح الشراكة الوطنية، ومبدأ العدالة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، بم

الهوامش:

([161]) عامر الدميني، دمج التشكيلات العسكرية في اليمن مهمة تصطدم بتحديات وفصائل متعددة (تحليل الموقع بوست، الأربعاء 1 يونيو 2022، متوفر على الرابط التالي: https://almawqeapost.net interviews ‹ .

([162]) ميليشيات الإمارات في اليمن.. إطالة أمد الأزمة والانقسام الداخلي، 19 فبراير2022، متوفر على الرابط التالي: https://emiratesleaks.com.

([163]) خالد فاروق، تعز: معقل الميليشيات غير النظامية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 16 سبتمبر 2021، متوفر على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar2021analysis ‹ .

([164]) إلينورا أردماغني، توازنات مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، 9 يونيو 2022، متوفر على الرابط التالي: https://carnegieendowment.org/sada

([165]) محمد السنهوري، من هم أعضاء المجلس الرئاسي اليمني.. وما هي صلاحياتهم وخلفياتهم؟، القاهرة، 7 إبريل 2022، متوفر على الرابط التالي: https://www.cairo24.com.

([166]) الحكومة اليمنية الجديدة: ظروف تشكلها والتحديات التي تواجهها، (الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 4 يناير 2021، متوفر على الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/publications-all/analysis-ar/972 Pages.

([167]) المكونات السياسية في جنوب اليمن، (بيروت، سلسلة البحث الرابع، العدد ال 32، ديسمبر 2018)، ص ص 18. 21.

([168]) الشيخ حسين الأحمر: "الرئيس علي عبد الله صالح رجل فاسد وعليه التنحي"،27 مايو 2011، متوفر على الرابط التالي: https://www.mc-doualiya.com

([169]) ماجد المذحجي، اليمن بعد هادي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 16 إبريل 2020، متوفر على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/972

([170]) إلينا ديلوجر، مصفوفة اليمن: الحلفاء والخصوم، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أكتوبر 2022، ص ص 1- 2.

([171]) أنس القاضي، من الوحدة إلى الثورة، الجمهورية اليمنية خلال ربع قرن من الاستبداد، والهيمنة الأجنبية، (1990 -2015)، صنعاء، مركز الدراسات السياسية، والاستراتيجية اليمني، فبراير 2022، ص ص 63 - 62.

([172]) تحديات تواجه المجلس الرئاسي: تعقيدات السلام، وواقع الحرب في اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث،31 مايو 2022 متوفر على الرابط التالي: https ://abaadstudies.org › news-59902.

([173]) أسعد كاظم شبيب، تطورات الملف اليمني بعد سبع سنوات من إعلان الحرب السبت 9 إبريل 2022، متوفر على الرابط التالي: https://www.mcsr.net › news741 .

([174]) هشام الشبيلي، توفيق علي الخميس، لماذا نجحت "العمالقة" وفشل الجيش اليمني في شبوة؟، 20 يناير 2022. متوفر على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com .

([175]) حمود ناصر القدمي، دوافع تشكيل مجلس قيادة رئاسي جديد في اليمن، (أبو ظبي، مركز المستقبل للدراسات للأبحاث والدراسات المتقدمة، 11 إبريل، 2022)، متوفر على الرابط التالي: Item › ar-AE › https://futureuae.com

([176]) يعقوب السفياني، في مواجهة قوى صيف 94، هل يكسب الانتقالي الجنوبي الرهان؟، 3 نوفمبر 2020. سوث24، متوفر على الرابط التالي: https://south24.net/news/news.php?nid=1056

([177]) شيماء بهاء الدين، التحالف السعودي الإماراتي في اليمن: من الاتفاق إلى الاختلاف، (القاهرة، مجلة قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد (16)، يناير، 2020)، ص ص 122-121.

([178]) مجلس القيادة الرئاسي: قراءة في الوجوه والتوازنات - الجند بوست، 23 أبريل 2022، متوفر على الرابط التالي: https://aljanadpost.net

([179]) إلينورا أردماغني، توازنات مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، 9 يونيو 2022، صدىsada، متوفر على الرابط التالي: https://carnegieendowment.org

([180]) عبد السلام قائد، ما التحديات التي تواجه مجلس القيادة الرئاسي، وما فرص نجاحه؟، 14 إبريل 2022، متوفر على الرابط التالي: reports ›https://belqees.net

([181]) الانتقالي يرفض دمج قواته بوزارتي دفاع وداخلية العليمي، المساء برس، 24 مايو 2022، متوفر على الرابط التالي: http://www.masa-press.net

([182]) دستور الجمهورية اليمنية، صنعاء ، وزارة الشؤون القانونية،2001، المادة السادسة والثلاثون، ص25.

([183]) قانون رقم (66) لسنة 1991، بشأن إنشاء الأحزاب والتنظيمات السياسية، (صنعاء، وزارة الشؤون القانونية، 2008م، المادة الثامنة) ص 3.

([184]) عبد الغني الإرياني، معضلة اتفاق الرياض، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 13 يوليو 2020، متوفر على الرابط التالي: analysis-arhttps://sanaacenter.org

([185]) تحديات تواجه المجلس الرئاسي.. تعقيدات السلام وواقع الحرب في اليمن 31 مايو 2022، مرجع سابق.

([186]) فيروز عبد الفتاح، أول خطاب للرئيس العليمي.. ماذا قال؟ المشاهد نت، 8إبريل 2022، متوفر على الرابط التالي: https://almushahid.net

([187]) ماذا بعد تأسيس المجلس القيادي الرئاسي في اليمن؟،(تركيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 27 إبريل 2022)، متوفر على الرابط التالي: fikercente https://fikercenter.com ›

([188]) اليمن: مقتل الصحفي صابر الحيدري بانفجار عبوة ناسفة بسيارته في عدن اليمن: مقتل الصحفي صابر الحيدري بانفجار عبوة ناسفة بسيارته في عدن، 16 يونيو 2022، متوفر على الرابط التالي: newshttps://yemenfuture.net › newshttps://yemenfuture.net ›

([189]) مجلس القيادة الرئاسي في اليمن: المتناقضات هل تنجح؟، 15 إبريل 2022، متوفر على الرابط التالي: https://south24.net newse › news

([190]) جريجوري دي جونسون، المجلس الرئاسي اليمني: القديم في ثوب جديد، معهد دول الخليج العربية في واشنطن،7 إبريل 2022، Arab Gulf States Institute، متوفر على الرابط التالي: https://agsiw.org old-wine-in-new.

قائمة المراجع:

1. الكتب:

- أنس القاضي، من الوحدة إلى الثورة، الجمهورية اليمنية خلال ربع قرن من الاستبداد، والهيمنة الأجنبية، (1990 - 2015،) صنعاء، مركز الدراسات السياسية، والاستراتيجية اليمني، فبراير 2022.

2. التقارير والوثائق الرسمية:

- ❖ دستور الجمهورية اليمنية، صنعاء، وزارة الشؤون القانونية،2001، المادة السادسة والثلاثون.
- ❖ قانون رقم (66) لسنة 1991، بشأن إنشاء الأحزاب والتنظيمات السياسية، (صنعاء، وزارة الشؤون القانونية،2008م، المادة الثامنة).

3. المقالات العلمية:

- ❖ المكونات السياسية في جنوب اليمن، (بيروت، سلسلة البحث الرابع، العدد ال 32، ديسمبر 2018).
- ❖ إلينا ديلوجر، مصفوفة اليمن: الحلفاء والخصوم، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 15 مارس 2021م.
- ❖ شيماء بهاء الدين، التحالف السعودي الإماراتي في اليمن: من الاتفاق إلى الاختلاف، (القاهرة، مجلة قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد، (16)، يناير، 2020).

4. المو اقع الإلكترونية:

- عامر الدميني، دمج التشكيلات العسكرية في اليمن مهمة تصطدم بتحديات وفصائل متعددة (تحليل الموقع بوست، الأربعاء 1 يونيو 2022 تاريخ زيارة الموقع، 5 يونيو .2022 على الرابط التالي: https://almawqeapost.net › interviews ،
- ميليشيات الإمارات في اليمن.. إطالة أمد الأزمة والانقسام الداخلي، 19فبراير 2022 تاريخ زيارة الموقع 13 أبريل .2022 على الرابط التالي: https://emiratesleaks.com

  خالد فاروق، تعز: معقل الميليشيات غير النظامية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 16 سبتمبر 2021، تاريخ زيارة الموقع 13 أبريل .2022 على الرابط التالي: https://sanaacenter.org
- توازنات مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، 9 يونيو 2022، تاريخ زيارة الموقع 19 يونيو 2022، على الرابط التالي: https://carnegieendowment.org
- محمد السنهوري، من هم أعضاء المجلس الرئاسي اليمني.. وما هي صلاحياتهم وخلفياتهم؟، القاهرة، 7 أبريل 2022، تاريخ زيارة الموقع 22 أبريل 2022 على الرابط التالي:https://www.cairo24.com
- الحكومة اليمنية الجديدة: ظروف تشكلها والتحديات التي تواجهها، (الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 4 يناير 2021، تاريخ زيارة الموقع 22 يونيو 2022على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org .
- الشيخ حسين الأحمر: "الرئيس علي عبد الله صالح رجل فاسد وعليه التنحي،27 مايو 2011، تاريخ زيارة الموقع 15أبريل 2022على الرابط التالي: https://www.mc-doualiya.com
- ماجد المذحجي، اليمن بعد هادي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 16أبريل 2020،تاريخ زيارة الموقع 25 أبريل 2022على الرابط التالي:https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/972 .
- تحديات تواجه المجلس الرئاسي: تعقيدات السلام، وواقع الحرب في اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث،31 مايو 2022 تاريخ زيارة الموقع 17يونيو 2022 على الرابط التالي: https://abaadstudies.org › news-59902.
- أسعد كاظم شبيب، تطورات الملف اليمني بعد سبع سنوات من إعلان الحرب السبت 9 أبريل 2022، تاريخ زيارة الموقع 13 مايو 2022على الرابط التالي: https://www.mcsr.net › news741
- هشام الشبيلي، توفيق علي الخميس، لماذا نجحت "العمالقة" وفشل الجيش اليمني في شبوة؟، 20 يناير 2022. تاريخ زيارة الموقع 14يونيو 2022على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com .
- حمود ناصر القدمي، دوافع تشكيل مجلس قيادة رئاسي جديد في اليمن، (أبو ظبي، مركز المستقبل للدراسات للأبحاث والدراسات المتقدمة، 11 أبريل، 2022(، تاريخ زيارة الموقع 16 يونيو 2022على الرابط التالي: https://futureuae.com › ar-AE › Item
- يعقوب السفياني، في مواجهة قوى صيف 94، هل يكسب الانتقالي الجنوبي الرهان؟، 3 نوفمبر 2020. سوث24، تاريخ زيارة الموقع 18مايو 2022على الرابط التالي: https://south24.net/news/news.php?nid=1056
- مجلس القيادة الرئاسي: قراءة في الوجوه والتوازنات - الجند بوست، 23 أبريل 2022، تاريخ زيارة الموقع 17يونيو 2022على الرابط التالي: https://aljanadpost.net

- إلينورا أردماغني، توازنات مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، 9 يونيو 2022، صدىsada، تاريخ زيارة الموقع 23يونيو 2022على الرابط التالي: https://carnegieendowment.org
- عبد السلام قائد، ما التحديات التي تواجه مجلس القيادة الرئاسي، وما فرص نجاحه؟، 14 أبريل 2022، تاريخ زيارة الموقع 27 أبريل 2022على الرابط التالي: https://belqees.net reports
- الانتقالي يرفض دمج قواته بوزارتي دفاع وداخلية العليمي، المساء برس، 24 مايو 2022، تاريخ زيارة الموقع 18يونيو 2022على الرابط التالي: http://www.masa-press.net .
- عبد الغني الإرياني، معضلة اتفاق الرياض، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 13 يوليو 2020، تاريخ زيارة الموقع 1يوليو 2022على الرابط التالي: analysis-arhttps://sanaacenter.org
- فيروز عبد الفتاح، أول خطاب للرئيس العليمي.. ماذا قال؟ - المشاهد نت، 8 أبريل 2022، تاريخ زيارة الموقع 24مايو 2022على الرابط التالي: https://almushahid.net
- ماذا بعد تأسيس المجلس القيادي الرئاسي في اليمن؟، (تركيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 27 إبريل 2022)، تاريخ زيارة الموقع 18مايو 2022على الرابط التالي: https://fikercenter.com fikercente
- اليمن: مقتل الصحفي صابر الحيدري بانفجار عبوة ناسفة بسيارته في عدن اليمن: مقتل الصحفي صابر الحيدري بانفجار عبوة ناسفة بسيارته في عدن، 16 يونيو 2022، تاريخ زيارة الموقع 29يونيو 2022على الرابط التالي: https://yemenfuture.net news
- مجلس القيادة الرئاسي في اليمن: المتناقضات هل تنجح؟، 15 أبريل 2022، تاريخ زيارة الموقع 27يونيو 2022على الرابط التالي: https://south24.net› news ›
- جريجوري دي جونسون، المجلس الرئاسي اليمني: القديم في ثوب جديد، معهد دول الخليج العربية في واشنطن،7 أبريل 2022، Arab Gulf States Institute، تاريخ زيارة الموقع 23مايو 2022على الرابط التالي: https://agsiw.org...-old-wine-in-new

تداعيات انقسام السلطة في الاقتصاد اليمني دراسة وصفية

خلال الفترة 2014 - 2020

the Consequences of Yemeni economy Division Inasmuch evens that happened between 2014 and 2020

إعداد الباحث: ذي يزن الاعوش

الملخص:

يدرس هذا البحث تأثير انقسام السلطة الذي حدث جراء الحرب اليمنية على الاقتصاد، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتنفيذ الدراسة، ومن أهم نتائج الدراسة ثبوت التأثير السلبي لانقسام السلطة ودوره في تردي الاقتصاد من حيث تأثر القطاع المصرفي وتضرر القطاع الاستثماري وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في اليمن.

الكلمات المفتاحية: انقسام السلطة، تضرر القطاع المصرفي، تضرر القطاع الاستثماري، تدهور العملة، ارتفاع معدلات الفقر.

Abstract:

This research studies the effect of the power division that occurred as a result of the Yemeni war on the economy. The descriptive and analytical approach was followed to implement the study, and among the most important results of the study was the confirmation of the negative impact of the power division and its role in the deterioration of the economy in terms of the impact of the banking sector, the damage to the investment sector and the high rates of poverty and unemployment in Yemen

key words Split power, Damage to the banking sector, Damage to the investment sector, Currency deterioration وHigh rates of poverty.

المبحث الأول: الخطة المنهجية للبحث والدراسات السابقة

مقدمة:

يعزي الكثير من الاقتصاديين أسباب الأزمات والتدهور الاقتصادي إلى اندلاع الحروب والتوترات السياسية والعسكرية، وبالرغم من صحة هذه القاعدة إلا أنها ليست العامل الوحيد، حيث بالإمكان أن يتماسك الاقتصاد إلى حد ما حتى في ظل الحرب، وما يثبت هذا التوجه وضع الاقتصاد الألماني في ظل الحكم النازي أثناء الحرب العالمية الثانية فخلال الحرب نفسها كان الاقتصاد الألماني مستدامًا ومتماسكاً وظلت القدرة الصناعية لألمانيا متزايدة بشكل كبير حتى نهاية الحرب على الرغم من القصف المكثف،[191] ولهذا السبب تم تنفيذ هذه الدراسة للكشف عن دور انقسام السلطة في تردي الاقتصاد اليمني، وبهذه إشارة إلى أن انقسام السلطة زاد من التأثيرات السلبية بصورة أشد من وقوع الحرب وتأثيرها بشكل منفرد على الاقتصاد.

إشكالية البحث:

تعود جذور مشكلة اليمن التي أثرت على الجوانب السياسية والإقتصادية إلى أحداث 2011 والتي أطاحت بالرئيس السابقة علي عبدالله صالح، ويكمن أكبر تأثيرات هذه المشكلة في أن اثارها امتدت إلى 2014 حيث أن أحداث هذا العام ما هي إلا نتائج للإحداث السابقة والتي على إثرها تحالف الرئيس السابق مع الحوثيين بهدف إسقاط صنعاء كرد على خصومة السياسيين وهذا ما تم إثباته في سياق هذا البحث، الأمر الجوهري أن اسقاط صنعا تسبب في انتقال الرئاسة والحكومة وكافة الأطراف المؤيدة إلى المناطق الجنوبية والشرقية والاستعانة بدول الجوار لينشأ انقسام سياسي عسكري ما تسبب في نشؤ انقسام إقتصادي مصاحب، هذا ما يثير تساؤل البحثي يتمثل في الآتي:

ما التداعيات والاثار السالبة التي نتجت عن انقسام السلطة في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 2014 - 2020؟

فرضيات البحث:

1. انقسام السلطة تسبب في ازدواج المؤسسات الحكومية المؤثرة والفعالة في الاقتصاد.
2. انقسام السلطة تسبب في إضعاف الموارد الاقتصادية السيادية وسوء توزيعها.
3. تأثر العملة الوطنية سلباً بانقسام الاقتصاد.
4. ازدواج المؤسسات الاقتصادية زاد من حجم الأعباء على الشركات والمؤسسات الخاصة.
5. ترتب على انقسام البنك المركزي انعكاسات سلبية على القطاع المصرفي اليمني.
6. تردي الاقتصاد اليمني تسبب في هروب الاستثمارات للخارج.
7. تأثيرات انقسام الاقتصاد اليمني انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي للأفراد وتسبب في ارتفاع معدلات الفقر.

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة حيث استخدم الأسلوب الوصفي للكشف عن الحقائق والأحداث والوقائع في حين استخدم الأسلوب التحليلي للوصول إلى الروابط والعلاقات والنتائج.

أهمية البحث:

1. يدرس واحدة من أهم الحالات الاقتصادية والمتمثلة في أزمة الاقتصاد اليمني.
2. يكشف عن دور انقسام السلطة في تدهور الاقتصاد وكونها عامل بالغ الأهمية والتأثير في الأزمات الاقتصادية.
3. إضافة قيمة لمجال إدارة الأزمات الاقتصادية.

أهداف البحث:

1. الكشف عن تأثير ازدواج المؤسسات الحكومية نتيجة انقسام السلطة على الاقتصاد.
2. الكشف عن علاقة انقسام السلطة بضعف الموارد الاقتصادية السيادية وسوء توزيعها.
3. الكشف عن تأثير انقسم الاقتصاد على العملة الوطنية.

4. الكشف عن علاقة ازدواج المؤسسات الاقتصادية بارتفاع حجم الأعباء على الشركات والمؤسسات الخاصة.
5. تحديد الانعكاسات السلبية لانقسام البنك المركزي على القطاع المصرفي اليمني.
6. دراسة هروب الاستثمارات للخارج نتيجة تردي الاقتصاد اليمني.
7. الكشف عن تأثيرات انقسام الاقتصاد اليمني على الوضع الاقتصادي للأفراد ومعدلات الفقر.

ادوات البحث:

تم الاعتماد على الأدوات النظرية التي من خلالها تم دراسة الوضع وذلك عن طريق المواقع الاخبارية والتقارير والمطبوعات.

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث بالمجتمع السياسي والمجتمع الإقتصادي لليمن، أما عن العينة ومن باب الأمانة العلمية لم تحدد أي عينة مسبقاً وتم الاعتماد على البحث العشوائي في مواقع الأخبار والتقارير والمعلومات المباشرة وغير المباشرة.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية وفي كافة المناطق الخاضعة للأطراف المتنازعة
- الحدود الزمنية: الفترة 2014 - 2020.

مصادر جمع البيانات والمعلومات:

نظراً لشحة الدارسات السابقة تم الاعتماد على المصادر المباشرة والمتمثلة في التقارير المحلية والدولية والمصادر الإخبارية الموثوقة والمواقع الإلكترونية الرسمية

الدراسات السابقة:

لا يوجد أي دراسات سابقة.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية الوصفية

الفرضية الأولى: انقسام السلطة تسبب في ازدواج المؤسسات الحكومية المؤثرة والفعالة في الاقتصاد.

في العام 2014 نفذت حركة أنصار الله (الحوثيون) العديد من الاحتجاجات ضد الحكومة تنديداً برفع الدعم عن المشتقات وذلك بعد معركة عمران التي سيطر الحوثيون فيها على محافظة عمران ومقر اللواء 310 مدرع الذي يتمركز في مدينة عمران، الأمر الذي اعتبره أنصار حجة لاقتحام العاصمة صنعاء[192] وتفادياً للصدام والمواجهة العسكرية لجأت الحكومة إلى التعاون والاتفاق مع قيادات الحركة حيث جرى التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي قضى بتشكيل حكومة جديدة بقيادة خالد بحاح خلفاً لما سُمي بحكومة الوفاق الوطني، وبتعيين مستشارين من الحوثيين والحراك الجنوبي لرئيس الجمهورية،[193] غير أن الاحداث التي تلت تسببت في فشل اتفاق السلم والشراكة حيث هاجم

الحوثيون منزل الرئيس هادي، وحاصروا القصر الجمهوري الذي يقيم فيه رئيس الوزراء في 19 يناير 2015 ،[194] وفرض الحوثيون على هادي ورئيس الوزراء وأغلب وزراء الحكومة إقامة جبرية،[195] وقد استغلت حركة أنصار الله التحالف الذي قام مع القيادات العسكرية الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح في السيطرة على المراكز والمناصب القيادية في الدولة،[196] ومصادر أخرى تشير إلى تورط حزب المؤتمر الشعبي العام حيث قام الحوثيون بتعيين محافظين عن طريق المؤتمر في المجالس المحلية،[197] ما دعا الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح إلى تقديم استقالاتهم في 22 يناير[198] وفي 24 فبراير من العام 2015 أعلن عبدربه منصور هادي عدوله عن قرار استقالته، وتحويل عدن عاصمة مؤقتة للبلاد، واستقبال البعثات الدبلوماسية فيها الأمر الذي مثل أول مظاهر انقسام السلطة في اليمن كنتيجة لاقتحام جماعة انصار الله الحوثية للعاصمة وسيطرتهم على مؤسسات الدولة في 21 سبتمبر عام 2014،[199] في 16 سبتمبر من العام 2015 عاد رئيس الوزراء اليمني، خالد بحاح، للمرة الثانية إلى عدن، مع عدد من أعضاء حكومته، المعترف بها دوليًا قادمًا من الرياض، بنيّة الإقامة الدائمة فيها بحسب تصريحات للمتحدث باسم الحكومة راجح بادي، وفي 8 اكتوبر من نفس العام غادرت الحكومة مجدداً إلى العاصمة السعودية الرياض، بغرض التشاور مع الرئيس هادي كما أعلنت، لكنها استمرت هناك حتى اللحظة،[200] هذا الوضع تسبب في ازدواج جميع الوزارات مع المؤسسات التابعة لها في الجانبين ومنها الوزارات الفاعلة في الاقتصاد مثل وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة النفط والمعادن، وزارة الاتصالات، ومن أبرز أوجه الانقسام اصدر هادي قرار بنقل البنك المركزي اليمني إلى عدن في سبتمبر 2016،[201] وبهذا تم إثبات الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: انقسام السلطة تسبب في إضعاف الموارد الاقتصادية السيادية وسوء توزيعها.

يمثل التنقيب عن النفط وتصديره الركيزة الأساسية للاقتصاد اليمني حيث يمثل نسبة 75% من إيرادات الدولة في عام 2010[202] وهذا ما يصنف الاقتصاد اليمني بالاقتصاد الريعي أو قريب منه في أحسن الحالات والذي يعرف بأنه اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل)، وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه،[203] وتتمثل أشد سلبيات الاقتصاد الريعي في أنه يؤدي إلى اعتماد الدولة التام أو شبه التام على ريع الموارد الطبيعية بحيث تصاب قطاعات كثيرة بالشلل مما ينعكس سلباً على المجتمع، ولذا أخطر ما يمكن ملاحظته في اقتصاد الريع هو تحول المجتمع إلى النمط الاستهلاكي واعتماده على الاستيراد الخارجي ومن جهة أخرى فإن اقتصاد الريع غير قادر على رفع الناتج المحلي وهو أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم البطالة والكسل الاجتماعي، حيث يتحدد في قطاعات معينة لا يتوفر فيها فرص عمل كافية لمواطني الدولة مما يخلق حالة من عدم التوازن في المجتمع[204] وعلاوة على سلبية الاقتصاد الريعي والذي يتصف به الاقتصاد اليمني ظهور تأثره بأحداث 2014، فقبل أشهرٍ من انقلاب الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء، كانت الحكومة اليمنية قد شرعت في إعادة عمليات الاستكشاف والتنقيب في محافظات الشمال بداية بالجوف عبر شرطة صافر الحكومية، لكنّ أعمالها ما لبثت أن توقفت، وبتدخل السعودية بأحداث اليمن في مارس (آذار) عام 2015 تراجع إنتاج اليمن من النفط الخام من 100 – 150 ألف برميل في اليوم، إلى نحو 16 ألف برميل يوميًا، نتيجة مغادرة الشركات النفطية،[205] ولم تقتصر تأثيرات الأزمة على المصدر الرئيسي للاقتصاد اليمني بل تجاوز ليصل إلى المصادر الأخرى على قلتها وضعفها ومنها إيرادات الموانئ اليمنية مثل ميناء عدن، فحسب تصريح الخبير الملاحي مصعب القطيبي" إن وضعية وأهمية ميناء عدن في الصراع الدائر في اليمن باعتباره أحد أهم

أهداف التحالف خصوصاً دولة الإمارات، جعلته في وجه عاصفة من الأزمات المتفاقمة التي تهدد بإيقافه بشكل تام وتعطيله وقد تؤدي إلى تدميره وعزله عن المنظومة البحرية اليمنية"[206] ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فإلى جانب تأثر الإيرادات وتراجعها تغيرت خطوط الملاحة من ميناء الحديدة والواقع تحت سيطرة أنصار الله إلى ميناء عدن والواقع تحت سيطرة حكومة هادي، ومن ناحية أخرى أصبحت إيرادات ميناء عدن نقطة صراع وهدف للسيطرة لعدة وجهات حيث أضاف القطيبي في تصريحه" أن تحويل خطوط الملاحة من الحديدة إلى عدن جعل الإيرادات التي يتم تحصيلها منه محل أطماع الجهات والقوات المناوئة للحكومة الشرعية التي كانت إيراداتها الرئيسية الوحيدة تعتمد بشكل رئيسي على ميناء عدن قبل إعلان الانتقالي الجنوبي ما يسمى بالإدارة الذاتية"[207] وبحسب التصريح فإن إعلان الإدارة الذاتية تسبب في سوء توزيع الإيرادات وليس على مستوى أطراف النزاع وحسب بل في داخل مكونات طرف حكومة هادي.

من خلال الحقائق السابقة نجد أن انقسام السلطة تسبب في إضعاف الموارد الاقتصادية السيادية وسوء توزيعها، وبهذا تم إثبات الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تأثر العملة الوطنية سلباً بانقسام الاقتصاد.

من أبرز المظاهر السلبية لأحداث اليمن تدهور سعر صرف العملة الوطنية (الريال) والذي وصل إلى مستويات شديدة انعكست سلباً على كافة الأوجه الاقتصادية، وبالعودة إلى فترة ما قبل الأحداث نجد أن سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية كان مستقراً نوعاً ما ويخدم الاحتياجات الاقتصادية بشكل مقبول، ففي العام 2013 بلغ سعر صرف الدولار 250 ريال يمني، وفي العام التالي بدأت أول مسببات انهيار العملة والتي تمثلت بتآكل وتناقص الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي اليمني، حيث تضاءل من 4.7 مليار دولار في ديسمبر من العام 2014 إلى 2.1 مليار من الشهر ذاته في العام السابق التي تشمل في الأصل وديعة سعودية بقيمة مليار دولار طلبها الرئيس اليمني عام 2012 دعماً للعملة المحلية.[208]

بعد اجتياح العاصمة صنعاء تأثرت العملة الوطنية بشكل كبير في تلك الفترة والفترات التي تلتها حيث وصل الريال لأدنى مستوياته خلال هذه الفترة ووصل الدولار الواحد إلى مستوى يوازي 400 ريال يمني في أواخر 2016، وتذبذب نزولاً حتى 350 ريال، واستقر على الأقل في بداية يوليو 2017 ب 363 ريال للدولار الأمريكي،[209] في أكتوبر 2018 وصل سعر الصرف للدولار الواحد أكثر من 830 ريال للدولار الواحد، وكوسيلة إنقاذ وتدخل اقتصادي قدمت السعودية منحة إلى البنك المركزي اليمني في عدن قيمتها 200 مليون دولار للحد من تدهور العملة، وفي نوفمبر 2018 بعد تدهور حاد استعاد الريال عافيته حيث حدد البنك المركزي اليمني سعر الصرف بواقع 450 ريال مقابل الدولار ولكن عاد إلى سعر صرف في عام 2019 إلى الارتفاع 800 ريال للدولار الواحد وبعد اجراءات متخذة من الحكومة استطاعة خفض السعر إلى 700 ثم إلى 600 وبعد ذلك صدر قرار من البنك المركزي في عدن بسعر صرف الدولار الواحد يساوي 505 ولكن استمر لفترة ونزل إلى 456 وبعد فترة ارتفع مرة اخرة وتخطيه 600،[210] غير أن العملة وصلت إلى حد غير مسبوق في العامين 2020 و 2021 وبالأخص العملة الجديدة والمعتمدة في مناطق حكومة هادي حيث وصل سعر الصرف في العام 2020 إلى 745 ريال للدولار الواحد[211] وفي العام 2021 وصل إلى 915 ريال للدولار الواحد.[212]

انقسام العملة: يعتبر انقسام العملة من الأثار المترتبة على انقسام البنك المركزي حيث أصدر البنك المركزي في عدن طبعة جديدة لفئات الريال اليمني (100، 200، 500، 1000)، وفي البداية تم التداول بهذه الفئات وقبولها في جميع أنحاء

اليمن سواء في مناطق حكومة هادي أو مناطق حكومة أنصار الله، غير أن حركة أنصار الله حظرت حيازة و استخدام الأوراق النقدية الجديدة التي أصدرتها الحكومة المعترف بها من قبل المجتمع الدولي والتي تتخذ من عدن مقراً لها، وقال الحوثيون إن استخدام الأوراق الجديدة سيتسبب في تضخم الاقتصاد، أما الحكومة الرسمية فوصفت حظر الأوراق النقدية التي أصدرتها ب"العبث في الاقتصاد" ، كما أن وجود ريال يمني بقيمتين مختلفتين قد يصعد الصراع في البلاد التي تقع تحت وطأة الحرب منذ خمس سنوات.[213]

من ناحية اقتصادية فإن إجراء جماعة أنصار الله في منع التعامل بالطبعة الجديدة يمكن وصفة بالإجراء الحكيم، وعلى الأقل فإن هذا الإجراء له تأثيراته الإيجابية على الاقتصاد في المناطق التي يحكمها أنصار الله حيث تمثل أهم التأثيرات الإيجابية في استقرار سعر الصرف في المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله، ومن ناحية أخرى لا يمكن إنكار التأثيرات السلبية والمتمثلة في ارتفاع عمولات الحوالات نتيجة فارق سعر الصرف بين الطبعتين والذي سيأتي ذكره تالياً.

أسباب تدهور العملة اليمنية: تدهورت قيمة العملة الوطنية وبكلا الطبعتين بشكل عام، إلا أن تدهور العملة الجديدة الصادرة من بنك عدن كان أشد من نظيرتها لدى أنصار الله، ففي 25 أغسطس، 2020 بلغ سعر صرف الدولار الواحد في عدن 790 ريالا شراء و795 ريال بيع، أما في صنعاء فهو 601 شراء و603 بيع.[214]

هنا يظهر تساؤل مهم للغاية" لماذا اختلفت قيمة العملة اليمنية بطبعتيها القديمة والجديدة؟؟!

يعود هذا الاختلاف لعدة أسباب أهمها:

- الافراط في طبع العملة الجديدة: اتجهت حكومة هادي، منذ بداية الحرب، إلى طباعة كميات كبيرة من النقود من دون غطاء نقدي، لمواجهة أزمة السيولة، ما فاقم من أزمات الاقتصاد وتسبّب بمزيد من الانخفاض في سعر العملة المحلية، ففي 4 كانون الأول 2020 وصلت إلى ميناء المكلا، مركز محافظة حضرموت، شحنة مؤلفة من 200 مليار ريال يمني هي إجمالي المطبوعات النقدية الجديدة مخزّنة في 11 حاوية،[215]
- نزوح رؤوس الأموال وتهريب العملة الأجنبية: حيث تتصف رؤوس الأموال بحساسية شديدة تجاه درجة الاستقرار الأمر الذي يتسبب في خروجها إلى البيئات الآمنة عند حدوث الأزمات والتوترات السياسية والعسكرية، وهذا ما سيتم تناوله بشكل مستفيض في الفرضية السادسة.

هذا التباين بأسعار الصرف انعكس سلباً على عمولة تحويل الأموال داخلياً بين الطبعتين حيث وصلت نسبة العمولات إلى أكثر من 29% من سعر المبلغ المحول، ويُرجع بعض المحللين أسباب ارتفاع العمولات بهذا الشكل إلى فرض الحوثيين فارق صرف بين العملة القديمة والجديدة التي منعوا تداولها في مناطق سيطرتهم،[216] غير أن هذا لا يمثل سبب منطقي ومقنع من الناحية الاقتصادية حيث يرجع السبب من المنظور الاقتصادي إلى اختلاف سعر الصرف للريال اليمني في كلا الجانبين فاختلاف سعر الصرف جعل من العملة اليمنية القديمة والجديدة تتفاعل في ديناميكية العرض والطلب كعملتين مختلفتين ما أدى إلى ارتفاع عمولة التحويل، من ناحية أخرى لا يمكن ايعاز السبب إلى تحكم الحوثيين في سعر الصرف لأن سعر الصرف محكوم بقاعدة عرض العملة الوطنية أمام العملة الأجنبية فكلما زاد حجم المعروض النقدي للعملة الوطنية كلما قلت قيمتها أمام العملات الأجنبية والعكس صحيح كما حصل في لبنان نهاية تشرين الأول

من عام 2019 [217]، كما أن تدخل الدولة بفرض مستوى لأسعار الصرف في ظل ارتفاع المعروض النقدي للعملة الوطنية سيؤدي حتماً إلى خلق السوق السوداء حتى ولو بعد فترة من الزمن، [218] أما من حيث كيفية خلق فجوة في حجم عمولات الحوالات فيمكن ملاحظته عن طريق آلية التحويل بأسعار الصرف المختلفة للطبعتين وذلك عن طريق ربط تحويل العملة المحلية بسعر الصرف الأجنبي كما هو موضح في المثال الآتي:

فعلى أساس تحويل مبلغ بالدولار من عدن إلى صنعاء ينبغي شراء 100 بـ 79500 ريال وعند استلام الحوالة لأجنبية في صنعا سيتم صرفها بـ 60100 ريال وذلك بفارق سلبي 19400 ريال والذي يمثل 25% وهذا النسبة تمثل فارق الصرف فقط ولم تشمل عمولة التحويل وهذا يؤكد ارتفاع العمولة بسبب إضافة فارق الصرف وليس الفرض الرسمي.

مما سبق نلاحظ أن انقسام السلطات أثر بشكل سلبي على العملة الوطنية، وبهذا تم إثبات الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: ازدواج المؤسسات الاقتصادية زاد من حجم الأعباء على الشركات والمؤسسات الخاصة.

تمثل الجمارك والضرائب واجبات مالية وجبايات إلزامية على الفئات المقرة وفق القانون داخل نطاق الدولة، وفي الحالات الاعتيادية تشكل هذه الجبايات عبئ على المستثمرين والتجار ناهيك عن حالة الأزمة والحرب وازدواج السلطات والواجبات المالية المفروضة والتي يعاني منها التجار في اليمن وعلى رأسها الازدواج الجمركي، حيث يتم إجبار تجار صنعاء ومناطق شمال البلاد على دفع رسوم جمركية مضاعفة بخلاف الرسوم التي تم دفعها في المنافذ الجمركية البحرية والبرية التابعة للحكومة.[219]

كما أن الأمر لم يقتصر على الواجبات المالية المقرة والمعروفة قبل الأزمة بل وصل الأمر إلى فرض جبايات أخرى حديثة وغير معروفة لدى التجار والمستثمرين، وكمثال على هذه الحالة شركة خاصة تستورد الأسماك من الحديدة وتعز وعدن إلى المحافظات المجاورة التي يسيطر عليها الحوثيون. تخضع هذه الشركة للضرائب التالية: 20 % من قيمة الأسماك المستخرجة من البحر، وفقاً لقانون الخُمس، و2.5% كرسوم زكاة على ثروة الشركة، و35% على الدخل الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والمفروض بموجب قانون ضرائب الدخل رقم (17) لعام 2010.[220]

هذا الوضع جعل الشركات والمؤسسات تقع بين المطرقة والسندان، حيث تعاني من وطأة الأعباء المالية الواجب دفعها لكلا السلطتين في الوقت الذي يتراجع في سوق الاستهلاك والقوة الشرائية لدى الأفراد ناهيك عن انقسام العملة وتدهور سعر الصرف وارتفاع عمولات التحويل، ولذلك كانت الحرب بشكل عام وانقسام السلة بشكل خاص سبباً مباشراً في افلاس عشرات الشكات والمؤسسات الخاصة وتسريح ألاف الأيدي العاملة التي كانت تعمل في تلك الشركات والمؤسسات التي يمتلكها رجال أعمال ومستثمرين يمنيين وغير يمنيين، [221] وما يؤكد حالة الانهيار في قطاع الشركات والمؤسسات حالات الإفلاس للشركات العملاقة كما حدث في شركة الاتصالات واي حين اعلنت المحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة صنعاء إشهار إفلاس شركة" واي"، مبينة أن ذلك جاء استناداً إلى الحكم الصادر في أواخر شهر فبراير 2020، والذي جاء منطوقه بإفلاس الشركة للاتصالات، لأسباب عجز الشركة عند دفع ديونها التجارية.[222]

افلاس شركة مثل شركة واي اقوى مثال للوضع الذي وصل أليه الاقتصاد اليمني، فانهيار هذه الشركة يبين حجم الأعباء التي تتكبده الشركات اليمنية ناهيك عن الشركات المتوسطة والصغيرة، وبهذا تم إثبات الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: ترتب على انقسام البنك المركزي انعكاسات سلبية على القطاع المصرفي اليمني.

أثرت الاوضاع الاقتصادية بشكل مباشر على القطاع المصرفي ومن جميع النواحي، كما أن انقسام البنك المركزي لم يكن المؤثر الوحيد حيث سبقت العديد من المؤثرات التي شكلت عبئ تراكمي على عاتق المصارف اليمنية مثل أزمة السيولة.

أزمة السيولة وتراجع النشاط: مثلت أزمة السيولة أول مظاهر أزمة المصارف اليمنية والتي بدأت في 2015، وبشكل رئيسي نتجت أزمة السيولة بسبب فقدان الثقة لدى الجمهور بالقطاع المصرفي الأمر الذي يمثل كارثة في القطاع المالي حيث أن عمل البنوك والمصارف يقوم بالأساس على الثقة والذي يعني فقدانها الاندفاع لسحب الودائع والقروض ما يؤدي إلى الإفلاس المحقق.

وتظهر مؤشرات فقدان الثقة في القطاع المصرفي اليمني في جانبين:

- **ارتفاع معدل طلبات السحب النقدي:** ففي الأشهر الستة الأولى من عام 2016 فقد سحب العملاء من حساباتهم نحو 300 مليار ريال يمني، الأمر الذي مثل خروجًا جماعيًا للتدفقات المالية من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد غير الرسمي.[223]
- **التداول الخارجي:** حيث قدر تقرير للبنك الدولي حجم التداول خارج القطاع في أكتوبر/ تشرين الأول 2018 أن تداول العملات خارج القطاع المصرفي الرسمي تضاعف بين 2014 و2017، من 810.9 مليار ريال إلى 1.67 تريليون ريال. ومن المحتمل أن يرتفع هذا الرقم منذ صدور التقرير، حيث لم يُسمح لأكثر من 1 تريليون ريال من الأوراق النقدية المطبوعة في عدن بدخول البنوك التجارية العاملة في مناطق الحوثيين، ذات الكثافة السكانية العالية والتي تضم حوالي 70% من السكان، وبالتالي تضم استهلاكاً ونشاطاً اقتصادياً أعلى نسبياً.[224]

وتمثلت أبرز مظاهر أزمة السيولة في أن حوالي 65% من إجمالي أصول البنوك غير متاحة للاستخدام وهي في شكل أوراق مالية حكومية، وأرصدة ودائع، واحتياطي قانوني لدى البنك المركزي، وقروض للقطاع الخاص معرضة لخطر عدم السداد،[225] النتيجة المنطقية لهذا الوضع هي تراجع نشاط البنوك في تمويل احتياجات الاقتصاد وما يؤكد هذا الوضع تراجع الائتمان المقدم للقطاع الخاص بحوالي 13.5 % بين ديسمبر 2018 ويوليو 2019.[226]

علاوةً على أزمة السيولة والتي تعتبر كارثية بحد ذاتها أتت مشكلة انقسام السلطة لتزيد الطين بله ولتضع مزيد من القيود والعوائق أمام القطاع المصرفي وفي جميع المناطق لكلا الطرفين.

ازدواج السلطة: يعتبر البنك المركزي السلطة المباشرة على المؤسسات المالية والمصرفية والتي بدورها تلتزم بتنفيذ تعليمات وأوامر البنك المركزي وهذا استناداً إلى فلسفة حماية الاقتصاد الوطني بشكل عام وحماية القطاع المصرفي نظراً لأهمية ودوره في الاقتصاد، ومن أوجه السلطة التي تمارسها البنوك المركزية مراقبة القطاع المصرفي وهذا ما يلزم المؤسسات المالية والمصرفية بالرفع الدوري ببياناتها ومعلوماتها وقوائمها المالية.

انقسام البنك المركزي اليمني شكل معضلة أمام القطاع المصرفي ما أجبر المصارف على رفع البيانات للجهتين، إلا أن هذا الأمر أثار حفيظة حركة أنصار الله ما دفعها إيقاف العديد من المؤسسات المالية والمصرفية، ففي يناير/كانون

الثاني 2020، منعت سلطات الحوثيين المؤسسات المالية العاملة في البلاد من الاستمرار في تقديم بياناتها النقدية إلى البنك في عدن، ويأتي نفوذ الحوثيين لفرض هذا الإجراء من حقيقة أن صنعاء ما زالت تمثّل المركز الاقتصادي لليمن، حيث يوجد فيها المقرات الرئيسية لـ17 بنكًا من أصل 18 بنكًا تعمل في البلاد حاليًّا، كما يوجد فيها أكبر شركات الصرافة في البلاد،[227] وسعت سلطات الحوثيين إلى تعزيز نفوذها على القطاع المالي وإضعاف صلاحية الحكومة اليمنية، ففي نهاية سبتمبر/أيلول أمر البنك المركزي بصنعاء بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر بإغلاق مقره الرئيسي في صنعاء وجميع فروعه العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وأُعيد فتح فروع الكريمي في 1 أكتوبر/تشرين الأول بعد أن تعهّد البنك بالامتناع عن تقديم بياناته المالية للبنك المركزي اليمني في عدن ودفع غرامة قدرها مليار ريال يمني لسلطات الحوثيين.[228]

التأثير على العمليات: بالرغم من سيطرة البنك المركزي التابع لحركة أنصار الله على المراكز الرئيسية والإدارات العامة للمصارف والمؤسسات المالية إلا أن بنك عدن المركزي يمتلك العديد من وسائل الضغط القوية والمؤثرة على أنشطة القطاع المصرفي حيث يسيطر البنك المركزي في عدن التابع للحكومة المعترف بها دوليا على نحو 95% من النشاط المصرفي، ويملك نظام "سويفت كود" للحوالات المالية وحق إدارة الاحتياطيات النقدية في الخارج، كما يسيطر على الاعتمادات المستندية بنسبة 100%، هذا ما تسبب في صراعات حول السيطرة على نشاط المصارف حيث أن الحوثيين سعو إلى انتزاع 50% من الاعتمادات الأمر الذي هدد بتعطل واردات الوقود، وأكد محافظ البنك المركزي اليمني محمد زمام، صحة المعلومات عن توقف بنوك تجارية عن الدخول في طلبات الاعتمادات المستندية ورغبة الحوثيين في انتزاع 50% من الاعتمادات، وقال مسؤول في بنك تجاري في العاصمة صنعاء، رفض ذكر اسمه، لـ"العربي الجديد" إن "ضغوط الحوثيين على البنوك دفعتها إلى التوقف عن قبول طلبات التجار لتغطية الاعتمادات المستندية، وأبلغت التجار بشروط الحوثيين بأن يدفع التجار 50% من قيمة الواردات لدى البنك المركزي في صنعاء و50% لدى البنك المركزي التابع للحكومة الشرعية في عدن".[229]

التدخلات المباشرة: انقسام البنك المركزي وازدواج العملة والانتشار الجغرافي للفروع المصرفية في مناطق الأطراف المتنازعة جميعها عوامل أوقعت القطاع المصرفي في معضلة شديدة وجعلها بين المطرقة والسندان، ومن الضغوط التي يتعرض لها القطاع المصرفي التدخل المباشر وما يثبت هذا الأمر الأوضاع التي تعاني منها المصارف في العاصمة صنعاء حيث اقتحمت جماعة الحوثي، نحو 10 بنوك ومصارف، وأغلقت 20 محل صرافة، وفروع شركات صرافة بينها أحد أكبر البنوك وهو بنك التضامن الإسلامي، الذي داهمت المقر الرئيس له، في 11 نوفمبر 2020 وقامت بإيقاف عمله وتسريح الموظفين ومصادرة السيرفرات،[230] الأمر الذي لم تتضح أسبابه وتضاربت التصريحات بشأنه فقد نقلت وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" بنسختها في صنعاء، والتي يديرها الحوثيون عن مصدر مسؤول في البنك المركزي بصنعاء لم تصرح باسمه قوله إن "بنك التضامن بالتعاون مع البنك المركزي في عدن استغل الوديعة المالية السعودية للكسب والإثراء غير المشروع"،[231] في حين صرح بنك التضامن الإسلامي "إنه يتعرض لضغوطات متبادلة من قبل أطراف الصراع في اليمن وذلك توقيف البنك واغلاق فرعه في محافظة صنعاء.[232]

جميع الحقائق السابقة تثبت أن انقسام البنك المركزي سبب انعكاسات سلبية شديدة على القطاع المصرفي، وبهذا تم إثبات الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة: تردي الاقتصاد اليمني تسبب في هروب الاستثمارات للخارج.

من أكثر القطاعات حساسية بالأوضاع الاقتصادية هو قطاع الاستثمار وتحديداً الاستثمار الخاص بشقية المحلي والأجنبي، ويأتي هذا التأثر كون الاستثمارات تنجذب نحو البيئات الآمنة وذلك استناداً إلى القاعدة الفلسفية (رأس المال جبان).

في حالة الأزمة اليمنية أظهر قطاع الاستثمار تجاوب سريع وسلبي لتغير الأوضاع، فقد سجل الاستثمار في اليمن نتائج سالبة خلال عام 2015 حيث تراجع عدد المشاريع المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار و هروب العديد من المستثمرين و تدمير العديد من الشركات وفقدان لشركات بالكامل في مناطق الصراع[233] ويرجع سبب التراجع المخيف في قطاع الاستثمار الى العديد من العوامل منها أن بطء مسار التسوية السياسية يثبط الاستثمارات المحلية ويدفع باتجاه هروب رؤوس الأموال للخارج وتعرض منشآت الأعمال لخسائر مالية جراء الصراع، ومن ناحية أخرى تفاقم عجز الموازنة العامة وتدني النفقات العامة بنسبة 25.8% عام 2015 مما أثر على مستويات الدخل والطلب على منتجات القطاع الخاص إضافة إلى توقف البرنامج الاستثماري العام وتعليق دعم المانحين التنموي أدى إلى تعطل قطاع المقاولات والأنشطة ذات العلاقة تدهور قيمة العملة الوطنية وندرة النقد الأجنبي ما صعب تمويل الواردات وفرض قيود على حركة رؤوس الأموال والتحويلات الخارجية بالدولار.[234]

أما من حيث درجة التأثير السلبي لتغير الأوضاع الاقتصادية على قطاع الاستثمار فقد غادرت قرابة 70% من الاستثمارات المحلية إلى عدد من البلدان وفي مقدمتها مصر التي هيأت البيئة الاستثمارية المناسبة ووفرت للمستثمرين تسهيلات وضمانات كبيرة لتصل استثمارات اليمنيين فيها إلى أكثر من 12 مليار دولار وذلك وفقاً لما نقلته مصادر إعلامية محلية عن رئيس مؤسسة يمن كابيتال للتنمية والبحوث.[235]

ولبيان مدى تأثر الاقتصاد برحيل الاستثمارات نرجع إلى فترة ما قبل الأزمة، فقد سجلت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام 2014 عدد (104) مشروعاً استثماريا برأس مال استثماري بلغ (176.2) مليار ريال وبفارق عن العام 2013 بلغ أكثر من (101) مليار ريال وبنسبة زيادة بلغت (134.39%)، وقيمة موجودات ثابتة بلغت (95.3) مليار ريال، حيث وفرت هذه المشاريع (5437) فرصة عمل،[236] وبالتأكيد أن رحيل هذه الأرقام بنسبة 70% سينعكس أثرها على الاقتصاد.

الجدير بالذكر أن رحيل الاستثمارات ارتبط بشكل مباشر بتردي الأوضاع الاقتصادية كما نصت عليه الفرضية بصريح العبارة، وهذا يقودنا إلى تساؤل جوهري: ما علاقة انقسام السلطة برحيل الاستثمارات؟

علاقة انقسام السلطة ليست مرتبطة برحيل الاستثمارات بل بتردي الأوضاع الاقتصادية الأمر الذي أثبتته الفرضيات السابقة وبالتالي تقودنا هذه العلاقة إلى تسبب الاوضاع الاقتصادية المتردية في رحيل الاستثمارات وبهذا تم إثبات الفرضية السادسة.

الفرضية السابعة: تأثيرات انقسام الاقتصاد اليمني انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي للأفراد وتسبب في ارتفاع معدلات الفقر.

إثبات هذه الفرضية يعتبر من البديهيات الاقتصادية، فجميع المؤثرات السلبية السابق ذكرها تؤكد النتيجة المنطقية في تردي الوضع الاقتصادي للأفراد والتسبب في ارتفاع معدلات الفقر، ولمزيد من الإثبات توجب عرض التسلسل المنطقي لمستويات التأثر وفق الأرقام والإحصائيات الاقتصادية الرسمية.

انقطاع المرتبات: بينت الفرضيات السابقة مدى تأثير انقسام السلطة على الاقتصاد وعناصره في الجانبين العام والخاص، كما أن الانقسام كشف عن أشد الأوجه السلبية على الاقتصاد والمتمثل في التأثير المرحل والمتسلسل فتضرر الاقتصاد في جانب أو مستوى أو قطاع يؤدي إلى ترحيل التأثير واتساع نطاق وعمق الضرر في مستويات وقطاعات أخرى، ومن أشد الأضرار المرحلة تأثر مرتبات القطاع العام حيث كان انقطاع رواتب الموظفين الحكوميين الذي بدأ في 2016 والذي استمر حتى اليوم أحد أشد الأضرار وأكثرها تأثيراً على المجتمع اليمني مخلفاً أسوأ كارثة إنسانية في اليمن،[237] فبحلول سبتمبر 2016م، تمّ تجميد صرف رواتب 1.2 مليون موظّف في القطاع العام في ظلّ أزمة سيولة في سبتمبر 2016، وفي مطلع عام 2017 أعيد صرف الرواتب من جديد في وقتٍ مبكّر من 2017، ولكن فقط في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وبعد تأخير بلغ خمسة أشهر، ولا يزال هناك اليوم ما يقارب 50% من موظّفي القطاع العام يعملون بدون راتب، وفيما كانت معاشات المتقاعدين تصرف لحوالي ثلثي متقاعدي الخدمة المدنية المسجلين، وقد تم التوسع في الصرف منذ شهر نوفمبر 2018م ليشمل جميع المتقاعدين في أرجاء اليمن،[238] لهذا الوضع تأثير مباشر على الأفراد والمجتمع فبالحديث عن 1.2 مليون موظف نشير إلى حجم الأسر بنفس العدد التي تعرضت للعوز وانقطاع مصدر الرزق، الكارثة الحقيقية أن هذا ليس الضرر الوحيد من الناحية الاقتصادية حيث يوجد وبشكل غير مباشر ضرر أشد، فهذه المرتبات كان لها دور مهم الحركة الاقتصادية للقطاع الخاص وبانقطاعها يتراجع السوق الاستهلاكي مما يؤثر سلباً على الوضع المالي للمؤسسات والشركات التجارية والاستثمارية مما يدفعها إلى اتباع استراتيجيات الانكماش وتخفيض التكاليف قدر الإمكان لتحقيق إمكانية البقاء، وبالتأكيد أن أول أوجه تخفيض التكاليف يتمثل في تسريح اكبر قدر ممكن من الموظفين حيث سَرّحت الشركاتُ وقطاع الأعمالٍ، أعداداً كبيرةً من الأيدي العاملة، حيث قُدرتْ نسبة التسريح في صنعاء بـ85% من العمال مع نهاية 2017 وفي صعدة سَرّحت الشركات 80% من عمالها وتعز 78% وفي أبين 50% وفي حجة وصلت النسبة إلى 73%،[239] وهذا بالتأكيد ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

معدلات البطالة: عانت اليمن في فترة ما قبل 2014 من ارتفاع متزايد في معدلات البطالة وعلى مدى 15 عام وذلك بنسب تعتبر مرتفعة بالنسبة للأوضاع الطبيعية فقد أظهر المسح بأن معدل البطالة ارتفع إلى 13.5 في المائة عام 2014 مقارنة مع 11.5 في المائة عام 1999 فيما تراجع معدل المشاركة في القوى العاملة من 45.9 في المائة من السكان في سن العمل إلى 36.3 في المائة في الفترة نفسها،[240] هذا الأمر يمثل أوضاع البطالة في فترات كانت مستقرة نسبياً، فكيف سيكون الوضع في فترة الحرب؟؟ بالتأكيد أن الوضع سيكون أشد سوء وأكثر تطرفاً وخصوصاً في ظل التداعيات السلبية السابق ذكرها، وما يؤكد وصول البطالة إلى هذا الوضع ما نشرته جماعة أنصار الله في تقرير يشير إلى أن نسبة البطالة في اليمن تجاوزت 65٪ في العام 2019.[241]

أما من حيث انعكاسات ارتفاع معدلات البطالة على الاقتصاد والمجتمع حسب المنطق الاقتصادي فتتمثل في العديد من المظاهر السلبية والتي يأتي الفقر في أعلى درجاتها.

معدلات الفقر: بانقطاع المرتبات وارتفاع البطالة يقودنا المنطق الاقتصادي إلى نتيجة حتمية متمثلة في ارتفاع معدلات الفقر، فحسب ما جاء في تقريرٍ صادر عن مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستصبح اليمن أفقر بلد في العالم إذا استمر النزاع حتى عام 2022، ، حيث تسببت الحرب بزيادة الفقر في اليمن من 47 في المائة من السكان إلى 75 في المائة بحسب التوقعات بحلول نهاية عام 2019، وإذا استمر القتال حتى عام 2022، فستُصنف اليمن كأفقر بلد في العالم، حيث يعيش 79 في المائة من السكان تحت خط الفقر ويُصنف 65 في المائة منهم على أنهم فقراء جداً، كما جاء بالتقرير.[242]

وما يؤكد تأثيرات الحرب وانقسام السلطة على الاقتصاد في اليمن وجود السناريو الذي كان متوقع حدوثة لو لم تندلع الحرب وتنقسم السلطات حيث يقول التقرير، الذي تم اعداده لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قبل مركز فريدريك إس باردي للآفاق المستقبلية الدولية في جامعة دنفر، لقد كان بالإمكان ان يحرز اليمن تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تُعد الإطار العالمي لمكافحة الفقر الذي تم الاتفاق عليه في عام 2015 مع التاريخ المستهدف لعام 2030 ولكن أكثر من أربع سنوات من القتال أعاقت التنمية البشرية لمدة 21 عامًا - ومن غير المرجح أن تحقق اليمن أيًا من أهداف التنمية المستدامة حتى لو توقفت الحرب اليوم.[243]

وبهذا تم إثبات الفرضية السابعة.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع

النتائج:

1. انقسام السلطة تسبب في ازدواج المؤسسات الحكومية المؤثرة والفعالة في الاقتصاد.
2. انقسام السلطة تسبب في إضعاف الموارد الاقتصادية السيادية وسوء توزيعها.
3. تأثر العملة الوطنية سلباً بانقسام الاقتصاد.
4. ازدواج المؤسسات الاقتصادية زاد من حجم الأعباء على الشركات والمؤسسات الخاصة.
5. ترتب على انقسام البنك المركزي انعكاسات سلبية على القطاع المصرفي اليمني.
6. تردي الاقتصاد اليمني تسبب في هروب الاستثمارات للخارج.
7. تأثيرات انقسام الاقتصاد اليمني انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي للأفراد وتسبب في ارتفاع معدلات الفقر.

التوصيات:

1. تركيز الجهود البحثية من الداخل والخارج على الاوضاع الاقتصادية والسياسية في اليمن خلال فترة الحرب لتجنب الفجوات التي من شأنها أن تعتم على الوضع اليمني، وينبغي أن تكون الجهود البحثية موجهه لجميع الجوانب من

حيث الشمولية والتخصيص لمواضيع الدراسة، كما أن هذا الجانب سيساعد بشكل كبير في إعداد دراسات إعادة إعمار اليمن في مرحلة ما بعد الحرب.

2. ينبغي على الأطراف الخارجية المحايدة والمنظمات الأممية أن توجه جهودها قدر الإمكان نحو عزل الإقتصاد اليمني قدر المستطاع عن الحرب والنزاعات السياسية والعمل على دمج طرفي الإقتصاد ولو بالحد الأدنى كدمج البنك المركزي وتوحيد العملة الوطنية.

الهوامش:

[191] Baten, Jörg (2016). A History of the Global Economy. From 1500 to the Present. Cambridge University Press. 63 صفحة. ISBN 9781107507180.

[192] Silvana Toska (Sep 26 2014). "Shifting balances of power in Yemen's crisis". Washinton Post, تم الاطلاع في 25\2\2021.

[193] (سبأ) تنشر نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية". وكالة سبأ الحكومية. Sep 21 2014. مؤرشف من الأصل في 29 سبتمبر 2018 تم الاطلاع في 31\1\2021.

[194] مصادر يمنية: اشتباكات مسلحة قرب القصر الرئاسي بالعاصمة صنعاء". CNN. Jan 19 2015. مؤرشف من الأصل في 29 يونيو 2017، تم الاطلاع في 31\1\2021.

[195] Overview & The New Political Landscape (March 27, 2015). "Yemen at War". International Crisis Group. مؤرشف من الأصل في 10 مارس 2020 .تم الاطلاع في 31\1\2021

[196] فتحي شمس الدين، بي بي سي - لندن، كيف سيطر الحوثيون على صنعاء، https://www.bbc.com/، تم الاطلاع في 25\2\2021

[197] "Shiite rebels, allies replace Yemeni governor". Yedioth Ahronoth. Dec 14 2014. مؤرشف من الأصل في 2 أبريل 2020. تم الاطلاع في 31\1\2021

[198] Protests in Yemen Support President as Factions Negotiate His Future". Wall Street Journal. 25 January 2015. مؤرشف من الأصل في 05 يناير 2018 .تم الاطلاع في 31\1\2021

[199] "(سبأ) تنشر نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية". وكالة سبأ الحكومية. Sep 21 2014. مؤرشف من الأصل في 29 سبتمبر 2018 تم الاطلاع في 31\1\2021

[200] 2015 اليمني.. عام دامٍ شُردت فيه الحكومة وحَكم الحوثيين والقاعدة، https://www.aa.com.tr/ تم الاطلاع في 28\1\2021

[201] الحوثيون ينتقدون قرار هادي بنقل البنك المركزي اليمني إلى عدن، https://www.bbc.com/، تم الاطلاع في 28\1\2021

[202] By Reuters Staff، رويترز، اليمن يتطلع لنمو 8 % في 2010، https://www.reuters.com/، تم الاطلاع في 9\3\2021.

[203] محمد نبيل الشيمي. الاقتصاد الريعي، المفهوم والإشكالية نسخة محفوظة 15 ديسمبر 2019 على موقع واي باك مشين، https://ar.wikipedia.org/، تم الاطلاع في 28\2\2021.

[204] بشار الزبيدي، مخاطر الاقتصاد الريعي، http://www.almothaqaf.com/، تم الاطلاع في 28\2\2021.

[205] نفط اليمن.. ما لا يحكى عادةً عن أسباب استمرار حرب السعودية هناك، https://www.sasapost.com الاطلاع 3\2\2021

[206] تبعات كارثية لسيطرة الإمارات على موانئ اليمن، https://emiratesleaks.com/، تم الاطلاع في 5\2\2021.

[207] تبعات كارثية لسيطرة الإمارات على موانئ اليمن، https://emiratesleaks.com/، تم الاطلاع في 5\2\2021.

[208] الحكومة اليمنية تستنجد بوديعة دولارية خارجية لإنقاذ الريال من الانهيار الكامل. - المصدر أونلاين نسخة محفوظة 07 يوليو 2018 على موقع واي باك مشين تم الاطلاع في 3\2\2021.

[209] الريال اليمني https://ar.wikipedia.org/wiki/ تم الاطلاع في 3\\2021.

[210] "زمام: السعر العادل للريال اليمني 450 للدولار و120 للريال السعودي". وكالة الانباء اليمنية Saba Net :: سبأ نت. مؤرشف من الأصل في 29 نوفمبر 2018 تم الاطلاع في 3\2\2021.

[211] سعر الدولار في اليمن اليوم السبت 27 يونيو 2020، https://almahrahpost.com/، تم الاطلاع في 9\3\2021.

[212] أسعار الصرف بصنعاء وعدن الثلاثاء – 2021/3/9، https://alkhabaralyemeni.net/، تم الاطلاع في 9\3\2021.

[213] الحرب في اليمن: أزمة اقتصادية جديدة بسبب صراع على العملة، https://www.bbc.com/ تم الاطلاع في 4\2\2021.

[214] رسوم الحوالات النقدية تثقل كاهل اليمنيين.. من المسؤول عن ذلك؟ (تقرير)، https://almawqeapost.net/reports، تم الاطلاع في 5\2\2021.

[215] انهيار الريال في مناطق «الشرعية»، https://al-akhbar.com/Yemen، تم الاطلاع في 6\2\2021.

[216] رسوم الحوالات النقدية تثقل كاهل اليمنيين.. من المسؤول عن ذلك؟ (تقرير)، https://almawqeapost.net/reports، تم الاطلاع في 5\2\2021.

[217] المزيد من التضخّم في «النقد المتداول»، https://al-akhbar.com/، تم الاطلاع في 17\3\2021.

[218] السوق السوداء، https://ar.wikipedia.org/wiki، تم الاطلاع في 17\3\2021

[219] تجار صنعاء يشكون الازدواج الجمركي وابتزاز الحوثيين، https://almawqeapost.net/، تم الاطلاع في 5\2\2021.

[220] قانون رقم (17) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل"، مرصد البرلمان اليمني، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، https://sanaacenter.org/ تم الاطلاع في 5\2\2021.

[221] إفلاس عشرات الشركات والمؤسسات الخاصة في اليمن، http://fye-yemen.net/، تم الاطلاع في 5\2\2021.

[222] إشهار افلاس شركة واي للاتصالات رابع مشغل للهاتف النقال في اليمن، https://www.alwattan.net، تم الاطلاع في 5\2\2021.

[223] إعادة تفعيل القطاع المصرفي في اليمن، https://sanaacenter.org/، تم الاطلاع في 13\3\2021.

[224] إعادة تفعيل القطاع المصرفي في اليمن، https://sanaacenter.org/، تم الاطلاع في 13\3\2021.

[225] أزماتٌ متلاحقة تضرب الاقتصاد اليمني، https://almushahid.net/، تم الاطلاع في 13\3\2021.

[226] التطورات الاقتصادية الكلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد (44) أغسطس، 2019 - الصفحة - 4 -

[227] معركة ضَبْط البنوك تهدد بتمزيق القطاع المالي | مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، https://sanaacenter.org، تم الاطلاع في 13\3\2021.

[228] "أول بيان من بنك الكريمي بعد إغلاق الحوثيين جميع فروع البنك"، المشهد اليمني، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020، https://www.almashhad-alyemeni.com/180488، تم الاطلاع في 13\3\2021.

[229] اليمن: صراع الاعتمادات يهدد واردات الغذاء، https://yemenshabab.net/news، تم الاطلاع في 10\2\2021.

[230] أزماتٌ متلاحقة تضرب الاقتصاد اليمني، https://almushahid.net/، تم الاطلاع في 13\3\2021.

[231] الحوثيون يتهمون بنك "التضامن" بممارسة أنشطة تضر باقتصاد اليمن، https://debriefer.net/، تم الاطلاع في 10\2\2021.

[232] بنك التضامن يوضح حقيقة ما تعرض له في صنعاء" بيان "، https://hayrout.com/ تم الاطلاع في 10\2\2021.

[233] تراجع الاستثمارات وهروب رؤوس الاموال من اليمن، https://almushahid.net/، تم الاطلاع في 14\3\2021.

[234] تراجع الاستثمارات وهروب رؤوس الاموال من اليمن، https://almushahid.net/، تم الاطلاع في 14\3\2021.

[235] هشام المحيا، خريف الاستثمارات اليمنية يثمر في مصر، https://almushahid.net/، نم الاطلاع في 6\2\2021.

[236] تراجع الاستثمارات وهروب رؤوس الاموال من اليمن، https://almushahid.net/، تم الاطلاع في 14\3\2021.

[237] انقطاع الرواتب.. أسوأ أزمة اقتصادية في اليمن، https://mwatana.org/، تم الاطلاع في 8\3\2021.

[238] الإجراءات الاقتصادية لبناء الثقة، https://devchampions.org/، تم الاطلاع في 8\3\2021.

[239] محمد راجح، الحرب تُدمّر قوة العمل في اليمن، https://www.khuyut.com/، تم الاطلاع في 13\3\2021.

[240] اليمن ينشر أول مسحٍ للقوى العاملة منذ أكثر من 15 عاماً، منظمة العمل الدولية، https://www.ilo.org/، تم الاطلاع في 8\3\2021.

[241] تقرير لجماعة "أنصار الله" يكشف أضرار الحرب في اليمن منذ عام 2015، https://arabic.rt.com/، تم الاطلاع في 8\3\2021.

[242] اليمن أفقر بلد في العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، https://www.arabstates.undp.org/، تم الاطلاع في 8\3\2021.

[243] اليمن أفقر بلد في العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، https://www.arabstates.undp.org/، تم الاطلاع في 8\3\2021.

قائمة المراجع:

1. 2015 اليمني.. عام دامٍ شُردت فيه الحكومة وحَكم الحوثيين والقاعدة، https://www.aa.com.tr/ .
2. https://sanaacenter.org/
3. الإجراءات الاقتصادية لبناء الثقة، https://devchampions.org/،
4. أزماتٌ متلاحقة تضرب الاقتصاد اليمني، https://almushahid.net/،
5. أسعار الصرف بصنعاء وعدن الثلاثاء – 2021/3/9، https://alkhabaralyemeni.net/،
6. إشهار افلاس شركة واي للاتصالات رابع مشغل للهاتف النقال في اليمن، https://www.alwattan.net
7. إعادة تفعيل القطاع المصرفي في اليمن، https://sanaacenter.org/،
8. إفلاس عشرات الشركات والمؤسسات الخاصة في اليمن، http://fye-yemen.net/،
9. انقطاع الرواتب.. أسوأ أزمة اقتصادية في اليمن، https://mwatana.org/،
10. انهيار الريال في مناطق «الشرعية»، https://al-akhbar.com/Yemen
11. أول بيان من بنك الكريمي بعد إغلاق الحوثيين جميع فروع البنك"، المشهد اليمني، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020، https://www.almashhad-alyemeni.com/180488،
12. بشار الزبيدي، مخاطر الاقتصاد الريعي، http://www.almothaqaf.com/،
13. بنك التضامن يوضح حقيقة ما تعرض له في صنعاء" بيان "،https://hayrout.com/
14. تبعات كارثية لسيطرة الإمارات على موانئ اليمن، https://emiratesleaks.com/،
15. تجار صنعاء يشكون الازدواج الجمركي وابتزاز الحوثيين، https://almawqeapost.net/،
16. تراجع الاستثمارات وهروب رؤوس الاموال من اليمن، https://almushahid.net/،
17. التطورات الاقتصادية الكلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد (44) أغسطس، 2019 - الصفحة - 4 –
18. تقرير لجماعة "أنصار الله" يكشف أضرار الحرب في اليمن منذ عام 2015، https://arabic.rt.com
19. الحرب في اليمن: أزمة اقتصادية جديدة بسبب صراع على العملة، https://www.bbc.com/
20. الحكومة اليمنية تستنجد بوديعة دولارية خارجية لإنقاذ الريال من الانهيار الكامل. - المصدر أونلاين نسخة محفوظة 07 يوليو 2018 على موقع واي باك مشين
21. الحوثيون يتهمون بنك "التضامن" بممارسة أنشطة تضر باقتصاد اليمن، https://debriefer.net/،

22. الحوثيون ينتقدون قرار هادي بنقل البنك المركزي اليمني إلى عدن، https://www.bbc.com/،
23. رسوم الحوالات النقدية تثقل كاهل اليمنيين.. من المسؤول عن ذلك؟ (تقرير)، https://almawqeapost.net/reports
24. رويترز، اليمن يتطلع لنمو 8 % في 2010، https://www.reuters.com/،
25. الريال اليمني https://ar.wikipedia.org/wiki/
26. زمام: السعر العادل للريال اليمني 450 للدولار و120 للريال السعودي". وكالة الانباء اليمنية Saba Net: سبأ نت. مؤرشف من الأصل في 29 نوفمبر 2018
27. سبأ) تنشر نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية". وكالة سبأ الحكومية. 21 Sep 2014. مؤرشف من الأصل في 29 سبتمبر 2018
28. سعر الدولار في اليمن اليوم السبت 27 يونيو 2020، https://almahrahpost.com/.،
29. السوق السوداء، https://ar.wikipedia.org/wiki،
30. فتحي شمس الدين، بي بي سي - لندن، كيف سيطر الحوثيون على صنعاء، https://www.bbc.com
31. قانون رقم (17) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل"، مرصد البرلمان اليمني، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية،
32. محمد راجح، الحرب تُدمّر قوة العمل في اليمن، https://www.khuyut.com/،
33. محمد نبيل الشيمي. الاقتصاد الريعي، المفهوم والإشكالية نسخة محفوظة 15 ديسمبر 2019 على موقع واي باك مشين، https://ar.wikipedia.org/،
34. المزيد من التضخّم في «النقد المتداول»، https://al-akhbar.com/،
35. مصادر يمنية: اشتباكات مسلحة قرب القصر الرئاسي بالعاصمة صنعاء". CNN. 19 Jan 2015. مؤرشف من الأصل في 29 يونيو 2017.
36. معركة ضَبْط البنوك تهدد بتمزيق القطاع المالي | مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، https://sanaacenter.org،
37. نفط اليمن.. ما لا يحكى عادةً عن أسباب استمرار حرب السعودية هناك، https://www.sasapost.com
38. هشام المحيا، خريف الاستثمارات اليمنية يثمر في مصر، https://almushahid.net/،
39. اليمن أفقر بلد في العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، https://www.arabstates.undp.org/،
40. اليمن ينشر أول مسحٍ للقوى العاملة منذ أكثر من 15 عاماً، منظمة العمل الدولية، https://www.ilo.org/،
41. اليمن: صراع الاعتمادات يهدد واردات الغذاء، https://yemenshabab.net/news،

المراجع الأجنبية:

1. Baten, Jörg (2016). A History of the Global Economy. From 1500 to the Present. Cambridge University Press. P 63. ISBN 9781107507180.
2. Overview & The New Political Landscape (March 27, 2015). "Yemen at War". International Crisis Group.
3. Protests in Yemen Support President as Factions Negotiate His Future". Wall Street Journal. 25 January 2015.

4. Shiite rebels, allies replace Yemeni governor". Yedioth Ahronoth. Dec 14 2014.
5. Silvana Toska (Sep 26 2014). "Shifting balances of power in Yemen's crisis". Washinton Post,

دورُالأمـــن الفكـــريّ في مُواجهـــة ظـاهـــرة التطـــرُّف: دراســـة نظريَّـــة

خالـد خميـس السحـــاتي، عُضو هيئة تدريس
كلية الاقتصاد جامعة بنغازي
نوال بالعيد سالم الفيتوري، عُضو هيئة تدريس
كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

مُلخَّص:

إنَّ التَّطرُّف بِشَكْلٍ عَامٍ ظَاهِرَةٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ مُعَقَّدَةٌ وَمُتَعَدِّدَةُ الأَبْعَادِ، يَتَجَاوَزُ تَأْثِيرُهَا الدَّائِرَةَ الضَّيِّقةَ لِلْفَرْدِ، لِيَطَالَ المُجْتَمَعَ بِأَسْرِهِ، وَهُوَ يَنْمُو عِنْدَمَا يَجِدُ بِيئَةً حَاضِنَةً تُسَاعِدُهُ عَلَى ذَلِكَ، عَلَى الصَّعِيدِ الفَرْدِيّ أَوِ المُجْتَمَعِيّ. وَفِي سَبِيلِ مُكَافَحَةِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ تَبَنَّتِ العَدِيدُ مِنَ الدُّوَلِ "المَنْظُورَ الشَّامِلَ"، الذِي لاَ يُرَكِّزُ عَلَى الجَوَانِبِ الأَمْنِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ فَقَطْ، بَلْ يَتَعَدَّاهَا لِيَشْمَلَ "الجَوَانِبَ الفِكْرِيَّةَ"، كَاسْتَرَاتِيجِيَّةٍ مُهِمَّةٍ لِصَدِّ وَتَفْنِيدِ الأَفْكَارِ المُتَطَرِّفَةِ، وَحِمَايَةِ العُقُولِ مِنَ كَافَّةِ صُورِ الانْحِرَافِ، وَضِمْنَ هَذَا الإِطَارِ تَتَنَاوَلُ هَذِهِ الوَرَقَةُ البَحْثِيَّةُ: "دَوْرَ الأَمْنِ الفِكْرِيّ فِي مُوَاجَهَةِ ظَاهِرَةِ التَّطَرُّفِ"، وَذَلِكَ مِنْ خِلاَلِ ثَلاَثَةِ مَحَاوِرَ رَئِيسِيَّةٍ هِيَ: المِحْوَرُ الأَوَّلُ: تَعْرِيفُ ظَاهِرَةِ التَّطَرُّفِ: (لُغَةً وَاصْطِلاَحاً) وَعَوَامِلُ صِنَاعَتِهَا. الثَّانِي: الأَمْنُ وَالأَمْنُ الفِكْرِيُّ: أَيَّةُ عِلاَقَةٍ فِي عَصْرِ العولمة؟. المِحْوَرُ الثَّالِثُ: الأَمْنُ الفِكْرِيُّ وَدَوْرُهُ فِي مُوَاجَهَةِ ظَاهِرَةِ "التَّطَرُّفِ". الخَاتِمَةُ: نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ وَالتَّوْصِيَاتِ. وَخُلَصَتِ الوَرَقَةُ إِلَى أَنَّ: الأَمْنَ الفِكْرِيَّ بِأَبْعَادِهِ المُخْتَلِفَةِ مُهِمٌّ فِي حِمَايَةِ الفَرْدِ وَالمُجْتَمَعِ مِنَ الأَفْكَارِ المُتَطَرِّفَةِ وَالمُنْحَرِفَةِ، وَهُوَ أَحَدُ الرَّكَائِزِ المُهِمَّةِ فِي حِمَايَةِ "الأَمْنِ الوَطَنِيّ"، وَأَوْصَتِ الوَرَقَةُ بِضَرُورَةِ إِطْلاَقِ "مَشْرُوعٍ اسْتَرَاتِيجِيٍّ وَطَنِيٍّ"، يَقُومُ عَلَى تَكَامُلِ جَمِيعِ الجِهَاتِ المَعْنِيَّةِ، مِنْ أَجْلِ مُوَاجَهَةِ الفِكْرِ المُتَطَرِّفِ، وَالسُّلُوكِ الإِرْهَابِيّ مِنْ خِلاَلِ آلِيَّاتٍ عَمَلِيَّةٍ هَدَفُهَا الرَّئِيسِيُّ تَحْصِينُ البِنَاءِ الفِكْرِيّ ضِدَّ المُؤَثِّرَاتِ الفِكْرِيَّةِ السَّلْبِيَّةِ الوَافِدَةِ عَلَيْهِ.

كلماتٌ مفتاحيَّة: الأمنُ الفكريُّ، ظاهرةُ التطرف، الانحرافُ الفكريُّ، المُجتمعُ العربيُّ، التجربةُ المصريَّةُ في مُحاربة "التطرُّف".

Abstract

Extremism, in general, is a complex and multi-dimensional social phenomenon. Its effect goes beyond the narrow circle of the individual, to extend to the whole society, And it grows when it finds an incubating environment that helps it to do that. At the individual or societal level.

In order to combat this phenomenon, many countries have adopted the "comprehensive perspective", that focuses not only on the traditional security aspects, Rather, it goes beyond it to include "intellectual aspects", As an important strategy for repelling and refuting extremist ideas, and protecting minds from all forms of deviation, Within this framework, this research paper deals with: "The Role of Intellectual Security in Confronting Phenomenon", This is done through three main axes :

The first axis: the definition of the phenomenon of extremism: (language and idiomatically) and the factors behind it.

-The second: security and intellectual security: what is the relationship in the era of globalization؟.

-The third axis: Intellectual security and its role in confronting the phenomenon of "extremism".

-Conclusion: the study results and recommendations .

The paper concluded that: Intellectual security with its various dimensions is important in protecting the individual and the group.

It is one of the important pillars in protecting "national security ."

The paper recommended the necessity of launching a "national strategic project" based on integrating all sides, In order to confront extremist ideology and terrorist behavior, Through practical mechanisms whose main objective is to immunize the intellectual structure against negative mental influences .

-Keywords: intellectual security, phenomenon of extremism, intellectual deviation, arab community, The Egyptian experience in combating "extremism."

المُقدِّمـة:

إنَّ التَّطرُّفَ بِشَكْلٍ عَامٍ ظَاهِرَةٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ مُعَقَّدَةٌ وَمُتَعَدِّدَةُ الأَبْعَادِ، يَتَجَاوَزُ تَأْثِيرُهَا الدَّائِرَةَ الضَّيِّقة للفَرْدِ، لِيَطَالَ المُجْتَمَعَ بِأَسْرِهِ، وهُو يَنْمُو ويترعرعُ عندما يجدُ بيئةً حاضنةً تُساعدُهُ (عَلَى ذَلِكَ)، سَوَاءٌ عَلَى الصَّعِيدِ الفرديّ أو المُجتمعيّ. فالتَّطرُّفُ منْ حيثُ المبدأ هُو كُلُّ غُلُوٍّ في الفِكْرِ والسُّلُوكِ، (أبو العثم، 2009م، ص91)، وهُو من الظواهر الخطيرة التي لها آثارٌ ضارَّةٌ على المُجتمع الإنسانيّ. (هاشم، 1991م، ص 55-56). كما أنَّهُ صناعةٌ اجتماعيَّةٌ، مثلما أنَّ نقائضهُ، الاعتدال والوسطيَّة والتَّسامُح والانفتاح، صناعةٌ اجتماعيَّةٌ أيضاً، وهذه الأخيرة، أيا كان موضوعها وهدفها والقائم على أمرها، لا تتماثل في طبيعتها ولا مقدماتها ونتائجها مع الطبيعة والمقدمات والنتائج النمطية الميكانيكية للصناعة المادية (السلعية)، فالإنسان الصانع والمصنوع، كائنات حية ومتحركة ومتغيرة، بما يجعل صناعة الإنسان للإنسان اجتماعيا، صناعة حية ومتحركة ومتغيرة في طبيعتها ومقدماتها ونتائجها جملة وتفصيلا. (مراد، 2014م، ص279).

ويبدو أننا في المنطقة العربية بل في العالم ككل سوف نعيش لفترة قادمة مع ظواهر التطرف والعنف والإرهاب؛ ومبعثُ ذلك استمرار أنشطة تنظيمات العُنف والإرهاب العابرة للحُدُود كالقاعدة وداعش وتفرُّعاتهما المُختلفة. ويعُودُ اهتمامُ الباحثين في الجامعات ومراكز البُحُوث بموضُوعات التَّطرُّف والعُنف والإرهاب إلى عقد السبعينيَّات من القرن الماضي. وبمُراجعة الكثير من الإسهامات البحثيَّة، يُمكنُ مُلاحظةُ أهمِّيَّة التَّمييز بين مجمُوعةٍ من المفاهيم مثل: التطرف، والتطرف العنيف، والعنف والإرهاب والتعصب، والتشدد، والغلو، فهُناك تداخُلٌ في المعاني بينها، وخلطٌ كبيرٌ في استخدامها. من المُهِمّ أيضاً في تحليل سُلُوك المُتطرِّفين التَّمييزُ بين عمليَّتي "التَّسييس"(Politicization) من ناحيةٍ، واللجُوء إلى أساليب تصادُميَّة وعنيفة، والتي يُطْلِقُ عليها البعضُ تعبير: "الردكلة"(Radicalization)، ومن المُهِمّ كذلك أنْ يستفيد المُشتغلُون بالتَّحليل السِّياسيّ من نتائج بُحُوث علم النَّفس الاجتماعيّ والسِّياسيّ بما يساعد على فهم عملية تكوين "العقل المتطرف"، وكيفية انتقال المتطرف فكرياً إلى انتهاج سلوك العنف والإرهاب. (هلال، 2019م).

وقد بات "الأمنُ الفكريُّ" اليوم أحد أهمِّ الموضُوعات المطرُوحة في الوطن العربيّ بالنَّظر للتَّحدِّيات الدَّاخليَّة والخارجيَّة التي تُهدِّدُ الانسجام الفكريَّ لأفراده، وما يترتبُ عن ذلك منْ آثارٍ على أمنه واستقراره الاجتماعيّ. إنَّ تاريخ المُجتمعات يُبيّنُ أنَّ الغزو الثقافي هُو أشدُّ فتكاً من الحُرُوب التَّقليديَّة؛ لِكَوْنِ حرب الأفكار تمُسُّ أغلى ما يملكُ الإنسان، ألا وهُو "الفكرُ"، والذي لولاهُ لما تطوَّرت البشريَّةُ كُلَّ هذا التَّطوُّر الذي نراهُ اليوم في كافَّة المَجَالاَتِ. (دغبار، 2014م: 90).

ضمن هذا الإطار، تتناولُ هذه الورقة البَحْثِيَّة: "دور الأمن الفكريّ في مُواجهة ظاهرة التَّطرُّف: دراسة نظريَّة"، وذلك منْ خلال التَّركيز على تعريف ظاهرة التَّطرُّف من النَّاحيتين اللغويَّة والاصطلاحيَّة، وتوضيح ماهيَّة الأمن بشكلٍ عامٍّ، والأمن الفكري بشكلٍ خاصٍّ، ثُمَّ تحديدُ دور الأمن الفكريّ في مُواجهة ظاهرة التَّطرُّف. مع التَّطرُّق إلى مثالٍ توضيحيٍّ يتعلَّقُ بجُهُود الدَّولة المصريَّة حالياً لمُكافحة التَّطرُّف منْ خلال المنْظُور الشَّامل، الذي لا يُركِّزُ على الجوانب الأمنيَّة التَّقليديَّة فقط، بلْ يتعدَّاها ليشمل "الجوانب الفكريَّة" أيضاً، وبالتالي، التَّركيزُ عَلَى تَحْقِيقِ "الأمْنِ الفِكْرِيّ" كَاستراتيجيَّةٍ وَطَنِيَّةٍ لِمُوَاجَهَةِ ظَاهِرَةِ "التَّطرُّفِ"، خُصُوصاً فِي مَرَاحِلِهِ الأُولَى..

مُشكلة الدِّراسة:

"إنَّ تحديد المُشكلة البحثيَّة هُو بمثابة المُرشد أو المُوجِّه الذي يُحقِّق سلامة السَّير في طريق البحث العلميّ؛ لأنَّهُ يُحدِّدُ مُنذُ البداية، ما يسعى الباحثُ تحديداً إلى معرفته، ولهذا تُعدُّ هذه الخُطوة المُهمَّة أولى الخُطوات المنهجيَّة في التَّفكير العلميّ". (عمر، 1992م: 28).

لقد أدَّتْ مجمُوعةٌ من المُتغيّرات المُعاصرة (الأمنيَّة والسِّياسيَّة والإعلاميَّة والثقافيَّة وغَيْرِهَا..) إلَى تَزايُدِ ظاهرةٍ خطيرةٍ تُسمَّى "الانحراف الفكري"، وبدا جلياً أنَّ مُحاربة التَّطرُّف والإرهاب لم تعُدْ تقتصرُ على الطُّرُق التقليديَّة، القائمة على المُقاربات الأمنيَّة فقط، بَلْ أَصْبَحَ هُنَاكَ أَهَمِّيَّةٌ وَاضِحَةٌ لاستخدام مُقاربةٍ أشْمَلُ، تَرْتَكِزُ عَلَى جَوَانِبَ أُخْرَى أَبْرَزُهَا: "الجَوَانِبُ الفِكْرِيَّةُ"، التي تتنوَّعُ ما بين الأدوات الدبلوماسيَّة، والدِّينيَّة، والثقافيَّة، والتَّعليميَّة، والإعلاميَّة..، وَمِنْ هُنَا تَتَمَثَّلُ مُشْكِلَةُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ فِي: البَحْثِ وَالتَّمْحِيصِ حَوْلَ هَذِهِ "المُقَارَبَةِ الشَّامِلَةِ"، القَائِمَةِ عَلَى تَحْقِيقِ "الأَمْنِ الفِكْرِيّ" مِنْ أَجْلِ حِمَايَةِ المُجْتَمَعِ مِن ظَاهِرَةِ "التَّطرُّفِ". وَفِي هَذَا الإِطَارِ، فَإِنَّ السُّؤَالَ الرَّئِيسِيَّ لِهَذِهِ الدِّرَاسَةِ هُوَ: مَا هُوَ دَوْرُ "الأمن الفكريّ" فِي مُوَاجَهَةِ ظَاهِرَةِ "التَّطَرُّفِ" فِي الوَقْتِ الرَّاهِنِ؟..

تساؤُلاتُ الدِّراسة:

ينبثقُ من السُّؤال الرَّئيسيّ السَّابق الأسئلة الفرعيَّة التَّالية:

1. ما هُو تَعْرِيفُ ظَاهِرَةِ التَّطرُّفِ (لُغَةً واصْطِلاَحاً)؟.
2. ما هي أسبابُ أو عواملُ صناعة ظاهرة التَّطرُّف؟.
3. ما هي العلاقةُ بين الأمْن بشكلٍ عامٍّ والأمْنِ الفِكْرِيّ بشكلٍ خاصٍّ؟.
4. ما هي ملامحُ التَّجربة المصريَّة في تحقيق "الأمن الفكريّ"؟.

أهْـدافُ الدِّراسـة:

1. توضيح المقصود بظَاهِرَةِ التَّطرُّفِ (لُغَةً واصْطِلاَحاً).
2. توضيح العلاقة بين الأمْن بشكل عام والأمْن الفِكْرِيّ بشكل خاص.
3. التركيز على ملامح التجربة المصرية في تحقيق الأمن الفكري.

منهجيَّة الدِّراسـة:

بِاعْتِبَارِ أنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ تُعْتَبَرُ مِنَ الدِّرَاسَاتِ الوَصْفِيَّةِ (النَّظَرِيَّةِ) التِي تَهْتَمُّ بِدِرَاسَةِ الظَّاهِرَةِ مَحَلِّ البَحْثِ، لِمَعْرِفَةِ طَبِيعَتِهَا وَخَصَائِصِهَا، وَسِمَاتِهَا المُمَيِّزَةِ، فإنَّهُ سَوْفَ يَتِمُّ اسْتِخْدامُ:

-**"المَنْهَجِ الوَصْفِيّ"**، الذِي يَقُومُ بِجَمْعِ الحقائق والمعلومات ومُقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوُصُولِ إِلَى تَعْمِيمَاتٍ مَقْبُولَةٍ(جيدير،د.ت:100)، أيْ أنَّهُ يَقُومُ بِوَصْفِ وتفسير الظاهرة مَحَلَّ الدِّراسة، والعمل على استخلاص النَّتائج.(قسميوري،2016،صiii)، ولهذا، "سوف نتبع المنهج الوصفي التحليلي لنتمكن من استنباط النتائج، في ضوء القرائن التاريخية". (صاحب،2004: 24-25). حَيْثُ سيتمُّ استخدامُ هذا المنهج في هذه الدِّراسة في وَصْفِ وتحليل: "دور الأمن الفكريّ في مُواجهة ظاهرة التطرُّف".

- **المُقاربةُ الأمنيَّةُ:** باعتبار أنَّ طابع التَّخصُّص الذي تتَّسمُ به العلُومُ الاجتماعيَّةُ اليَوْمَ قَدْ يجعلُ من الصَّعْبِ دراسة الظَّواهر السِّياسيَّة منْ جميع أبعادها، وبالتَّالي، فإنَّ الحاجة قد تزدادُ إلى تعاوُن أكثر بين عُلماء السِّياسة وغَيْرِهِم مِنَ العُلَمَاءِ في التَّخصُّصَاتِ الأُخْرَى، لا سيما في مجالاتٍ مثل: الاقتصاد والاجتماع والاحصاء. (خشيم، 2002م:82). وكذلك: الدراسات الأمنية، فالأمن بالنسبة للكائن الإنساني يحمل مضامين اجتماعية، بقدر ما أن الإنسان كائن اجتماعي، ويتمتع بأبعاد متنوعة وشاملة، بقدر ما أن للحياة أبعادا متنوعة وشاملة، ويمتلك خصائص سياسية وطنية/ قومية، بقدر ما أن للمجتمعات الإنسانية خصائصها السياسية الوطنية القومية. لذلك، فمن المنطقي والطبيعي أن تنعكس احتياجات الحياة الإنسانية وتحولاتها ومشكلاتها، على خصائص الأمن وأبعاده وشروطه. (مسعود ومراد، 2006: ص5). ولدراسة وتحليل الموضُوع محلَّ البَحْثِ استخدمنا **"المُقاربة الأمنيَّة"**، وخاصَّة **"مُقاربة الأمن الفكريّ"**، خُصُوصاً وأنَّ المُقاربة العسكريَّة مُنفردةً في مُحاربة التَّطرُّف والإرهاب أظهرت نوعاً من الضعف والعجز، في ظلِّ عدم وُجُود استراتيجيَّاتٍ للأمن الفكريّ، باعتبار أنَّ الأعمال الإرهابيَّة هي فكرٌ وعقيدةٌ قبْلَ أنْ تكُون تصرُّفاتٌ وسُلُوكيَّاتٌ، ولهذا فالأَوْلَى مُحَارَبَتُهَا بِالأَمْنِ الفكريّ النَّابع من القيم الوسطيَّة الإسلاميَّة السَّمْحَاء. (مولود، (د.ت):3).

أَدَوَاتُ جَمْعِ البَيَانَاتِ:

سَيَتِمُّ فِي إِطَارِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ اسْتِخْدَامُ الأَدَوَاتِ البَحْثِيَّةِ التَّالِيَةِ:

1-**المَصَادِرُ الأَوَّلِيَّةُ (primary Sources)**: وَتَشْمَلُ الوَثَائِقَ المُتَعَلِّقَةَ بِموضُوع الدِّراسة (كَالقَرَارَاتِ أو البيانات) أو غيرها.

2-**المَصَادِرُ الثَّانَوِيَّةُ (Secondary Sources)**: وَتَشْمَلُ الكُتُبَ وَالمَقَالاَتِ وَالمَطْبُوعَاتِ وَالدَّوْرِيَّاتِ وَالصُّحُفِ وَالرَّسَائِلِ (العِلْمِيَّةِ) الجَامِعِيَّةِ التِي تَتَنَاوَلُ جَوَانِبَ مُخْتَلِفَةً تَتَعَلّقُ بِالدِّرَاسَةِ الحَالِيَّةِ. بِالإِضَافَةِ إِلَى شَبَكَةِ المَعْلُومَاتِ الدَّوْلِيَّةِ (الإنترنت).

الدِّرَاسَـاتُ السَّابِقَةُ:

"تُعدُّ مُراجعةُ الأدبيَّات السَّابقة مرحلةً مُهمَّةً في عمليَّة البحث العلميّ، وتنعكسُ أهمّيَّتُها على جميع المراحل الأخرى، وتهدفُ هذه الخُطوة إلى التَّعرُّف على خُلاصة الحالة التي عليها المعرفةُ في المجال قيد البحث، وتعْني المُراجعةُ لُغةً: إعادةُ النَّظر في شيءٍ سبق إنتاجُهُ، قصد الاستئناس أو الاهتداء به عند مُحاولة إنتاج شبيهٍ لهُ". (الحصادي وآخرين، 2005م: 190). وتشكل الدراسات السابقة منطلقا رئيسيا للبحث الحالي، وتحتل أهمية قصوى في مجال البحث العلمي؛ إذ تسهم في تقديم استبصارات تفيد في توجيه مجرى البحث العلمي، وتتيح الفرصة للباحث لكي يتعرف على المنهجيات المختلفة لاختيار أنسبها، وعقد المقارنات بين ما توصل إليه التراث العلمي وبين ما يتوصل إليه موضوع الدراسة. (هويدا الدر وآخرين،2009م: ص21). (وأنظر: عناية، 2009م: ص44).

ويُلاحظُ أنَّ هُناك زخماً في الدِّراسات التي تناولت موضُوع "التَّطرُّف" بشكْلٍ عامّ، ولا نجدُ ذلك الزَّخم في الدِّراسات التي تناولت موضُوع "الأمن الفكري"، وفي هذا الصَّدد، سوف نُقسِّمُ مُراجعة الأدبيَّات السَّابقة إلى محورين رئيسيين، كما يلي:

المحورُالأوَّلُ: الدِّراساتُ التي تناولت موضُوع التَّطرُّف بشكلٍ عامٍّ منْ جو انب عديدة، مِنْهَا:

-دراسة عبد الحسين شعبان(2017م)، بعنوان: (التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة للعراق)، تناول فيها ظاهرة التطرف، باعتبارها ظاهرة راهنة وإن كانت تعود إلى الماضي، لكن خطورتها أصبحت شديدة في ظل العولمة، ولها تجاذبات داخلية وخارجية، عربية وإقليمية ودولية؛ لأن التطرف أصبح كونيا، وهو موجود في مجتمعات متعددة، وتناول المؤلف: جدلية التطرف والإرهاب، وضبط المفاهيم، والتطرف والإرهاب: إشارة للحالة العراقية، نحو استراتيجية لمكافحة الإرهاب والتطرف، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب باستخدام القوة المُسلَّحة وَحْدَهَا في مُواجهة الإرهابيين، وهو ما أفرزته التجارب العالمية جميعها.

-دراسة صالح السنوسي(2020م)، بعنوان: (التطرف الديني: الأمومة الثقافية وتغذية الو اقع)، تناول فيها التطرف الديني: الظاهرة والخطاب، وأسباب التطرف الديني، وبذوره: الثقافة والهوية، وخطابات التنوير، وختمت الدراسة بالتأكيد على أنه يجب على حركة التنوير أن تكون على موعد مع التغيرات التي تطرأ على المجتمعات الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، وأن تساهم في تشكيل عقل ناقد متحرر من السياجات اللاهوتية، وهذا لا يكون إلا من خلال التعليم.

المحورالثاني: الدراسات التي تناولت الأمن الفكري ودوره في مواجهة التطرف: منها:

-دراسة نفيسة عبد العزيز، بعنوان: "الأمن الفكري ودوره في مواجهة ظاهرة التطرف في المجتمعات الإسلامية"، وتهدف إلى بيان أهمية دور الأمن الفكري في التصدي إلى أشكال التطرف المختلفة، التي أصبحت سائدة في دولنا العربية والإسلامية، وحاولت هذه الدراسة: الإجابة عن تساؤل: "ما دور الأمن الفكري في مواجهة ظاهرة التطرف؟.. وقد توصلت

تلك الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن دراسة الأمن الفكري وتأكيده، من أبرز الدراسات التي تحتاج إليها المجتمعات الإسلامية اليوم، وأن غرس الأمن الفكري يعتبر مطلبا شرعيا يجب الحفاظ عليه، من أجل القضاء على بعض الصور السلبية الشائعة حاليا، ومنها: ظاهرة التطرف. وأوصت الدراسة: بضرورة التركيز على (الأمن الفكري) في التعامل مع الأفراد في المجتمع، حتى تكون حصنا منيعا للمجتمعات ضد التطرف بكافة أشكاله".

-**دراسة مشيرة أبو بكر فودة**، بعنوان: (دور إدارة المدارس الثانوية العامة في مواجهة التطرف الفكري لدى طلابها: دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية)، وتناولت مفهوم التطرف الفكري ومظاهره، ودور الإدارة المدرسية في مواجهة التطرف الفكري، وخلصت إلى أن: الإدارة المدرسية تسهم في بناء الشخصية الوطنية لدى الطلاب من خلال طرح بعض النماذج الوطنية، والتركيز على إنجازات الدولة..

- **دراسة: عبد الغفار الدويك(2017م)**، بعنوان: **"رؤية استراتيجية لتحقيق الأمن الفكري في مرحلة ما بعد هزيمة داعش"**، وتناولت طبيعة وأسباب الانحراف الفكري لدى الشباب، وأهمية الأمن الفكري في مرحلة ما بعد داعش، ثم رؤية استراتيجية لوقاية الشباب من الانحراف الفكري. وخلصت الدراسة إلى أن: خبرة التعامل مع العائدين من ساحات الصراعات كشفت عن أن أي إهمال لتطوير استراتيجية للتعامل معهم فكريا كانت سببا في استمرار جاذبية أفكارهم المنحرفة لأجيال مختلفة من الشباب، وتحولهم لمُمارسة العُنف في أوطانهم.

-**دراسة: بركة بن زامل بن بركة الحوشان (2015م)، بعنوان: "أهمية المدرسة في تعزيز الأمن الفكري"**، وهدفت إلى تحديد مفهوم الأمن الفكري، ومسئولية المدرسة في تعزيزه، باستخدام المنهج الاستقرائي الاستنتاجي التحليلي، وتوصلت إلى أن مستوى فاعلية المدارس -محل الدراسة- في تزويد الطلاب بقيم الاعتدال والوسطية بالفكر في مواجهة الإرهاب كان متوسطا.

التعليقُ على الدِّراسات السَّابقة:

- ركَّزت بعضُ الدِّراسات على مفهُوم "التَّطرُّف"، وأنواعه، وأبرز أسبابه ونتائجه على المُجتمع.

- ركَّزت دراساتٌ أُخْرَى على مفهُوم وأهمِّيَّة "الأمن الفكريّ" على وجه التَّحديد، وسُبُل أو وسائل مُواجهة "الانحراف الفِكْرِيّ"، وكيفيَّة تحقيق "الأمن" على الصَّعِيدِ الفِكْرِيّ في مُواجهة التطرُّف.

- تتفقُ دراستُنا الحاليَّةُ مع مُجْمَلِ الدِّراسات السَّابقة فِي التأكيد على أهمِّيَّة "الأمن الفكريّ"، وضرُورة تحقيقه، حمايةً للفرد والمُجتمع من مخاطر التطرُّف. وتُركِّزُ دراستُنا على استلهام التَّجارب العربيَّة المُهمَّة في هذا الصَّدد، حيثُ تمَّ التَّركيزُ على "التَّجربة المصريَّة في مُكافحة التَّطرُّف وتحقيق الأمن الفكريّ"، منْ أجل الاستفادة منها في صياغة استراتيجيَّةٍ وطنيَّةٍ لمُحاربة "التَّطرُّف الفكريّ" مِنْ خِلاَلِ أدوات المُواجهة الفكريَّة، بما يُرسِّخُ مبادئ المُواطنة ونَبْذَ التَّطرُّفِ.

تقسيمُ الدِّراسـة:

المِحْوَرُ الأوَّلُ: تَعْرِيفُ ظَاهِرَةِ التَّطرُّفِ (لُغَةً واصْطِلاَحاً) وَعَوَامِلُ صِنَاعَتِهَا.

المِحْورُ الثَّانِي: الأمْنُ والأمْنُ الفِكْرِيُّ: أيَّةُ عِلاَقَةٍ فِي عَصْرِ العولمة؟.

المِحْورُ الثَّالثُ: الأمْنُ الفِكْرِيُّ ودَوْرُهُ فِي مُوَاجَهَةِ ظَاهِرَةِ التَّطرُّفِ.

الخاتمة: نتائجُ الدِّراسة والتَّوصياتُ.

المِحْورُ الأوَّلُ: تعْريفُ ظاهرة التَّطرُّف: (لُغَةً واصْطِلاحاً) وعوامل صناعتها:

- **تعريفُ التَّطرُّف لُغةً: التَّطرُّفُ كـ(فِعْلٍ):** تطرَّفَ، يتطرَّفُ، تطرُّفاً، فهُو مُتطرِّفٌ، والمفعُولُ مُتطرَّفٌ، للمُتعدِّي. رأى خصاماً في الشَّارع فتطرَّفَ جانباً: ابتعد إلى الطَّرف، أي: الجانب الآخر. تطرَّفت الماشيةُ جوانب المرعى: صارت بأطرافه. تطرَّفت الشَّمْسُ: دنت إلى الغُرُوب. يتطرَّفُ في أفكاره: يتجاوزُ حدَّ الاعْتدال والحُدُود المعقُولة، أيْ: يُبالغُ فِيهَا.

التَّطرُّفُ كـ(اسْمٍ): وهُو مصدرُ تطرَّف، التَّطرُّفُ إلى الشَّمال: الابتعادُ. تطرَّفت الشَّمسُ: دُنُوُّهَا إلى الغُرُوب. أيْ أنَّ التَّطرُّفَ هُو ذهابُ الشَّيْءِ إلى الحُدُود النِّهائيَّة.. وفكريّاً هُو: نوعٌ من الغُلُوِّ أو المُغالاة السِّياسيَّة، أو الدِّينيَّة، أو المذهبيَّة لمجمُوعة أفكارٍ وقيمٍ يعتقدُ بها مُجتمعٌ من المُجتمعات البشريَّة، ويعتبرُها مُقدَّسةً، مُحاولاً التَّبْشير بها، وفَرْضِهَا قَسْراً عَلَى غَيْرِهِ.. (صالح، 2016م:395). إذا التطرف في الأصل وباختصار هو حيود عن حد الاعتدال والتوسط. (علي، 2015م: 26). (الزاوي، 1984م: 381-382). (ابن منظور، 2003م: 590-591).

-تعريفُ التَّطرُّف اصطلاحاً: مُصْطَلَحُ "التَّطرُّفِ" شَأْنُهُ كَشَأْنِ بَعْضِ المُصْطَلَحَاتِ الأُخْرَى فِي العلُومِ الاجْتِمَاعِيَّةِ مُصْطَلَحٌ مُرَاوِغٌ، فَمَا يَعْتَبِرُهُ البَعْضُ تَطَرُّفاً قَدْ يَعْتَبِرُهُ آخَرُونَ سُلُوكاً طَبِيعِيّاً وَعَادِيّاً، وَهُنَا فَإِنَّ المَرْجِعِيَّاتِ الفِكْرِيَّةِ وَالعَقَدِيَّةِ تَتَدَخَّلُ فِي مَنْ يُمْكِنُ اعْتِبَارُهُ مُتَطَرِّفاً أَوْ مُعْتَدِلاً أَوْ مُغَالِياً أَوْ خَارِجاً عَنِ السِّيَاقِ العَامِّ، وَالرَّئِيسُ للجَمَاعَةِ السَّائِدَةِ أَوِ التَّيَّارُ الرَّئِيسُ.

يعُودُ اهْتمامُ الباحثين في الجامعات ومراكز البُحُوث بموضُوعات التَّطرُّف والعُنف والإرهاب إلى عقد السَّبعينيَّات من القرن الماضي. وبمُراجعة الكَثِيرِ مِنَ الإِسْهَامَاتِ البَحْثِيَّةِ، يُمْكِنُ مُلاَحَظَةُ أهمِّيَّة التَّمْيِيز بين مجمُوعةٍ من المفاهيم مثل: التَّطرُّف، والتَّطرُّف العنيف، والعُنف والإرهاب والتَّعصُّب، والتَّشدُّد، والغُلُوّ، فهُناك تداخُلٌ في المعاني بينها، وخلْطٌ كبيرٌ في استخدامها. من المُهِمّ أيْضاً في تحليل سُلُوك المُتطرِّفين التَّمْيِيزُ بين عمليتي: (التَّسييس) "Politicization"من ناحيةٍ، واللجُوء إلى أساليب تصادُميَّة وعنيفة، والتي يُطْلَقُ عَلَيْهَا البَعْضُ تعبير (الرَّدكلة) "Radicalization". ومن المُهِمّ كذلك أنْ يستفيد المُشْتغلُون بالتَّحليل السِّياسيّ من نتائج بُحُوث علم النَّفسِ الاجْتماعيّ والسِّياسيّ بما يُساعدُ على فهم عمليَّة تكوين "العقل المُتطرِّف"، وكيفيَّة انتقال المُتطرِّف فكريّاً إلى انتهاج سُلُوك العُنف والإرهاب. (هلال، 2019).

تُشِيرُ عمليَّةُ التَّسييسُ إلى ازدياد الاهْتمام بالشَّأن العامّ وبقضايا وموضُوعاتٍ تخْرُجُ عنْ دائرة المصالح الذَّاتيَّة المُباشرة للفرد. وتحْدُثُ تلك العمليَّةُ عندما يُدْرِكُ الفردُ أنَّهُ ينْخرطُ في تفاعُلاتٍ سياسيَّةٍ واجتماعيَّةٍ، وتتأثرُ حياتُهُ بعلاقات قوى غير مُتكافئةٍ، ومنْ ثمَّ يشعُرُ بالظُّلْم.

وكثيراً ما يفسر الفرد هذا الظلم – الحقيقي أو المتصور -بأنه بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو هويته الاثنية والطائفية. عملية تسييس الأفراد إذن هي نتيجة انخراطهم في تفاعلات اجتماعية يعتقدون أنها غير عادلة بالنسبة لهم أو أنها لا تحقق كل ما يهدفون إليه، ومن ثم يسعون إلى تغييرها من خلال الأساليب التي كفلها الدستور والقانون للتعبير عن الرأي والاعتراض والاحتجاج، أي السعي للتغيير بواسطة الطرق السلمية.

أما عملية "اللجوء الى العنف"، أو"الردكلة"، فتشير إلى تغيير في المعتقدات والمشاعر وأنماط سلوك ذلك الفرد أو تلك المجموعة من الأفراد ينقلهم من العمل لتحقيق أهدافهم بواسطة الأساليب السلمية إلى انتهاج سبيل الصدام والعنف والإرهاب. (هلال، 2019).

ويعني التطرف في الأفكار تجاوز حد الاعتدال في الحوار والنقاش والحجاج والتناظر والتفكير والنقد، والابتعادُ عن الحُدُود المعقُولة في تقديم الرأي، والمُبالغة فيه إلى درجة الهوى، والادعاء باللجُوء إلى العُنف المادِّيّ والرَّمْزيّ، والميل إلى التَّعصُّب، وعدم التَّسامُح والتَّعايُش مع الغير أو الآخر. بمعنى أن التطرف هو مصادرة حرية الآخرين ومنعهم من التعبير عن آرائهم بصدق وصراحة، ورفض آراء الآخرين، والتعصب للرأي الوحيد، مع نبذ تصورات الخصوم واحتقار أفكارهم وتوجهاتهم وميولهم، وازدراء معتقدهم الديني أو السياسي أو المذهبي أو الإيديولوجي. كما أن التطرف أيضا هو محاولة طرف أو شخص أو جماعة ما من فرض تصوراتها ومعتقداتها الدينية أو الإيديولوجية أو الديماغوجية على الآخر أو الجماعة. أي أن: التطرف هو نوع من العدوانية ضد الإنسانية جمعاء، وهو التعصب لرأي أودين بحسب التوجه الذي ينتمي إليه الشخص ويحاول أن يفرضه على مجموعة من الأفراد. (حمداوي، 2018م).

"ويتصلُ التَّطرُّفُ بالمُغالاة والتَّشدُّد والأُحاديَّة في التَّفكير والرَّأيّ، والغلو في الفكر والسلوك، ورفض القيم المُجتمعيَّة، وغالباً ما يقترنُ بالتَّرويع والإقصاء. ولا يكادُ أيُّ مُجتمعٍ يخلُو من أفرادٍ أو جماعاتٍ تحملُ أفكاراً مُتطرِّفةً، تختلفُ في مضامينها بين ما هُو سياسيٌّ ودينيٌّ وثقافيٌّ". (لكريني، 2019م). (أبو العثم، 2009م: 91).

إن التطرف هو "اتخاذ الفرد موقفاً متشدداً يتسم في القطيعة في استجابة للمواقف الاجتماعية التي تهمه والموجودة في بيئته التي يعيش فيها هنا والآن، وقد يكون التطرف ايجابياً في القبول التام، او سلبياً في اتجاه الرفض التام، ويقع حد الاعتدال في منتصف المسافة بينهما". (المستكاوي، 1982م).

ويرى البعض (د.سمير نعيم أحمد) أن: "التطرف وفقا للتعريفات العلمية بدوائر المعارف العالمية والعلوم الاجتماعية مرادف للكلمة الإنجليزية: (DOGMATISM)، أي: الجمود العقائدي والانغلاق العقلي، وهذا في الواقع هو جوهر الفكر الذي تتمحور حوله كل الجماعات المسماة بالمتطرفة. والتطرف بهذا المعنى هو: أسلوب مغلق للتفكير، يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة، أو على التسامح معها". ويضيف: "إن التطرف ظاهرة مرضية على المستوى العقلي والمعرفي والعاطفي والوجداني والسلوكي، وله سمات ظاهرة على صاحبه، أهمها: انعدام القدرة على التعامل والتفكير وإعمال العقل بطريقة مبدعة وبناءة. كما أن سماته الوجدانية والعاطفية تظهر في شكل اندفاع وجداني حاد.. أما على المستوى السلوكي فإن المتطرف شخص مندفع بلا عقل، يميل غالبا إلى العنف". (أحمد، 1990م)، (العميم، 2012م: 269-271).

وفي هذا الصدد، هناك اتجاه يربط بين التطرف والعنف، من خلال إطلاق مصطلح "التطرف العنيف"، بحيث يطال المفهوم كل صنوف التطرف التي تتبنى العنف، ولا تستبعد اللجوء إليه كوسيلة لتحقيق أهدافها.. وهناك اتجاه آخر يجعل من السلوك العنيف أحد الأركان الأساسية في تعريف التطرف. وبوجه عام يمكن تعريف التطرف على أنه: "عملية الاستقطاب التي يتعرض لها فرد أو جماعة، والتي يتم فيها التخلي عن الحوار والتسامح والتوافق مع من لهم أفكار مختلفة، بل والانخراط في تكتيكات لمواجهتهم، والتي يمكن أن تتدرج من استخدام الضغط والإكراه غير العنيف، وصولا إلى اللجوء إلى أشكال مختلفة من العنف السياسي، وانتهاء بأعمال التطرف العنيف المتمثلة في الأعمال الإرهابية أو جرائم الحرب". (يحي، 2015م:3). وحول ظاهرة "العنف" أنظر مثلا: (عمر، 2014م: 6-7).

ويرى بعضُ الباحثين أنَّ: "التطرف" مفهوم ذو صبغة عملية مرتبطة بالتطبيق الأيديولوجي الحرفي أكثر منه ارتباطًا بالطابع النظري الأصولي، بمعنى أننا نصف به غالبًا المُمارسات والتَّطبيقات العمليَّة للأفكار التي تميلُ إلى التمسُّك بالفهم الحرفيّ المُقتبس منْ تعاليم الكُتُب المُقدَّسة أو المعْزُوّ لَهَا، ومن هُنا تأتي صلةُ التَّطرُّف بالأُصُوليَّة، بحيثُ يُمكنُنا القولُ إنَّ

التَّطرُّفَ هُو النَّماذجُ العمليَّةُ من التَّصميمات الفكريَّة والنَّظريَّة الأُصُوليَّة في أكثر صياغاتها تمسُّكًا بالتَّفسير الحرفيّ. وهو ما يقودنا إلى تفرقة مماثلة بين التطرف الإسلامي والتطرف المسيحي، إذ يكتسب الأول صبغة مادية وشمولية تتجاوز حدود التمسك الطقوسي بالصيغ الحرفية في شئون المعتقدات والعبادات والمُعاملات، ذاهبًا إلى تحديدات و"كتالوجات" مفصلة ترتبط بأكثر شئون الحياة المادية بعدًا عن الدين (طريقة الأكل واللباس مثلًا)، ويذهبُ التطرف المسيحي عادة - بفارق كمي وليس نوعيًّا- إلى حدود أقل في تناول أمور العالم استنادًا إلى قاعدة مسيحية تفرق بين ما لقيصر وما لله، وبين مدينة السماء والله ومدينة الأرض والبشر". (الزهيري، 2021م:212-213). وقد خلص بعض الباحثين إلى أن: "الإرهاب هو نتاج للتطرف الديني". (سين وموريس، 2010م: 142).. ويعرف الإرهاب بأنه: "تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة، أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان". ومن أسبابه التطرف الديني.(الشلول وآخرين، 2013م: 165-169). أو التعصب الديني، "الذي يقود المتعصب ليس فقط إلى فرض دينه على غيره، بل أحيانا إلى فرض وجهة نظره أو تفسيره للدين على غيره". (أبو دبوس، 1996م: 279). واعتبارا من القرن العشرين، تطورت فكرة الإرهاب، تحت تأثير أسباب أيديولوجية أو دينية أو سياسية، كما تطورت وسائل هذه الجريمة، وانتهز الإرهابيون التقدم التكنولوجي واستثمروا مناخ العولمة لاستغلال كل وسائل الانتقال، وسهولة نقل الأموال، وسرعة وسائل الاتصال، وهو ما أدى إلى القول بعولمة التهديدات الإرهابية، (سرور، 2008م: 4)، وبروز تنظيمات متطرفة وإرهابية خطيرة كتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش)، وهذان التنظيمان يمثلان انعطافة حاسمة في منهج التفكير الإنساني، وتنبع المفارقة دلاليا من جدلية العلاقة (التوحد/ الانفصال/البقاء/الفناء)، التي يتم التعبير عنها في إطار زمني أسطوري.. زمن قطع الرقاب، والبحث عن نموذج أبدي خارق للسلطة، يفضي إلى نوع من الاغتراب عن الواقع الاجتماعي، وإشاعة الرهبة والفوضى والفتنة والتقسيم. (كامل، 2014م:91-92). وأنظر: (العسكري،2005م)،(السحاتي،2019م:56-75).

"إن ما ينتج عن التطرف والغلو هو إثارة الفتن، والصراعات الطائفية، التي بلغت حدا كبيرا من العنف، وهذه ظاهرة تعبر عن عمق أزمة الهوية كما هو شأن الشواهد المثيلة في التاريخ الإنساني". (العسكري: 2009م: 13). (حول بعض الشواهد التاريخية على التطرُّف أنظُر مثلاً: الأصيبعي واللافي، 2002م:146-157). **(الريَّـان، 2020م: 64-117).** (الشويري، 2019م).

دوائرُ وأسبابُ التَّطرُّف:

يُعْتَبَرُ التَّطرُّفُ منْ أكبر الأزمات التي واجهها (وما يزالُ يُواجهُها) المُجتمعُ العربيُّ بصُورةٍ عامَّةٍ، حيثُ لا يُمْكنُ حصْرُهُ بجهةٍ مُعيَّنةٍ أو فئةٍ مُعيَّنةٍ ومنطقةٍ مُعيَّنةٍ.. وهُو ما ذلك يتمدَّدُ داخل فئاتٍ مُتعدِّدةٍ في المُجتمع قدْ لا تكُونُ ظاهرةً للفرد؛ حيثُ أنَّ الكشف عن التَّطرُّف وجُذُوره (ونتائجه من عُنْفٍ وإرهابٍ)، ومعرفة أسبابه هُو مَوْضُوعُ السَّاعة اليَوْمَ، وهُو مِنْ أشدِّ المَوْضُوعَاتِ خُطُورَةً". (النائلي، 2017م).

يرى بعضُ الباحثين أنَّ: التَّطرُّف يحدُثُ عبر ثلاث دوائر أساسيَّة هي: دائرةُ الفرد، ودائرةُ المجمُوعة، ودائرةُ (المُجتمع)، وَلِكُلِّ دائرةٍ مِنْهَا ميكانزماتها التي تتسبَّبُ في "التَّطرُّف". وسَوْفَ نَتَنَاوَلُهَا بِإِيجَازٍ:

1-التطرفُ داخل دائرة الفرد: يحدث بسبب تعرض الفرد لواحدة أو أكثر من الميكانزمات التالية: أسباب نفسية: تتنوع تفسيراتها ما بين الميل الغريزي لدى الفرد للعنف، أو كونه متنفسا لمشاعر عاطفية حادة ناجمة عن التعرض للظلم

والإيذاء وغيره.. أو يكون بسبب التنشئة الأسرية، التي تلقن الطفل بعض القيم والسلوكيات الداعمة للتطرف منذ الصغر.. بالإضافة إلى الظلم السياسي، أو الانضمام إلى جماعات عرقية يقتنع الفرد بأهدافها الرامية للانفصال عن الدولة.

2-التطرفُ داخل دائرة الجماعة: وهو ما قد يحدث للأسباب التالية: التهديد والعزل، حيث يتم عزل الأفراد المنضمين لجماعة ما عن أي فرد آخر خارجها مختلف عنهم فكريا، وتهديدهم في حال مخالفة ذلك.. أو بسبب التنافس بين الجماعات، فوجود جماعتين تتنافسان للحصول على دعم الفئة نفسها من المتعاطفين قد يدفع إحداهما أو كليهما لاستخدام أساليب متطرفة للدفاع عن القضية التي يتم تبنيها.

3-التطرفُ داخل دائرة الجماهير(المجتمع): فمن الممكن أن يحدث التطرف نتيجة: أسباب مجتمعية وثقافية مرتبطة بتأثر سلوكيات الفرد بثقافة مجتمعه، وكذلك: اختفاء طرق التفكير الناقد والحوار البناء والتناول العلمي لكافة القضايا، وعدم قيام المؤسسات المجتمعية والإعلامية والحكومية بأدوارها في المجتمع، وكذلك: الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه..، وكذلك: التكنولوجيا وظاهرة العولمة..، وأيضا: الصراعات السياسية والكراهية بين بعض الشعوب.. (يحي، 2015م:4-5).

عـواملُ صناعة التَّطرُّف:

تُحلِّلُ بعضُ الدِّراسات أسباب وعوامل ظاهرة "التَّطرُّف" منْ خلال التَّركيز على رصد أربعة عـوامل رئيسيَّة، هي بإيجازٍ كَما يَلِي: (عبد الفتاح، 2018م: 128-134). (العقيدي،2016م).

1-العاملُ السَّيكولُوجيُّ (النَّفسيُّ): حيثُ يلعبُ الخللُ النَّفسيُّ دوراً مُهمّاً في تليين المُقاومة النَّفسيَّة الدَّاخليَّة، التي يُكوِّنُها الفردُ ضدَّ ميُوله الفطريَّة نحو مُمارسة العُنف المُجتمعيّ، قبْل أنْ يطرح خيار الاستسلام والانسياق كأمرٍ حتميّ لابُدَّ من اتباعه كوسيلةٍ لتحقيق الرِّضا الذَّاتيّ.. "حول الأرضيَّة النَّفسيَّة للآراء والمُعتقدات أنظُر: (لوبون، 2016م: 37-46)".

2-العاملُ الاجتماعيُّ والاقتصاديُّ: قد يكون المجتمع سببا في ذلك من خلال إشكالياته العامة العالقة، والتي تسبب استياء عاما بين الأفراد، ما يولد لديهم لاحقا رغبة عامة بتغيير السياسات القائمة بسبب فشلها في تلبية رغباتهم. ويعد غياب العدالة الاجتماعية دافعا قويا للأفراد لممارسة العنف بشكل مفرط، من أجل تغيير سياسة الأمر الواقع أو إجبار النظام الحاكم على تبني سياسة مغايرة لتلك القائمة.

3-العاملُ الدِّينيُّ: يعتبر الدين من أهم الأدوات التي يتم استخدامها من أجل حشد الأفراد لممارسة العنف؛ بدعوى الدفاع عن حقهم في ممارسة العقيدة، وقد لوحظ في الفترة الأخيرة تصدر العنف الديني لساحة التطرف العالمي. وينقسم التطرف الذي يعتمد على الدين في استقطابه لأتباعه إلى نوعين: أحدهما يهدف إلى تحقيق غاية سياسية، وتتم الاستعانة بالدين لتدعيم موقفه، بينما الآخر يهدف إلى تحقيق غايةٍ دينيَّةٍ مُثْلَى، من الصعب تحقيقها نتيجة للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ولذا فإنه يلجأ إلى العنف كوسيلة لتحقيقه بالقوة. ويمكننا أن نطلق على الصراعات التي يتم استحضار الدين فيها عنفا سياسيا، حتى تلك التي تقوم بها التنظيمات المتطرفة ذات المرجعية الدينية، تندرج تحت هذه القاعدة.

4-العاملُ السِّياسيُّ: تلعبُ العواملُ السِّياسيَّةُ المُختلفةُ، مثل فرض الرَّأيّ الواحد وإقصاء الآخر، دوراً بارزاً في دفع الأفراد نحو تبنِّي رُؤى مُتطرِّفة تجاه "الدَّولة القوميَّة"؛ حيثُ يُعدُّ غيابُ المساحة المعقُولة من الحُرِّيَّة اللازمة للتَّنفيس عن

الغضب الشَّعبيّ العامّ، دافعاً نحو المزيد من الكَبْتِ السِّياسيّ، الذي تقدِّم لهُ التَّنظيماتُ المُتطرِّفةُ مخرجاً للتَّعامُل مع الواقع.. كما نجدُ أنَّ تجاهُل الرَّغبات السِّياسيَّة الشَّبابيَّة بالتَّغيير، بجانب فشل استيعابهم ضِمْنَ برامج سياسيَّة تَهْدِفُ إلى تأهيلهم في المُشاركة الشَّعبيَّة لتحديد الأولويَّات المُجتمعيَّة، قد يُعدُّ عاملاً مُحفِّزاً لدى هذه الفئة الشَّبابيَّة للاحتجاج بما يُخالفُ القانُون، ما قدْ يعملُ لاحقاً على توليد الرَّغبة في إنشاء هيئةٍ تنظيميَّةٍ تتولَّى قيادة العمل ضدَّ الدَّولة. (عبد الفتاح، 2018م: 128-134).

المحورُ الثاني: الأمْنُ والأمْنُ الفِكْرِيُّ: أيَّةُ علاقةٍ في عصر العـولمة؟:

إنَّ مُصطلح الأمن (Security) يعني: "السَّلام والطُّمأنينة، وديمُومة مظاهر الحياة، واستمرار مُقوِّماتها وشُرُوطها، بعيداً عن عوامل التَّهديد ومصادر الخطر". (مسعود ومراد، 2006م:14). ويرى الأكاديميُّ الفرنسيُّ أرنولد ولفرز (1952م) أنَّ: "الأمن موضُوعيّاً يرتبطُ بغياب التَّهديدات ضدَّ القيم المركزيَّة، وبمعنى ذاتي، فهُو غيابُ الخوف منْ أنْ تكُون تلك القيمُ محلَّ هُجُومٍ". وهذا يُعْتبرُ أقدم تعريفٍ للأمن نال نوعاً من الإجماع بين الدَّارسين. (بن عنتر، 2005م: 56).

ومع التطورات الراهنة في المجتمع الدولي ومتغيرات عصر العولمة اتسع مفهوم الأمن، ولم يعد يتعلق بالجوانب العسكرية فقط، بل تضمن أيضا الجوانب الثقافية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ليصبح شموليا ومتعدد الأبعاد، وأكثر قربا من الحياة الاجتماعية. (أبو جودة، 2008م:8، 46).. ولذلك، كان هناك تركيز على حماية الإنسان فكريا وثقافيا ليتمكن من مواجهة تحديات العولمة وسلبياتها الكثيرة، فتكوين الإنسان هو أساسي في تحقيق الأمن الثقافي والفكري. (مراد،2012م:34).

"تبدأ الكثيرُ من الكتابات عند تحديد هذا المفهُوم بالبحث عن العلاقة بين الفكر والأمن من خلال تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي للمفهُومين، لينتهي الاستقصاءُ إلى تبيان معنى "الأمن الفكري"، الذي اعتبر من أكثر القضايا إلحاحاً في الوقت الرَّاهن، وبوصف المفهُوم يُعالجُ جانباً مُحدَّداً منْ جوانب الأمن المطلُوبة، وهُو الجانبُ الخاصُّ بالفكر وآليَّات التَّفكير. وعند تحديد مفهُوم "الأمن الفكري" نُلاحظُ بأن الدراسات الجادة والسديدة تؤكد على سلامة التفكير والاستدلال، كما تؤكد على خلو عملية تغذية العقول وصياغتها من الأفكار الهدامة والباطلة التي تبرر الإرهاب وترويع الآمنين وسلب الأموال". (زمام، 2010م: ص3).

مفهُـومُ الأمن الفكريّ:

تنطلقُ كثيرٌ من الدِّراسات في توضيح "الأمن الفكريّ" ابْتِدَاءً من تعريف "الفكر"، فهُو يَعْنِي لُغةً: إعمال العقل، وهُو فعلٌ يقُومُ به الإنسانُ، وهُو اسمٌ لثمرة هذا الفِعْلِ، فهُو منْ جهةٍ: فعلُ العَقْلِ، أو إعمالُ النَّظر، أو عمليَّةُ التَّفكُّر، وهُو الاسمُ الذي يُطلقُ على نتيجة الفِعْلِ وثَمَرَتِهِ، وأصلُهُ الفعْلُ الثُّلاثيُّ: (فكر)، ومعْنَاهُ: أعْمَلَ العَقْلَ. وفكَّر يُفكِّرُ تفْكِيراً: أيْ مارس نشاطهُ الذِّهْنِيَّ. وفكَّر في الأمْرَ وتفكَّر فيه بِمَعْنَى: تأمَّلَ. قال تعالى: "إنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ". {سُورة: المُدثر، الآية: 18}. والفِكْرُ جَمْعُهُ: أفْكَارٌ، والتَّفْكِيرُ هُو عمليَّةُ إعْمَالِ العَقْلِ في المعْلُومِ للوُصُولِ إلى مَعْرِفَةِ مَجْهُولٍ، وقد وَرَدَتْ مادَّة الفِكْرِ في القُرآن الكريم في ثمانية عشر موضعاً، في خمس صيغٍ، كُلُّهَا في صِيغَةِ الفِعْلِ. (ملكاوي، 2015م: 22).

والفكرُ اصطلاحاً: "هُو جُملةُ ما يتعلَّقُ بمخزُون الذَّاكرة الإنسانيَّة من الثقافات والقيم والمبادئ الأخلاقيَّة التي يتغذَّى بها الإنسانُ من المُجتمع الذي ينشأ فيه ويعيشُ بَيْنَ أفْرَادِهِ". (البقمي، 1430م: ص8).

وحقيقةُ الحال أنَّ "الأمن الفكريَّ" جُملةٌ مُركَّبةٌ من كلمتين، أولاهُما: الأمنُ، وثانيهما: الفكرُ، ولهذا المُصطلح (الأمن الفكري) العديدُ من التَّعاريف الطويلة والقصيرة، والمُتشابهة والمُختلفة، ولا يخفى أنَّ هذا الاختلاف في غالبه يرجعُ لاختلاف الخلفيَّات العلميَّة التي يتناولُ فيها الباحثُون تعريفهُم للأمن الفكريّ. وهُنا يَبْرُزُ دَوْرُ "المسْؤُوليَّة الاجتماعيَّة" للعديد من الجهات في نشر هذا المفهُوم "الأمن الفكري"، وإشعار الأفراد والمُؤسَّسات والجهات بأهمِّيَّتِهِ، ومنْ ذلك ما تضطلعُ به الجهاتُ التَّعْليميَّةُ العُلْيا كالجامعات منْ أدوارٍ اجتماعيَّةٍ ضمن مفهُوم "المسؤُوليَّة الاجتماعيَّة" تجاه الفرد والمُجتمع، لما تمتلكُهُ منْ مُقدَّراتٍ وقُدراتٍ بشريَّةٍ ومادِّيَّةٍ تُمكِّنُها منْ إحداث أثرٍ اجتماعيٍّ إيجابيٍّ تجاه تعزيز "الأمن الفكريّ"، وتحقيق الانتماء الوطنيّ في مُجتمعها. (الهليل، 2016م:65).

وعندما يصاب الفكر بالانحراف عن جادة الصواب نصبح أمام معضلة خطيرة جدا، وقد يتجه نحو "التطرف"، الذي هو زيادة الشيء عن حده الطبيعي في كل شيء، وقد اتضح من الدراسات المتعددة أن التطرف: "سمة نفسية لها علاقة بأبعاد أخرى بعضها اجتماعي، وبعضها اقتصادي أو سياسي". (الدويك، 2017م: 10).

إنَّ "التَّطرُّف الفكريَّ" يُشكِّلُ أحد عوائق النَّهضة، فالمُبالغاتُ التي أصبحت سمة للفكر المُتطرِّف، تجعلُهُ يُبالغُ في ذمِّ منْ يُخالفُهُ إلى درجة الإسقاط والإقصاء، وفي المُقابل المدح والثناء على من يُوافقُهُ لدرجة التَّقديس والتَّنزيه عن الأخطاء. ويرى البعضُ أنَّ "التَّطرُّف الفكريَّ لدى بعض الشَّباب يعُودُ إلى الخلل الكبير في فهم الدِّين، وخُصُوصاً عند تلقِّي الأحكام أو الاستدلال بالنُّصُوص. فمن الخلل تركُ تلقِّي العِلْمِ من العُلماء ومُجالستهم، والتَّتلْمُذ على الأصاغر، أو الأخذ منْ كُتُب أهل الأهواء. ومنْ صُور الخلل أيضاً: التَّعصُّبُ للرَّأي تعصُّباً لا يعترفُ معه للآخرين بوُجُودٍ، وجُمُود الشَّخْصِ على فَهْمِهِ جُمُوداً لا يسمحُ لهُ برُؤيةٍ واضحةٍ لمصالح الخلق ولا مقاصد الشَّرع ولا ظُرُوف العصر، ولا بفتح نافذةٍ للحوار مع الآخرين، ومُوازنة ما عِنْدَهُ بِمَا عِنْدَهُمْ". (القحطاني، 2008م).

وليس ثمَّة ما يُؤكِّدُ-في إطار علم النَّفس الاجتماعيّ على الأقلِّ-أنَّ التَّعصُّبَ أو التَّطرُّفَ الفكريَّ، مهما بلغت حدَّتُهُ، يُمكنُ أنْ يُؤدِّي تلقائيّاً إلى مُمارسة عُنفٍ منْ أيِّ نوْعٍ. صحيحٌ أنَّهُ يُؤدِّي إلى العديد من التَّشوُّهات الانفعاليَّة والفكريَّة، ومنها مثلاً: الكراهيةُ للآخر، والنُّفُورُ مِنْهُ، كما يُؤدِّي كذلك إلى العجز الفكريّ عن رُؤية الجانب الآخر من الصُّورة، ومنْ ثمَّ العجزُ عن الرُّؤية الموضُوعيَّة. إنَّ تحوُّل الأفكار والانفعالات إلى مُمارساتٍ سُلُوكيَّةٍ، يتطلَّبُ أنْ يتوافر إلى جانبها العديدُ من الخصائص والسِّمات النَّفسيَّة، والاجتماعيَّة، والموقفيَّة. فكراهية الآخر مهما بلغت شدَّتُها لا تكفي وحدها للتَّنبُّؤ بمُمارسة العُنف حيال هذا الآخر، بل إنَّها قد تُؤدِّي عمليّاً إلى الانسحاب كُلِّيَّةً من مُواجهة هذا الآخر المكرُوه. وفضلاً عن ذلك، فإن حقائق التاريخ، البعيدة والقريبة، تؤكد ما نذهب إليه، فالتطرف الفكري، والتعصب المذهبي، كثيرا ما يؤديان على المستوى السلوكي، إلى أقصى درجات السلبية، بل وحتى الاستسلام. خلاصة القول: أن محاولة القضاء على الأفكار بدعوى اجتثاث الجذور الفكرية للعنف والعنف المضاد، ليست سوى أوهام تدحضها حقائق العلم والتاريخ معا. فحين تحاول السلطة ذلك، فإنها لا تنجح في المدى البعيد في القضاء على أي من الفكر أو السلوك. (حفني، 2004م: 30-31).

إنَّ الاتِّجاه نَحْوَ "التَّطرُّف العَنِيفِ" منْ خلال تبنِّي سُلُوكٍ عنيفٍ يُشِيرُ إلى وُصُول الشَّخْصِ إلى حالةٍ خطيرةٍ جدّاً، على نفسه، وعلى المُحيطين به، على عَكْسِ "السُّلُوك الرَّشيد (Rational Behavior) الذي يتحكَّمُ فيه العقلُ والمنطقُ، وليس الانفعالُ والعاطفةُ". (أنظُر: بن عامر، 2002م: 219). ويرى البعضُ: "أنه ليس للتطرف شكلي النمطي الهيكلي الخاص، بدين أو طائفة أو مذهب، بل هو (لدى أتباعه والقائلين به) حالة رفض للآخر، المختلف فكرا وانتماء وقناعات سلوكية، رفض يصل حد استعمال القوة والعنف بهدف التأثير والنقل الإجباري منْ حالةٍ مكرُوهةٍ إلى أُخرى مقبُولةٍ لدى

أتباع الفكر المُتطرّف". (صالح، 2016م: 386). في ضوء ما سبق ذكرُهُ، "يظهرُ أنَّ التَّطرُّف يرتبطُ بأفكارٍ بعيدةٍ عمَّا هُو مُعتادٌ، ومُتعارفٌ عليه، سياسيّاً واجتماعيّاً ودينيّاً، دُون أنْ ترتبط تلك المُعتقداتُ والأفكارُ بسُلُوكيَّاتٍ مادِّيَّةٍ عنيفةٍ في مُواجهة المُجتمع أو الدَّولة، فالتَّطرُّفُ دائماً يظلُّ في دائرة الفكر، أمَّا عندما يتحوَّلُ الفكرُ المُتطرّفُ إلى أنماطٍ عنيفةٍ من السُّلُوك منْ اعتداءاتٍ على الحُرِّيَّات أو المُمتلكات أو الأرواح، أو تشكيل التَّنظيمات المُسلَّحة التي تستخدمُ في مُواجهة المُجتمع أو الدَّولة، فهُو عندئذٍ يتحوَّلُ إلى إرهابٍ. ولذلك، يختلفُ التَّطرُّفُ عن الإرهاب أيضاً منْ خلال طُرُق مُعالجته، فالتَّطرُّفُ في الفكر تكُونُ وسيلةُ مُعالجته الفكرُ والحوارُ، أمَّا إذا تحوَّل التَّطرُّفُ إلى تصادُمٍ عنيفٍ فهُو يخرُجُ عنْ حُدُود الفكر إلى نطاق الجريمة، وبالتَّالي، يستلزمُ تغيير مدخل المُعاملة وأسلُوبها داخل قانُون الدَّولة". (جوهر، 2017م: 97). (حول فكرة العنف، واحتكاره من قبل الدولة أنظر: (بلقزيز،2008م: 39-42).

أسبابُ الانحراف الفكريّ:

يُعْتبرُ الانحرافُ الفكريُّ صُورةً منْ صُور "التَّطرُّف"، الذي يُؤدِّي إلى زعزعة "الأمن الفكريّ"، (تيتان، 2017م:29)، وقد أشارت بعضُ الدِّراسات إلى أنَّ: "السَّبب الأساسيَّ لتبني الأفكار المُنحرفة هُو: التَّربية الدِّينيَّة المبنيَّة على أُسُسٍ خاطئةٍ من الإفراط والتفريط، والبيئةُ الحاضنةُ التي لها دورٌ في نشأة الإنسان سلباً وإيجاباً". (الدويك، 2017م: 10). وكذلك من الأسباب: التَّنشئة الاجتماعيَّة، والإقناعُ، ورُبَّما التقليدُ الأعمى، والعُزلة الاجتماعيَّة. (محمد، 2018م). بالإضافة إلى: "ضعف الوازع الديني، والجهل بالدين والفهم الخاطئ لأحكامه، وضعف التربية في المُؤسَّسات التَّعليميَّة، وكذلك: وسائلُ التَّواصُل الاجتماعيّ ووسائلُ الإعلام الحديثة، التي تلعبُ دوراً حيويّاً في تنمية الانحراف الفكريّ، ونُشُوء ظاهرة التَّطرُّف". (حامد وطاهر، 2020م:7). والعُنفُ ضدَّ الشباب، والعاملُ الاقتصاديُّ(الفقر)، والعاملُ النَّفسيُّ(البيئة النَّفسيَّة المُهيَّأةُ للتَّطرُّف والعُنف). (التميمي وآخرين، 2017م: 17-20). (صالح، 2016م:399). وأنظر: (علي، 2020م:119-136).

أهمِّيَّةُ الأمن الفكريّ:

إنَّ للأمن الفكريّ أهمِّيَّةً قُصوى في حماية الأفراد من "الانحراف الفكري"، كما أنَّهُ يُقدِّمُ مجمُوعةً من المبادئ والقيم الأخلاقيَّة، التي تُوجِّهُ أداء المُمارسات الفكريَّة لأفراد المُجتمع، وتعملُ على تنظيمها، فالأمنُ الفكريُّ حمايةٌ للدِّين والعقيدة، وتعزيز للحوار بين الحضارات، ويُمثِّلُ عاملاً مُهمّاً لمُواجهة الإرهاب والتَّطرُّف.. كما أنَّهُ يُسهمُ اجتماعيّاً في ضبط الظَّواهر السَّلبيَّة ومُعالجتها، وكذلك: لهُ دوْرٌ مُهمٌّ في تحقيق الاستقرار السِّياسيّ، منْ خلال تحقيق الوعيّ السِّياسيّ بالقضايا المحلِّيَّة والإقليميَّة والدَّوليَّة، ولهُ مردُودٌ إيجابيٌّ عَلَى الدُّوَلِ وَالمُجْتَمَعَاتِ. (أنظر: ناصف، 2020م: 817-818).

وتُشيرُ بعضُ الدِّراسات إلى أنَّ الأخطار الإرهابيَّة المُحدقة بمنطقتنا العربيَّة، (كخطر التَّنظيمات الإرهابيَّة التي تُجنِّدُ الشَّباب في صُفُوفها)، سَوْفَ تُعرِّضُ مُجتمعاتنا، خاصَّةً الشَّباب، لمخاطر الانزلاق أو التَّعاطُف مع الأفكار المُنحرفة، ولذلك ترى الدِّراسة أهمِّيَّة تبنّي مفهُوم "الأمن الفكري" كمدخلٍ رئيسيٍّ لمُواجهة "الانحراف الفكريّ"، حيثُ أنّ المرجعيَّة الفكريَّة للعائدين من مناطق الصِّراع هي أفكارٌ مُنحرفةٌ اعتمدت على مصادر مَغْلُوطة اختلف عليها كافَّةُ عُلماء المُسلمين. (الدويك، 2017م: 14).

المِحْورُ الثَّالثُ: الأمْنُ الفِكْرِيُّ ودَوْرُهُ فِي مُوَاجَهَةِ ظاهرة التَّطـرُّف:

تُشِيرُ بعضُ الدِّراسَاتِ إِلَى أنَّ الفَاعِلَ الذِي لَدَيْهِ قَابِلِيَّةٌ لِلتَّطَرُّفِ يَنْتَقِلُ نَحْوَ «التَّطرُّف الفكريّ»، ثُمَّ التَّطرُّف العنيف، ثُمَّ الإرهاب، عبر عمليَّةٍ ينتقلُ فيها من مرْحَلَةٍ إلى المَرْحَلَةِ التي تليها عَبْرَ تَطوُّرٍ مُتدرّجٍ يَتَعَرَّضُ فِيهِ لِعَمَلِيَّاتٍ نَفْسِيَّةٍ وَإِدْرَاكِيَّةٍ مُعَقَّدَةٍ..(المُحرّرُ، 2021م:12).

ويُعْتبرُ "الأمنُ الفكريُّ" مدخلاً لحماية العقل منْ كافَّة صُور الانحراف الدِّينيَّة والثقافيَّة والسِّياسيَّة وغيرها.. ولا تعني الحماية هُنا التقيد وكبح الحُريات، مع الأخذ في الحُسبان أنَّهُ لا تُوجدُ حُرِّيَّةٌ مُطلقةٌ، بل المَقْصُودُ بالحماية الضَّوابط الدِّينيَّة والأخلاقيَّة والاجتماعيَّة التي يتحقَّقُ "الأمنُ الفكريُّ" باتِّخاذها، ومنها ما يلي:

1. بناءُ العقل الإنساني حتى يكون قادرا على الفرز والاختيار المبني على إدراك كافة التصورات والرؤى.
2. تحصينُ البناء الفكري لكي يستطيع الصمود أمام المؤثرات والانحرافات الفكرية الوافدة عليه، سواء كانت انحرافات سياسية أو أخلاقية أو عقائدية.
3. حمايةُ الدولة والمجتمع والأفراد في مواجهة الانحرافات المتمثلة في الآراء والتوجهات التي يتم التعبير عنها الكلمة المكتوبة أو المسموعة، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
4. مُعالجةُ الانحراف من خلال الحوار والخطاب بهدف تصحيح المفاهيم المغْلُوطة لَدَيْهِ، وإزالة كافَّة الشُّبُهات والالتباسات العالقة بِذِهْنِهِ. (الدويك، 2017م: 15-16).

ويتحقق الأمن الفكري من خلال الأسرة السوية، التي تعرفها دورها في التربية، والتنشئة الحسنة لأفرادها، أما المسجد والمؤسسات الدينية فلها دور مركزي في الأمن الفكري كاستراتيجية متكاملة، بحيث يجب أن تسعى إلى محاربة الغلو في الدين، وخاصة الغلو في التكفير. وكذلك المؤسسات التعليمية لها دورٌ أساسيٌّ في استراتيجيَّة تحقيق (الأمن الفكريّ) لمُواجهة التَّطرُّف والإرهاب، بحيثُ يجبُ على تلك المُؤسَّسات، وخاصَّةً المدرسة، التَّعاوُن مع الأسرة منْ أجل توجيه الشَّباب وتوعيتهم ضمن منظُورٍ ومُقاربةٍ مُوحَّدةٍ بين المدرسة والأسرة، ويجبُ على الدَّولة أنْ تُعدَّ المُؤسَّسات التَّعليميَّة لمُواجهة خطر الارهاب والتطرف، بالإضافة إلى دور المُؤسَّسات الإعلاميَّة، في مُحاربة الإرهاب والتَّطرُّف، وتنمية الوَعْيِّ العَامِّ الوطنيّ والقوميّ منْ أجْل إبراز الصُّورة الصَّحيحة للإسلام. (مولود، 9-11). إن تحقيق الأمن الفكري مسؤولية المجتمع بكل مكوناته، التي تساهم في تشكيل الذهنية، وصناعة الرأي العام، وبث الوعي والحس المدني، وتوجيه السلوك. (البيان الختامي للمُلتقى العلميّ المغاربيّ حول الأمن الفكريّ، 2010م،). (مجمُوعة باحثين، 2010م).

إن تحقق "الأمن الفكري" عبر الوسائل سالفة الذكر، وبما يوفره من وعي ديني وسياسي وقدرة على التفكير النقدي، يحمي الفرد من أي محاولة للإيقاع به أو تجنيده من قبل العناصر الإرهابية المتطرفة.

التجربة المصريَّة في مُكافحة التطرُّف وتحقيق الأمن الفكريّ:

تَمْهِيدٌ: "ثمَّةٌ مَا يُشْبِهُ الإجْمَاعَ بَيْنَ المُتَخَصِّصِينَ فِي دِرَاسَةِ الجَمَاعَاتِ الإرهابيَّة على أنَّهُ: لابُدَّ من اتِّخاذ حُزْمَةٍ كاملةٍ من التَّدابير غير العسكريَّة والأمنيَّة، لمُواجهة التَّطرُّف، تشتملُ على الجوانب الفكريَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة والسِّياسيَّة". (عبد الوهاب، 2015م: 1). ولذلك، تصاعد اتِّجاهُ الدُّول لصياغة سياساتٍ للتَّحصين الفكريّ ومُواجهة التَّطرُّف، سواءٌ

منْ خلال جعل السِّياقات المُجتمعيَّة غير مُواتية لانتشار الفكر المُتطرِّف أو علاج المُتطرِّفين وتصحيح رُؤيتهم الفكريَّة، وغرس قيم التعايُش والاعتدال لديهم، بالتَّوازي مع عمليَّات إعادة تأهيل ودَمْج المُتطرِّفين اجتماعيّاً.(يونس، 2015م:14). أو من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة التطرف في عالمنا العربي، مثل: مركز "اعتدال" الذي أنشأ في الرياض بالسعودية عام 2017م. (يونس، 2017م: 10). أو من خلال مناهضة الفكر المتطرف عبر التشريعات الوطنية، كقانون مكافحة الجرائم الإرهابية بالإمارات، الذي سعى لاحتواء الأفراد الذين يتبنون الفكر المتطرف أو الإرهابي، وذلك بإيداعهم في أحد مراكز المناصحة. (الرشيدي، 2016م: 5). هذا بالإضافة إلى التركيز على التعليم، والمؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية، ومراكز التفكير والدراسات(الدسوقي، 2017م:46)، وكذلك: تأصيل ثقافة المواطنة والتسامح داخل المجتمع، (إسماعيل،2021م). وتنشئة أجيال تفكر عن طريق العقل، الناقد، المتحرر من السياجات اللاهوتية.(السنوسي، 2020م: 99). للمزيد حول التفكير الناقد أنظر: (الحصادي،2020م). (وول، 2004م).

ملامحُ التجربة المصريَّة في مُكافحة الإرهـاب والتطرف:

"تحولت ظاهرة التطرف في مصر، خاصة بين الشباب، إلى "قضيَّةٍ" أصبحت تشغلُ دوائر صُنْع القرار في الدَّولة؛ ليس لكَوْنِهَا تُعدُّ الدَّافعَ الفكريَّ للإرهاب بأنواعه المُخْتلفة، التَّقليديَّة وغير التَّقليديَّة، ولكن بسبب التَّداعيات غير المقصُودة(unintended consequences) المُترتِّبة على انتشار الأفكار المُتطرِّفة بأنواعها المُختلفة، والتي تُهدِّدُ السَّلام الاجتماعيَّ والاستقرار وفُرص التَّحديث في الدَّولة خلال الفترة المُقبلة". (رجب، 2015م:5).

وقد شهدت مصرُ خلال عامي (2014-2015) مستويات غير مسبوقة من النشاط الإرهابي، الذي دفعها إلى خوض حرب شرسة وطويلة المدى ضد التنظيمات الإرهابية ذات الامتدادات الإقليمية(جمعة، 2015م: 3-4). (زهران، 2019م). وتظل قضية مكافحة التطرف والإرهاب في مصر من القضايا التي حافظت على تصدرها قائمة أولويات نظام الرئيس السيسي منذ توليه الحكم في يونيو 2014 وحتى نهاية فترة ولايته الأولى. وشهدت هذه الفترة تطوُّرًا ملحُوظًا في سياسات مُكافحة الإرهاب والتطرف التي اتبعتها

الدَّولةُ، هذا التطور لا يقتصرُ على السِّياسات الأمنيَّة أو العسكريَّة في التَّعامُل مع الإرهاب، والتي تُركِّزُ عليها العديدُ من مراكز الفكر الغربيَّة والعديدُ من المُهتمِّين بالإرهاب في مصر، على نحوٍ يدْفعُهُمْ إلى استنتاج بأنَّ هُناك "عسكرة" و"أمننة" لمُكافحة الإرهاب في مصر، حيثُ أنَّ هُناك أبْعادًا غير أمنيَّةٍ في مُكافحة الإرهاب استثمرت فيها الدَّولةُ خلال الفترة الماضية. (رجب، 2018م:2). انطلاقا من أن مواجهة الإرهاب والتطرف مهمة محورية للحفاظ على استقرار المُجتمع وأمان المُواطن، فمُواجهةُ الفكر المُتطرف هُو بمثابة مُواجهة حقيقية للإرهاب، وهُو حقٌّ أصيلٌ منْ حُقُوق الإنسان. (ناصيف، 2019م:182). وقد توصلت إحدى الدراسات –في السنوات الماضية-عن أثر العنف السياسي والتطرف الديني على الأمن القومي المصري، إلى أن القصور الواضح في التعليم الديني في المؤسسات التعليمية في مصر قد أدى إلى التجاء الكثيرين من الشباب إلى جماعات دينية ليس لها علم كاف للتعرف على دينهم. (أبوزيد وآخرين، 2011م: 51). وفي هذا الإطار، قدم الرئيس السيسي في مايو 2017م "استراتيجية مصر الشاملة لمواجهة خطر الإرهاب ودحر التطرف"، وذلك من خلال مواجهة جميع التنظيمات الإرهابية دون تمييز، وعدم اختصار المواجهة في مسرح عمليات واحد دون آخر، وتأكيده على المواجهة الشاملة بمواجهة جميع أبعاد ظاهرة الإرهاب فيما يتصل بالتمويل، والتسليح، والدعم السياسي والأيديولوجي.. (الدسوقي، 2017م:46). وأنظر: كلمة الرئيس السيسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2014م.

(الأهرام، 2014م:1). وقد اتبعت مصرُ سياساتٍ تتعلَّقُ بتحصين المُجتمع من مخاطر التطرف، وهي تتعلقُ بصُورةٍ رئيسيَّةٍ بالتَّعامُل مع التطرُّف باعتباره المُحرِّك الرَّئيسي للإرهاب، ويُمكنُ القَوْلُ إنَّ ما بُذِلَ من جُهُودٍ في مصر خلال المرحلة الحاليَّة يتعاملُ مع التطرف الدينيّ باعتباره الصُّورة الرَّئيسيَّة للتَّطرُّف، والمسْئُولة عن العمليَّات الإرهابيَّة التي شهدتها البلدُ في السَّنوات الماضية. (رجب، 2018م:3).

ومن المعلوم أن الدول التي تعاني من الإرهاب اتجهت لبذل جهود مُكثفة لتطوير آلياتٍ غير عسكرية لمُواجهة التنظيمات الإرهابية والفكر المتطرف، تركز على: تجفيف المنابع، وتخفيف بؤر التوتر، وقياس معدلات التجنيد، وتفريغ الحواضن، وتأهيل عوامل الاستقرار، وخفض التمويل، والإعلام المضاد. (الترابي، 2015م: 40). وقد اتبعت عدة سياسات وخطوات مهمة، منها:

1- دور المؤسسات الدينية(الأزهر الشريف): أعلن الأزهر عن استراتيجية جديدة بهدف تصحيح صورة الإسلام في العالم، والتعريف بتعاليمه السمحة، من خلال صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة به، وإطلاق ثلاثة برامج تليفزيونية، دينية واجتماعية، والإعلان عن إطلاق قناة الأزهر الشريف. كما تم إطلاق مشروع "تشريح العقل المتطرف"، من قبل مرصد الفتاوى التكفيرية بدار الإفتاء المصرية، لمعرفة العوامل التي تؤدي للتطرف، بهدف حماية الشباب من الوقوع في التطرف والإرهاب.(الدسوقي:46-47).

كما تم إطلاق "مرصد إليكتروني" تابع للأزهر الشريف للرد على الفتاوى التكفيرية التي تنشرها تنظيمات "داعش"، و"بوكو حرام"، و"لشكر طيبة"، و"طالبان" أفغانستان، وغيرها. وذلك إلى جانب الأنشطة الخاصة بتدريب الأئمة والوعاظ، وإرسال القوافل الدعوية إلى القُرى والنُّجُوع لتصحيح المفاهيم السَّائدة عن الإسلام، وتصحيح الكثير من المفاهيم المغلُوطة مثل: الحاكميَّة، والخلافة، ودار الإسلام، ودار الحرب، والهجرة، والبيعة، وغيرها. (رجب: 4). وأنظر: (الصائغ، 2015م: 68).

2-دور المؤسسات التعليمية: وهي تعد أقوى أدوات المواجهة بما تغرسه في النشء من قيم السلام وثقافة التعايش، عبر المراحل التعليمية المختلفة، لكن هذا الدور لا يؤتي ثماره إلا عقب فترات زمنية طويلة. (الدسوقي:47). وقد اعتمد وزير التربية والتعليم المصري د/ محمود أبو النصر: «استراتيجية الأمن الفكري لمواجهة ظاهرتي العنف والتطرف بالتعليم قبل الجامعي»، مدة الاستراتيجية: 3 سنوات. تبدأ من العام الدراسي:2015/2014م، وتنتهي في:2017/2016م. وتقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: يتم فيها إعداد الأدوات واختيار عينة من المدارس داخل المحافظات، والبدء بنشر ثقافة "الأمن الفكري" بالمدارس، وتدريب المعلمين والموجهين والقيادات التربوية والتعليمية وأولياء الأمور، كما يتم إنشاء "نادي الأمن الفكري والمعلوماتي" بالمدارس، وتدريب معلمي الأنشطة للقيام بأعباء تنمية مكونات "الأمن الفكري".

المرحلة الثانية: يتم فيها البدء في معالجة مكونات الأمن الفكري والمعلوماتي مع الطلاب، من خلال حصة واحدة أسبوعيا، أو بالتناوب مع حصة المكتبة، إضافة إلى تفعيل أندية "الأمن الفكري".

المرحلة الثالثة: يتم فيها متابعة التجربة، وإعداد دورات تدريبية لعلاج الصعوبات ضمانا لإرساء الفكرة داخل الميدان، مع دراسة إمكانية تعميمها على جميع المدارس، ودمجها في الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي حتى عام 2030م. (الدويك:11). جدير بالذكر أن مصر كانت لها تجربة في تدريس الأخلاق، تحدثت عنها وسائل الإعلام سنة 2010م، مؤكدة

أن وزارة التربية والتعليم آنذاك أكدت أن تدريس هذه المادة يهدف إلى التركيز على مبادئ خاصة بالأخلاق والمواطنة. (البياري، 2010م: ص10).

3-دور المؤسسات الثقافية: لها دور مهم في التثقيف ونشر الوعي في المجتمع، وكشف مخاطر الفكر المتطرف، من خلال كتابات المفكرين والمثقفين، وإصداراتها ومطبوعاتها المختلفة، وخير مثال على ذلك: مكتبة الإسكندرية، التي تقوم منذ سنوات بعقد مؤتمر سنوي عن التطرف والإرهاب. (الدسوقي:47).

4-مراكز التفكير والدراسات: وهي معنية في المقام الأول بدراسة هذه الظاهرة، وتتبعها، وتحليلها، وتقديم أفكار جديدة لصانع القرار للتصدي لها، وإن كان التنسيق بينها أصبح ضرورة حتمة. (المرجع السابق:47). ومنها: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، والمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، والمراكز البحثية في الجامعات المصرية، وغيرها من مراكز التفكير والدراسات في مصر.

جدير بالذكر أنه تم في 2017م إنشاء "المجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف"، بموجب القرار رقم (355)، بهدف إلى حشد الطاقات المؤسسية والمجتمعية للحد من مسببات الإرهاب ومعالجة آثاره ويشكل المجلس، برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وشيخ الأزهر وبابا الإسكندرية ووزير الدفاع ووزير الأوقاف ووزير الشباب والرياضة ووزير التضامن الاجتماعي ووزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير العدل ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي ورئيس جهاز المخابرات العامة ورئيس هيئة الرقابة الإدارية. (المصري اليوم،2017م).

5- المراجعات الفكرية والأيديولوجية: تعد جوهر أي استراتيجية لمكافحة التطرف، وتقوم على محاولة إقناع أعضاء تلك الجماعات بمراجعة أفكارهم والتخلي عنها، وفي هذا السياق يشار إلى الخبرة المصرية في هذا المجال؛ حيث تمت مراجعة فكرية لأعضاء الجماعة الإسلامية في التسعينيات، ونجحت في وقف نزيف الدماء الذي كان من المُمكن استمراره وتفشيه في البلاد. وصدرت سلسلة من الكتب الناتجة عن عمليات المراجعات الأيديولوجية تلك، ومن هذه الكتب: "النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتبسين"، وأقر الأزهر الشريف بما جاء في هذه الكتب من مفاهيم صحيحة للدين، وشجب المفاهيم المغلوطة عند تلك الجماعات. (الورداني، 2016م). (وليم، 2016م).

أبرز التحديات التي تواجهها الدولة المصرية في مواجهة التطرف: (رجب، 2018م:4).

1-غياب آلية مؤسسية للاستفادة من الخبراء المتخصصين في مجال الإرهاب والتطرف.

2-القراءة غير المتخصصة للمؤشرات الدولية الخاصة بالإرهاب والتطرف.

3-عدم وجود وثيقة تتضمن استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف.

4-تعدد وتكرار أدوار المؤسسات الدينية في التعامل مع الفكر الديني المتطرف.

5-محدودية الجهود الخاصة بتمكين المواطن من لعب دور مسئول في مكافحة الإرهاب والتطرف.

وأشارت بعضُ الدِّراسات إلى أنَّ: أجهزة الدَّولة المصريَّة ووزارتها اتخذت سياستين رئيسيَّتين في سبيل مُعالجة ظاهرة التطرُّف، تمثلت الأولى: في تفكيك البُنى القانُونيَّة والمُؤسَّسيَّة للكيانات الدَّاعمة للتطرُّف، أمَّا الثانية: فانصرفت إلى

مُحاصرة الفكر المُتطرِّف، واضطلع بهذا الدَّور مُؤسَّسة الأزهر بالتعاوُن مع وزرات الأوقاف والشباب والثقافة ودار الإفتاء. واستنتجت الدراسة أنَّ: هذه السِّياسات هي عبارةٌ عنْ "أنشطةٍ" عامَّةٍ تُركِّزُ على مُحاربة التطرُّف الفكريّ والدِّينيّ، ولا تستهدفُ بصُورةٍ مُحدَّدةٍ الفئات المُحتمل تجْنيدُها منْ جانب الجَمَاعَاتِ الإرْهَابِيَّةِ، ومَنَاطِقِ تَمَرْكُزِهَا، والسِّياقات الاجتماعيَّة والبيئيَّة المُحيطة بها، وبالتالي، غلب عليها الطابعُ "العلاجيُّ"، دُون أنْ يَمْتَدَّ ذلك إلى صياغة "استراتيجيَّةٍ مُتكاملةٍ"، يُوجدُ كيانٌ مُؤسَّسيٌّ لتنفيذها، ولديها مُؤشِّراتٌ استباقيَّةٌ واضحةٌ ترصدُ الظَّاهرة قبل انتقالها إلى مرحلة العُنف والإرهاب. (الورداني، 2015م).

وتُركِّزُ السِّياساتُ الخاصَّةُ بتحصين المُجتمع على مُكافحة الأفكار الدِّينيَّة المُتطرِّفة، بينما لا تتعاملُ مع الأسباب الأخرى لانتشار الفكر المُتطرِّف، ذلك أنَّ انتشار التطرُّف والإرهاب لا يرتبطُ بانتشار خطابٍ دينيّ بعيدٍ عن الخطاب الوسطيّ الذي تُعبِّرُ عنهُ مُؤسَّسةُ الأزهر فقط، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ. على سبيل المثال، هُناك عددٌ من القادة الإرهابيين النَّشطين في شمال سيناء هُمْ أُخوةٌ وأبناءُ إرهابيين اعتقلتهم قُوَّاتُ الشُّرطة في حملاتٍ نُفِّذَتْ في عام 2006، وتكوَّنتْ لديهم توجُّهاتٌ ليس لها علاقة بالدِّين، كانت هي السَّببُ الرَّئيسيُّ لانضمامهم إلى تنظيم "أنصار بيت المقدس" فيما بَعْدُ. وفي مُحافظات الوادي، خاصَّةً في حالة "العقاب الثوريّ" و"المُقاومة الشَّعبيَّة"، ومُؤخَّراً "لواءُ الثورة"، و"حسم"، فإنَّهُمْ لا يستندُون فيما يُمارسُونهُ منْ إرهابٍ للأفكار الدِّينيَّة الرَّاديكاليَّة، وإنَّما لمجمُوعةٍ من المُعتقدات المُتشابكة، والتي تجمعُ بين الأسباب الشَّخصيَّة وعوامل أُخْرَى. (رجب،2019م:28-29). ويرى البعضُ أنَّ: برامج "إعادة التأهيل الوطنيَّة" قد لا تمْنَعُ الإرهابيين من مُمارسة العُنف في حال وُجُود مُحفِّز. (Trigger). (رجب، 2017م: 76). ويُمْكِنُ القولُ إنَّهُ من المُهِمّ أنْ تعمل الجهاتُ المعنيَّةُ بقضيَّة مُكافحة الإرهاب على تطوير استراتيجيَّةٍ قوميَّةٍ مُتكاملةٍ لمُكافحة الإرهاب وأخرى لمُكافحة التطرف، على أساس الشراكة بين مُؤسَّسات الدَّولة والمُواطن والمُجتمع المدنيّ من أجل مُعالجة دوافع الإرهاب، والعمل على تحصين المُجتمع. وتظلُّ الخُطوةُ المُهمَّةُ التي يتعيَّنُ على الحُكُومة اتخاذُها خاصَّة بتطوير برامج وإجراءات تُعْنَى بمُعالجة التحدِّيات المطرُوحة في هذا الإطار، والتعامُل معها كمُكون رئيس في برنامج الحُكُومة طوال الفترة المُقبلة، وعلى نحو يُعززُ من قُدراتها على تخطيط وتقييم ما يتم تنفيذُهُ منْ سياساتٍ. (رجب، يناير2019م:35).

سياساتُ تعزيز "الأمن الفكريّ" في مصر بين التأييد والرفض:

وفي هذا الصَّدد، نُلاحظُ أنَّ سياسات تعزيز "الأمن الفكريّ" في مصر قد تمَّ تناوُلُها في المُجتمع المصريّ بين التأييد والرَّفْضِ، على صعيد المُصطلح ذاته، وعلى صعيد السِّياسات والاستراتيجيَّات:

- التيَّارُ المُؤيِّدُ: إلى جانب وزارة التعليم التي تبنَّت المشرُوع، وبقيَّة المُؤسَّسات الرَّسميَّة المعنيَّة، نُلاحِظُ أنَّ العديد من الكُتَّاب والباحثين والخُبراء التربويين قد أيَّدُوا هذا المشرُوع، فنجد مثلاً –على الصَّعيد الرَّسْمِيّ-أنَّ: اللواء حسام أبو المجد رئيسُ قطاع مكتب وزير التربية والتعليم يُؤكِّدُ: "أنَّ استراتيجيَّة الأمن الفكريّ موضُوعٌ هامٌّ يلمسُ الأمن القوميَّ لمصر، وأنَّ مُبادرة وزارة التربية والتعليم فى توصيل الاستراتيجيَّة ومحاورها في صُورةٍ سهلةٍ مُبسَّطةٍ لكافَّة المنظُومة التَّعليميَّة، بدْءًا من القيادات، وانتهاءً بالطَّالب في مدرسته، فهُو أفضلُ الطُّرُق للحُصُول على فكرٍ واعٍ مُستنيرٍ. مُعْتبراً أنَّها ضرُورةٌ مُلحَّةٌ تفرضُها علينا الظُّرُوفُ الرَّاهِنَةُ؛ وذلك للعمل على حماية أولادنا، وصيانة فكرهم منْ كافة أنواع الغزو الثقافي الهدام، الذي قد يتعرضون له من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، مشيرا إلى أنها تسير على خطة تدريجية تبدأ بنشر ثقافة الأمن الفكري فى المدارس، ومرورا بمُمارسة أنشطة من خلال نواد للأمن الفكري تدعم ذلك المشروع، انتهاء بتضمين ذلك في المناهج في مرحلة لاحقة بصورة عامة دعما للمواطنة والانتماء واحترام القانون وحق الاختلاف فى جو من

التفاهم المشترك". (نافع، 2015م). منْ جهته أوضح د/ناصر السيد عبد الحميد أستاذ المناهج وطرق التدريس بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية الاستراتيجية، أن: "الأمن الفكري يضمنُ بناء مجمُوعةٍ من المُقوّمات الشَّخصيَّة تحمي مُعتقدات الطالب وأفكاره، وتدعمُ الطمأنينة والأمن النفسي لديه، وما يرتبطُ بهما من استقرارٍ اجتماعيّ، وخفض ظاهرة العُنف المدرسيّ. ويتضمَّنُ مجمُوعة من المُكوّنات: الولاءُ والانتماءُ للوطن، والتَّحْصينُ الفكريُّ والأخلاقيُّ للطالب(التربية الأخلاقيَّة)، وتأكيدُ قيم التسامُح والاعتدال والوسطية، ونشرُ ثقافة الحوار والاختلاف، وقبُولُ الآخر، ونبذُ العُنف والتطرف الفكري، وتقدير العقل وتهذيب النفس، وآليات الأمن التقني وأمن المعلومات، ومعالجة الشائعات عبر وسائط المعلومات والتواصل، تقدير رجال الدين والفكر والدولة، تقدير رجال الأمن في الحفاظ على الوطن. (نافع، 2015م).

-التيارُ المُعارضُ: حيثُ رأى البعضُ أنَّ: "الأمن الفكريَّ هُو جُزْءٌ من لُغة الثرثرة والفراغ العقليّ، وتعبير عن غياب الثقافة والمُثقف والمُقاربة السُّوسيُو- ثقافيَّة في مُعالجة المُشكلات.. هذه الظاهرةُ تعُودُ أيضاً إلى أنَّها جُزْءٌ منْ حالةٍ عامَّةٍ تتمثلُ في هيمنة اللغة السَّائلة والغامضة والمُضطربة، عند النُّخبة، وبين الجُمهُور، والتي هي دلالةٌ على تدهوُرٍ في التعليم والتَّكوين والخبرات..وشيُوع لُغةٍ وتعبيراتٍ غامضةٍ تنطوي على تهرُّبٍ من المسؤُوليَّة والالتزام والانضباط اللغويّ في استخدام المُفردات والتراكيب اللغويَّة، والمعاني والدلالات المُحدَّدة، وهي تَجَلّ منْ تجلّيات "الفهلوة" عُمُوماً، واللغويَّة على وَجْهِ الخُصُوصِ. (عبد الفتاح، 2015).

ورأى البعضُ أنَّ: "هذه ليست استراتيجيَّة «للأمن الفكري»، ولكنَّ الأصح قولاً أنَّها: استراتيجيَّةٌ «للقهر الفكريّ»؛ لنْ تُوفر أمناً، ولنْ تُحَارِبَ تطرُّفاً، وسيكُونُ لها أثرٌ سلبيٌّ فادحٌ على العمليَّة التَّعليميَّة، وستخلُقُ طُلاَّباً مُشوَّشين فكريّاً ونفسيّاً، يعيشُون تحت الوصاية والخوف، وعدم الثقة تجاه كُل ما هُو أجنبيٌّ أو وافدٌ أو غير مُتطابقٍ مع مُواصفات «الفكر الوطنيّ»، يخافُون من الاختلاف، وتعُوزُهُمْ قُدراتُ إدارة التنوُّع، وهُو ما مِنْ شأنه خَلْقُ مُستقبلٍ بائسٍ لمُجْتَمَعٍ عَانَى ويُعَانِي كثيراً، ولا حاجة لهُ بالمزيد من المآسي. كما أنَّ هذه الاستراتيجيَّة لا تحترمُ أصْلاً التنوُّع الثقافيَّ والدِّينيَّ الموجُود في مصر". (عبد ربه، 2015م). وفي هذا الإطار رأى آخرُون أنَّ: "تحقيق الأمن الفكريّ فشل؛ لأنَّه وُلِدَ في ظلّ ظُرُوفٍ طارئةٍ، أوْ قُلْ: بسبب ظُرُوفٍ مُعيَّنةٍ كردِّ فِعْلٍ للأعمال الإرهابيَّة التي تقعُ منْ وقْتٍ لآخر، ولذلك كان مَضْمُونُهُ الأوْحَدُ والأَسَاسِيُّ هُو مُواجَهَةُ الفِكْرِ الجِهَادِيّ والتَّكفيريّ المُنتشر بين شرائح عدَّة في المُجتمع لا يُمْكِنُ تحديدُها.. ثم اتسعت الفكرة ليصبح مضمونها الأساسي مواجهة الفكر الجهادى والتكفيري، ثم اتسع أكثر عندما تحول من مجرد مُحاربة الإرهاب فقط إلى مُواجهة ما دُعِيَ بـ«الغزو الثقافي»، والحفاظ على النقاء الفكريّ للمُواطنين. إذا يُمكنُ القولُ أنَّ المشرُوع لهُ صيغتان، صيغة أصيلة ضيّقة: تتعلقُ حصْراً بالفكر الذي يُؤدِّي إلى الإرهاب بأشكاله كافَّةً، وقد نجح هذا المشرُوعُ بحسب هذه الصِّيغة في مُحاربة الإرهاب، لكنَّ المُشكلة هي في مُحاولة وضع صياغةٍ مُوسَّعةٍ للمشرُوع: أطلق عليها لسببٍ أو آخر، أنَّها تتصدَّى لأفكارٍ دخيلةٍ ووافدةٍ ومشبُوهةٍ، وهُنا يصبحُ المشرُوعُ الأصليُّ مشرُوعاً آخر تماماً، بلْ يُمكنُنا القولُ إنَّهُ مشرُوعٌ مُنافٍ للمشرُوع الأوَّل، فالصيغة المُوسَّعة تُحوّلُ "الأمن الفكريَّ" منْ حالةٍ ذاتيَّةٍ إلى حالةٍ موضُوعيَّةٍ؛ حيثُ أشعُرُ أنا بالتَّهديد لأنَّ هُناك طرفا آخر مُهدِّدٌ وليس أنا، أيْ بعبارةٍ أخرى يجعلُ شُعُوري مأخُوذاً منْ طرفٍ ثالثٍ، وهذا الأمرُ ذاتُهُ هُو الذي سمح للفكر الإرهابيّ أنْ ينمُو فى المُجتمع، أيْ اقتناعُ أفراد المُجتمع بأنَّ أمنهُم الفكريَّ ينبُعُ منْ تشخيص وتقويم طرفٍ آخر بالخوف عليه، وليس من الخوف الشَّخصيّ أو الذاتيّ. (لمعي، 2020م).

مُقترحاتُ لتحقيق "الأمن الفكريّ" في مصر:

لكي تتمكَّن مُؤسَّساتُ التَّعْليم من الاضطلاع بدورها في مُواجهة التَّطرُّف والعُنف، وتحقيق "الأمن الفكريّ" للفرد والمُجتمع، من الضَّرُوريّ أنْ تتوفَّر لها الرُّؤيةُ الواضحةُ، والمناهجُ السَّليمة، وأنْ تُتابع تطوُّر صُور التَّطرُّف، وتستعين بآليَّات لمُواجهتها تتناسبُ مع أساليبه واتِّجاهاته وتداعياته، وطبيعة طُلاَّب المدارس، وتغيُّر نمط الحُرُوب وأساليب التدخُّل في شُئُون الشُّعُوب، هذا بالإضافة إلى ضرُورة رصد الظواهر السُّلُوكيَّة لدى الطلبة، ومُراقبة الصِّراعات، وصُور العُنف، والأفكار غير السَّويَّة، والعمل على تصحيحها، منْ خلال الاستفادة من أهل الرأيّ والخبرة بموضُوعات "الانحراف الفكريّ" والتطرُّف، وتوظيف الأنشطة التَّربويَّة في تعزيز مُمارسة الدِّيمُقراطية، وحُرِّيَّة الرأيّ وأدب الحوار. (الهلالي، 2020م).

وإذا كانت العبرة دائما في التطبيق على أرض الواقع، والخطط والاستراتيجيات إذا لم تكن فاعلة وقابلة للتطبيق تكون مجرد حبر على ورق، فإننا نشير إلى أن مجموعة من المقترحات لتحقيق "الأمن الفكري" في مصر بشكلٍ خاصٍّ، أو في دُولنا العربيَّة بشكلٍ عامٍّ، ومنها ما يلي:

- إشاعةُ رُوح الحوار الإيجابيّ العقلانيّ وثقافة الاختلاف، واحترام وجهات النظر بشكلٍ مُستمرٍّ.
- المُراجعة المستمرة للمناهج (المقررات) الدراسية، من أجل تنقيتها من أي انحراف فكري بأي مرحلة.
- إضافة مادة (التفكير الناقد) لكل المراحل الدراسية؛ لأهميتها القصوى في تشجيع الطلاب على استخدام عقولهم، والنقاش الموضوعي، وعدم أخذ كل المعلومات على أنها مسلمات لا تقبل النقاش.
- التركيز على الأنشطة الدراسية التي تحقق الأهداف التربوية المُرتبطة بـ"الأمن الفكري" للطلاب.
- الانتقال من العموميات إلى تحديدات ومهمات واضحة تشمل: توزيع الأدوار، وتحديد المسؤوليات، وتخصيص المهام المنوطة بكل فرد.
- تحديد الأهداف الخاصة بكل نشاط، وترجمتها إلى ممارسات وتطبيقات تتناسب ودور كل عضو.
- المتابعة المستمرة للاستراتيجية الموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم لتحقيق "الأمن الفكري"، والتعرف على أوجه القصور التي قد تعتريها عند تطبيقها على أرض الواقع، فالتجربة خير برهان.

(أنظر: عبدالله،2017م: 214-216). (أبو عراد، 2010م:250-252).

ويمكن تحقيق **"الأمن الفكري"** من خلال العمل على ثلاث مراحل رئيسية، الأولى: مرحلة الوقاية من "الانحراف الفكري"، من خلال المؤسسات التعليمية في مراحلها المختلفة، المرحلة الثانية: المناقشة والحوار، من قبل المسؤولين عن التعليم وأصحاب الفكر والرأي من الخبراء والباحثين، للتصدي للأفكار المنحرفة. المرحلة الثالثة: التقويم والعلاج، وتبدأ بتقييم الفكر المنحرف، وتقدير مدى خطورته، ثم ينتقل العمل إلى مستوى أعلى وهو تصحيح هذا الفكر، من خلال الدور المهم الذي تقوم به المؤسسات التربوية مثل: المدرسة والجامعة في معالجة هذا الفكر. (الدويك، 2017م: 16).

الخاتمة والنتائج:

خلُصَت الورقةُ إلى أنَّ: "الأمن الفكريَّ" بأبعاده المُخْتلفة مُهِمٌّ في حماية الفرد والمُجتمع من الأفكار المُتطرِّفة والمُنحرفة، وهُو أحد الرَّكائز المُهِمَّة في حماية "الأمن الوطنيّ"، وتُوصي الورقةُ بضرُورة إطلاق "مشرُوعٍ استراتيجيٍّ وطنيٍّ"،

يقُومُ على تكامُل جميع الجهات المعنيَّة، منْ أجل مُواجهة الفكر المُتطرِّف، والسُّلُوك الإرهابيّ منْ خلال آليَّاتٍ عَمَلِيَّةٍ مُحدَّدةٍ هدفُها الرَّئيسيُّ: تحصينُ "البناء الفكريّ"، وخُصُوصاً للشَّبَابِ، ضِدَّ كَافَّةِ المُؤثِّرات الفِكْرِيَّةِ السَّلبيَّةِ المُنْحَرِفَةِ التِي يُمْكِنُ أنْ تَأْتِيَ إِلَيْهِ مِنَ الخَارِجِ.

إنَّ أيَّ استراتيجيَّةٍ ناجحةٍ لمُكافحة "الفكر المُتطرِّف" ومُمارسة العُنف والإرهاب ينبغي أنْ تنبني على فهمٍ دقيقٍ للأسباب التي تدفعُ الأفراد والجماعات إلى انتهاج هذا الطَّريق، والعوامل المُؤثِّرة عليه، مع ضرُورة معرفة خريطة الجماعات الإرهابيَّة في الدَّولة، وأنواعها، والمُتطلبات اللازمة لتحقيق تلك الاستراتيجيَّة، مادِّيّاً وبشريّاً، فهذا الفهمُ العميقُ هُو الضَّمانةُ التي سوف تجعلُ تلك السِّياسات والاستراتيجيَّات تُحقِّق أهدافها وغاياتها المطلُوبة. ولهذا، فإنَّ صياغة استراتيجيَّةٍ وطنيَّةٍ لتحقيق "الأمن الفكريّ" في مُواجهة ظاهرة التَّطرُّف والإرهاب تتطلَّبُ تضافُر كافَّة الجُهُود المُؤسَّسيَّة والمُجتمعيَّة لتحقيق هذا الهدف، والوُصُول إلى تلك الغاية النَّبيلة. ويمكن من خلال التجربة الليبية في التعاطي مع ظاهرة التطرف خلال السنوات الماضية صياغة "استراتيجية وطنية لتعزيز الأمن الفكري" في مواجهة الفكر المتطرف، على أن تتضافر جهود كافة الجهات والمؤسسات المعنية بهذا الأمر، وأبرزها: وزارة التعليم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الثقافة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وتخصص لها إمكانيات مادية وبشرية مناسبة لإنجازها على أكمل وجه. على أن يتم استلهام كافة التجارب العربية والعالمية في هذا الصدد، ومنها على سبيل المثال: التجربة المصرية في مكافحة التطرف وتعزيز الأمن الفكري، التي بها الكثير من الدروس المستفادة، ويمكن التعويل عليها لإنجاز تلك الاستراتيجية الوطنية، ويظل المواطن هو رأس المال البشري الثمين للدولة، والذي يجب توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتحصينه فكريا من "الانحراف الفكري"، وتعزيز أمنه الفكري، وحمايته من كافة أشكال التطرف والإرهاب.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. ابن منظور، **لسان العرب، المجلد: الخامس**، القاهرة: دار الحديث للنشر والتوزيع، 2003م.
2. أحمد أبوزيد(إشراف)، سوسن فايد (باحث رئيسي)، وآخرين، **العنف السياسي في المجتمع المصري في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية: الجماعة الإسلامية نموذجا: التقرير الأول**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2001م.
3. أحمد فتحي سرور، **المُواجهة القانونية للارهاب**، ط2، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، نوفمبر 2008م.
4. إسراء أحمد إسماعيل، **ثقافة المُواطنة في مُواجهة التطرف**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2021م.
5. إلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، ط1، بيروت: (مجد) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008م.
6. توماس وول، **التفكير الناقد في القضايا الأخلاقية**، ترجمة: نجيب الحصادي، مراجعة علمية: محمد زاهي المغيربي، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004م.
7. جميل أبو العباس زكير الريان، **المتطرفون: التطرف الفكري نشأته وأسبابه و آثاره وطرق علاجه**، ط2، برلين/ ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020م.
8. حازم العقيدي، **كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية ودورها**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016م.
9. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997م.
10. خالد خميس السحاتي، **آراء وتأملات في عالم السياسة**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2019م.
11. رجب أبو دبوس، **القاموس: سياسي**، ط1، سرت/ ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996م.
12. زكريا الشلول وآخرين، **معالم في الثقافة الإسلامية**، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2013م.
13. سمير نعيم أحمد، "المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني"، في: مجمُوعة باحثين، **الدين في المُجتمع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 1990م.

14. السيد أحمد مصطفى عمر، **إعداد المُقترحات الأوليَّة لمشرُوعات البُحُوث: مع نمُوذجٍ للتَّطبيق**، ط1، بنغازي: منشُورات جامعة قاريونس، 1992م.
15. صالح السنوسي، **التطرف الديني: الأمومة الثقافية وتغذية الواقع**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2020م.
16. الطاهر أحمد الزاوي، **مختار القاموس: مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير**، ليبيا/تونس: الدار العربية للكتاب، 1984م.
17. عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008م.
18. عبد الحميد دغبار، **جامعة الدول العربية ومسار التغيير السلمي والاصلاح الشامل في الوطن العربي: الآمال المنتظرة والتداعيات المحتملة**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014م.
19. عبد الله محمد مسعود وعلي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مُقاربة نظرية تطبيقية**، ط1، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006م.
20. عثمان عمر بن عامر، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي**، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2002م.
21. عزت عمر، **ظاهرة العنف في الخطاب الروائي العربي**، دبي/ الإمارات المتحدة: كتاب مجلة دبي الثقافية، دار الصدى للصحافة والنشر والتوزيع، الإصدار: (118)، ديسمبر 2014م.
22. علي العميم، **شيء من النقد.. شيء من التاريخ: آراء في الحداثة والصحوة وفي الليبرالية واليسار**، ط2، بيروت/ لبنان: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012م.
23. علي محمد عيسى الأصيبعي وجمعة علي اللافي، **المظاهر والحركات الهدامة: المخدرات والزندقة والغزو الفكري والثقافي**، الزاوية/ ليبيا: الشركة العامة للورق والطباعة، 2002م.
24. عمرو هاشم، التطرف والإرهاب: دراسة اجتماعية نفسية سياسية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991م.
25. غازي عناية، **إعداد البحث العلمي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009م.
26. غوستاف لوبون، **الآراء والمعتقدات: نشوؤها وتطورها**، ترجمة: نبيل أبو صعب، ط2، دمشق/ سوريا: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016م.
27. فتحي حسن ملكاوي، **البناء الفكري: مفهومه ومستوياته وخرائطه**، ط1، هرندن/ فرجينيا الولايات المتحدة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2015م.
28. فهد عبد الكريم أبو العثم، **من حصاد السنين: أبحاث ساخنة في قضايا معاصرة**، عمَّان: دارُ الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م.
29. كاستوري سين وتيم موريس، "هل تستخدم أنظمة الحكم في آسيا الوسطى الإرهاب كذريعة؟"، في: كاستوري سين وتيم موريس، **المجتمع المدني والحرب على الإرهاب**، ترجمة: حازم إبراهيم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م.
30. ماثيو جيدير، **منهجيَّة البحث: دليلُ الباحث المُبتدئ في موضُوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه**، تَرْجَمَهُ من الفرنسيَّة: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، القاهرة: (د.ن).
31. مجدي عزيز إبراهيم، **المنهج التربوي والوعي السياسي**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1998م.
32. مجمُوعة باحثين، **مرجعيات العقل الإرهابي: المصادر والأفكار**، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب: (130)، 2017م.
33. مسفر بن علي القحطاني، **أثر المنهج الأصولي في ترشيد العمل الإسلامي**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008م.
34. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002م.
35. منصور أحمد عبد المنعم، **التطرف الفكري: نشأته أسبابه آثاره وطرق علاجه**، عمَّان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2018م.
36. نجوى الفوال (مشرفا ومحررا)، وآخرين، **تعرض الجمهور المصري لمشاهد العنف في القضيتين الفلسطينية والعراقية في القنوات التليفزيونية العربية الأرضية والفضائية**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2009م.
37. نجيب الحصادي، خلف نصار، باسم عتيلي، **مهارات البحث العلمي**، الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005م.
38. نجيب الحصادي، **حساسات التفكير الناقد: المفهومية واللغوية والمنطقية**، دبي/ ليبيا: منشورات كلام للبحوث والإعلام ومجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، 2020م.
39. وفاء محمد برعي، **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002م.
40. ياسر عبد التواب، **التطرف الفكري: نشأته أسبابه آثاره وطرق علاجه**، الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعة، 2019م.
41. يوسف الشويري، **الأصولية الإسلامية: حركات الاحياء والإصلاح والتطرف**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019م.
42. يوسف ورداني، **الخبرات الدولية والإقليمية في مكافحة التطرف**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2016م.

ثانياً: الدوريات:

1. أحمد سامي عبد الفتاح، "عوامل صناعة التطرف"، **مجلة: المرجع، دراسات و أبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي**، باريس، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد: الثاني، يونيو-يوليو2018م.
2. أحمد سمير فوزي عبدالله، "دور الجامعات المصرية في تحقيق الأمن الفكري لطلابها"، مجلة: أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد: 175، الجزء الثالث، أكتوبر 2017م.
3. إيمان رجب، "تحولات الإرهاب بعد داعش"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 210، المجلد: 52، أكتوبر 2015م.
4. إيمان رجب، "سياسات مكافحة الإرهاب والتطرف في مصر"، في: مجموعة باحثين، **"سياسات مكافحة الإرهاب: الخبرات العربية والدولية"**، ملف من إعداد وحدة الدراسات الأمنية والعسكرية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير 2018م.
5. إيمان رجب، "سياسات مكافحة الإرهاب في مصر: الآلية والتحديات"، **كراسات استراتيجية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 296، المُجلد: الثامن والعشرون، يناير 2019م.
6. إيمان رجب، "تزايد أهمية إعادة التفكير فى" قضية "التطرف"، **بدائل**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 10، السنة: الخامسة، يناير 2015م.
7. بركات محمد مراد، "الأمن الثقافي العربي والإسلامي وآفاق المستقبل"، **مجلة: العربي**، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 641، أبريل 2012م.
8. بركة بن زامل بن بركة الحوشان، بعنوان: "أهمية المدرسة في تعزيز الأمن الفكري"، **مجلة: الفكر الشرطي**، الشارقة، الإمارات المتحدة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، المجلد: 24، العدد: 94، 2015م.
9. جعفر عبد المهدي صاحب، "الإرهاب الدولي: إشكالية التعريف وتجليات الواقع"، **مجلة: دراسات**، طرابلس، المركز العالمي للأبحاث والدراسات، العدد: الثامن عشر، الخريف، 2004م.
10. حنان عوض إبراهيم علي، "الوسطية في الإسلام وعلاقتها بالأمن الفكري: دراسة تأصيلية في ضوء القرآن الكريم"، **مجلة: دراسات القرآن**، أندونيسيا، برنامج دراسة التربية الإسلامية، العدد: 2، المجلد:16، 2020م. على الرابط التالي: **http://journal.unj.ac.id/unj/index.php/jsq/article/view/15303/9003**
11. زياد الصائغ، "بين الربيع العربي والتطرف الديني: هل من سايكس-بيكو جديدة؟"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 202، المجلد: 50، أكتوبر 2015م.
12. سارة يحي، "ماهية التطرف أنماطه أسبابه"، في: شادي عبد الوهاب(تحرير)، **مفاهيم المستقبل**، ملحق يصدر مع دورية اتجاهات الأحداث، أبوظبي، العدد: 14، سبتمبر-أكتوبر 2015م.
13. سامي سليمان حامد ونبيلة علي عبد الله طاهر، "دور الإدارة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري بمدارس التعليم العام ببلدية بنغازي"، **المجلة الليبية العالمية**، كلية التربية، المرج، جامعة بنغازي، العدد: الثامن والأربعون، يوليو 2020م.
14. سعيد إسماعيل علي، "التطرف: محمودا ومذموما"، **مجلة: العربي**، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 678، مايو 2015م.
15. سليمان إبراهيم العسكري، "الهوية العربية: بين سندان التغريب ومطرقة التطرف"، **مجلة: العربي**، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 612، نوفمبر 2009م.
16. سليمان إبراهيم العسكري، "ذلك العنف الأعمى: محاولة لتحديد المفهوم"، **مجلة: العربي**، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 557، أبريل 2005م.
17. عايدة ناصيف، "مواجهة الفكر المتطرف: حق أصيل من حقوق الإنسان"، **مجلة: دراسات في حقوق الإنسان**، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد: الخامس، 2019م.
18. عبد الحسين شعبان، "التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة للعراق"، **سلسلة: مراصد، كراسات علمية**، رقم: (42)، مكتبة الإسكندرية، 2017م.
19. عبد العزيز بن عبد الرحمن الهليل، "الأمنُ الفكريُّ كمفهُومٍ"، **مجلة: الأمن والحياة**، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيَّة، العدد: 407، مارس 2016م.
20. عبد الغفار الدويك، "رؤية استراتيجية لتحقيق الأمن الفكري في مرحلة ما بعد هزيمة داعش"، **بدائل، سلسلة دراسات سياسات محكمة**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 25، السنة: الثامنة، نوفمبر 2017م.
21. عبد النور بن عنتر، "تطور مفهُوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 160، المجلد: 40، أبريل 2005م.
22. عزة كامل، "أرى شرخا في مرايا القلب: كلنا داعشيون"، **مجلة: الهلال**، القاهرة، دار الهلال، السنة: 122، سبتمبر 2014م.
23. عصام الزهيري، "الأصولية المسيحية: بين الحاجة والرفض للتجديد الديني"، **مجلة: ميريت الثقافية**، القاهرة، دار ميريت للنشر، العدد: 32، أغسطس 2021م.
24. علي عباس مراد، "التطرف صناعة إنسانية"، **مجلة: قضايا سياسية**، جامعة النهرين، العدد: 37، 2014م.
25. علي يحي يحي ناصف، "التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتعزيز الأمن الفكري لأعضاء برلمان الطلائع"، **مجلة: دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، جامعة حلوان، العدد: 50، المجلد: 3، أبريل 2020م.

26. عمر البشير الترابي، "تجفيف المنابع: الآليات غير العسكرية لمواجهة تنظيم داعش"، **اتجاهات الأحداث**، أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد: 12، يوليو 2015م.
27. محمد جمعة، "الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر: الأبنية الفكرية والتنظيمية"، **كراسات استراتيجية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية العدد: 259، المجلد: 24، ديسمبر 2015م.
28. محمد عبد الله يونس، "تقييم المداخل الفكرية والاجتماعية لمواجهة التطرف"، شادي عبد الوهاب(تحرير)، **مفاهيم المستقبل**، ملحق يصدر مع دورية اتجاهات الأحداث، أبوظبي، العدد: 14، سبتمبر-أكتوبر 2015م.
29. محمد عبد الله يونس (إعداد)، "الصراعات المفتوحة"، **"تقرير المستقبل"، ملحق يصدر مع دورية "اتجاهات الأحداث"**، أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد: 22، يوليو-أغسطس2017م.
30. مشيرة أبو بكر فودة، "دور إدارة المدارس الثانوية العامة في مواجهة التطرف الفكري لدى طلابها: دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية"، **مجلة: كلية التربية**، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر، العدد: 108، المجلد: الرابع، 2019م. https://cutt.us/RlaLy
31. نبيل علي صالح، "التطرف الديني في العالم العربي: القسم الأول"، **مجلة: الإيمان**، العراق، مركز العين للدراسات والبحوث المعاصرة، العددان: 1-2، ربيع وصيف 2016م.
32. هالة الرشيدي(إعداد)، شادي عبد الوهاب(تحرير)، "الاتجاهات السائدة في قوانين مكافحة الإرهاب في العالم"، **"تقرير المستقبل"، ملحق يصدر مع دورية "اتجاهات الأحداث"**، أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد: 15، يناير-فبراير 2016م.

ثالثا: الرسائل العلمية:

1. سعيد عدنان تيتان، **التطرف وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في محافظة قلقيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، 2017م.
2. كفية قسميوري، **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة: 2008-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر/ بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2016م.
3. طه أحمد المستكاوي، **العلاقة بين التطرف والاعتدال في الاتجاهات الدينية وبعض سمات الشخصية**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الآداب، جامعة عين الشمس،1982م.

رابعا: الندواتُ والمُؤتمراتُ:

1. سعود بن سعد محمد البقمي، "نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم"، **بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات، الرياض، (22-25 جماد الأول1430هـ)**، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، الرياض: 1430هـ.
2. قدري حفني، "مقاومة الإرهاب: رؤية نفسية"، في: مجموعة باحثين، **الإرهاب: جذوره-أنواعه-سبل علاجه، أبحاث ندوة مكافحة الإرهاب، لندن، (11-13/3/2004م)**، ط1، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2005م.
3. مجمُوعة باحثين، **الأمن الفكريّ ودور مؤسسات المغرب العربي في إرسائه"، بحوث الملتقى المغاربي، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بسكرة، الجزائر، (22-24 مايو 2010م)**، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2010م.
4. نفيسة بنت إبراهيم عبد العزيز، "الأمن الفكري ودوره في مُواجهة ظاهرة التطرُّف في المُجتمعات الإسلاميَّة"، **بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات، (الرياض، جامعة الملك سعود، 27-28/يوليو 2009م)**، الرياض: جامعة الملك سعود، 2010م.
5. نور الدين زمام، "إشكالية تأسيس الأمن الفكري في بلدان المغرب العربي: المفهوم والمضامين، والأسباب والآليات"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول: **"ملتقى الأمن الفكري ودور مؤسسات المغرب العربي في إرسائه"، بسكرة، الجزائر، (22-23-24 مايو 2010م)**. الجزائر: 2010م.

خامساً: الصحف اليومية:

1. أحمد عبدربه، "الأمن الفكري ومستقبل مصر"، بوابة الشروق، 4/أكتوبر/2015م، متاح على الرابط المختصر التالي: https://cutt.us/mKa52
2. إدريس لكريني، "الهجرة وإشكالات التطرف"، **جريدة: الخليج**، الإمارات، دار الخليج،العدد:14817، ديسمبر 2019م.
3. جمال زهران، "مصر ومُواجهة الإرهاب والإرهابيين"، **جريدة: الأهرام**، القاهرة، مُؤسسة الأهرام، بتاريخ: 17/أغسطس/2019م.
4. المُحرّرُ، "ما الذي يحول التطرف إلى تورط إرهابي؟ "، **جريدة: العرب**، لندن، مُؤسَّسة العرب اللندنية، السنة: 44، العدد: 12076، بتاريخ: 1/يونيو/2021م.
5. محمد عبد الهادي علام، "كلمة الرئيس السيسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة"، **جريدة: الأهرام**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 46679، السنة: 139، بتاريخ: 25/سبتمبر/2014م.

6. معن البياري، "تدريس الأخلاق حاجة عربية تدشنها مصر"، **جريدة: الحياة**، لندن، دار الحياة، العدد: 17213، بتاريخ: 21/آيار-مايو/2010م.

سادسا: المو اقع الإلكترونية:

- أسماء أحمد محمد، "أسباب الانحراف الفكري وعلاجه"، موقع: الموسوعة العربية الشاملة، بتاريخ: 23/مارس/2018م، على الرابط المختصر التالي: https://cutt.us/AEOnK
- إكرام لمعي، "الأمن الفكري"، بوابة الشروق، بتاريخ: 2020/9/4، https://cutt.us/8ue3r
- إيهاب نافع، "عُنفٌ مُبكِّرٌ في الجامعات المصرية.. واستراتيجية للأمن الفكري بالمدارس"، موقع: روسيا اليوم، بتاريخ: 2015/10/2HTTPS://CUTT.US/NBEDP م، متاح على الرابط المختصر التالي:
- بلقاسمي مولود، "الأمن الفكري كاستراتيجية لمواجهة التطرف والإرهاب: تنظيم داعش أنموذجا"، تاريخ الاطلاع: 2020/1/15م، متاح على الرابط المختصر التالي: https://cutt.us/csLA0
- البيان الختامي للمُلتقى العلميّ المغاربيّ حول: "الأمن الفكريّ ودور مؤسسات المغرب العربي في إرسائه"، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، (22-24 مايو 2010م)، رابط مختصر: https://cutt.us/E9wy4
- جميل حمداوي، "التطرف بين الواقع الاجتماعي والمناخ الفكري"، موقع: جزايرس، بتاريخ: 10/يناير/2018م، متاح على الرابط التالي: https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/231641
- سعد محمد بن عبد العزيز التميمي وآخرين، "سبل الوقاية من الانحراف الفكري وجهود جامعة الأمير سطام بين عبد العزيز في التوعية الفكرية"، موقع: جامعة الأمير سطام بين عبد العزيز، تاريخ الاطلاع: يناير2020م، متاح على الرابط المختصر التالي: https://cutt.us/ZUrTK
- "قرار جمهوري بتشكيل المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف (نص كامل)"، بوابة المصري اليوم، بتاريخ: 2017/7/26م، الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1168164
- مونيكا وليم(عرض)، "الخبرات الدولية والإقليمية في مكافحة التطرف"، تأليف: يوسف ورداني، موقع: المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ: 26/ديسمبر/2016م، الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40411
- نبيل عبد الفتاح، "الأمن الفكري في مصر"، موقع: جريدة البيان، بتاريخ: 24 :سبتمبر 2015م، متاح على الرابط التالي: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-09-24-1.2465435
- نبراس النائلي، "أسباب التطرف الديني وبواعثه في المجتمع العراقي"، شبكة النبأ المعلوماتية، بتاريخ:24/حزيران/2017م، على الرابط التالي: http://annabaa.org/arabic/studies/11544
- الهلالي الشربيني الهلالي، التطرف والعنف وتحقيق الأمن الفكري (2/2)، موقع: الوطن، بتاريخ: 2020/3/27م، متاح على الرابط التالي: https://www.elwatannews.com/news/details/4670735

تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

The Impact of External Intervention on Democratization in Libya

أ.د مصطفي عبدالله أبوالقاسم خشيم،
استاذ علم السياسة بجامعة طرابلس، ليبيا

الملخص:

يعكس الوضع في ليبيا منذ عام 2011 أزمة دولية، لأنه يمتد ليشمل ثورة محلية مع حرب محتملة بالوكالة. فعلى سبيل المثال، أشتد الصراع والتنافس في إطار الأزمة الليبية بين تركيا وروسيا وايطاليا من ناحية، وكل من مصر والإمارات وفرنسا من ناحية أخرى. وطالما أن هدف هذه الدراسة يتمثل في وصف وتحليل الأزمة الليبية وتعثر عملية التحول الديمقراطي، عليه يمكن بلورة إشكالية الدراسة في مجموعة الأسئلة التالية: هل ما يحدث في ليبيا منذ 2011 يعتبر مشكلة عابرة أم أزمة دولية؟ وهل الصراع الداخلي بالوكالة يرقى إلى مستوى الأزمة الدولية؟ وما هي الأطراف الداخلية والخارجية للأزمة الليبية المعاصرة؟، وهل الأزمة الليبية تعكس فرض النموذج العسكري كبديل للدولة المدنية وعملية التحول الديمقراطي؟ وهل يمكن قياس تأثيرا التدخل الخارجي في الأزمة الليبية؟ وما هي سيناريوهات التدخل الخارجي في الأزمة الليبية؟

وبالرغم من أن الأدبيات تشير إلى تعدد أسباب الأزمة الليبية، إلا أن القيود المنهجية للدراسة تقودنا إلى اختبار مدى تأثير التدخل الخارجي على الأزمة الليبية. عليه، فإن الإجابة المبدئية على التساؤلات السابقة تقودنا عموما إلى تطوير فرضية أساسية مفادها أن تدخل القوى الدولية والإقليمية يؤثر سلبا على مسار الأزمة الليبية، وأخرى صفرية لا تربط التدخل الأجنبي بالأزمة الليبية الراهنة. وتمشيا مع منهجية الدراسة السالفة الذكر، فإنه سيتم التعرض لمجموعة المحاور التالية:

- الأزمة الليبية: المفهوم والأبعاد
- مستويات التدخل الخارجي في الأزمة الليبية:
  - مستوى الفرد
  - مستوى الدولة
  - المستوى الجهوي
  - المستوى الإقليمي
  - المستوى الدولي
- تأثير التدخل الأجنبي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا
- خاتمة: النتائج والتوصيات

الكلمات الدالة: الأزمة الليبية، الأزمة الدولية، عملية التحول الديمقراطي، التدخل الخارجي، الحرب بالوكالة، ومستويات التحليل.

Abstract:
The situation in Libya since 2011 reflects an international Crisis, as it extends to include a local revolution with a possible proxy war. For example, the conflict of interest and competition intensified in the context of the Libyan Crisis between Turkey, Russia, and Italy on the one hand and Egypt, the UAE, and France on the other. Libya has suffered from a severe Crisis since 2014 due to a setback in the democratic process. In short, Libya's Crisis is a conflict of interest between the supporters of transitional democracy and the adherents of the dictatorship model.

As long as the objective of this study is concerned, it aims to describe and analyze the impact of the external intervention on the Libyan transitional democratic process since 2011. Thus, this study seeks to answer several questions: Is the Libyan situation since 2011 considered a local or international Crisis? Does the internal proxy conflict rise to the level of the Global Crisis? Moreover, what are the internal and external parties to the contemporary Libyan Crisis? Moreover, does Libya have to choose between a military model and a democratic transitional alternative? Is it possible to measure the impact of external interference on democratization in Libya? Furthermore, what are the scenarios of external interference in the Libyan Crisis؟

The literature review indicates the diversity of independent variables that have affected democratization in Libya since 2011; this study examines the influence of external intervention on the Libyan transitional democracy. We may assume that the foreign intervention influences democratization (primary hypothesis) or has no impact whatsoever (Null assumption). Accordingly, this study may be divided into the following:

- The Libyan Crisis: concept and dimensions
- Levels of External Intervention in the Libyan Crisis:
  - Individual Level
  - State Level
  - Regional Level
  - Regional Level
  - International Level
- The Impact of Foreign Interference on the Process of Democratic Transition in Libya
- Conclusion: Results and Recommendations

Keywords: Libyan Crisis, International Crisis, Democratization, External Intervention, Proxy War, and Level of Analysis.

مقدمة:

لقد برزت العلاقات الدولية والتفاعلات بين الدول ذات السيادة منذ نظام وستفاليا عام 1648. وإذا كان النظام الدولي قد تطور بشكل ملحوظ منذ عام 1648، فإنه قد تطور فيما بعد إلى نظام عالمي يضم إلى جانب فواعل أخرى مثل الدول المنظمات الدولية والإقليمية والشركات عبر القومية. ولقد استعمرت البلدان الأوروبية الكبرى معظم الشعوب في آسيا وإفريقيا والعالم الجديد. إذن فالنظام العالمي المعاصر وسع عموما من مفهوم العوامل الخارجية بحيث امتد من تأثير الدول القومية إلى تأثير الأطراف أخرى جديدة، مثل المنظمات الإقليمية والعالمية والشركات متعددة الجنسيات ووسائل الإعلام الكبرى.

وتشير الأدبيات عموما إلى أن المتغيرات البيئية تؤثر على الأزمات السياسية والاقتصادية في عالمنا المعاصر. وبالرغم من أن العوامل البيئية تشمل عناصر داخلية وخارجية، فإن الباحثين يركزون عادة على متغيرات أو عوامل معينة تؤثر على بلد أو منطقة جغرافية معينة. إن التعرف على تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية معا يتطلب تضافر جهود الباحثين في أكثر من مجال أكاديمي، عليه فقد يركز البعض على تأثير متغير أو متغيرات مستقلة معينة بالتفصيل. وسيتم التركز في هذه الدراسة على تأثير العامل الخارجي متمثلا في التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية من ناحية، واستعراض مواقف البلدان والتنظيمات المتورطة في الأزمة الليبية كحالات من ناحية أخرى.

وتتسم الأزمة الليبية بالتداخل والتعقيد في نفس الوقت، حيث يلاحظ أنها ترقى إلى مستوى الأزمة الاقليمية بل والدولية. فالأزمة الليبية هي نتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية لا تخفى على أحد. وبالرغم من أن العديد من القوى الاقليمية والدولية ايدت في البداية ثورة شباط/فبراير ضد القذافي، إلا أن أغلبها تراجع عن ذلك وساهم في دعم انقلاب حفتر على الشرعية منذ 2014. ومع أن ليبيا شهدت عملية تحول ديمقراطي ملحوظة خلال السنوات، 2012-2014، إلا أن حفتر مدعوما بقوى اقليمية ودولية أشعل فتيل حرب داخلية منذ 2014 في بنغازي، تم درنة والجنوب الليبي، وأخيرا طرابلس وسرت والجفرة. عليه، فإن الأزمة الليبية شهدت تدخلات اقليمية وأخرى دولية منذ 2011 عموما، ومنذ 2014 خصوصا. ويلاحظ في هذا السياق تعدد القوى الاقليمية والدولية المؤثرة على الأزمة الليبية مقارنة بما يجري مثلا في سوريا والأردن.

إذن فبدل من دعم المسار الديمقراطي في ليبيا ما بعد القذافي، تقابلت مصالح العديد من القوى الاقليمية والدولية في إجهاض التجربة الديمقراطية في ليبيا الجديدة الأمر الذي عقد الأزمة الليبية كما وكيفا. فمن الناحية الكمية زاد عدد البلدان المتدخلة في الشؤون الداخلية إلى درجة أنها هددت بنشوب حرب بالوكالة على التراب الليبي. أما من الناحية الكيفية، فقد نتج عن التدخل الأجنبي في الشأن الليبي زيادة معاناة الشعب وبروز العديد من الأزمات الداخلية في المجالات الاقتصادية والمالية والأمنية. كما أن البعد الكيفي للازمة الليبية أثر على البلدان المجاورة من حيث الهجرة غير الشرعية والإرهاب وغيرها من تهديدات الأمن القومي للدول الأخرى. ويجرنا الحديث عن عموميات التدخل الخارجي في الشأن الليبي عموما إلى استعراض تساؤلات مشروعة ستتم الاشارة إليها في الجزء التالي المتعلق بمنهجية الدراسة.

منهجية الدراسة:

تشير أدبيات الأزمة الليبية "the Libyan Crisis" عموما إلى أن الباحثين قد تعاملوا مع الموضوع إما في إطار مستوى تحليل جزئي أو كلي. وبينما ركزت بعض الأدبيات على بعض العوامل الداخلية أو الخارجية مثل القبلية والإسلام السياسي والتدخل الخارجي،[244] يلاحظ أن البعض الأخر تبنى مستوى تحليل كلي، وبالتالي فقد ارجع الأزمة الليبية إلى عوامل داخلية وخارجية في نفس الوقت.[245]

ولقد طور الباحثون في إطار المدرسة السلوكية مدخلين نظريين لدراسة الأزمات السياسية، وهما المدخل النسقي "Systemic Approach" أو النظم، ومدخل اتخاذ القرارات "Decision-Making Approach". ويتمثل محور تركيز المدخل النسقي عموما على الصراع بين الدول المتورطة في أزمة دولية ما، لاسيما تلك الأزمات التي تتورط فيها دول نووية. فعندما تكون الدول النووية متورطة في أزمة دولية، فإن الحرب تصبح أكثر خطورة مقارنة بتورط دول غير نووية في أزمات أخرى. لكن الكثير من الأزمات المعاصرة تشمل عموما دولً نووية وغير نووية، ويتم فيها استخدم تقنيات متقدمة،

مثل الطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية وأنظمة المعلومات الرقمية. باختصار إن الحروب الناجمة عن أزمات دولية أو إقليمية تهدد السلم والأمن الدوليين، وبالتالي يركز أنصار المدخل النسقي على البلدان المتورطة في الأزمات المعاصرة سواء أكانت نووية أو غير نووية.[246]

لكن مدخل صنع القرارات يركز على البعد الداخلي للأزمة وذلك من حيث تعامل وتفاعل النخب السياسية. إن صانعي القرارات يتعاملون مع المواقف التي تواجههم من حيث مستوى الوعي (المفاجأة مقابل التوقع)، والوقت المتاح لاتخاذ القرار (زمن قصير مقابل وقت طويل)، والتهديدات (مستويات التهديد المنخفضة مقابل المرتفعة). وعندما يتصور صانعوا القرارات أن المواقف التي يواجهونها تتسم بالمفاجأة وقصر الوقت والتهديد، فإن ذلك يعني وجود أزمة دولية حقيقية، والعكس صحيح. وفي هذا الصدد، يشير هيرمان إلي أن التداخل بين مستوى الوعي، ووقت القرار، والتهديد يؤدي إلى ثمانية أنواع مختلفة من المواقف، والتي من أبرزها الموقف الذي يعني وجود أزمة تهدد بنشوب حرب. باختصار ان الأزمة تشير إلى مستوى تهديد أعلى ووقت قصير ومفاجأة. لكن المواقف الأخرى لا تعكس بالضرورة وجود أزمات نظرا لغياب المفاجأة والوقت الكافي وعظم التهديدات.[247]

وبالرغم من أن العوامل البيئية تشمل عناصر داخلية وخارجية، إلا أن الباحثين يركزون عادة على متغيرات أو عوامل بعينها تؤثر على العملية السياسية في بلد أو منطقة معينة. وتتطلب دراسة تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية معا عموما مساحة إضافية وجهودًا غير عادية، لذلك يقلل الباحثون عادة إما من عدد المتغيرات أو من عدد الحالات. وتتميز هذه الدراسة عن الأدبيات السابقة في التركيز على تأثير التدخلات الخارجية على الأزمة الليبية من حيث الكيف والكم معا.

وبالرغم من أن العوامل البيئية الداخلية قد تفسر لنا جزءًا كبيرًا من التباين في هذه الحالة، إلا أن هذا الفصل يركز على العوامل الخارجية بشكل عام، والتدخل الأجنبي في الأزمة الليبية بشكل خاص، وذلك للاعتبارات التالية. أولا، إن التدخل الخارجي واكب الأزمة الليبية منذ بدايات ثورة شباط/فبراير في 2011، وازداد تعقيدا بعد ذلك، وبالتالي فإن الحاجة تبدو ماسة للإلمام بتداعيات تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية الليبية من منظور مقارن. ثانيا، إن هذه الدراسة تتعامل مع التدخل الخارجي كمتغير مستقل والأزمة الليبية كمتغير تابع، وبالتالي يمكن التعرف على مستوى تأثير التدخل الإقليمي والدولي مقارنة بالعوامل الداخلية. وهنا يمكن اختبار فرضية أن حل الأزمة الليبية لم يعد شأنا داخليا وإنما اصبحت حلوله بيد القوى الدولية والإقليمية. ثالثا، تهدف هذه الدراسة إلي محاولة تغطية بعض العجز في أدبيات التدخل الخارجي في الأزمة الليبية، حيث أن هذا الموضوع يحتاج إلي تنوع وتعدد الاسهامات الكيفية والكمية والمقارنة. رابعا، الاستعانة بالأطر النظرية التي تفسر لنا التدخل الخارجي في الأزمات الدولية، حيث يلاحظ في هذا السياق مثلا أن المنظور الواقعي في أدبيات علم العلاقات الدولية يوضح لنا كيف تدعي القوى الخارجية الاعتراف بحكومة الوفاق من ناحية، وتدعم حفتر سياسيا وعسكريا من ناحية أخرى. كما أن تبني المدخل النسقي يساعدنا في فهم تعقد وتشابك العلاقات الدولية والإقليمية نحو الأزمة الليبية.

وطالما أن هدف هذه الدراسة يتمثل في وصف وتحليل الأزمة الليبية وتعثر عملية التحول الديمقراطي، عليه يمكن بلورة إشكالية الدراسة في مجموعة الأسئلة التالية: هل ما يحدث في ليبيا منذ 2011 يعتبر مشكلة عابرة أم أزمة دولية؟ وهل الصراع الداخلي بالوكالة يرقى إلي مستوى الأزمة الدولية؟ وما هي الأطراف الداخلية والخارجية للأزمة الليبية

المعاصرة؟، وهل الأزمة الليبية تعكس فرض النموذج العسكري كبديل للدولة المدنية وعملية التحول الديمقراطي؟ وهل يمكن قياس تأثيرا التدخل الخارجي في الأزمة الليبية؟ وما هي سيناريوهات التدخل الخارجي في الأزمة الليبية؟

وبالرغم من أن الأدبيات تشير إلي تعدد أسباب الأزمة الليبية، إلا أن القيود المنهجية للدراسة تقودنا إلي اختبار مدى تأثير التدخل الخارجي على الأزمة الليبية. عليه، فإن الإجابة المبدئية على التساؤلات السابقة تقودنا عموما إلي تطوير فرضية أساسية مفادها أن تدخل القوى الدولية والإقليمية يؤثر سلبا على مسار عملية التحول الديمقراطي، وأخرى صفرية لا تربط التدخل الأجنبي بالأزمة الليبية الراهنة. وتمشيا مع منهجية الدراسة السالفة الذكر، فإنه سيتم التعرض لمجموعة المحاور التالية:

- الأزمة الليبية: المفهوم والأبعاد
- مستويات التدخل الخارجي في الأزمة الليبية:
  - مستوى الفرد
  - مستوى الدولة
  - المستوى الجهوي
  - المستوى الإقليمي
  - المستوى الدولي
- تأثير التدخل الأجنبي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا
- خاتمة: النتائج والتوصيات

الأزمة الليبية: المفهوم والأبعاد:

عانت وتعاني ليبيا ما بعد القذافي من أزمة معقدة منذ 2011 بشكل عام، و2014 بشكل خاص. وهناك الكثير من الأدبيات التي تحلل وتقارن أزمة ليبيا بتجارب أخرى في العالم العربي، مثل تونس ومصر وسوريا. وتعاني ليبيا بعد قيام ثورة 17 شباط/فبراير من صراعات داخلية تغذيها قوى إقليمية ودولية منذ 2011 بشكل عام، ومنذ 2014 بشكل خاص، وبالتالي تطلق الأدبيات على ذلك الأزمة الليبية. إن الأزمة الليبية هي إذن عبارة عن صراع بين أطراف محلية مدعومة بقوى إقليمية ودولية يسعى كلا منها إلى فرض نظام حكم سياسي معين. وبينما يسعى أنصار القذافي وإتباع عملية الكرامة إلى فرض النموذج العسكري-التسلطي، يعمل مؤيدو ثورة شباط/فبراير إلى بناء ليبيا كدولة مدنية وديمقراطية.

وفيما يتعلق بأطراف الأزمة الليبية، فقد لاحظنا أن هناك أطراف إقليمية ودولية تعمل ضد ثورات الربيع العربي بشكل عام،[248] وعملية التحول الديمقراطي في ليبيا بشكل خاص، لكن لم يتم تحديد الأطراف المحلية المعرقلة للديمقراطية في ليبيا ما بعد القذافي. إن المتتبع للشأن السياسي في ليبيا، يلاحظ أن معرقلي عملية التحول الديمقراطي يتمثل في أنصار القذافي من ناحية، ومؤيدي عملية الكرامة من ناحية اخرى. إن كلا من التوجهين السابقين يميل إلى فرض نموذج تسلطي للحكم، وبالتالي فإن المصلحة المشتركة قد جعلتهما يتحالفان ضد ثورة شباط/فبراير، التي قطعت خطوات هامة في عملية التنمية السياسية خاصة خلال السنوات 2011-2014. يتضح مما سبق، أن قوى سياسية محلية في ليبيا قد تحالفت مع دول إقليمه ودولية معادية لثورات الربيع العربي لإجهاض عملية التحول الديمقراطي من

ناحية، وإقامة نظام حكم عسكري يحقق مصالح دول اجنبية معينة من ناحية أخرى.[249] ووفقا لتصريحات نائبة البعثة الأممية في ليبيا فإن القضاء على عملية التحول الديمقراطي من خلال عملية عسكرية على طرابلس معدة سلفا، وبالتالي فقد عمقت الحرب على بنغازي ودرنة وطرابلس من تعقيدات الأزمة الليبية.[250]

وتعود بداية الأزمة الليبية عموما إلى اندلاع ثورة شباط/فبراير 2011، حيث يلاحظ أن مطلب المتظاهرين في البداية كان الحرية. فقد رفع المتظاهرين لافتات كتب عليها "مطلبنا الحرية". وعندما استخدم القذافي القوة المفرطة ضد المدنيين، تحولت مطالب الليبيين من الحرية إلى المطالبة بتغيير النظام. تم تحولت المظاهرات السلمية بسرعة إلى ثورة دموية منذ مطلع عام 2011.[251] ويلاحظ في هذا السياق أن التدخل الأجنبي في ليبيا واكب ثورة شباط/فبراير منذ الاسابيع الأولى للمظاهرات الشعبية. عليه فقد طالب الرئيس الفرنسي السابق نيقولي سركوزي بإنهاء نظام القذافي في 27 شباط/فبراير 2011، وأعلن في 19 أذار/مارس 2011 تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 بشأن إنشاء منطقة حظر طيران في ليبيا. ولقد ساهم التدخل الأجنبي في تسريع وثيرة قتل القذافي في 22 تشرين الأول/أكتوبر وانتصار الثورة الليبية في ايلول/أغسطس 2011.

أما عملية التحول الديمقراطي فقد واكبت قيام ثورة شباط/فبراير، حيث تشكل المجلس الوطني الانتقالي في 27 شباط/فبراير 2012، وصدور الاعلان الدستوري في 3 ايلول/اغسطس 2011. تم تلا ذلك انتخابات المؤتمر الوطني العام في عام 2012، ومجلس النواب، ولجنة صياغة الدستور في عام 2014 مما جعل الأزمة الليبية أقرب إلى السلام منها إلى حالة الحرب. ومع ذلك، دخلت الأزمة الليبية حقبة جديدة عندما أعلنت عملية الكرامة بقيادة حفتر الحرب على بنغازي (2014-2018)، ودرنة في 2018، وجنوب ليبيا في 2019 وطرابلس (2019-2020)، وبالتالي دخلت الأزمة الليبية في نفق مظلم تعددت أطرافه الوطنية والإقليمية والدولية.[252]

يلاحظ مما سبق، أن بداية الوضع في ليبيا عكس وجود أزمة داخلية، حيث طالب المتظاهرون بالحرية والديمقراطية، لكن القذافي استعان بالمرتزقة من أفريقيا وشرق أوروبا واستخدم القوة المفرطة ضد المتظاهرين. إن تحول ثورة شباط/فبراير من ثورة سلمية إلي ثورة دموية سرع من وثيرة إضفاء البعدين الاقليمي والدولي للأزمة الليبية. عليه، اتخذت جامعة الدول العربية القرار (رقم 7360 بتاريخ 12 مارس 2011) والذي دعا الأطراف العربية وغير العربية إلي:[253]

- دعوة مجلس الأمن الدولي الي اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض منطقة حظر طيران لحماية المدنيين في ليبيا.
- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في ليبيا وتوفير الحماية اللازمة لليبيين.
- دعوة المجتمع الدولي لتقديم الدعم والمساعدات الإنسانية العاجلة لليبيين خلال هذه الأزمة.
- التنسيق مع الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية بشأن الأزمة الليبية.

واستجابة لقرار جامعة الدول العربية، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (1973) بإنشاء منطقة حظر طيران في ليبيا. إن استناد القرار (1973) إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تعامل مع الأزمة الليبية كتهديد للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي فقد تحول الوضع في ليبيا بسرعة من المستوى الوطني إلى المستويين الإقليمي والدولي. إن تدخل دول

إقليمية ودولية في الازمة الليبية أدى إلى تسريع عملية الإطاحة بنظام القذافي في 23 أب/أغسطس 2011 من ناحية، وساهم في تدويل الحالة الليبية منذ الأسابيع الأولى لثورة شباط/فبراير من ناحية أخرى.

وبالرغم من تسارع أحداث الأزمة الليبية في بادي الأمر، إلا أن وسائل فضها بالطرق السلمية اتسمت بالتعقيد والتداخل وزيادة مستويات التدخل الأجنبي الملحوظة. ويتضح مما سبق، أن الأزمة الليبية تتسم بالخصائص التالية:

1. إنها تطورت من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي والدولي في وقت قصير.

2. ليست أزمة بين دولتين ذات سيادة، بل هي أزمة بين طرفين وطنيين متنازعين تدعمهما قوى إقليمية وعالمية. وبينما يسعى أحد طرفي الصراع إلى فرض النموذج العسكري للحكم، يعمل الطرف الأخر إلى بناء ليبيا كدولة مدنية وديمقراطية.

3. إنها تعكس سلسلة متصلة من الأحداث هي أقرب إلى الحرب منها إلى السلام. وهكذا عانت ليبيا من حروب داخلية عديدة مدعومة من قوى إقليمية ودولية، مثل حروب بنغازي ودرنة والجنوب وطرابلس وسرت والجفرة خلال السنوات 2014-2020.

4. على الرغم من قيام الحرب الداخلية الليبية، لكن يلاحظ وجود وقت سمح للشعب الليبي بالمشاركة في الانتخابات والتنمية السياسية مثل انتخابات: مؤتمر الشعب العام في 2012، ومجلس النواب ولجنة صياغة الدستور في 2014. كما استمرت وثيرة الانتخابات البلدية بعد 2014، حيث تم مثلا انتخاب العديد من المجالس البلدية في غرب وجنوب ليبيا في 2019. لكن حفتر عين حكام عسكريين مكان رؤساء البلديات المنتخبون في شرق ليبيا، وبالتالي أصبح الشرق الليبي تحت وطاءة الحكم العسكري منذ 2014.

5. المخاوف من حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية، مثل صراع تركيا ضد مصر وفرنسا وروسيا، أو الموقف الأمريكي الرافض للتواجد الروسي في ليبيا.

6. بالرغم من أن التدخل الأجنبي في 2011 كان في الأساس موجهاً ضد نظام القذافي، إلا أن التدخل الخارجي منذ عام 2014 أصبح موجها إما إلى معسكر حفتر في الشرق الليبي، أو إلى جانب "حكومة الوفاق الوطني" في المنطقة الغربية.

7. إن التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية يتم إما بشكل معلن أو غير معلن. فالإمارات ومصر وفرنسا وروسيا تؤيد في الظاهر حكومة الوفاق من ناحية، وتدعم معسكر حفتر بالسلاح والمال والمرتزقة من ناحية أخرى. أما التدخل التركي فيعكس البعد الرسمي، حيث أن حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا طلبت من تركيا التدخل، وتم بالتالي ابرام اتفاقية ثنائية بالخصوص. كما يلاحظ أن التدخل الأجنبي يمكنه تصنيفه ايضا إما الي تدخل مباشر مثل فرنسا، وغير مباشر مثل الجزائر.

8. أدت الأزمة الليبية إلى أزمات فرعية على المستويات الوطنية، مثل الأزمات الاقتصادية والمالية والإنسانية والمالية.

9. الأزمة الليبية أدت إلى تصعيد إقليمي، عليه، فإن مخاوف الحرب بين تركيا ومصر أو بين تركيا واليونان تبقى احتمال وارد ما لم يتم التوصل إلى حلول سلمية بين الدول المعنية بالشأن الليبي.

10. أدت الأزمة الليبية أيضًا إلى قلق عالمي حول زيادة حدة الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، وزيادة تدفق المرتزقة إلى ليبيا، وارتفاع وثيرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. ويلاحظ أن ارتفاع مستوى تدفق المهاجرين إلى أوروبا في السنوات الأخيرة دفع إيطاليا ومالطا إلى ابرام اتفاقيات مع حكومة الوفاق الوطني خلال عامي 2017، و2020 لإدارة أزمة الهجرة، وتقليل مستوى تدفقها إلى أوروبا. كما أدى إبرام مذكرة التفاهم بشأن تعيين حدود مناطق الاختصاص البحري في البحر الأبيض المتوسط في عام 2019 إلى توازن جديد في نظام القوى بين تركيا من ناحية واليونان وقبرص من ناحية أخرى.

11. أدت الأزمة الليبية إلى تحالفات جديدة وإعادة تحالفات بين القوى الإقليمية والعالمية على أساس المصالح المتبادلة وترتيبات مختلفة لتوازن القوى. على سبيل المثال، تدعم فرنسا وروسيا معسكر حفتر، على الرغم من استراتيجية الناتو ضد روسيا. وبالرغم من أن الإمارات وقطر عضوين في مجلس التعاون الخليجي، إلا أنهما يعتبران خصمين في الأزمة الليبية.

12. بالرغم من التنمية السياسية التي تحققت في ليبيا خلال السنوات 2012-2014، إلا أن زيادة التدخل الأجنبي وما صاحب ذلك من حروب داخلية أثر سلبا على عملية التحول الديمقراطي، حيث لم يتم الاستفتاء على مشروع الدستور وانتخاب الاعضاء الجدد لمجلس النواب المنتهية صلاحياته في 2015.

مستويات تحليل التدخل الخارجي في الأزمة الليبية:

إن العامل الخارجي في الأزمة الليبية يعكس عموما مستويات مختلفة تتراوح عموما ما بين التدخل المباشر وغير المباشر، والتدخل السياسي والاقتصادي والعسكري، والتدخل الشرعي وغير الشرعي، والتدخل التكتيكي والاستراتيجي. بينما يمتد التدخل الأجنبي المباشر إلى التأييد السياسي والاقتصادي والدعم العسكري، يلاحظ أن التدخل غير المباشر يقتصر على التصريحات واللقاءات الصحفية والإعلامية. فبالرغم من أن روسيا تنفي تدخلها الرسمي في ليبيا، إلا أنها تدعم مواقف حفتر سياسيا في أروقة مجلس الأمن، وتمده عسكريا بالأسلحة والمرتزقة. كما أن تدخل روسيا في ليبيا يعكس بعدا تكتيكيا في الأمد القصير، وأخر استراتيجي في الأمد البعيد. فتدخل روسيا في ليبيا يهدف إلى بقاء حفتر في المشهد الليبي في المدى القصير، والي التواجد العسكري الدائم في الأجل البعيد. وأخيرا، لا تتسم تدخلات روسيا وفرنسا والإمارات ومصر بالشرعية لأنها تستند إلى محاولات حفتر إلي تغيير نظام الحكم الليبي بالقوة المسلحة، وبالتالي فهي تصرح بشكل مستمر بأنها تعترف بحكومة الوفاق الشرعية في طرابلس من ناحية، وتمد حفتر بالسلاح والخبراء من ناحية أخرى. لكن في المقابل فإن التدخل التركي جاء بناء على طلب حكومة الوفاق المعترف بها دوليا، حيث تم إبرام مذكرة تفاهم أمنية-عسكرية بالخصوص في 2019. وسيتم وصف وتحليل التدخل الخارجي في الأزمة الليبية في إطار أربع مستويات للتحليل هي مستويات: الفرد، الدولة، والنظامين الإقليمي والدولي.

التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية على مستوى الفرد:

إن محور تركيز هذا الجزء من الفصل ينصب على توجهات الرأي العام ومواقف النخب السياسية في البلدان المتورطة سياسيا وعسكريا في الأزمة الليبية منذ 2011. فلقد اجريت بعض استطلاعات الرأي العام في بادئ الأمر عن التأييد الشعبي عن تدخل بعض الدول في الأزمة الليبية في 2011. ويلاحظ في هذا السياق مثلا أن الرأي العام البريطاني

قد ايد تدخل بلاده العسكري في بداية الأزمة الليبية عام 2011. إن أفراد العينة سواء أكانوا محافظين أو ليبراليين قد ايدوا التدخل العسكري البريطاني في ليبيا استنادا إلى اعتبارات ايديولوجية واقتصادية وسياسية موجودة مسبقا.[254] لكن في المقابل اتسمت اتجاهات الرأي العام الأمريكي خلال إدارة الرئيس بارك أوباما بالتذبذب، حيث أن نسبة المؤيدين للتدخل العسكري في ليبيا تقلصت من 47% في 21 مارس 2011 إلى 39% في 22 يونيو 2011. وفي نفس الفترة الزمنية، زادت نسبة المعارضين الأمريكيين للحرب في ليبيا من 37% إلى 46%. وبالرغم من أن الرئيس الأمريكي يعتبر القائد العام للقوات المسلحة وأنه مخول دستوريا بمواجهة الازمات المفاجئة التي تهدد الأمن القومي الأمريكي في ظل تحالفات دولية، إلا أن التدخل الأمريكي في عملية فجر الاوديسا والذي لم يستمر أكثر من اسبوعين استغل سياسيا من قبل الحزب الجمهوري المعارض ضد إدارة الرئيس أوباما.[255]

كما ايد الرأي العام الفرنسي والأوروبي التدخل العسكري في ليبيا في 2011، لكن استمرار الأزمة الليبية نتج عنه تغييرات في توجهات الرأي العام في الدول المتورطة عسكريا وسياسيا. ويلاحظ ذلك من خلال المظاهرات المناهضة للحرب والمطالبة بمحاكمة منتهكي حقوق الانسان في الحرب الداخلية الليبية. أما فيما يتعلق باتجاهات الرأي العام العربي نحو ليبيا فإن أكثر من ثلثي أراء الذين تم استطلاعهم من قبل الفريق البحثي للمؤشر العربي (2020) تشير إلى أن السياسة الأمريكية نحو الأزمة الليبية إما أنها سيئة (48%) أو سيئة جدا (22%). لكن حوالي ثلث المبحوثين (30%) لا يعرفون الكثير عن خفايا السياسات الروسية نحو ليبيا، وبالتالي تقلصت نسبة الذين يعتبرون أن التدخل الروسي في ليبيا سيئ (26%) أو سيئ جدا (21%). لكن العينة المستطلع آراؤها أكثر يقينا من سلبية السياسات الفرنسية تجاه الأزمة الليبية، حيث يعتقد أكثر من نصف أفراد العينة (54%) أن تدخل فرنسا في الأزمة الليبية يعتبر سيئ (23%) أو سيئ جدا (31%). واخيرا، فإن الرأي العام العربي انقسم على نفسه فيما يتعلق بالدور التركي في الأزمة الليبية، حيث يؤيد حوالي ثلث المبحوثين التدخل التركي (31%) ويعارض ذلك أكثر من خمسي المستطلعين (42%). يتضح مما سبق، أن نسبة ملحوظة من الرأي العام العربي إما أنها لا تهتم بمواقف الدول الأجنبية تجاه الأزمة الليبية، أو أنها منقسمة ما بين مؤيد ومعارض لسياسات الدول الكبرى والإقليمية نحو الأزمة الليبية.[256]

وبالرغم من ندرة استطلاعات الرأي العام الليبي بسبب عدم الاستقرار، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى اتسام الثقافة السياسية لليبيين بالاعتدال.[257] وبناء على استطلاع للرأي العام أجرى في 2013، أيد (70%) من المبحوثين الليبيين إلى إعادة النظر في موقف أفريقيا من ثورة فبراير، نظرا لارتباط مصالح العديد من البلدان الأفريقية بنظام القذافي. كما أيد (60.6%) من الليبيين تقييم موقفي كلا من الصين وروسيا نتيجة لتأخرهما بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي قاد البلاد خلال ثورة فبراير. لكن أراء المبحوثين وافقت على منح دول التحالف التي تدخلت لصالح ثورة فبراير مزايا تفضلية، وبالتالي بينما وافق (54.6%) على مكافأة هذه الدول يلاحظ أن (26.8%) قد عارضوا ذلك. يلاحظ مما سبق، أن اتجاهات الليبيين كانت ومازالت تعتبر إيجابية تجاه الدول التي تساهم في حل الأزمة الليبية، والعكس صحيح.[258]

ولا تقتصر اتجاهات الأفراد نحو الأزمة الليبية على تتبع توجهات الرأي العام، بل أنها تمتد لتشمل أراء النخب والقادة السياسيين، مثل أراء رؤساء البلدان المتورطة في الأزمة الليبية، مثل رؤساء كل من فرنسا وتركيا ومصر. وبينما اعتبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في سياق خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن حل الأزمة الليبية يكمن في عملية التوزيع العادل للثروة، رد عليه رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج بأن ذلك يعتبر تدخلا سافرا في

الشؤون الداخلية الليبية. ولم تقتصر توجهات السيسي على عملية التوزيع العادل للثروة بين أقاليم ليبيا، بل أنها تعدت ذلك إلى تهديد قوات حكومة الوفاق الوطني بأن لا تحرر سرت والجفره من قوات الفاغنر الروسية المتحالفة مع حفتر. فالسيسي اعتبر كل من سرت والجفره خطا أحمر لا يمكن تجاوزه. واستغرب العديد من القادة السياسيين في ليبيا وخارجها من تهديد السيسي للحكومة الشرعية في طرابلس التي تدافع عن نفسها. فلقد استهجنت النخب السياسية الليبية هذا التصريح واعتبرته انتهاكا للسيادة الليبية.[259] كما أن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان اعتبر مقابلة السيسي لبعض اعيان قبائل الشرق الليبي غير قانوني وتدخل في الشؤون الداخلية الليبية.[260]

يلاحظ مما سبق، أن محور الاهتمام في الجزء المتعلق بالتدخل الخارجي على مستوى الفرد قد انصب على توجهات الرأي العام والنخب السياسية نحو التدخل الخارجي في الأزمة الليبية. وبالرغم من ندرة استطلاعات الرأي العام في مراكز الأبحاث الليبية، إلا أن مراكز بحوث عربية وأجنبية جرت وتجري دراسات في هذا السياق حيث تمت الاستعانة بها لتغطية العجز في هذا المجال. ولا يمكن بطبيعة الحال استعراض كل استطلاعات الرأي العام حول ليبيا، ولكن من الواضح أن الرأي العام العربي والأجنبي يتأثر بظروف بيئة داخلية أكثر من اهتمامه بالأزمة الليبية. فالرأي العام الأمريكي يرفض التورط العسكري في دول أخرى، عليه فإن عملية فجر الأوديسا في 2011 قد اترث سلبا على شعبية الرئيس أوباما والحزب الديمقراطي. كما أن الاهتمامات الداخلية تطغى على أولويات السياسة الخارجية، وبالتالي فإن الرأي العام الأمريكي لا يهتم بالأزمة الليبية.

التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية على مستوى الدولة:

وبادئ ذي بدء، يمكن الاشارة إلى أن الأطراف الدولية التي تتدخل مباشرة في الأزمة الليبية هي من انخرط في المؤتمرات الدولية التي عقدت في عواصم بلدان مختلفة مثل مصر والإمارات وايطاليا وفرنسا وروسيا وألمانيا. فمثلا، وصل عدد الدول التي شاركت في مؤتمر برلين في 19 شباط/فبراير 2019 إلى أحد عشرة دولة هي على التوالي: الجزائر، الصين، مصر، فرنسا، المانيا، ايطاليا، روسيا، تركيا، الكنغو، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. ويلاحظ أن قائمة الدول التي شاركت في مؤتمر برلين الأول، والثاني الذي كان اجتماع افتراضي، تتدخل في الشأن الليبي إما سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا. فبينما يقتصر مثلا تدخل الجزائر في الشأن الليبي سياسيا من خلال دعم الحل السلمي للأزمة الليبية، يلاحظ أن كلا من روسيا وفرنسا تعترفان بحكومة الوفاق من ناحية، وتتدخلان في ليبيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا من ناحية أخرى. فروسيا تزود قوات حفتر بالسلاح والمرتزقة والدعم السياسي في مجلس الأمن. كما أن فرنسا تدعم حفتر سياسيا وعسكريا، حيث اعترف الرئيس الفرنسي أولاند بتحطم مروحية فرنسية وقتل ثلاثة طيارين كانوا على متنها اثناء الحرب على بنغازي في عام 2016. كما تم الاستيلاء على اسلحة فرنسية بعد تحرير غريان إلى جانب اعتقال مقاتلين فرنسين على الحدود الليبية التونسية حيث اعترف وزير الدفاع التونسي بذلك.[261]

إن تتبنى الصين لسياسة محايدة نحو أطراف الأزمة الليبية، لم يمنع من استخدام السلاح الصيني في الحرب الداخلية، حيث تم استخدام الطائرات الصينية بدون طيار من قبل دولة الامارات في قصف أهداف مدنية. فلقد قصفت طائرة من صنع صيني طلبة الكلية العسكرية في طرابلس أثناء تدريب مسائي وقتلت منهم أكثر من ثلاثين فردا. إن استخدام حفتر وحلفائه للأسلحة الصينية تم رصده من قبل خبراء مجلس الأمن، وبالتالي فإن ادعاء الصين للحياد نحو الأزمة الليبية غير دقيق. إن ادعاء الصين بتبني سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية والحياد تجاه ثورات الربيع

العربي، ولا تعتبر ليبيا استثناء لذلك، لا يعني أنها لم تعقد صفقات سلاح غير مشروطة مع بلدان عربية مثل الإمارات ومصر. فمصالح الصين الاقتصادية مع الإمارات جعلتها تغض الطرف عن استخدام اسلحتها في قتل المدنيين.[262]

وبالرغم من أن الكنغو بعيدة جغرافيا عن ليبيا، إلا أنها تعتبر ممثلا رمزيا لدور القارة الأفريقية في الأزمة الليبية، لاسيما وأن القذافي كان يدعي بأنه ملك ملوك أفريقيا فيما مضى. لكن المانيا كبلد منظم لمؤتمر برلين لعبت دور سياسي ملحوظ في إدارة الأزمة الليبية. فمصالح ألمانيا تتمثل في حماية الحدود الجنوبية للاتحاد الأوربي من الهجرة غير الشرعية والإرهاب من ناحية، وتأمين امدادات النفط والغاز الليبي إلى ألمانيا وأوروبا من ناحية أخرى. وبالرغم من تسريب بعض المعدات العسكرية الألمانية التي تحمل منظومة صواريخ البانتسير من قبل قوات الفاغنر، إلا أن ألمانيا تتبنى موقف محايد من طرفي القتال في ليبيا. عليه فقد نجحت الجهود الألمانية في عقد مؤتمر برلين بعد توافق أطرافه على بيان مكتوب من خمس صفحات يؤكد على حضر السلاح إلى ليبيا من ناحية، وانخراط الليبيين في حوارات عسكرية واقتصادية وسياسية من ناحية أخرى. وبالفعل فقد تشكلت قوات من الاتحاد الأوروبي تعرف "IRINI" لفرض حضر السلاح على جانبي الصراع، ولكن هذه القوة تغض الطرف عن امدادات السلاح لمعسكر حفتر، وتتشدد على امدادات السلاح الي حكومة الوفاق.[263]

فيما يتعلق بمصر والإمارات فإنهما يعتبران من أكثر الدول تأييد لنظام حكم عسكري في ليبيا، حيث أن تدخلهما تجاوز البعدين العسكري والسياسي إلى المجالين الاقتصادي والاجتماعي. فإلي جانب التأييد السياسي والعسكري سعت كلتا الدولتين إلى تأجيج الصراع القبلي وتحريض الخارجين عن القانون باحتلال الموانئ والحقول النفطية في وسط ليبيا. وتطالب كلا من مصر والإمارات بالتوزيع العادل للسلطة والثروة في ليبيا ما بعد القذافي، مع أن هذا يعتبر شأنا ليبيا اصيلا. ونظرا لنفوذ مصر والإمارات في الشرق الليبي، فإنه يتم عرقلة الحوارات المتعددة بقصد الهيمنة على السلطة والثروة أو تفتيت ليبيا إلى دويلات قزمية.

لكن هناك قائمة أخرى، إلى جانب قائمة مؤتمر برلين، من دول الجوار الجغرافي، مثل المغرب، والسودان، والنيجر، وتشاد، وهي دول تتدخل سلبا أو إيجابا في الأزمة الليبية ولم تتم دعوتها للمشاركة في مؤتمر برلين. كما أن هناك دول عربية وأجنبية متورطة سياسيا وعسكريا في الأزمة الليبية ولم تتم دعوتها أيضا لمؤتمر برلين، مثل السعودية، والاردن، وسوريا، وإيران. وإذا كانت السعودية تدعم تحالف حفتر سياسيا وماليا، فإن الأردن زودته بالسلاح والسودان بالمرتزقة. أما سوريا فإنها ترسل المرتزقة إلى طرفي الحرب الداخلية في ليبيا. كما أن إيران زودت حفتر بمضادات الدروع التي تبث استخدامها في الحرب على طرابلس. إن قائمة البلدان المتورطة في الأزمة الليبية تطول، لكن اصابع الاتهام تشير أيضا إلى أن دول شرق أوروبا خاصة أوكرانيا قد ارسلت السلاح والمرتزقة إلى ليبيا خلال ثورة شباط/فبراير وما بعدها. وبالرغم من مواكبة قطر لثورة شباط/فبراير ودعم حكومة الوفاق الوطني، إلا أنها لم تشارك في مؤتمر برلين. وتعتبر قطر من أنصار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة، وبالتالي فهي تقدم الدعم السياسي والعسكري لحكومة الوفاق الوطني والشعب الليبي.[264]

فيما يتعلق بالبلدان المغاربية، فإن التعاون بين المغرب والبعثة الأممية في ليبيا قد نتج عنه عقد ثلاثة لقاءات حوارية هامة، ومع هذا لم تتم دعوة المغرب إلى مؤتمر برلين 2020. فمؤتمر الصخيرات في 2015 نتج عنه اتفاق سياسي اسس لوجود سلطة تشريعية متكونة من مجلس للنواب وأخر للشيوخ يعرف بالمجلس الأعلى للدولة، وسلطة تنفيذية ممثلة في المجلس الرئاسي. كما عقدت جلستين أخريين في كل من بوزنيقة وطنجة في 2020 جمعتا ممثلين عن مجلسي

النواب والمجلس الأعلى للدولة. إن النظام السياسي الليبي القائم (2015-2020) هو نتيجة لاتفاق الصخيرات الذي نظمته المغرب بالتنسيق مع البعثة الأممية الخاصة بليبيا.

أما تونس فقد دعيت لمؤتمر برلين ولكنها اعتذرت نظرا لضيق الوقت، نظرا لأن ألمانيا قد تأخرت في توجيه الدعوة لتونس. لكن تونس مهتمة جدا بالأزمة الليبية على اعتبار أنها تؤثر في أمنها القومي بشكل مباشرة. ولقد استقبلت تونس الآلاف اللاجئين الليبيين خلال ثورة شباط/فبراير 2011 بالرغم من مشاكلها الاقتصادية. ويلاحظ أن الأزمة الاقتصادية والبطالة قد ساهمت في انضمام الجهاديين إلى تنظيم داعش في سرت، حيث قام انتحاريين تونسيين بتفجير أنفسهم في بوابات أمنية، مثل بوابة الدافنية في مصراته. وتشكل عودة الجهاديين الي تونس كابوس سياسي نظرا لصعوبة دمجهم في المجتمع وخطورتهم على الأمن القومي التونسي.

كما استضافت تونس العديد من اللقاءات الليبية-الليبية، لا سيما اجتماعات الحوار السياسي الذي ترعاه البعثة الأممية الخاصة بليبيا المعروفة "UNSMIL". فالحوار السياسي الليبي-الليبي في تونس متكون من خمس وسبعين ممثلا تم اختيارهم من قبل نائبة رئيس البعثة الأممية في ليبيا، وهدفهم وضع أسس مرحلة انتقالية جديدة بدماء جديدة وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر 2021. لكن المنظور التونسي لحل الأزمة الليبية لا يتمشى وبناء دولة مدنية ومؤسساتيه، حيث أن الرئيس التونسي قد استقبل مثلا وفدا يمثل بعض القبائل الليبية وقد بالغ في دورهم في حل الأزمة الليبية. إن تأييد الرئيس التونسي لدور القبائل في بناء ليبيا يعتبر أيضا تدخلا في الشأن الداخلي. كما أن رفض تونس لاستقبال الجهاديين التونسيين يزيد من تعقيد وتفاقم الأزمة الليبية، على اعتبار أن هزيمة داعش في سرت لا يعني انتهاء الارهاب. فبعض عناصر داعش تتواجد في الجنوب الليبي، ويتم مهاجمتها أحيانا من قبل القوات الأمريكية المعروفة بالافريكوم (AFRICOM).

أما فيما يتعلق بالتدخل التركي في ليبيا فقد جاء بناء على طلب رسمي من حكومة الوفاق الوطني، حيث ابرمت الدولتين مذكرتي تفتهم أحداهما لرسم الحدود البحرية بينهما، والأخرى أمنية-عسكرية ساهمت في تحقيق توازن القوى بين قوات حكومة الوفاق الوطني وقوات حفتر المدعومة من جانب قوى اقليمية ودولية. وعليه، فإن تدخل تركيا مكن قوات حكومة الوفاق من رد العدوان على طرابلس وتحرير معظم مدن ليبيا الغربية من ناحية، وفتح المجال للحل السياسي للازمة الليبية من ناحية أخرى. عليه، يلاحظ أن تركيا لعبت دور الدولة الموازنة للقوى في الحرب الداخلية الليبية، الأمر الذي جعل طرفي الصراع يجدون في البحث عن حل سياسي من خلال الحوارات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

ومن دول الجوار التي يتزود حفتر منها بالمرتزقة السودان وتشاد والنيجر. وتتكفل الامارات العربية المتحدة بتجنيد المرتزقة الجنجاويد على أساس حراسة المنشآت النفطية في الامارات، ولكنهم وجدوا أنفسهم في جبهات القتال الليبية. وقد خرجت مظاهرات في السودان تطالب بعودة ابنائهم المغرر بهم إلي بلادهم ولكن بدون جدوى. فقوات حفتر تعتمد بشكل كبير على المرتزقة الروس والأفارقة، وسيستمرون في توجدهم بالتراب الليبي إلى حين الاتفاق الدولي على انهاء الأزمة الليبية.

أما محور اهتمام دول الجوار الأورو-متوسطية فإنه ينصب على مقاومة الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتدفق المخدرات من السواحل الليبية. عليه فقد عقدت كل من ايطاليا ومالطا اتفاقيتين في هذا الشأن عامي 2017 و2020 على

التوالي. وبالرغم من انخفاض معدلات الهجرة غير الشرعية في كلا من ايطاليا ومالطا بعد عقد مذكرتي التفاهم مع حكومة السراج، إلا أن الهجرة غير النظامية لم تنقطع بالرغم ارتفاع عدد ضحايا ما يعرف بقوارب الموت. وتساهم مافيا التهريب في تفاقم معاناة المهاجرين والبلدان المستقبلة لهم.

يتضح مما سبق، إن تدخل الدول في الشأن الليبي يعكس إلى حد كبير جملة من الاعتبارات يمكن تلخيصا في الآتي:

1. الانقسام الليبي-الليبي أدى إلى بروز ما يعرف بالأخوة الأعداء الذين تحالفوا مع الأجنبي من أجل تصفية حسابات يمكن حلها بالحوار وفض المنازعات سلميا. وقد استغلت الأطراف الخارجية هذه الصراعات الداخلية لتحقيق مصالحها القومية.
2. إن الاعتبارات الواقعية للبلدان المتورطة في الأزمة الليبية تطغى على الاعتبارات الاخلاقية والإنسانية، وعليه فإنه يتم الدفع بالقانون الدولي الانساني لخدمة مصالح سياسية واقتصادية ومالية.
3. تنامي العداء لثورات الربيع العربي على المستويين الاقليمي والدولي، حيث أن الاتجاه السائد يخشى من المد الديمقراطية إلى بلاد عربية أخرى. فالتحالف مع حاكم أو نخبه متسلطة أسهل من التعامل مع دول ذات مؤسسات ديمقراطية، وبالتالي فإن نجاح عملية التحول الديمقراطي في ليبيا خاصة خلال عامي 2012-2014 اعتبرته بعض البلدان العربية والأجنبية تهديدا لأمنها القومي.
4. تحقيق مكاسب جيو سياسية على اعتبار أن الحرب الداخلية ستنهك وتضعف الدولة الليبية عاجلا أم أجلا، وبالتالي فقد يتم تقسيم البلاد إلى دويلات قزميه يمكن السيطرة عليها فيما بعد. ويعكس التدخل الفرنسي والروسي هذا الاتجاه، حيث تسعى كل منهما إلى ايجاد واقع جديد يحقق مصالحهما الانية والإستراتيجية.

التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية على المستوى الإقليمي:

يشير البيان الختامي لمؤتمر برلين بشأن الأزمة الليبية إلى أن هناك ثلاثة منظمات اقليمية ساهمت في مؤتمر برلين وهي: الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. فالجامعة العربية ايدت منذ بداية الأزمة الليبية التدخل الدولي لحماية المدنيين خلال ثورة شباط/فبراير 2011. وبالرغم من تسرع الجامعة العربية في اتخاذ قرار يطالب مجلس الأمن بفرض حضر جوي على ليبيا، إلا أن ذلك القرار عكس في ذلك الوقت امتعاض معظم البلدان العربية من نظام حكم القذافي. ولقد أولت جامعة الدول العربية بعد ذلك اهتماما ملحوظا بالأزمة الليبية، نظرا لوقوعها تحث تأثير مصر والإمارات والسعودية. إن طول الأزمة الليبية أثر سلبا على أداء ودور الجامعة العربية في التنسيق والتعاون العربي-العربي في المجالات المختلفة. فالدول المتحالفة مع حفتر سخرت الجامعة العربية لصدور قرارات رمزية تتمشى وسياسة مصر والإمارات نحو الأزمة الليبية. ولقد انتقدت حكومة السراج عموما عجز الجامعة العربية في التعامل بموضوعية مع الأزمة الليبية.

وبالرغم من أن جامعة الدول العربية اصدرت العديد من القرارات التي تدين التدخل الأجنبي في ليبيا، إلا أنها عنت بذلك تركيا دون سواها. فموضوعية قرارات الجامعة مفقودة نظرا لتأثير مصر والإمارات والسعودية عليها. ولا يعني ما سبق أن كل أعضاء جامعة الدول العربية يؤيدون الانحياز لطرف دون أخر، حيث يلاحظ أن مثلا الدول المغاربية وقطر يتحفظون على القرارات المنحازة لصالح دول معينة. فقرارات جامعة الدول العربية غير ملزمة، وإن كانت ذات رمزية في إطار العلاقات العربية-العربية.

وبالرغم من تعاطف العديد من البلدان الأفريقية مع نظام القذافي السابق، إلا أن دور الاتحاد الأفريقي نحو الأزمة الليبية يعتبر أكثر حيادية مقارنة بمواقف جامعة الدول العربية. فمصر ليست مهيمنة على الاتحاد الأفريقي، وبالتالي فتأثيرها يعتبر محدودا في هذا السياق نظرا لوجود دول أخرى منافسة، مثل جنوب أفريقيا ونيجريا. ونظرا لتعقد وتداخل الأزمة الليبية، فإن دور الاتحاد الأفريقي يعتبر محدودا، حيث تم الاكتفاء بدعوات للحل السلمي وحضور بعض اللقاءات والمؤتمرات مثل مؤتمر برلين 2020. لكن الاتحاد الأفريقي في قمة أديس أبابا 2020 اعتبر التدخل الخارجي على المستويين الاقليمي والدولي سببا في زيادة تعقيد وتفاقم الأزمة الليبية. ولم يخفى قادة الاتحاد الأفريقي رغبتهم في حل الأزمة الليبية على اعتبار أنها من ضمن أبرز النزاعات التي تهدد السلم والأمن الأفريقيين.

وأخرا وليس أخيرا، فإن موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة الليبية يتسم بالتردد وعدم الاهتمام بما يجري في ليبيا، لاسيما مواقف دول شمال أوروبا. لكن أعضاء الاتحاد الأوربي الجنوبيين أكثر أهتما بما يجري على الساحة الليبية، خاصة ما يتعلق بإشكالية تدفق الهجرة غير الشرعية، والتحالف التركي-الليبي، وضمان استمرار تصدير النفط والغاز إلى أوروبا. وفي هذا السياق يلاحظ وجود تنافس مصالح بين إيطاليا وفرنسا، الأمر الذي عرقل وجود موقف موحد لدول الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة الليبية.[265]

وبينما يتسم الموقف الفرنسي المتشدد نحو الأزمة الليبية بعدم القبول، يلاحظ أن السياسة الألمانية المتسمة بالاعتدال تعتبر أكثر قبولا بين أعضاء الاتحاد الأوروبي. وإذا كانت الضغوط الفرنسية قد نجحت في دفع الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل قوة بحرية تعرف "IRINI" لمنع امدادات السلاح إلى الأطراف الليبية المتنازعة، خاصة إمدادات السلاح التركية إلى قوات حكومة الوفاق، فإن النزعة المعتدلة لألمانيا قد نجحت بدورها في عقد مؤتمر برلين لعام 2020، الذي أكد على الحل السلمي للأزمة الليبية من خلال الحوار السياسي والاقتصادي والعسكري. إن استمرار تدفق الهجرة والتعاون الليبي-التركي قد أجبر الاتحاد الأوروبي على التدخل السياسي من خلال عقد مؤتمر برلين، والتدخل العسكري من خلال انطلاق عملية ايريني (IRINI).

إن تحليل الازمة الليبية على المستوى الاقليمي انحصر في ثلاثة تنظيمات إقليمية هي الاتحادين الأوروبي والأفريقي إلى جانب جامعة الدول العربية على اعتبار أنها حضرت مؤتمر برلين. ويعزى الاهتمام الاقليمي بالأزمة الليبية عموما إلى العوامل التالية:

1. تعكس الأزمة الليبية بالنسبة للاتحادين الأوروبي والأفريقي وجامعة الدول العربية بعدا جيو سياسيا، حيث أن ليبيا تمثل عمقا استراتيجيا لهذه التنظيمات الثلاثة. فليبيا تتأثر ايجابا أو سلبا بالنظامين الاقليميين العربي والأفريقي. كما أن عدم استقرار ليبيا يؤثر سلبا على الأمن القومي للدول الأوروبية المتوسطية بشكل خاص، والاتحاد الأوروبي بشكل عام.
2. إن تدخل كل من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي في الأزمة الليبية نابع في الأساس من عضوية ليبيا فيهما، وبالتالي فميثاق التنظيمين يشير إلي التنسيق والتعاون وفض المنازعات بالطرق السلمية.
3. إن تأثير الاتحادين الأوروبي والأفريقي وجامعة الدول العربية على الأزمة الليبية يتوقف على دور البلدان القيادي فيهما. ويلاحظ في هذا السياق أن الدور الألماني والفرنسي أسفرا عن بيان برلين وتشكيل قوة (IRINI). لكن ضعف الجامعة العربية أسفر عن قرارات غير ملزمة ومتحيزة لصالح التحالف المصري الإماراتي، وهي قرارات تحفظت عليها البلدان المغاربية وقطر. أما الاتحاد الأفريقي فقد تم تهميشه نظرا لعدم وجود رؤية

شاملة لحل الأزمة الليبية. إن إرسال لجنة لتقصي الحقائق في ليبيا وتعين مندوب عن الاتحاد الأفريقي في البعثة الأممية الخاصة بليبيا قد يعيق أكثر مما يسرع حل الأزمة الليبية.

التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية على المستوى الدولي:

إن محور تركيز هذا المحور يتمثل في التعرف على التدخل الخارجي في الأزمة الليبية على المستوى الدولي. إن التدخل الأجنبي وصراع المصالح بين القوى الدولية والإقليمية يعتبر تهديدا خطيرا للاستقرار والوحدة الوطنية في ليبيا ما بعد القذافي. وبالرغم من أن القوى الإقليمية والعالمية تعترف دبلوماسياً بحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، إلا أن معظمها يدعم التمرد الذي يقوده حفتر منذ 2014. ويعزى تدخل القوى الاقليمية والدولية عموما إلى عدة عوامل لعل أهمها تعارض مصالح القوى الخارجية، وضعف موقف حكومة الوفاق تجاه الجماعات المسلحة، وعمليات الدعاية التي يقودها حلفاء حفتر مثل الإمارات وفرنسا، ومصر.

ولا يقتصر التدخل الخارجي في إطار هذا المستوى من مستويات التحليل على القوى الدولية والإقليمية، ولكنه يمتد ليشمل دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية. إن الهدف من تدخل الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة يتمثل في إدارة وإن أمكن حل الأزمة الليبية. فمجلس الأمن الذي أصدر حوالي ثلاثين قرارا اعتبر الأزمة الليبية تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي تم اصدار هذه القرارات وغيرها من القرارات الأخرى تحت البند السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة. فالقرارين الشهرين رقم 1970 و1973 يؤكدان على ضرورة انشاء منطقة حضر جوي وحماية المدنيين في ليبيا خلال ثورة شباط/فبراير عام 2011. وتوالى بعد ذلك صدور قرارات مجلس الأمن بقصد إدارة الأزمة الليبية.

لكن روسيا امتنعت عن التصويت عند اتخاذ مجلس الأمن لقرار التدخل العسكري في ليبيا (1973) في 2011 من ناحية، واعتبرت التدخل غير شرعي من ناحية أخرى، الأمر الذي يشير إلى تناقض في الموقف الروسي تجاه الأزمة الليبية. فروسيا كان بإمكانها استخدام حق النقض، وبالتالي عرقلة صدور القرارات الملزمة في هذا الشأن. لكن البعض يعتبر معارضة روسيا للتدخل العسكري في ليبيا نوع من الدعاية لتلميع سمعتها وصورتها النمطية بين الدول النامية. فالتدخل الدولي في ليبيا فتح المجال لروسيا وغيرها من الدول الاقليمية والعالمية بأن تحقق مصالح جيو سياسية ما كان لها أن تتحقق لو بقت أوضاع ليبيا على ما هي عليه.[266]

إن ادارة مجلس الأمن للأزمة الليبية تطلب تأسيس بعثة أممية خاصة بليبيا تعرف (UNSMIL) تقوم بالوساطة والمساعي الحميدة في العديد من المجالات: ولمعرفة المزيد عن مهام البعثة الأممية في ليبيا أنظر القرار (S/Res/2542, 2020) الذي حدد مهام البعثة الخاصة في الاتي:[267]

- انجاح العملية السياسية والحوار الاقتصادي والأمني
- الاستمرار في تطبيق الاتفاق السياسي الليبي المعروف باتفاق الصخيرات
- دعم جهود حكومة الوفاق في الاصلاحات الاقتصادية والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية
- دعم جهود وقف إطلاق النار وتقديم المساعدات اللازمة لتنفيذ ذلك
- دعم عملية التحول الديمقراطي، لاسيما في مجالي تبني دستور وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية
- التنسيق مع الأطراف الدولية لحل الأزمة الليبية، خاصة دول الجوار والمنظمات الإقليمية
- تقديم العون للمؤسسات الليبية الرئيسية

- تقديم الدعم في مجال الخدمات الاساسي، وتوزيع المساعدات الانسانية، لاسيما في مجال مكافحة جائحة كورونا
- دعم جهود ليبيا في السيطرة وعدم انتشار السلاح وملحقاته
- تنسيق المساعدات العالمية مع تقديم الاستشارة والمساعدة لجهود حكومة الوفاق الوطني في تأمين مناطق النزاع، خاصة المناطق المحررة من داعش

وبالرغم من المهام المتعددة للبعثة الأممية الخاصة بليبيا، إلا أنها فشلت في ايقاف التدخل الخارجي والحد من تدفق السلاح والمرتزقة. وقد أشارت نائبة رئيس البعثة Stephanie Williams استيفاني وليام (2020) إلى أن التواجد العسكري الأجنبي منتشر بشكل أو بأخر في عشرة قواعد عسكرية في ليبيا ككل. وقدرت عدد المقاتلين الأجانب والمرتزقة بعشرين ألف مقاتل. فالتدخل الأجنبي بلغ ذروته، وبالتالي تنبه المندوبة الأممية إلى خطورة وتفاقم الأزمة الليبية بشكل متسارع.[268] ويلاحظ على التدخل الخارجي في الأزمة الليبية أيضا مجموعة من الملاحظات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. طالما أن ميثاق الأمم المتحدة يقوم على فرضية اتفاق الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، عليه فإن حل الأزمة الليبية لن يتأت طالما أن روسيا والصين منحازة لطرف دون أخر. فبالرغم من أن قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا تستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنها لم تطبق على أرض الواقع نتيجة لاختلاف مصالح الدول الخمس الكبرى.
2. من الملاحظ أن مهام البعثة الأممية في ليبيا متعددة الأوجه، وبالتالي يعتبرها بعض القادة السياسيين في ليبيا بأن مهامها أقرب ألي نظام الوصاية الأممي منها إلى جهاز أممي يساعد في إدارة وحل الأزمة الليبية. فالبعثة الأممية تتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا وعليه يلاحظ مثلا أن وزارة خارجية حكومة الوفاق قد علقت على تصريح البعثة بأن ليبيا ذات سيادة ويحق لها عقد اتفاقيات للدفاع عن البلاد وأن البعثة ليس لها لا يحق لها الحديث على انتشار الفساد في الجهاز الحكومة بدون وجود أدلة دامغة. فمهام البعثة تتمثل في وقف الحرب ومنع قتل المدنيين خاصة أنها كانت على علم بخفايا الحرب على طرابلس في 4 إبريل 2019.[269]
3. بالرغم من أن الأزمة الليبية تعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين، إلا أن الإرادة السياسية لأعضاء مجلس الأمن ضعيفة في حل الاشكالية. ويلاحظ أن تاريخ الأمم المتحدة يشير عموما إلى أنها تدير الأزمات الدولية أكثر من حلها خاصة عندما يتعلق الأمر بالعالم العربي والبلدان النامية.
4. إن البعثة الأممية الخاصة بليبيا تتأثر سلبا أو إيجابا بالتنافس بين أعضاء مجلس الأمن، حيث أن تعيين رئيس البعثة يخضع لمساومات سياسية بعيدة في الكثير من الاحيان عن الكفاءة المهنية. فمثلا تعين خليفة لغسان سلامة استغرق وقت طويل بسبب معارضة الولايات المتحدة لمرشحين محسوبين على روسيا.
5. بالرغم من أن البعثة الأممية في ليبيا يفترض فيها مناصرة الطرف الشرعي في الصراع، إلا أن بعض رؤسائها قد انحاز بشكل سافر لتحالف حفتر. فلقد تمت مكافأة كل من برناردينو ليون وغسان سلامة في الاكاديمية الدبلوماسية بمرتبات عالية جدا نتيجة لانحيازهم لتحالف الامارات مع حفتر.[270]

تأثير التدخل الأجنبي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا:

يتضح مما سبق، أن الأزمة الليبية قد تأثرت بالتدخل الخارجي منذ انطلاق عملية الأوديسيا في أذار/مارس 2011، وازدادت تعقيد مع اندلاع الحرب الداخلية في بنغازي (حزيران/مايو 2014). وسيتم في هذا المحور قياس تأثير

التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي، باعتبارها هدفا رئيسيا لثورة أيار/فبراير 2011. فأساس الأزمة الليبية كما لاحظنا يتمثل في تعثر عملية التحول الديمقراطي بسبب محاولة فرض نموذج حكم عسكري على غرار النموذج المصري. فتبني نموذج السيسي للحكم في ليبيا تعتبره مصر وبقية البلدان المؤيدة لحفتر أكثر استقرارا وأمنا من نموذج الدولة المدنية الذي ينادي به ثوار شباط/فبراير.[271]

إن الاحصائيات الدورية لدليل الديمقراطية تشير عموما إلى انجازات ليبيا وبقية دول العالم في مجال الديمقراطية، وبالتالي فإنه سيتم مقارنة بلدان الربيع العربي في مجال التحول الديمقراطي. كما أن بيانات دليل البلدان الفاشلة يشير بدوره إلى التدخل الأجنبي، وبالتالي يمكن مقارنة هذه البيانات لكي نتعرف على تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي. ويشير الشكل رقم (1) إلى عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وبقية البلدان العربي التي شهدت ثورات الربيع العربي، حيث يلاحظ في هذا السياق مجموعة الملاحظات التالية:

1. تذبذب عملية التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي خلال السنوات 2006-2019، حيث يلاحظ أن دليل الديمقراطية (2019) الذي يعتبر المصدر الرئيسي لهذه الدراسة قد اعتمد أربعة مؤشرات للقياس وهي: إجراء الانتخابات، ومستويات الأداء الحكومي، ونسبة المشاركة السياسية، والحريات المدنية. فبعض نظم الحكم التسلطية في البلدان الاربعة قبل 2011 قد اجرت انتخابات صورية وخضت للضغوط الدولية بشأن بعض الحقوق المدنية، وبالتالي فقد حققت مصر في عهد مبارك وتونس في عهد زين العابدين بن على مستويات ضعيفة في إطار دليل الديمقراطية. لكن تدني دليل الديمقراطية قد بلغ ذروته في ليبيا خلال حكم القذافي، حيث لم يتعد مستوى الأداء (10/2) خلال السنوات 2008-2010. إن عملية التحول الديمقراطي ارتفعت خلال السنوات 2011-2013 في البلدان الأربعة، حيث بلغت الذروة في تونس وليبيا ومصر، نتيجة لأجراء انتخابات، وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، وتحسن الأداء الحكومي، وإطلاق الحريات المدنية. وبينما استمر دليل الديمقراطية في التحسن في تونس حيث بلغ (10/6.72) عام 2019، يلاحظ انخفاضه على التوالي في اليمن وليبيا ومصر إلى (10/1.95)، (10/2.02)، (10/3.6) لعدة أسباب لعل أبرزها التدخل الخارجي.
2. إن النظم التسلطية العربية ساهمت في عدم بناء مؤسسات سياسية فاعلة، وبالتالي ورثت بعض بلدان الربيع العربي فراغ مؤسساتي يحتاج إلى وقت وجهد كبير لملئه. إن تونس التي ورثت مؤسسات فاعلة، مثل المؤسسات القضائية والأمنية، لم تتعرض لحرب أهلية نتيجة لانحياز الجيش والشرطة لصالح الشعب، وبالتالي ازدهرت فيها العملية الديمقراطية وارتفع معدل أداؤها في الديمقراطية من (10/2.79) عام 2010 إلى (10/6.72) عام 2019. أما فيما يتعلق بليبيا، فإن بداية الانتخابات قبل بناء مؤسسات الدولة يعتبر من ضمن أبرز العوامل الداخلية في تعقد الأزمة الليبية.[272] إن عدم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية زاد من الخلافات القبلية والإقليمية، الأمر الذي أثر سلبا على التلاحم الاجتماعي ونجاح عملية التحول الديمقراطي في ليبيا ما بعد القذافي.
3. إن انخراط ليبيا واليمن في حروب داخلية مدعومة من أطراف داخلية ودولية عقد من أزمتهما بشكل ملحوظ، وبالتالي تقلص دليل الديمقراطية فيهما إلى أدني المستويات. (أنظر بيانات الشكل رقم 1) إن الانقسام السياسي واندلاع الحرب الداخلية قلص دليل الديمقراطية في ليبيا من (10/4.82) عام 2013 إلى (10/2) عام 2019. إن الحرب الداخلية في كلا من اليمن وليبيا تحولت منذ البداية إلي حرب بالوكالة تغذيها قوى لإقليمية ودولية معادية للمد الديمقراطي في بلدان الربيع العربي. وقد ساهمت القوى الدولية في اسقاط حكومة منتخبة في مصر وحل محلها نظام تسلطي معادي للديمقراطية ويسعي إلى نشر النموذج الديكتاتوري في ليبيا.

الشكل رقم (1) دليل عملية التحول الديمقراطي في ليبيا من منظور مقارن

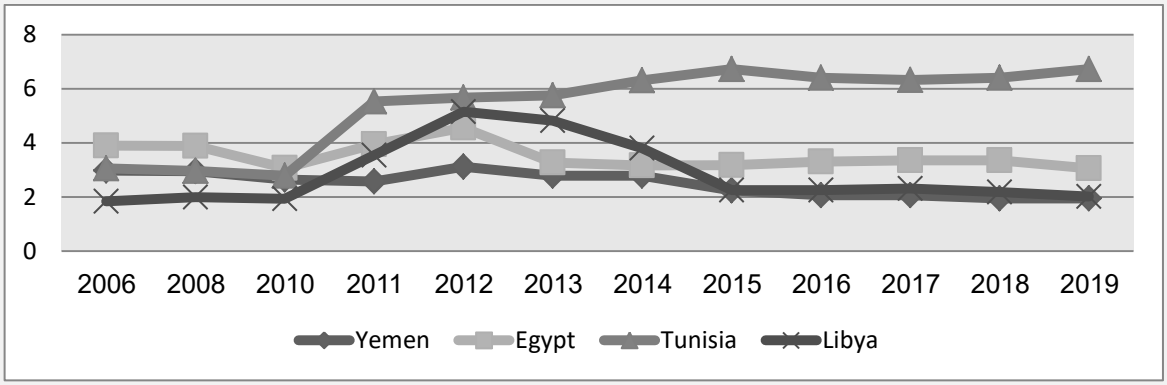

Data Source: (Democracy Index, 2019)

إن التدخل الخارجي يعتبر من أبرز العوامل الخارجية تأثيرا على الأزمة الليبية، عليه يتطلب الأمر تحديد ماهية كلا من العامل الخارجي والتدخل الأجنبي. فالعامل الخارجي بالنسبة،(Imai) عبارة عن تأثير سياسي خارجي، وحوكمة، وعولمة، وتداخل في العلاقات الدولية.[273] أما تقرير دليل الدول الفاشلة، فإنه يعرف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدولة ما على أنه " تأثير دول أجنبية في المجالات الأمنية والاقتصادية والإنسانية." إن البعد الأمني للتدخل الخارجي، يعني التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما سواء أكان سريا أو علنيا من قبل حكومة أو جيش أو أجهزة أمنية أو أية كيانات أخرى تؤثر على الأوضاع الداخلية فيها. أما التدخل الاقتصادي، فيشير بدوره إلى تدخل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية من خلال القروض ومشاريع التنمية والمساعدات الخارجية مثل الدعم المستمر للميزانية أو السيطرة على الشؤون المالية أو ادارة السياسة الاقتصادية للدولة مما يؤدي إلى التبعية الاقتصادية. وأخير فإن تعريف التدخل الأجنبي يأخذ في الحسبان ما يعرف بالتدخل الانساني المرتبط بنشر بعثات حفظ السلام الدولية. يتضح مما سبق أن تعريف التدخل الخارجي يعني الجمع بين التدخلات السياسية والعسكرية والاقتصادية.[274]

إن قياس التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول يتطلب الإجابة على مجموعة التساؤلات التالية: هل هناك دعم خارجي للفصائل المعارضة للحكومة؟ هل القوات الأجنبية موجودة بالفعل؟، هل هناك هجمات عسكرية من قبل دول أخرى ؟، هل هناك مساعدات عسكرية خارجية ؟، هل هناك تدريبات عسكرية أو دعم للتدريب العسكري من قبل دول أخرى؟ هل هناك عملية حفظ سلام على الأرض؟ هل يوجد دعم خارجي لتدريب الشرطة؟، وهل تجري عمليات سرية؟ هل تتلقى الدولة تدخلاً اقتصاديًا أم معونة ؟، وهل تعتمد الدولة على المساعدات الاقتصادية؟ وبناء على الاجابات على التساؤلات السابقة تم تطوير دليل التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مثل ليبيا وغيرها من البلدان النامية.

ويشير الشكل رقم (2) إلى علاقة التدخل الأجنبي بعملية التحول الديمقراطي في ليبيا خلال السنوات 2006-2019 حيث أن التمعن في بياناته يقودنا إلى مجموعة الملاحظات التالية:

1. بينما اتسم دليل عملية التحول الديمقراطي في السنوات الأخيرة من نظام حكم القذافي خلال السنوات (2006-2010) بالتدني، حيث بلغت درجة دليل الديمقراطية إلى (10/1.84) في 2006 و (10/2) في 2010، يلاحظ أن دليل التدخل الأجنبي قد كان في المتوسط (10/5). ويلاحظ في هذا السياق أن علاقة التدخل الأجنبي بالديمقراطية تعتبر ضعيفة لأن الديكتاتورية كانت السمة المميزة، وبالتالي يعزى التدخل الخارجي إلى سياسات ليبيا الخارجية وليس لغياب الديمقراطية.

2. اتسم دليل التحول الديمقراطي في ليبيا بالارتفاع مند 2011، حيث بلغ متوسطها خلال عشرة سنوات (10/3.3) بشكل عام، وبلغ الذروة خلال السنوات 2012-2014، حيث بلغ على التوالي (10/5.15)، و (10/4.82)، و (10/3.8). لكن سرعان ما تراجع دليل التحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2014، حيث وصل إلى (10/2.02) في 2019 ويعزى ذلك إلى اعتبارات داخلية وأخرى خارجية.
3. إن تدني دليل الديمقراطية في ليبيا ما بعد القذافي مند 2014 صاحبه ارتفاع في مستويات التدخل الأجنبي الأمر الذي يعني وجود علاقة عكسية ما بين المتغيرين. فمستويات التدخل الأجنبي بلغت ذروتها في السنوات 2017 و2018، حيث وصلت إلى (10/10)، تم تدنت قليلا عام 2019 إلى 10/9.7). وكما لاحظنا فإن التدخل في الشؤون الداخلية الليبية قد زاد من حيث الكم والكيف معا. فبينما انحصر عدد البلدان المتدخلة خلال ثورة شباط/فبراير 2011 على تحالف عملية الأوديسيا تم بعض أعضاء حلف الناتو، يلاحظ أن عدد البلدان الأجنبية قد زاد بشكل ملحوظ بعد اعلان حفتر الحرب على بنغازي تم طرابلس. أما من حيث الكيف، فقد توسع التدخل الخارجي لكي يشمل البعثة الأممية الخاصة بليبيا، ومنظمات حكومية وغير حكومية في مجال حقوق الانسان والهجرة غير الشرعية. كما أن محكمة الجنايات الدولية طالبت بدورها بمحاكمة شخصيات ليبية ارتكبت جرائم حرب خلال الحرب الداخلية.

الشكل رقم (2)

علاقة التدخل الأجنبي بعملية التحول الديمقراطي في ليبيا خلال السنوات 2006-2019

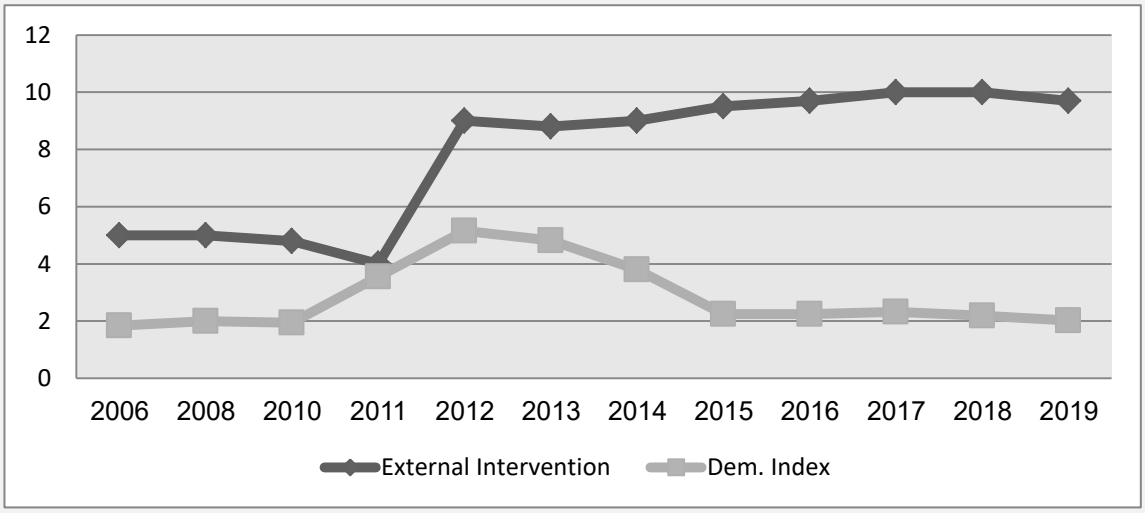

Data Source: The Fragile State Index, and Democracy Index (Different Issues)

إن تمعن تأثير التدخل الخارجي على التحول الديمقراطي في ليبيا ما بعد عهد القذافي قد يتطلب مزيدا من التحليل الاحصائي للبيانات، عليه يلاحظ أن بيانات الجدول رقم (1) تشير إلى وجود علاقة سلبية ملحوظة (-0.892) بين دليل التدخل الخارجي ودليل الديمقراطية في ليبيا وذلك عند مستوى دلالة هامة احصائيا (0.001). فالزيادة في مستويات التدخل الخارجي واكبها في نفس الوقت تراجع في مسار عملية التحول الديمقراطي. لكن لا يمكننا القول هنا بأن التدخل الخارجي يعتبر سببا في تراجع عملية التحول الديمقراطي لأن ذلك يحتاج لمزيد من التحليل الاحصائي للبيانات المتاحة.

إن فحص العلاقة السببية بين التدخل الخارجي والتحول الديمقراطي يتطلب إذا مزيدًا من التحليل الإحصائي. عليه، يلاحظ أن اختبار الانحدار "Regression Test" يشير إلى وجود تأثير سلبي للتدخل الخارجي "X1" على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا "Y" بعد القذافي منذ عام 2012. وتشير البيانات في هذا الصدد إلي نتائج تحليل الانحدار الخطي والمتمثلة في القيم التالية: B = -26.229، R = .892، R Square = .796 ، Adjusted R Square = .762. ويلاحظ من البيانات السابقة، أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة سالبة وقوية عند مستوى معنوي قدره (.003). فقيمة (adjusted R Square = .762)، تشير إلى أن التدخل الخارجي يفسر لنا تراجع عملية التحول الديمقراطي في ليبيا ما بعد القذافي بنسبة 76.2%. أما نسبة التباين المتبقية (23.8٪)، فإنها تشير إلى وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر أيضا على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا ما بعد عهد القذافي، الأمر الذي يتطلب مزيد من البحث في هذا الصدد، وخاصة ما يتعلق بالتحليل الاحصائي لتأثير العوامل الداخلية على التحول الديمقراطي في ليبيا ما بعد عهد القذافي.

1Table:

Pearson Correlation between Democracy and External Intervention, 2012-2019

		Y	X1
Y	Pearson Correlation	1	-.892-**
	Sig. (1-tailed)		.001
	N	8	8
X1	Pearson Correlation	-.892-**	1
	Sig. (1-tailed)	.001	
	N	8	8

**. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed)

الخاتمة: النتائج:

إن الأزمة الليبية تتأثر بعوامل داخلية وأخرى خارجية مثلها في ذلك مثل بقية دول الربيع العربي. فالتدخل الأجنبي في الأزمة الليبية بداء منذ الأسابيع الأولى لثورة 17 شباط/فبراير 2011، وازداد كما وكيفا مع استمرار الصراع الليبي-الليبي. إن تحالف أحد أطراف الصراع الليبي-الليبي مع قوى إقليمية ودولية بقصد فرض نظام حكم عسكري-تسلطي عمق من تعقيدات الأزمة الليبية، بحيث أن إدارة وحل الأزمة أصبح تحت سيطرة القوى الخارجية. فالصراع من أجل فرض نظام عسكري من قبل كتل سياسية ليبية مدعومة إقليميا ودوليا يعتبر أساسا لفهم الأزمة الليبية، حيث يلاحظ أن أنصار كلا من القذافي وعملية الكرامة تتلاقى مصالحهم في الخيار الديكتاتوري. لكن ليبيا ما بعد القذافي قد تبنت خيار التحول الديمقراطي، وبالتالي فالأزمة الليبية مستمرة ما لم يتم الاتفاق على حلول وسط تساهم في بناء دولة قوية لا مكان فيها للتدخل الأجنبي السافر في الشؤون الداخلية.

ويمكن الاشارة في خاتمة هذا الفصل عموما إلى مجموعة النتائج التي تم التوصل إليها ويمكن عموما تلخيصها في مجموعة النقاط التالية:

1. تتسم الأزمة الليبية بالتعقيد والتداخل، نظرا لتعدد أطرافها الداخلية والخارجية. إن طول الفترة الانتقالية للتحول الديمقراطي، ونشوب الحرب الداخلية منذ 2014، والتقاء مصالح الأطراف الداخلية والخارجية، زاد من تعقيد وتداخل الأزمة الليبية.
2. إن أهداف طرفي الصراع الداخلي والخارجي تتجسد عموما إما في محاولة فرض نموذج تسلطي للحكم، أو السير قدما في عملية التحول الديمقراطي المتعثرة منذ 2014.
3. الأزمة الليبية منذ 2011 نتج عنها فراغ سياسي وأمني ساهم فيه نظام القذافي الذي أضعف مؤسسات الدولة، لاسيما المؤسسات العسكرية والأمنية، وبالتالي فقد تم ملء هذا الفراغ من قبل جماعات مسلحة على المستوى المحلي، وقوى خارجية على المستويين الإقليمي والدولي.
4. بالرغم من أن بداية الأزمة الليبية انحصرت على الأطراف المحلية في الأسابيع الأولى من ثورة شباط/فبراير، إلا أن تطوراتها فيما بعد زادت من مستويات تعقيدها، وبالتالي فإن قواعد اللعبة لم تعد في أيدي ليبية بل أصبحت تحت سيطرة قوى دولية وإقليمية.
5. إن التدخل الخارجي في الأزمة الليبية قد بدء منذ الأسابيع الأولى لثورة شباط/فبراير 2011، وازداد مستوى هذا التدخل كما وكيفا بعد 2014 عندما قامت الحرب على بنغازي. ولم يقتصر التدخل الخارجي على دول من مختلف قارات العالم، بل أن المجال قد اتسع أيضا لتدخل منظمات دولية وإقليمية في الشؤون الداخلية لليبيا. إن تدخل البعثة الأممية والاتحاد الأوروبي والمنظمات الحقوقية يعتبرون أمثلة واضحة للتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا.
6. بالرغم من تعدد البلدان المتدخلة في الأزمة الليبية إلا ان الدول التي شاركت في مؤتمر برلين 2019 هي أكثر البلدان تدخلا في ليبيا.
7. بالرغم من أن البلدان المتدخلة في الأزمة الليبية تعترف بشرعية حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن الاتفاق السياسي بالصخيرات، إلا أن معظمها يهدف إلى اجهاض عملية التحول الديمقراطي باسم محاربة الارهاب تارة، وباسم سيطرة الجماعات المسلحة غير المنضبطة تارة أخرى.

الهوامش:

[244] -Youssef Sawani, "Islamist and Non-Islamist Currents and the Struggle for Post-Gaddafi Libya," **Contemporary Arab Affairs.** Vol. 11, No. 1-2 (March-June 2018), pp. 87-106. Accessed on 5 January 2020. https://caa.ucpress.edu/content/11/1-2/87

[245] - Andrea Dessi and Ettore Greco (Eds.). 2018. **Search for Stability in Libya: OSCE's Role between Internal Obstacles and External Challenges**. (Rome: IAI Research Studies, 2018) https://www.iai.it/sites/default/files/iairs_1.pdf

[246] - Jonathan Roberts M. **Decision-Making during International Crises**. Macmillan: Macmillan Press, 1988); and Charles Hermann F. 1986. "International Crisis as a Situational Variable" in ***Classics of International Relations***. Edited by John A. Vasquez. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1986), pp. 171-181.

[247] - Charles Hermann F., op. cit.

[248] - Lin Noueihed and Alex Warren. *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era.* (New Haven: Yale University Press, 2012).

[249] - Ibid.

[250] *UNSMIL*. Acting SRSG Stephanie Williams opening Remarks during Third Virtual Meeting of the Second Round of the LPSF on December 2020. (2 December 2020). Accessed on 11/12/2020, at: https://unsmil.unmissions.org/economic-working-group-co-chairs-call-libyan-negotiated-solution-addresses-deepening-economic-crisis

[251] - Hill, Thomas Hill M. "The Conflict in Libya: Testimony before the House Foreign Affairs Subcommittee on the Middle East, North Africa, and International Terrorism." *United States Institute for Peace (2019).* Accessed 7 September 2020, at: https://www.usip.org/publications/2019/05/conflict-libya

[252] - See United Nations, Meetings Coverage and Press Releases. "As Foreign Interference in Libya Reaches Unprecedented Levels, Secretary-General Warns Security Council 'Time Is Not on Our Side', Urges End to Stalemate" Security Council/14243 (8 July 2020). Accessed on 10 December 2020, at: https://www.un.org/press/en/2020/sc14243.doc.htm

[253] - أنظر في هذا الشأن الرابط التالي: http://www.leagueofarabstates.net/sites/search/Pages/results.aspx?

[254] - Ben Clements. "Public Opinion in Britain towards Military Action in Libya: A Micro-Level Analysis" *Sage Journals: Politics* (May 4 2012). Accessed on 15/3/2019, at: https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1111/j.1467-9256.2012.01433.x

[255] - Jeffrey Jones M. "Americans Shift to More Negative View of Libya Military Action: Now more likely to disapprove than approve." *Gallup* (24 June 2011). Accessed on 15/11/2019, at: https://news.gallup.com/poll/148196/americans-shift-negative-view-libya-military-action.aspx

[256] - **إعلان نتائج استطلاع المؤشر العربي لعام 2020/2019.** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص. 50-52. شوهد في 2020/11/30، في: https://www.dohainstitute.org/ar/News/Pages/ACRPS-Announces-the-Results-of-the-Arab-Opinion-Index-2019-2020.aspx

[257] - أنظر مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم. "الانتخابات الليبية: الواقع والآفاق." **مجلة جامعة صبراته العلمية**. العدد السادس (ديسمبر 2019)، ص. 18-43. شوهد في 2020/12/10، https://jhs.sabu.edu.ly/index.php/hsjsu/article/download/120/84/

[258] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم. **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا**. (طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013)، ص. 234-238.

[259] - استنكر عبد الرحمن الشاطر عضو المجلس الأعلى للدولة تصريحات السيسي واعتبرها محاولة لفرض نموذجه العسكري بالقوة على ليبيا، ولمعرفة المزيد أنظر: وليد عبد الله، "عضو بالأعلى للدولة الليبي: تصريحات السيسي قرع لطبول الحرب." **AA** (21 حزيران/يونيو 2020)، شوهد في 2020/12/11 في: https://www.aa.com.tr/ar/

[260] - Nyawira Mwangi. "Turkey's Erdogan Says Egypt's Actions in Libya are Illegal." *CGTN Africa* (17 July 2020). Accessed on 12/7/2020, at: https://africa.cgtn.com/2020/07/17/turkeys-erdogan-says-egypts-actions-in-libya-are-illegal/

[261] - Ty Joplin. "Why Does France Support Libyan Warlord Khalifa Haftar's Assault on Tripoli?" *albawaba* (17 April 2019). Accessed on 15/9/2020, at: https://www.albawaba.com/news/why-does-france-support-libyan-warlord-khalifa-haftars-assault-tripoli-1280560

[262] *Africa Intelligence*. "The Chinese army loses its first drone in Libya." (9 May 2019). Accessed on 15/10/2020, at: https://www.africaintelligence.com/north-africa_politics/2019/09/05/the-chinese-army-loses-its-first-drone-in-libya,108371106-eve

[263] - حامي أقصوي، "الخارجية التركية: عملية إبريني منحازة." **AA** (23 /11/ 2020) https://www.aa.com.tr/ar/

[264] See: Jared Malsin and Summer Said. "Saudi Arabia Promised Support to Libyan Warlord in Push to Seize Tripoli." *The Wall Street Journal* (12 April 2019). Accessed on 11/11/2020, at: https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-promised-support-to-libyan-warlord-in-push-to-seize-tripoli-11555077600; Anchal Vohra. "It's Syrian vs. Syrian in Libya: Turkey and Russia are using desperate mercenaries from the last war to fight in the next one." *Foreign Policy* (5 May 2020). Accessed on 9/11/2020, at: https://foreignpolicy.com/2020/05/05/libya-civil-conflict-syrian-mercenaries-turkey-russia-gna-haftar/; and Daniel Hilton. "Sudan and Jordan supplying Libya's Haftar with weapons and troops, says UN: United Nations finds Sudanese leader Hemeti personally responsible for deploying 1,000 RSF paramilitary troops to Libya" *Middle East Eye* (9 November 2019). Accessed on 15/1/2020, at: https://www.middleeasteye.net/news/sudan-and-jordan-supplying-libyas-haftar-weapons-and-troops-says-un

[265] - ترتبط ايطاليا بعلاقات جيو استراتيجية مع ليبيا، وعليه فإنها تتعامل معها كمنطقة نفوذ الأمر الذي جعلها تتدخل عسكريا في 2011، انظر في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر:

Kashiem, Mustafa A. Abulgasem. "The Italian Role in the Libyan Spring Revolution: Is It a Shift From Soft Power to Hard Power? " ***Contemporary Arab Affairs*** Volume 5, Issue 4 (2012):556-570. Accessed on 20/10/2014, at: http://dx.doi.org/10.1080/17550912.2012.728396

[266] Hannah VanHoose. (2011) "Understanding the Russian Response to the Intervention in Libya." *Center for American Progress* (12 April 2020). Accessed on 1/10/2020, at: https://www.americanprogress.org/issues/security/news/2011/04/12/9529/understanding-the-russian-response-to-the-intervention-in-libya/

[267] S/Res/2542,2020. Adopted by the Security Council at its 8758th meeting, on 15 September 2020. Accessed on 20/11/2020, at: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/s_res_25422020_e.pdf

[268] *UNSMIL*. "Acting SRSG Stephanie Williams Opening Remarks at the First Session of the Libyan Political Dialogue Forum in Tunis." (2 December 2020). Accessed on 10/12/2020, at: HTTPS://UNSMIL.UNMISSIONS.ORG/ASRSG-STEPHANIE-WILLIAMS-OPENING-REMARKS-FIRST-SESSION-LIBYAN-POLITICAL-DIALOGUE-FORUM-TUNIS-9

[269] **وزارة الخارجية الليبية.** "بيان وزارة الخارجية بشأن ما جاء في كلمة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة" (5 ديسمبر 2020)، **شوهد في** 2020/12/5، في: https://foreign.gov.ly/

[270] عميرة، عائد. (2019) "سيناريو ليون يتكرر: كيف أصبح سلامة ذراع الإمارتين في ليبيا ؟" **Noonpost** (13 مارس 2019). **شوهد في** 2020/10/5 في: <noonpost.com/content/26937>

[271] **محمود، خالد. "** طموحات السيسي في ليبيا." **صدى** (30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، شوهد 2020/12/10 في: https://carnegieendowment.org/sada/77849

[272] Juan Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transitions and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post Communist Europe* (New York: John Hopkin University Press, 1996), p. 6.

[273] Kunihiko Imai. "Internal Versus External Requisites of Democracy," *International Journal on World Peace*, vol. 27, no. 3, September, 3 2010, pp. 49-87, accessed on February 21, 2020 at: <https://www.jstor.org/stable/23266502?seq=1>

[274] *Fragile States Index: Annual Reports.* (Washington, D.C.: The Fund for Peace, 2019), p. 41. Accessed on 3/1/ 2020, at: https://fragilestatesindex.org/excel/

ضمانات نزاهة تقسيم الدوائر الانتخابة وحمايتها من الفساد: العراق انموذجاً

Guarantees of the integrity of electoral divisions and their protection from corruption: Iraq as a model

م.هند محمد عبد الجبار
hind.abduljabar@uoalkitab.edu.iq
م.درفيف عبد الستار
rafeef.a.abduljabar@uoalkitab.edu.iq
العراق_ جامعة الكتاب-كلية القانون-قسم العلاقات الدولية-

الملخص:

يعالج الموضوع أهم الإجراءات التحضيرية لعملية الاقتراع، وهو تحديد الدوائر الانتخابية، والذي يستوعب باقي الاجراءات التحضيرية والمتمثلة في القيد الانتخابي والترشح والحملة الانتخابية، كما أنه الاجراء الذي يدعم فكرة التمثيل داخل المجلس المنتخب في علاقة الناخبين بممثليهم حتى بعد تمام عملية الاقتراع، ومن هنا حرصت الأنظمة المقارنة على إحاطة عملية تنظيم الدوائر الانتخابية بضمانات نوعية تتعلق بأساساتها العملية وطرقها والضوابط التي ينبغي مراعاتها بصددها، والتي تصب في تجسيد مبادئ المساواة والتوازن بين جميع الناخبين الموزعين على عدد من الدوائر الانتخابية وفقا لقاعدة لكل ناخب وأحد صوت واحد.

الكلمات المفتاحية: ضمانات، الدوائر، نزاهة، الانتخابات،الفساد

Abstract

The topic deals with the most important preparatory procedures for the voting process, which is defining the electoral districts, which accommodates the rest of the preparatory procedures represented in electoral registration, candidacy and the electoral campaign. The comparison should include the process of organizing electoral districts with qualitative guarantees related to its practical foundations, methods and controls that should be observed in this regard, which are aimed at embodying the principles of equality and balance among all voters distributed over a number of electoral districts according **to a** rule for each voter and one vote.

المقدمة

تعد إجراءات تحديد ألانتخابية في مقدمة الخطوات الأساسية لعملية الاقتراع، والتي تتحكم بالضرورة في باقي الاجراءات الأخرى، وهي ترتكز على تحديد عدد الأعضاء المكونين للمجلس المنتخب (الوطني - محلى) والذي يتطلب بالضرورة ربطه بعدد الناخبين في كل دائرة، وعلى الرغم من خصوصية العملية ولكونها تتعلق بعمليات حسابية وتقنية،

فلا يمكن فصلها عن الاعتبارات السياسية خصوصا وأنها تترجم في شكل قانون صادر عن السلطة التشريعية أو التنفيذية حيث يختلف الوضع هنا من دولة إلى أخرى .

مما تقدم يتبين لنا أن عملية تحديد الدوائر الانتخابية يعتبر أحد المقاييس المعول عليها لصحة ومصداقية عملية التصويت، وهو ما يفسر حرص التشريعات الانتخابية المقارنة على السعي لاختيار انسب وأفضل المعايير التي تتناسب مع ظروف الدولة السكانية ، والاجتماعية ، والاقتصادية .

مشكلة البحث :

بالرغم من وجود هيئة مستقلة لادارة العملية الأنتخابية لكن ما زالت تظهر في الانتخابات الكثير من الخروقات والتي تنعكس على سير العملية الانتخابية ونتائجها، ويرجع ذلك الى وجود خلل قصور في طبيعة المواد القانوية التي تحدد سير العملية الانتخابية مروراً بشروط الترشيح وتحديد الدوائر مرورا بعملية التصوين والفرز واعلان النتائج،والتي انعكست بمجملها على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن فاعلية الضمانات الدستورية في الوصول الغاية المرجوة منها في الوصول الى انتخابات نزيهة خالية من الفساد.

فرضية البحث :

ان الدوائر الانتخابية تعتبر أحد الضوابط المهمة لفحص درجة مصداقية العملية الانتخابية، وذلك من حيث مدى تحكمها في إفراز أغلبية نيابية تعبر عن الارادة الشعبية داخل المجلس المنتخب .

أهمية البحث:

ليس من الغريب أن يحض موضوع الدوائر الانتخابية بهكذا أهمية طالما أن الدائرة الانتخابية تمثل

1- الوعاء الانتخابي الذي يتحكم في باقي أجزاء العملية الانتخابية ، حيث تعتبر من ناحية المجال الجغرافي الذي يتم في نطاقه تسجيل الناخبين بالقوائم الانتخابية بوصفه الشرط الشكلي لمباشرة حق التصويت.

2- تمثل الإطار الذي يمارس في ظله حق الترشح، كما تعتبر من ناحية اخرى الفضاء الذي يتم فيه إدارة دواليب الحملة الانتخابية، والتي من خلالها يتعرف الناخبون على برنامج الترشح .

3- فضلا على أن الدائرة الانتخابية تمثل المكان الذي يجري فيه عملية التصويت والفرز والاعلان عن النتائج.

تقسيم البحث:

قسم البحث الى مقدمة عامة واطار نظري تم التطرق به الى معنى الدوائر الانتخابة وأساليب تحديد الدوائر وانواعها، ومن بعدها تم التطرق الى ضمانات النزاهة في مساواة الدوائر الانتخابية وحمايتها من الفساد، ومن بعدها الخاتمة .

اولاً: الإطار المفاهيمي الدوائر الانتخابية

1- مدلول الدوائرالانتخابية وعملية تحديدها

ان الدراسة تخص موضوع الدوائر الانتخابية لذلك ضرورة معرفة مفوم الدوائر الانتخابية وبصورة عامة مبسطة حيث تعد المنطقة الجغرافية القائمة في حدودهاحيث يقوم المواطنون المقيمين والمسجلين بنطاقها ورقعتها الجغرافية بأنتخاب ممثل لها او اكثر في المجالس النيابية البرلمانية او المحلية مطبقين ما موجود في الدستور بالإضافة الى ما يحددة قانون الانتخابات .[275]

تحديد الدوائر الانتخابية أو ترسيمها يعني تقسيم اقليم الدولة إلى وحدات جغرافية مستقلة عن بعضها البعض بحيث تكون كل دائرة انتخابية ناتجة عن هذا التقسيم مجال يسمح للأفراد فيها من ترشيح وانتخاب(تصويت) غير أن تقسيم الدولة إلى وحدات جغرافية لا يجب أن يفهم على انه يجعل الدوائر الانتخابية منفصلة في وجودها عن الدولة إنما هو تقسيم إداري يخضع للقانون ويكون الهدف مجدياً لاختيار الممثلين الذين بمجرد وصولهم الى المجلس التشريعي يكون عليهم أن يمثلوا الدولة ككل دون انفراد الممثلين تمثيل الدائرة التي ينتمون إليها .

والجدير بالذكر أن الإجراءات والقواعد المرتبطة بتقسيم الدوائر الانتخابية وقطاعات الاقتراع أو مراكز التصويت هي على جانب من التشابه لكن ترمي إلى أهداف مختلفة جدا في معظم البلدان تحدث قطاعات الاقتراع بما ان هذا التحديث هو لاغراض ادارية محضة فإنه نادرا ما يعاد النظر في هذه المناطق ويترك أمر تقسيمها لجهة المشرف على إدارة الانتخاب ويكون تقسيم الدوائر الانتخابية أكثر تعقيدا وغالبا ما يكون موضوع نزاع [276]

2- أساليب تحديد الدوائر الانتخابية.

ان الأنظمة السياسية في الدول ليست كلها تأخذ بفكرة تقسيم إلدولة إلى مجموعة من الوحدات الانتخابية وهناك أنظمة سياسية لا تأخذ بهذا التقسيم ويعتبر أن الدولة تشكل في حد ذاتها واحدة او دائره انتخابيه واحده يقتضي أن يكون هناك عدد من الممثلين لها يتم انتخابهم من طرف المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب في تلك الدولة، بل وحتى الأنظمة التي تأخذ فكرة التقسيم قد تتخلى عنه في حالات معينة بحيث تعتبر الدوله واحدة غير قابلة أن تتجزأ ويظهر ذلك بشكل واضح عند اجراء الاستفتاء والانتخابات الأنظمة الرئاسية.

أ- اسلوب الدائرة الواحدة

يعد هذا النهج\ من الاساليب النادره والتي اصبح العمل فيه مقتصر على عدد قليل من الأنظمة ويرتبط هذا النوع من التقسيم بمساحة الدولة فكلما كانت هذه مساحه الدولة صغيراً أصبح من غير الضروري اتباع نظام التقسيم خاصتاً أن نظام التقسيم انشأ من أجل ضمان قدر من المساواة بين وحدة وأخرى على أساس التمثيل من أجل تغطية حاجيات ومصالح الشعب الذي يتوزع على إقليم كبير من الدول التي أخذت بهذا النظام البرتغال عام 1933 هذا البلد بالذات اعتمد على المنافسة الانتخابية بين إعداد قوائم بما يسمح للناخب المفاضلة بين المرشحين غير أنه لم يدم طويلا بحيث تم التخلي عنه .[277]

وان نظام الدائرة الواحدة لم يعد معمول به فقط في إسرائيل حيث يتبع فيها نظام الدوائر الواحدة من اجل انتخاب أعضاء البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) حيث تعتبر الدولة إقليماً واحداً بأكمله يقوم من خلالها جميع المواطنين المشكلين لهيئة الناخب باختيار النواب والتصويت عليهم والبالغ عددهم 120 نائبا.[278]

ولكن رغم نجاح هذا النظام في دولة اسرائيل مما يؤكد استمرار في الأخذ به وذلك لان مساحتها صغيرة اذ ان تطبيقه في دولة تكون مساحتها واسعة صعب جداً ويتمتع بنمو وكثافة سكانية عالية التي دائماً تؤدي الى اختلاف وتنوع مطالب كل منطقة عن الأخرى ، لذلك نرى ان بلدان العالم اخذت معظمها بهذا الأسلوب في العملية الانتخابية .

ب- اسلوب الدوائر الانتخابية المتعددة.

ان كثرة عدد الدوائر الانتخابية تكون مرافقة لعملية النمو السكاني لان هذه الزيادة تفرض بالقابل زيادة في الهيئة الناخبة لذلك اصبح ضرورة تقسيم إقليم الدولة إلى عدد معين من الدوائر بما يتم تحديدة في القانون الانتخابي مع الأخذ بمبدأ المساواة في تحديد المقاعد للدائرة الواحدة رغم تحقيق المساواة الحسابية خصوصاً مع النمو السكاني وسهولة التنقل من دائرة الى اخرى وهذا في بعض الأحيان يؤدي الى تغير النظام الانتخابي من مدة الى اخرى غير ان هذا لا يعني صعوبة تحقيقها بشكل نسبي .[279]

وترجع الإصول الأولى لبروز هذا الأسلوب إلى ما كان الملك الإنجليزي (هنري الثالث) عام 1254 عندما كان يقوم بدعوة فارسين من كل مقاطعة للاشتراك في حضور جلسات البرلمان، وكان سبب ذلك هو محاولة الحصول على حصة أكبر من المال من اجل مواجهة حالات الطوارئ والحروب، ثم تعددت هذه الدعوات واضيف إلى الفارسين الممثلين لكل مقاطعة ممثلين لكل مدينة من المدن الواحدة والعشرين. ثم تطور الموضوع وتم توزيع المقاعد في البرلمان على أساس عدد السكان وليس المصالح الاقتصادية واعتبارات أخرى.[280]

ويمكن الجزم ان اتباع نظام الدوائر الانتخابية المتعددة ينتج عنه وجود علاقة بين المرشح والناخب، غير أن هذه العلاقة تتباين من حيث القوة والضعف تبعا لطبيعة النظام الانتخابي المتبع في كل دولة، فتكون الدوائر الصغيره في حالة الأخذ بنظام الانتخاب الفردي حيث يزداد عددها وتقل نسبة عدد سكانها، بينما تكون الدوائر كبيرة من حيث المساحة وقليلة من حيث العدد عند الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة مهما كان الأسلوب الانتخابي المتبع فيها سواء الأغلبية (المطلقة- النسبية) او التمثيل النسبي.

ويجب التركيز على ان تحديد الدوائر الانتخابية مرتبط عموماً بالانظمة الانتخابية لأنها مرتبطة على دوائر ذات مقعد واحد، لذلك من الضروري إعادة النظر في هذه الدوائر حتى تعكس النمو السكاني، كما أن بعض أنظمة الانتخابية (التمثيل النسبي) تشهد هي الأخرى مراجعه دورية لحدود الدوائر الانتخابية، ونفس الشيء ينطبق على النظام المختلط الذي اساسه الجمع بين الانتخاب باللائحة أو الاقتراع بالأكثرية.

مهما يكن إن التقسيم يتباين باختلاف النظام الانتخابي القائم ففي نظام الأكثرية (الأغلبية) حيث لا تكون نسبة الأصوات التي تكسبها الأحزاب في الانتخابات متناسبة مع عدد المقاعد المعطاة لها وتكون اعادة التقسيم أهم منها في الانظمه المختلطة و التمثيل النسبي.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام ايهما افضل من الناحية القانونية هل هو التقسيم الذي يقوم على وجود دوائر صغيرة أو دوائر كبيرة لاشك ان الاجابة على هذا السؤال تكون بالتعرض الى سلبيات كل نوع منها لنخلص من خلالها الى تحديد موقف وسط .

يمكننا ان نلاحظ ان تقسيم الدوائر الانتخابية إلى وحدات صغيرة يتزايد مع عدد النواب في البرلمان مما ينعكس أثره سلباً على الأداء البرلماني، ويبتعد الممثلون فيه من القيام بواجبهم الانتخابي من البحث في حاجات الأمة ومصالحها الى التنافس الحزبي الذي لا يرجى منه فائدة .[281]

وفي الاتجاة الأخر فإن القول بزيادة حجم الدوائر الانتخابية يؤدي الى قلة عدد الناخبين الأمر الذي يساعد في تسهيل عملية الضغط عليهم و ارتشائهم من أجل دعم حزب معين للفوز، كما تؤدي كذلك إلى جعل النائب ممثلاً لدائرتة الانتخابية فقط وانشغالة بمصالحها االداخلية والمحلية، الشيء الذي ينعكس على عدم الأهتمام وإهمال مصالح الأمة ككل .[282]

فضلا عن زيادة حجم الدوائر الانتخابية لا يسمح للناخب التعرف بسهولة على المرشحين والمفاضلة بينهم وبالتالي لا يكون الخيار مبنياً على اسس سليمة .[283]

وبين هذين الموقفين نقول انه لا يمكن الجزم بأن الأخذ بأحدهما وترك الآخر هو الكفيل بضمان تحقيق العدالة في جانبيها النظري والعملي لأن الأمر يرتبط بظروف كل دولة ومدى نجاح كل أسلوب فيها، فقد يكون حجم الدوائر الكبيرة في دولة ما هو المعمول عليه لضمان استقرارها ونجاح العمل البرلماني، وقد يكون صغر حجم الدوائر في دولة أخرى امر ضروري لمعالجة مشاكلها وتحقيق مطالب السكان والتي كثيراً ما تكون متفاوتة ومختلفة.

ثانيا: ضمانات النزاهة في مساواة الدوائر الانتخابية وحمايتها من الفساد.

ان من مقتضيات الممارسة الصحيحة لحق الترشيح ان يراعي مبدأ المساواة عند تقسيم الدوائر الانتخابية لضمان تكافؤ فرص الفوز بين جميع المرشحين، وعليه سنحاول توضيح اهم الضوابط الدستورية التي تحكم تطبيق مبدأ العدالة و المساواة في تقسيم الدوائر الانتخابية لذلك سنتناول محورين الأول تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في تقسيم الدوائر الانتخابية، والمحور الثاني عمليات الفساد الذي ممكن ان تتعرض لها الدوائر الانتخابية.

1- الضوابط الدستورية التي تحكم تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في تقسيم الدوائر الانتخابية:

يحتم مبدأ المساواة أن لا يمارس المرشح حقه بالترشيح إلا في حدود دائرة انتخابية واحدة، وهذا يقتضي أن يحضا جميع المرشحين بنفس المعاملة من حيث حجم الدائرة الانتخابية وعدد نفوسها .

تعرف الدائرة الانتخابية على انها جزء من اقليم الدولة قل اتساعة او كثر، يحدد له واحد او اكثر من المرشحين لاختيارهم من قبل الناخبين في تلك المنطقة. (284)

فالدائرة الانتخابية تعبر عن الاطار الجغرافي الذي يمارس فيه كل من الناخب والمرشح حقوقهم بالانتخاب والترشيح .

ونطاق الدائرة الانتخابية قد يشمل اقليم الدولة بأكمله، وفي هذه الحالة يكون الناخب حراً في اختيار مرشحيه. بينما تتقيد حرية الناخبين عند تقسيم اقليم الدولة الى عدد من الدوائر الانتخابية حيث بقيد الناخب باختيار مرشحيه من بين مرشحي دائرته الانتخابية حصراً ولا يسمح له بالتصويت لأي مرشح خارج دائرته الانتخابية. (285) ويهدف تقسيم اقليم الدولة الى دوائر انتخابية الى تحقيق مصلحة الناخب في أن يكون اكثر دقة ودراية في اختيار من يمثله في المجلس النيابي، لان نطاق بحث الناخب سوف يقتصر في حدود مرشحي دائرته الانتخابية .

وكذلك يهدف الى تحقيق مصلحة المرشح في أن يكون اكثر صدق ووضوح في طرح افكاره وبرامجه، وتركيز نشاطه القانوني والسياسي في نطاق منطقة معينة.

بينما الهدف الأعم والاكبر للدوائر الانتخابية ان تترجم أصوات الناخبين الى مقاعد نيابية تتناسب مع عدد نفوس كل دائرة انتخابية ، وتحقيق العدالة والمساواة بين الناخبين في أن يكون لأصواتهم ذات قيمة وتأثير في التمثيل النيابي.

وقد تباينت مواقف المشرعين في النظم السياسية المقارنة في طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد الجهة المختصة بذلك. وعلة الاختلاف ترجع الى فلسفة المشرعين في تحديد طبيعة النظام الانتخابي ، وقدرته على ترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد نيابية بشكل متساوي بين جميع افراد الشعب. (286)

لذا نجد بعض المشرعين بقسم الدوائر الانتخابية على اساس ومبدأ عدد مقاعد مجلس النواب بحيث يتم تقسيم اقليم الدولة الى عدد من الدوائر الانتخابية يساوي عدد اعضاء المجلس النيابي.

بينما اعتمد بعض المشرعين الكثافة السكانية كأساس لتقسيم الدوائر الانتخابية ، بأن يتم تحديد عدد معين من نفوس الشعب مقابل كل مقعد من مقاعد المجلس النيابي، وعلى ضوء ذلك يحدد عدد الدوائر الانتخابية .[287]

وهناك من يجمع بين الطريقتين بأن يحدد عدد النفوس لماطني الدولة مقابل كل مقعد نيابي مع تحديد سقف أعلى لعدد المقاعد النيابية وترسيم الدوائر الانتخابية بشكل شبة ثابت.

وفي ظل هذه الأهمية لتقسيم الدوائر الانتخابية تظهر أهمية تدخل المشرع الدستوري لوضع ضوابط دستورية تضمن تحقيق مبدأ المساواة في تقسيها، وعلى هذا الأساس نظم مشرعنا الدستوري الية تقسيم الدوائر الانتخابية بالمادة (49\اولاً) عندما نص على أن " يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل (مائة الف نسمة) من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله.....) [288].

ولنقيبم موقف المشرع هذا من حيث مراعاته لمبدأ المساواة ، يمكن أن نؤشر الاتي : أ- : ان المشرع اعتمد الكثافة السكانية في تقسيم الدوائر الانتخابية، بأن جعل المقعد في مجلس النواب يقابل مائة الف نسمة من نفوس العراق، وهذا اتجاه موفق يحقق لجميع افراد الشعب من دون تمييز أن حصلوا على تمثيل متساوي داخل مجلس النواب .

أ- أن المشرع لم يعبين عدد أعضاء مجلس النواب ، وهذا يعني أن عدد أعضاء المجلس يتغير من دورة انتخابية الى اخرى ويتم تحديدة في كل دورة انتخابية على ضوء العدد الكلي لنفوس البلد . مما يتيح للمشرع العادي مراعاة الزيادة الحاصلة في عدد السكان من خلال احداث زيادة في عدد أعضاء مجلس النواب في كل دورة تتناسب مع الزيادة السكانية ، وهذا من مقتضيات مبدأ المساواة في عدم إغفال المتغيرات التي يمكن تطرأ على عدد السكان مثل الولادات والهجرة وضمان تمثيلهم النيابي .

ب- أن المشرع لم يحدد حجم الدائرة الانتخابية وإنما حدد المبدأ الذي على اساسه يحدد حجمها وهو مقعد نيابي لكل مائة الف نسمة، لذا اعتبر المشرع العادي كل محافظة وفق حدودها الادارية دائرة انتخابية بذاتها، وهذا الاتجاه بتصف بالشمول والسعة حيث يستوعب جميع التغيرات الادارية والسكانية في المستقبل ويحفظ لها الحق بالتمثيل في مجلس النواب .

2- ضمانات تحقيق مبدأ المساواة في تقسيم الدوائرالانتخابية .

أن تحقيق مبدأ المساواة ضرورة لا يمكن اغفالها في تقسيم الدوائر الانتخابية و الا تعرض النظام الانتخابي برمته إلى الطعن والتشويه وفقد المجلس النيابي تبعا لذلك مصداقيته في التعبير عن إرادة الشعب وتطلعاته.

لذا تحضا عملية نقسيم الدوائر الانتخابية بعدد من الضمانات القانونية لضمان مراعاة مقتضيات مبدأ المساواة فيها . واهم هذه الضمانات هي

أ- النص بالدستور على المبادئ التي تحكم عملية تقسيم الدوائر الانتخابية، وهذا يكفل للجميع التمتع بكامل الحقوق على اساس المساواة، ويضمن أن يكون تقسيم الدوائر عادلاً ومتساويا بحيث لا يضار المرشحين من ذلك . كما أن اتصاف النصوص الدستورية بالجمود والسمو بشكل ضمانة للمبادئ التي يقوم عليها تقسيم الدوائر الانتخابية .

أ- منح السلطة التشريعية الاختصاص في تقسيم الدوائر الانتخابية وفق ما حدده لها المشرع الدستوري. وتكمن أهمية هذه الضمانة في أن السلطة التشريعية هي الممثل الحقيقي للشعب، وتختص بالتعبير عن ارادته من خلال ما تشرعه من قوانين التي يأتي في مقدمتها قانون الانتخابات الذي ينظم ممارسة الأفراد لحقوقهم السياسية المتمثلة بالانتخاب والترشيح . فالسلطة التشريعية ملزمة بالعمل لصالح الشعب فيما تشرعه من قوانين ومراعاة تكافؤ الفرص والمساواة بين المرشحين عند تقسيمها الدوائر الانتخابية.[289]

ب- رقابة القضاء الدستوري على مدى مراعاة السلطة التشريعية لمبدأ المساواة عند تقسيم الدوائر الانتخابية. وتتمثل هذه الضمانة باختصاص القضاء الدستوري المتمثل في العراق بالمحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة .[290]

هدا الاساس مارست المحكمة الاتحادية اختصاصها الرقابي في هذا المجال، عندما قررت الغاء نص المادة (١٥ / ثانيا) من قانون الانتخابات رقم (16) لسنة ٢٠٠٥ لمخالفتها المبدأ الدستوري الذي وضعه دستور ٢٠٠٥ في تقسيم الدوائر الانتخابية المتمثل بأن يقابل كل مقعد في مجلس النواب مائة الف نسمة من نفوس العراق، بينما اعتمد المشرع بالمادة (١٥ / ثانيا) من قانون (16) لسنة ٢٠٠٥ عدد الناخبين المسجلين في انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠/١/٢٠٠٥ كأساس في تحديد عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية.[291] .

3-عمليات الفساد الذي ممكن ان تتعرض لها الدوائر الانتخابية .

موضوع الدوائر الانتخابية مهم لوجود علاقة مباشرة بين الدوائر الانتخابية ونظم الانتخاب وتعتبر مرحله تقسيم الدوائر الانتخابية من المراحل المهمة في عملية الانتخاب ومفاد ذلك ان عملية تقسيم الدوائر الى دوائر انتخابية لا تشكل في حد ذاتها ضمان لنزاهة الاجراءات الانتخابية وجديتها و العبرة ليست بالتقسيم انما بعدالة التقسيم.[292] ويكون الفساد عندما تقوم السلطة التشريعية بتقسيم الدوائر الانتخابية وتستخدمها اداة لتمزيق الدوائر بهذه الطريقة تبعد معارضيها عن المشاركة السياسية والملاحظة الاهم في مسألة المساواة في التمثيل النيابي بين المحافظات هي التساؤل الاتي:

هل ان ما يخصص من عدد مقاعد للدوائر الانتخابيه يكون على اساس عدد سكان المحافظة أي على اساس عدد الناخبين فيها؟

والاجابة على هذا التساؤل كما بينا سابقاً جاء في الدستور في الماده(49 \ اولا) منه (يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بالنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي باكملة....الخ).

والتبعات والأعباء المرتبطة بتقسيم الدوائر الانتخابية لما كانت مرحلة تقسيم الدوائر الانتخابية من بين أهم المراحل الممهدة للاقتراع، فإن هذا يبين عن أمر مهم، وهو أنها تتطلب تسخير جهود مادية وبشرية من جانب الدولة رغم ما يكتنف هذه العملية من صعوبات وعمليات فساد مالي واداري، ولا شك أن هذا الأمر متوقف على إمكانيات كل دولة في الجانبين .

وان هذه المهمة وما تمثله من انعكاسات مالية وادارية لعملية تقسيم الدوائر الانتخابية يعتبر تحديد الدوائر الانتخابية عملية معقدة وشاقة نظرا لطبيعتها المؤقتة وعلى هذا الأساس يتعين على الدولة أن تراعي الجوانب الإدارية والمالية المرتبطة بها، وعلى رأسها الموارد اللازمة لتمكينها من القيام بهذه المهمة واهمها، تعيين واختيار الموظفين وتدريبهم لذلك من الضروري أن يتم التعيين المسبق للموظفين وتدريبهم على هذه المهمة، وان ما يلاحظ في هذا الخصوص أنه كلما ازداد عدد الموظفين اللازم تدريبهم كلما اتبع ذلك زيادة الأعباء المالية للدولة، و إن عملية التقسيم الجغرافي تستلزم جمع معطيات ومعلومات جغرافية وديموغرافية عن الأراضي المعنية، ولا شك أن تكلفة تجميع المعطيات وتدقيقها وتوليفها ستكون متناسبة

عكسيا مع توافر وصحة المعلومات والخرائط اللازمة، وهي ستختلف وتتباين أيضاً بأختلاف مساحة الأراضي المطلوب تقسيمها والوحدة الجغرافية المحددة كعنصر مكون، فكلما كانت الأراضي كبيرة والعنصر المكون صغيراً كان المشروع معقداً ومكلفاً، وان موضوع تقسيم الدوائر الانتخابة موضوع شائك في العراق بسبب هناك الأراضي المتنازع عليها بالإضافة الى المحاصصات السياسية والصفقات مابين السياسيين من اجل بيع المناصب أو الحصول على مكاسب شخصية .

الخاتمة

ان الدول تختلف فيما بينها في تحديد الطريقة تقسيم دوائرها الانتخابية على أسس معينة ومختلفة، بالإضافة اختلاف الدول في تحديد نظامها الانتخابي وايضاً اختلافها وتباينها في الجهة التي تسند لها هذا الاختصاص لذلك تتجه بعضها الى اسناد الاختصاص بشأن تحديد و/ أو إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية إلى السلطة التشريعية بموجب قانون يصدر عنها، وفضلت أنظمة أخرى اسناد الاختصاص الى السلطة التنفيذية واعتبرته عملا من أعمالها، كما ذهبت أنظمة أخرى وهي على قلتها إلى إناطة الاختصاص الى هيئة أو جهة محايدة .

على ضوء ما تقدم بيانه يمكن الوصول إلى إقرار جملة الملاحظات والنتائج الجوهرية نلخصها كما يلي:

- إن تقسيم الدوائر الانتخابية يعتبر من المسائل المهمة والصعبة في نفس الوقت، والتي ما فتأت تستقطب اهتمام الباحثين من القانونيين والإعلاميين، ذلك أنها تمثل مؤشراً يستند عليه لقياس درجة تجسيد الديمقراطية في كل دولة خصوصاً وأن الدوائر الانتخابية تعد بمثابة حلقة الوصل التي تربط ما بين الناخبين والمرشحين.

- إن الاساس لضمان العدالة الحقيقية يرتبط من خلال تضمين عملية التقسيم إلى رقابة القضاء المختص حيث يعمل على مراقبة و تصحيح الاختلالات التي أسفرت عنها عملية تقسيم الدوائر، وبذلك يمكن أن ضمان قدر من النزاهة على عملية الاقتراع، وإذ نعني هنا بالقضاء قضاء الانتخاب الذي أوكلت له مهمة الرقابة على العملية الانتخابية ، خاصة وأن الدستور نفسه نص على أن هذه الهيئة وجدت من اجل المحافظة على صحة الانتخابات ونزاهتها وبناءاً عليه فإن تحقيق الجدية والنزاهة في تقسيم الدوائر الانتخابية ، يبدأ بتطبيق سلسلة من الحلول نوردها في شكل مقترحات كما يلي : -

- الحرص على إعطاء صوت الناخب القيمة التصويتية ذاتها في مختلف الدوائر الانتخابية حيث يؤدي الى أن يحقق التقسيم الانتخابي العدالة والمساواة بالنسبة لكل من الناخبين والمرشحين في جميع الدوائر الانتخابية .

- ضرورة احترام الطبيعة السكانية والاجتماعية والتواصل الجغرافي للدائرة الانتخابية والامتناع عن التحايل أو التلاعب بالمناطق الانتخابية بصورة مصطنعة .

- تحقيق معنى الشرعية الانتخابية وذلك عن طريق اشراك ممثلي الشعب في وضع قانون الانتخاب لإشعار الأفراد بأنهم ممثلون على أسس سليمة.

الهوامش والمصادر:

[275])محمد محمود العمار، الوسيط في القانون الدستوري الأردني(ضمانات استقلال المجالس التشريعية) عمان: دار الخليج، 2009، الطبعة الأولى، ص94.

[276]) محمد الذهبي، الفصل في صحة عضوية اعضاءالمجالس النيابية، (دراسة مقارنة)، القاهرة: دار النهضة العربية 2006، ص94.

[277]) سليمان الغويل، الانتخابات والديمقراطية (دراسة مقارنة)، طرابلس : اكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص172.

[278]) محمد محمود العمار، مرجع سابق،ص94

[279]) علي حسني، القانون الدستوري وعلم السياسة ،بلا دار نشر، المغرب،ط2، 1999، 126.

[280]) مراد بقالم،نظام الأزدواج البرلماني وتطبيقاته (دراسة مقارنة)، الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية،2009،ص22.

[281]) سعيد بو شعير، القانون الدستوري والأنظمة السياسية المقارنة، (الجز الثاني) الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1989، ص 33.

[282]) محمود فرغلي محمد علي ، نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه، القاهرة: دار النهضة 1998، 485.

[283]) احمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة 2005- 2006، ص 125.

[284]) منذر الشاوي، الاقتراع السياسي،ط1، منشورات العدالة، بغداد، 2001، ص51.

[285]) عبدو سعد، وعلي مقلد، وعصام نعمه إسماعيل، النظم الانتخابية ،ط1 منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2005، ص64.

[286]) د.حسين البدراوي، الأحزاب اللسياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000، ص788.

[287]) د. داود مراد حسين، د. علاء عبد الحسين كريم العنزي، الأنظمة الانتخابية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات 2009 – 2010 بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون،جامعة القادسية،العدد 1، المجلد 6 201، ص48.

[288])سعد مظلوم سلوم، الانتخابات ضمان حريتها ونزاهتها، دراسة مقارنة،الأردن، دار دجلة للنشر والتوزيع، ص 133

[289]) عفيفي كامل عفيفي، الانظمة النيابية الرئيسية، منشأة المعارف، الإسكندرية،2002 ، ص487

[290]) بخصوص اختصاصات المحكمة العليا ينظر ال المادة (93) من دستور 2005.

[291]) ينظر قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (15\اتحادية \2006)لسنة 2006

[292]) عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق جامعة أسيوط،2000، ص 771.

قائمة المراجع:

1- حسين البدراوي، الأحزاب اللسياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000، ص588.

2- عبدو سعد، وعلي مقلد، وعصام نعمه إسماعيل، النظم الانتخابية ،ط1 منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص74.

3- عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق جامعة أسيوط،2000.

4- عفيفي كامل عفيفي، الأنظمة النيابية الرئيسية نشأتها - تطورها - تطبيقاتها، دراسة تحليلية مقارنة، منشأة المعارف،الإسكندرية،2002، ص 184.

5- علي حسني، القانون الدستوري وعلم السياسة ،بلا دار نشر، المغرب،ط2، 1999.

6- سليمان الغويل، الانتخابات والديمقراطية (دراسة مقارنة)، طرابلس : اكاديمية الدراسات العليا، 2003.

7- داود مراد حسين، د. علاء عبد الحسين كريم العنزي، الأنظمة الانتخابية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات 2009 – 2010 بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون،جامعة القادسية، العدد 1، المجلد 6 201.

8- محمد الذهبي، الفصل في صحة عضوية اعضاءالمجالس النيابية، (دراسة مقارنة)، القاهرة : دار النهضة العربية 2006.

9- محمد محمود العمار، الوسيط في القانون الدستوري الأردني(ضمانات استقلال المجالس التشريعية)، عمان: دار الخليج، 2009، الطبعة الأولى.

10- مراد بقالم، نظام الأزدواج البرلماني وتطبيقاته (دراسة مقارنة)، الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية،2009،ص22.

11- منذر الشاوي، الاقتراع السياسي،ط1، منشورات العدالة، بغداد، 2001.

12- بخصوص اختصاصات المحكمة العليا ينظر ال المادة (93) من دستور 2005.

13- ينظر قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (15\اتحادية \2006) لسنة 2006

14- سعد مظلوم سلوم، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة، الاردن، دار دجلة للنشر والتوزيع، ص133.

15- عفيفي كامل عفيفي، الأنظمة النيابية الرئيسية نشأتها - تطورها - تطبيقاتها، دراسة تحليلية مقارنة، مصدر سابق، ص 184.

16- بخصوص اختصاصات المحكمة العليا، ينظر الى المادة (93) من دستور عام 2005.

17- للمزيد بنظر قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق، لسنة 2006.

18- عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، مصدر سابق 771.

الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 و أثر تداعياته في رسم ملامح النظام الدولي

The Russian invasion of Ukraine in 2022 and the impact of its repercussions on shaping the international system

أ.م.د. زياد يوسف حمد

العراق / الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص

ان التداعيات الدولية للغزو الروسي على أوكرانيا ألقت بظلالها على المجتمع الدولي بصورة عامة ، اذا ما علمنا حجم القوة الاقتصادية التي تتمتع بها اوكرانيا والتي تأثرت كثيرا بهذا العمل العسكري ، وكذلك ما كان يطمح له حلف الناتو وهو التقرب أكثر من الحدود الروسية عن طريق وعوده بضم اوكرانيا ومنحها امتيازات تساعدها على الوقوف بالضد من جارتها ، وهو مالم يتحقق وفي مناسبات كثيرة ، اذ كانت وعود الناتو شفوية لحكومة كييف ، كان الغرض منها إثارة الروس وهو ما حدث فعلا وعلى أرض الواقع في شباط من عام 2022 ، وما تلاها من أحداث عسكرية مستمرة لغاية كتابة هذا البحث ، فضلا عن كون هذا العمل العسكري الروسي قد خلق أجواء دولية مشحونة ما بين مؤيد ورافض وما بين متحفظ والسبب لأن الكثير من الدول تحاول بطريقة وأخرى عدم الدخول بمواجهة مباشرة مع روسيا .

Abstruct

The international repercussions of the Russian invasion of Ukraine cast a shadow over the international community in general, if we know the size of the economic power enjoyed by Ukraine, which was greatly affected by this military action, as well as what NATO aspired to, which is to get closer to the Russian borders through its promises to annex Ukraine and grant it privileges Help her to stand against her neighbor, which was not achieved and on many occasions, as NATO's verbal promises to the Kyiv government, the purpose of which was to provoke the Russians, which actually happened on the ground in February of 2022, and the subsequent military events continue until writing this research, as well. About the fact that this Russian military action has created a charged international atmosphere between supporters and opponents and between conservatives, and the reason is because many countries are trying, in one way or another, not to enter into a direct confrontation with Russia.

المقدمة /

أن أوكرانيا تعد ثاني أقوى جمهورية سوفيتية بعد روسيا ، وذات أهمية استراتيجية واقتصادية وثقافية ، ومنذ انفصال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي ، تنافست كل من روسيا والغرب من أجل نفوذ أكبر في البلاد للحفاظ على ميزان القوى في المنطقة لصالحهما ، فعن طريق اوكرانيا تمر انابيب الغاز الى اوربا ، كما تمثل مهد العرق الروسي وتضم نسبة عالية من السكان تعود أصولهم لهذا العرق ، لذا حاول الروس بشتى الطرق من الوصول الى أوكرانيا ومنها غزو عام 2014 وضم شبه جزيرة القرم ، وآخرها الحرب الروسية المعلنة على اوكرانيا والمستمرة لغاية لحظة كتابة هذا البحث ، كل ذلك له تداعيات دولية كبيرة .

اشكالية البحث /تكمن إشكالية البحث في تساؤل رئيسي مفاده أن الغزو الروسي لأوكرانيا مثل أنتهاك للسيادة الدولية وهو ما سيلقي بظلاله مستقبلا على الواقع الدولي ، ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل يتوجب علينا تحليل ذلك بمجموعة أسئلة فرعية ومن خلالها سيتم التوصل لإجابة تساؤلنا الرئيسي ، وهذه الأسئلة الفرعية هي :.

1/ ما أهمية روسيا بالنسبة لأوكرانيا .

2/ ما هي الاستراتيجية الروسية تجاه حلف الناتو وموقفه من أوكرانيا .

3/ ماهي الرؤية المستقبلية لما بعد الغزو الروسي .

فرضية البحث / ينطلق البحث من فرضية مفادها هو ان هناك تداعيات دولية كبيرة حدثت بعد الغزو الروسي لأوكرانيا ،، وكان لها دور كبير في رسم وتوضيح معالم النظام الدولي للمرحلة المقبلة .

هيكلية البحث / تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، ففي المبحث الأول سيتم التركيز على أهمية اوكرانيا بالنسبة لروسيا ومن خلال مطلبين ، سيكون المطلب الأول عن الأهمية الجغرافية والتاريخية ، بينما ستكون الأهمية الأقتصادية محور المطلب الثاني ، أما المبحث الثاني سيكون عن جوانب الغزو الروسي لأوكرانيا ، ومن خلال مطلبين ، الاول منه عن أحداث شيه جزيرة القرم عام 2014 ، اما المطلب الثاني سيتم البحث فيه عن غزو عام 2022 ودور حلف الناتو منه . أما المبحث الثالث ستتم دراسته بثلاثة مطالب ، الأول منه عن التداعيات الدولية للغزو ، أما الثاني فسيكون عن الاستراتيجية الروسية من حلف الناتو والاصرار على ضم اوكرانيا ، بينما سيكون محور المطلب الثالث عن الرؤية المستقبلية للنظام الدولي بعد الغزو .

المبحث الأول / أهمية أوكر انيا بالنسبة للجانب الروسي

تندرج أهمية أوكرانيا بالنسبة للجانب الروسي من منطلقات كثيرة لعل أبرزها وأهمها هي الجوانب الجغرافية والتاريخية والأقتصادية وكما يأتي :.

المطلب الأول / الأهمية الجغر افية والتاريخية :. إن جغرافية اوكرانيا مختلفة عن غيرها من الدول إذ تقع أغلبية البلاد داخل السهل الأوروبي الشرقي. وهي ثاني أكبر بلد من حيث المساحة في أوروبا بعد روسيا ، كما أن مناطقها المختلفة ذات خصائص جغرافية متمايزة من المرتفعات إلى الأراضي المنخفضة مع تمتعها بتنوع مناخي كبير ، وتضاريسها تكون على شكل سطح سهلي عام يدخل في السهل الاوربي الكبير المتسع شرقا ، ومعظم اراضيها (مايقارب 70% من مساحتها) تكون مناطق سهلية قليلة الارتفاع ، وكما تؤلف الهضاب والتلال المنخفضة فيها نحو مايقارب (25% من مساحتها) ، أما المتبقي من مساحتها فتكون مناطق مرتفعة وجبلية (1).

وفيها أهم مجاري الانهار وهو نهر الدنيبر وكذلك نهر الدونيتس الشمالي ونهر الدنيستر وسالفير وأنهار أخرى قصيرة(2) ، تلك الجغرافية التي تتمتع بها أوكرانيا كانت عاملا مهما ومؤثرا بالنسبة للجانب الروسي( )، كما انها تاريخيا كانت تعد اوكرانيا جزءا منها لاسيما بعد اندلاع العديد من الثورات فيها ومنها ثورة عام 2004 إذ عدت روسيا تلك المحاولات هو محاولة الدول الغربية لتغيير الانظمة الموالية لموسكو والصديقة لها في مناطق اوراسيا والبلقان ومع ذلك وفي تلك الثورة تحديدا استطاعت روسيا من ايصال احد الموالين لها لسدة الحكم وهو (فيكتور يانوكوفيتش) (3)،

هذه الاحداث وغيرها تقودنا الى نتيجة مفادها مدى أهمية العوامل الجغرافية ومسندة بالجانب التاريخي بالنسبة لروسيا ونظرتها تجاه اوكرانيا إذ تعدها مجالها الحيوي وبوابتها المنيعة تجاه التوسع الذي يشهده حلف الناتو في الدول القريبة لها وهو ماكان احد الاسباب التي ستقودنا في بحثنا هذا الة التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا .

المطلب الثاني / الأهمية الإقتصادية :. هي من الجمهوريات المتطورة اقتصاديا لتوافر الثروات الباطنية المهمة ، واهمها خامات الفحج الحجري هو الحديد ومصادر الطاقة كذلك من النفط والغاز والكهرباء ، اذ تتركز اهم مناجم الفحم في حوض الدونيتس في شرقي البلاد ، واحواض (لفوف . فالينسك) في غربي البلاد اما اهم حقول انتاج الحديد فتوجد في (كريفوري روغ) ، اما المنغنيز فيكون إستخراجه بالقرب من مدينة (نيكوبول) ، وفيها معادن أخرى مثل املاح البوتاسيوم والملح الصخري والكبريت(4).

في 24 اب 1991، إستقلت أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي السابق وعانى اقتصاد الدولة الجديدة من انخفاضات هائلة في الإنتاج وارتفاع معدل التضخم في السنوات التالية.، كما شهدت تضخماً كبيرا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي بسبب عدم الوصول إلى الأسواق المالية والتوسع النقدي الهائل لتمويل الإنفاق الحكومي ، في حين انخفض الإنتاج بشكل كبير ، وكان هذا الانخفاض في

الإنتاج والتضخم المرتفع شائعاً في ذلك الوقت لمعظم الجمهوريات السوفيتية السابقة ، لكن أوكرانيا كانت من بين الدول الأكثر تضرراً من هذه المشاكل(5)..

استقرت أوكرانيا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وشهد عام 2000 أول عام من النمو الاقتصادي منذ استقلالها واستمر الاقتصاد في النمو بفضل نمو الصادرات بنسبة 50٪ بين عامي 2000 و2008 إذ كانت تلك الصادرات بشكل رئيسي من الصناعات التقليدية للمعادن والكيمياويات والأغذية ، وبين عامي 2001 و2008 ، إنتعشت أسعارتلك المواد بسبب النمو الاقتصادي الدولي السريع ، بينما ظل سعر الغاز الطبيعي المستورد من روسيا منخفضاً(6).

كما عانى الاقتصاد الاوكراني إسوة بباقي إقتصاديات الدول من الأزمة المالية عام 2008 الى انه عاد الى التعافي مرة أخرى بحلول عام 2010 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وكذلك ارتفاع أسعار المعادن، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأوكرانيا في عام 2010 مايقارب 4.3 ٪ ووصل نصيب الفرد وفقاً لتعادل القوة الشرائية من الناتج المحلي الإجمالي مايقارب 6,700 دولار أمريكي ، كما قدر سياسيون أوكرانيون أن 40٪ من اقتصاد البلاد في تلك المدة هو اقتصاد الظل*، وفي صيف 2013 تراجعت الصادرات الأوكرانية إلى روسيا بشكل كبير بسبب الضوابط الجمركية التي كانت صارمة من قبل روسيا(7).

وبحلول منتصف شهر تشرين الأول من عام 2013 أصبح الاقتصاد الأوكراني في حالة كبيرة من الركود(8) ، وأستمر ذلك لاسيما بعد ض شبه جزيرة القرم من قبل الروس وأستمرت بالاقتصاد غير المتزن وحاولت بطرق كثيرة من أجل السيطرة على هذا الوضع الاقتصادي غير المستقر بطرق شتى منها تعويم العملة الوطنية وكذلك فرض سعر مستقر لعملتها في سوق فوركس* ، وكما تنقسم اوكرانيا الى تسع مناطق اقتصادية هي : الكاربات ، والشمال الغربي ، وبوديليا ، والعاصمة ، ووسط اوكرانيا ، والشمالية الشرقية ، والبحر الأسود والساحل ، ودنيبرو ، ودونيتسك(9).

المبحث الثاني / جوانب الغزو الروسي لأوكرانيا

لم يكن غزو عام 2022 هو الأول الذي شنته روسيا على أوكرانيا ، بل سبقه التدخل الذي حصل عام 2014 (حرب شبه جزيرة القرم) ، لذا وفي هذا المبحث سيتم إبراز تلك الجوانب لعامي 2014 و2022 وكما يأتي :.

المطلب الأول / أحداث شبه جزيرة القرم عام 2014 :.

الغزو الروسي لوكرانيا عام 2014 أو ماتسمى بأزمة " شبه جزيرة القرم " * ، كانت بداياته الأولى في أوائل عام 2014 عندما أصبحت تلك الجزيرة محور أزمة بين الشرق والغرب منذ الحرب الباردة ، لاسيما بعد الطاحة بالرئيس الوكراني (اموالي لروسيا) فيكتور يانكوفيتش بإحتجاجات رافقها الكثير من العنف في العاصمة كييف (10) ، وبعد ذلك قامت قوات موالية لروسيا بالسيطرة على تلك الجزيرة ، عقب تصويت سكانها (غالبيتهم من الأصول الروسية) في استفتاء عام 2013 برغبتهم في الانضمام الى روسيا الاتحادية ولكن اوكرانيا ومعها لدول الغربية أجزمت بأن هذا الاستفتاء غير قانوني وشرعي (11) .

جاء التدخل الروسي بحجة حماية أمن وحقوق الغالبية الروسية فيه من السلطات (الفاشية) في كييف مستغلاً انشغال الأخيرة بملء الفراغات السياسية والأمنية والعسكرية في الوزارات وغيرها من المؤسسات بعد هروب يانوكوفيتش وجميع رموز نظامه ، إذ أن التدخل العسكري "الناعم"، وتغيير السلطات المحلية، ثم الإعلان عن ضم القرم إلى روسيا ، قد منح موسكو سيطرة شبه كاملة على سواحل وأراضي الإقليم ، لا على جزء من شريطه الساحلي فقط ، ما قد يمكّنها من نشر قواتها ودفاعاتها في جميع أرجاء القرم ، وبهذا تصبح هي القوة الأكبر في شمال البحر الأسود. وبهذه السيطرة وذلك الولاء أيضًا ، تستطيع روسيا أن تستخدم أراضي وسواحل القرم لتنفيذ مشروع خط "التيار الجنوبي" لنقل الغاز إلى أوروبا ، ما يعني توفير نحو عشرين مليار دولار كانت ستنفقها لتجاوز المياه الإقليمية الأوكرانية ، كما أن والنجاح الروسي في القرم قد يغري موسكو أو حلفاءها بتكرار هذا السيناريو في مناطق أخرى تضم رعايا روس في شرق وجنوب أوكرانيا، لتحويلها إلى مناطق موالية أو حتى تابعة، أو رمادية تفصلها عن الغرب على الأقل، فتحمي بذلك حدودها ونفوذها .

قلبت روسيا المعادلة لصالحها فتحولت عمليًا من موضع الدفاع عن حدودها إلى زحف يقربها من "أوكرانيا الموالية للغرب" ، ويقتطع أراضيها ، وكما يقربها من الغرب الداعم لكييف ، وكذلك تدرك أوكرانيا أن جيشها بعدته وعتاده وتعداد جنوده لا يُقارَن بقدرات نظيره الروسي ، وأنه لم يخض أي حرب تمكّنه من كسب تلك الخبرات اللازمة لدفع أو هزيمة موسكو، ولهذا يؤكد على أن عدم استخدام القوة لتحرير القرم ومنع انفصاله ، قد تسهم روسيا فعلاً بدعم الإقليم كجزء بات من أراضيها ، ولكن ذلك قد لا يطول كثيرا ، ما يشكّل تهديدًا كبيرًا لاقتصاد القرم الذي سيعتمد لأول مرة على نفسه منذ عقود ، أما إذا ما وقعت معارك عسكرية فإن القرم مرشح لتكرار سيناريو أبخازيا ، بفقر شديد وقلة من الدول تعترف به كدولة مستقلة ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن جميع المسؤولين في كييف يؤكدون على عدم اعترافهم بالقرم كجزء من روسيا ، وجميع ما تقوم به سلطاته من إجراءات(12)..

المطلب الثاني / غزو عام 2022 ودور حلف الناتو منه :.

أثار حشد القوات العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا قلق الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وشاركتهم كذلك الولايات المتحدة الأمريكية من أن روسيا قد تنوي غزو أوكرانيا قريبًا ، كما أن حشد القوات الروسية جاء تبريره من قبل موسكو للرد على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية القوات الأوكرانية بالتدريب والأسلحة المضادة للدبابات وغيرها من الأمور اللوجيستية والعسكرية ، لاستخدامها في القتال ضد الانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق البلاد(13) .

وفي ايلول 2021 ، أجرت القوات الأوكرانية مع قوات من حلف شمال الأطلسي مناورات عسكرية مُشتركة ، وهو الأمر الذي أزعج موسكو لاسيما مع اقتراب تلك المناورات التي استخدمت فيها قاذفات غربية ذات قدرات نووية من الحدود الروسية في منطقة البحر الأسود على مسافة 12 ميلاً من الحدود الروسية ، وهو الأمر الذي تراه موسكو تجاوزًا عليها ، الأمر الآخر الذي أثار قلق موسكو يتعلق باحتمالية انضمام أوكرانيا لحلف الناتو(14).

ففي عام 2008 أعلنت الدول الأعضاء في التحالف أن "أوكرانيا ستصبح عضوًا في الحلف"، وهو موقف أعادوا التأكيد عليه مطلع العام الحالي ، ومنذ أن ضمت روسيا شبه جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين في شرق البلاد في عام 2014 ، ازداد الدعم الشعبي في أوكرانيا لعضوية الناتو ، ولم تُسفر تحركات القوات الروسية السابقة بالقرب من الحدود الأوكرانية عن وقوع صدامٍ أو صراع مُسلح بعد ، لكن يبدو أن المعلومات التي قامت بجمعها الاستخبارات الأمريكية هذه المرة تُوحي بأن روسيا تنوي لعمل عسكري ، وبات حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا على اقتناع هذه المرة بالمعلومات الأمريكية ، وربما يكون ذلك نابعًا من مصدر ثقتهم في الإدارة الأمريكية الحالية في البيت الابيض .

تُبرر روسيا تصرفاتها الأخيرة بأنها تأتي ردًا على السلوك المهدد من قبل حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا ، ويخشى الكرملين أن تسعى أوكرانيا لاستعادة مناطق سيطرة الانفصاليين الموالين لروسيا بالقوة في منطقة دونباس في شرق البلاد ، وتنفي موسكو أن تكون لها أي نوايا عدوانية في الأزمة الحالية ، لكنها توضح أن أي تحركات من قبل حلف شمال الأطلسي في الشرق ستُقابل برد فعل عنيف، لذا بدأت روسيا تدريبات عسكرية منتظمة في منطقتها العسكرية الجنوبية ،و التي تقع أجزاء منها على حدود أوكرانيا ، وانتقل 10 آلاف جندي إلى مناطق التدريب ، وأعلنت حليفتها بيلاروسيا عن مناورات عسكرية مشتركة مع روسيا على الحدود الأوكرانية ، وهناك اتهامات روسية لأوكرانيا بزيادة عدد قواتها بالقرب من خط التماس في دونباس ، فضلا عن استخدام الجيش الأوكراني أسلحة ثقيلة وطائرات مسيرة محظورة بموجب اتفاقية "مينسك 2" * (15)،

من جانبها فأن موسكو تحاول الحصول على "ضمانات قانونية" من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، بعدم سعي أوكرانيا للانضمام إلى الحلف. إضافة لانتزاع ضمانات من شأنها استبعاد أي تحركات أخرى لحلف شمال الأطلسي في الشرق ونشر أنظمة أسلحة بالقرب من الأراضي الروسية، وهو الأمر الذي يعتبره "الناتو" غير مقبول. وردًا على ما تراه أوكرانيا مزاعم روسية بشأن سعي كييف لاستعادة سيطرتها على منطقة دونباس، نفت كييف أي خطة لأي هجوم عسكري في دونباس. موضحة أنها فقط دعاية روسية للتغطية على استعدادات موسكو لشن هجوم مُحتمل، وطالبت أوروبا بالوقوف معها في هذه اللحظة الحرجة(16).

المبحث الثالث / تداعيات الغزو الروسي والرؤية المستقبلية له

ان لهذا العمل العسكري الذي أقدمت عليه روسيا تجاه أوكرانيا تداعيات دولية ، كما ان هناك استراتيجية روسية قد تم رسمها من أجل عدم انضمام اوكرانيا الى حلف الناتو ، وماهي الرؤية المستقبلية لذلك سيتم توضيحها وكما يأتي :-

المطلب الأول / التداعيات الدولية للغزو الروسي :-

في هذا المطلب سنقتصر تلك التداعيات بما يأتي :-

اولا / الغاز الروسي وأثره على أقتصاديات الدول :-

يضفي الغاز الروسي جملة من التعقيدات على الصراع الحالي بين روسيا والغرب من خلال الآتي :-

-1 اعتماد الدول الاوروبية على الغاز الروسي:- بصورة عام توفر روسيا مايقارب ثلث استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا المستخدم في المجالات المختلفة ، كما يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى روسيا لتوفير أكثر من ربع وارداته من النفط الخام ، وهو ما يجعل روسيا أكبر مصدر منفرد للطاقة في الاتحاد ، وتحديدًا في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 ، كما استهلك الاتحاد الأوروبي مايقارب291 مليار متر مكعب من الغاز، بزيادة قدرها (6٪) مقارنة بعام 2020 ، فيما بلغ الإنتاج الأوروبي من الغاز نحو 38 مليار متر مكعب والذي من شأنه تغطية 13 ٪ فقط من الاستهلاك ، الأوروبي المحلي ، في حين تشكل الإمدادات الخارجية ، ومعظمها من دول روسيا والنرويج والجزائر مايقارب (80%) من الغاز الذي يستهلكه الاتحاد الأوروبي ، ووفق إحصائيات عام 2020 الصادرة عن موقع (Statista) ، فأن روسيا تعد أكبر مورد للغاز إلى أوروبا ، وبلغت حصتها (43%) من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي بصورة عامة ، وفي النصف الأول من عام 2021 ، مثل نصيب الغاز الروسي من واردات الغاز الأوروبية مايقارب (44%) ، فيما ارتفعت واردات الاتحاد الأوروبي من "الغاز الطبيعي المسال" بنسبة قليلة ، ولكنها بقيت دون(23%) ، وتوزعت بين أمريكا وروسيا ودولٍ أخرى.(17) .

في أوربا عموما يختلف الاعتماد على الغاز الروسي بشكل كبير من دولة إلى أخرى، إذ يشتري البعض بالكاد أي غاز روسي ، مثل المملكة المتحدة ، أو يستخدمون كميات منخفضة من الغاز الطبيعي ، مثل السويد. ، وفي المقابل هناك دولٌ أخرى لاسيما في وسط وشرق أوروبا، تعتمد عليه بنسبة (100%) ٪ مثل مقدونيا الشمالية، فنلندا، صربيا ، وغيرها ، والاعتماد بنسب أقل كما في المانيا التي تحصل ألمانيا على أكثر من نصف غازها الطبيعي وأكثر من 30 % من إمداداتها من النفط الخام من روسيا ، فيما تحصل فرنسا على معظم احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النووية لكنها لا تزال تعتمد على الواردات الروسية لتلبية احتياجاتها من الوقود الأحفوري، بينما تعتمد إيطاليا على الغاز الروسي في إمدادها بما نسبته 46 % من احتياجاتها(18) .

وهناك عدد من العوامل التي أسهمت وساعدت في زيادة الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي ، منهاعلى سبيل المثال لا للحصر (19) :-

أ / ضعف الإنتاج المحلي نظرًا لعوامل بيئية تقيد عملية استخراج الغاز .

ب / تضاؤل احتياطيات بحر الشمال بشكل أدى إلى لجوء بريطانيا إلى النرويج في توفير نصف الطلب البريطاني على الغاز، فيما تعاني النرويج نفسها –التي تعد حاليًا أكبر منتج للغاز بالقارة- من ضغوط لوقف استخراج الغاز أو تخفيفه ، لما في ذلك من أضرار بيئية.

ج / صعوبة الاعتماد الأوروبي على الغاز المسال بشكل أكبر أو كبديل عن الغاز الطبيعي الروسي لأسباب متعلقة بارتفاع تكلفة الغاز المسال ، بشكل لا يتناسب مع الأسعار المحلية الأوروبية ، فضلا عن طرق نقله وضرورة وجود بنية تحتية مجهزة لاستقباله

2 / خطوط نقل الغاز الروسي إلى أوروبا :- ان معظم صادرات الغاز الروسي تتدفق إلى أوروبا بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي من خلال البنية التحتية الموجودة في خطوط الأنابيب في أوكرانيا، وبعد تفكك الاتحاد السابق ، احتفظت روسيا بأكبر احتياطيات الغاز في العالم ، فيما ورثت أوكرانيا خطوط الأنابيب ، ومنذ ذلك الوقت ، اختلف البلدان حول هذا الإرث ، لذا عمدت روسيا إلى تنويع

شبكة الغاز، وتقليل اعتمادها على أوكرانيا عبر عقد شراكات واتفاقات جديدة تستطيع عبرها مد خطوط أنابيب جديدة إلى الدول الأوروبية لا تمر بالضرورة عبر أوكرانيا (20) ، ومن هذا المنطلق جرى العمل على خط أنابيب (يامال – أوروبا) عام 1997 ، والذي بمقتضاه يتم نقل الغاز الروسي إلى ألمانيا بالمرور ببيلاروسيا وبولندا ، وفي عام 2003 بدأت روسيا في استخدام خط أنابيب (بلوستريم) الذي يمر تحت البحر الأسود ، وفي ايلولر 2005 ، تم التوقيع على اتفاقية بناء الخط الأول من(نورد ستريم) بحضور المستشار الألماني السابق (جيرهارد شرودر) والرئيس الروسي(فلاديمير بوتين) ، وتم بدء العمل به في عام 2012 ، وفي عام 2020 تم تشغيل خط أنابيب)ترك ستريم(الواصل بين روسيا وتركيا ومن ثم دول الاتحاد الأوروبي ، فيما بدأ العمل في خط أنابيب)نورد ستريم2) الواصل بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق عام 2018 ، واكتمل بناؤه في عام 2021 ، ولكن نظرًا لموقعه في واجهة الصراع الروسي مع الغرب ، لم يتم تشغيله بعد ،إذ لا يزال ينتظر الترخيص النهائي من هيئة تنظيم الطاقة الألمانية(21).

3 / استخدام روسيا للغاز في مواجهة الغرب :. أن روسيا تستخدم سلاح الطاقة لمنافع اقتصادية ، إلى جانب المحافظة على نفوذها السياسي في دول (الخارج القريب*) وإذا ما دعت الحاجة إلى ممارسة ضغط سياسي على المستهلكين النهائيين ، تستخدم موسكو الغاز بغرض تذكيرهم بمحورية اعتمادهم على الغاز الروسي. ولا تُقْدِمُ روسيا أبدًا على الاعتراف باستخدامها الطاقة عمومًا أو الغاز على وجه التحديد كوسيلة للضغط، إذ دائمًا ما تقدم شركاتها (غازبروم أو روسنفت) تبريرًا تجاريًا لقراراتها الضاغطة على المستهلكين ، عند النظر في عدد من حالات تعطل الإمدادات أو نزاعات التسعير، ففي أعقاب الثورة البرتقالية في أوكرانيا نهاية عام 2004 ، والتي أدت إلى الإطاحة بزعيم موالٍ للكرملين ، طالبت شركة غازبروم أوكرانيا عام 2005 بدفع أسعار السوق بالكامل مقابل الغاز المصدر إليها(22) .

ومن أمثلة استخدام الروس للغاز كسلاح ضد الغرب هو ماحدث في كانون الثاني من عام 2009 ، على إثر النزاع الدائر بين روسيا وأوكرانيا حول رسوم العبور، إذ تم في حينها حظر إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا وأدى ذلك إلى ترك بعض دول أوروبا الشرقية ،(التي كانت روسيا المورد الوحيد لها) ، بدون إمدادات في منتصف الشتاء و لمدة أسبوعين ، مما اضطرت دول كسلوفاكيا وبعض دول البلقان إلى تقنين الغاز وإغلاق المصانع و كذلك قطع إمدادات الكهرباء ، وقبيل تصاعد الأزمة بين روسيا والغرب ، كان يتم الترويج لخط أنابيب)نورد ستريم2 (من قبل شركة غازبروم وشركات الطاقة الغربية كمشروع لتعويض الانخفاض في إنتاج الغاز الأوروبي المحلي(23) .

ترى الحكومات في أوروبا الوسطى والشرقية ، في خط الأنابيب اعلاه محاولة لزيادة النفوذ السياسي لروسيا عليها ، وربما سيسهم هذا الخط في توسع الانقسامات السياسية الأوروبية حول كيفية الرد على العدوان الروسي.، هذا من جانب ، ومن جانب آخر تشعر دول أوروبا الشرقية ، مثل بولندا وأوكرانيا على سبيل المثال ، بالقلق من أن يحرمها الخط الجديد من مليارات الدولارات من رسوم العبور السنوية ، وكذلك إمدادات الغاز المباشرة ، مما سيضعها تحت رحمة روسيا ، وهذا ما إتضح فعلا عندما تم افتتاح خط)نورد ستريم1) الى خسارة سنوية لأوكرانيا قاربت (720) مليون دولار ، والتي كانت تجنيها عن طريق عبور الغاز الروسي من خلالها ، وفي حال تشغيل الخط الجديد)نورد ستريم2 (يمكن أن تخسر كييف مايقارب (1.8) مليار يورو(24) ، ونتيجة للتأخر في منح خط)نورد ستريم2) الموافقة التنظيمية النهائية ، لجأت روسيا إلى استخدام سلاح الضغط مجددًا ، وكان ذلك في كانون الأول 2021 ، إذ خفضت روسيا صادراتها من الغاز إلى أوروبا مع اشتداد حدة الأزمة المتعلقة بأوكرانيا ، فعلى الرغم من أن روسيا كانت لا تزال تفي بعقودها من الناحية الفنية ، إلا أنها توقفت عن بيع غاز إضافي فوري كما كانت تفعل في الماضي ، مما أدى في النهاية إلى ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا ثلاث أضعاف وسط تهديدات بحدوث نقص في إمدادات الطاقة في جميع أنحاء القارة ، ويمكن القول إنه ومن خلال الأزمة الأخيرة ، نجحت روسيا الى حد كبير في استخدام سلاح الطاقة بشكل لا يمكن اتهامها بخرق أي من علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى(25) .

ثانيا / الخسائر الروسية والأوكرانية :.

تعرضت روسيا لخسائر متنوعة من جرَّاء تدخلها العسكري في أوكرانيا، وتنوعت هذه الخسائر بين بشرية (كالعمليات القتالية مع طول المدة الزمنية للحرب) ، واقتصادية (بسبب العقوبات الغربية ، والتي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية) ، وسياسية (عزلة روسيا عن المجتمع الدولي) ، وأضحت روسيا أكثر عزلة مما كانت عليه حتى في مدة الحرب الباردة ، وقُطِع التبادل التجاري والثقافي والسياسي، وأُغلِق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية ، ومُنع الرياضيون والفنانون والسياسيون الروس من المشاركة في العديد من الفعاليات ، وكذلك حُظِرت حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم .

من جانبها ، ومع استمرار الحرب بين البلدين ، تضخمت خسائر الاقتصاد الأوكراني ، إذ توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في البلاد ، كما لحقت الاضرار بالبنية التحتية الأساسية من الطرق والجسور فالحرب الروسية لم تستهدف تدمير المواقع العسكرية الأوكرانية فقط ، بل أيضًا الأهداف المدنية ، كما جرى استهداف البنية التحتية للاتصالات في أوكرانيا ، وأغلقت أغلب الموانئ والمطارات الأوكرانية نتيجة الأضرار التي لحقت بها ، وتسبب إغلاق الموانئ الأوكرانية المُطلَّة على البحر الأسود الى عرقلة حركة النقل البحري ، وحاولت الحكومة الأوكرانية استبدال نقل البضائع الزراعية عبر السكك الحديدية إلى دول الجوار الأوروبي ، قبل أن تحظر تصدير العديد من السلع الزراعية ، وعلى الرغم من صعوبة حصر الأضرار المادية في أوكرانيا بشكل نهائي إلا أن التقديرات تشير إلى أن ما لا يقل عن(100) مليار دولار من البنية جرى تدميرها .

ثالثا / تداعيات الحرب على سياسات اوربا الدفاعية :.

بعد الازمة ، أعاد الهولنديون النظر في خطة التخلص من الدبابات الثقيلة، وأعلن الألمان رفع ميزانيتهم العسكرية إلى 100 مليار يورو ، وميدانيًّا ، تخلَّوا عن نهج "التريث في تعزيز القدرات العسكرية" وذلك ردًّا على الغزو الروسي لأوكرانيا ، وبالرغم من الحظر الذي تفرضه ألمانيا على تصدير الأسلحة الفتاكة إلى مناطق النزاع ، إلا أنها أعلنت الحكومة في 27 /شباط 2022، أنها بصدد تسليم أوكرانيا ألف صاروخ مضاد للدبابات و500 صاروخ "ستنجر" من مخزون الجيش الألماني ، كما اتجهت لتعزيز قواتها المنتشرة شرقًا في إطار حلف شمال الأطلسي ، لاسيما في سلوفاكيا(26).

وتكمن المعضلة الأمنية الأوروبية في كون الارتدادات العكسية الناتجة عن فرض العقوبات على روسيا كبيرة اذا ماتم مقارنتها مع ارتداداتها على واشنطن وذلك بحكم الارتباطات الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والأمنية ، وعلى إفتراض ان إذا الأزمة الأوكرانية تحقق لواشنطن العديد من الأهداف الاستراتيجية ، مثل تأزيم العلاقات بين موسكو ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها ، إلا ان هذه الأزمة يمكن أن تشكِّل منعطفًا فاصلًا للأمن الأوروبي ، وقد تؤدي إلى تغيير جذري في الاستراتيجيات الأمنية الأوروبية ، وكلما وكلما طال أمد تلك الأزمة واستمر تدفق اللاجئين الأوكرانيين بصورة مستمرة إلى دول الاتحاد الأوروبي ، يستمر معها استنزاف موارد وقدرات الاتحاد الأوروبي(27).

رابعا/ الخسائر الاقتصادية الأوروبية :.

واجهت الدول الأوروبية العديد من الأضرار والتحديات بسبب تداعيات الحرب نوجزها بالنقاط الآتية( ) :.

1- تباطؤ النمو الاقتصادي الأوربي .
2- ضعف حجم التبادل التجاري مع روسيا .
3- تهديد الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا وتعرضها لخطر المصادرة أو التأميم بسبب الحرب والعقوبات الغربية .
4- تهديد أمن الطاقة الأوروبي .
5- تهديد الأمن الغذائي .
6- تضرر قطاع الطيران والسياحة مع حظر الرحلات الجوية بين روسيا والدول الأوروبية .
7- أزمة اللاجئين الأوكرانيين .

المطلب الثاني / الإستراتيجية الروسية من حلف الناتو والإصرار على عدم ضم أوكرانيا :.

ان العلاقات بصورة عامة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو) شهدت توترات متزايدة لاسيما في الآونة الأخيرة ، وعلى خلفية الحضور المتزايد الواضح والملفت للنظر من قبل حلف شمال الأطلسي في المناطق القريبة من الحدود الروسية ، ووعود من الحلف لأوكرانيا بشأن ضمها تحت جناح الحلف اذا ما إستقلت بنفسها وبقراراتها بمعزل عن الروس ، مما ترتب على ذلك تصعيد عسكري روسي أدى إلى تأزم الأوضاع وتحديدا على الحدود الأوكرانية ، ومن هذا المنطلق ، تم عقد (قمة افتراضية) * بالغة الحساسية بين رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بتاريخ 7 كانون الأول من عام 2021 وتمت القمة بشكل مغلق ، اقتصر على حضور الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" وحده من جهة، ومن جهة أخرى الرئيس الأمريكي "جو بايدن" وأعضاء من فريقه الرئاسي الذين شاركوا من خلال الحضور في الغرفة ذاتها مع الرئيس الأمريكي أثناء القمة(28) ،

ان نظرة الرئيس الروسي لإنضمام أوكرانيا للحلف تختلف عن نظرته من انضمام باقي الدول كونها على تماس حدودي مباشر مع دولته وأن انضمامها للحلف يشكل خطرا كبيرا عليها ، وهو ما أشار اليه الرئيس الروسي بالرد على الحلف إذا ما نشر قوات أو بنية تحتية عسكرية في فنلندا والسويد ، في حين وافق قادة الحلف خلال قمتهم المنعقدة في مدريد على التصور الإستراتيجي الجديد للناتو الذي يعد روسيا أكبر تهديد له ، ففي المؤتمر الصحفي* الذي عقد في 2022/6/29 على هامش قمةِ دول بحر قزوين في تركمانستان ، إذ قال بوتين إن انضمام السويد وفنلندا للناتو أمر مختلف تماما عن موضوع أوكرانيا بالنسبة لبلاده ، لكنه حذر من أنه في حالة نشر البلدين لوحدات عسكرية وبنى تحتية عسكرية ، فستضطر روسيا للرد بالمثل ، واصفا الناتو بأنه أداة حرب باردة ويعبر عن السياسة الخارجية الأميركية (29) .

المطلب الثالث / الرؤية المستقبلية للنظام الدولي في ظل الغزو:.

من أجل توضيح الرؤية المستقبلية للنظام الدولي في ظل الغزو ، ينوجب علينا تجزاة ذلك النظام الى محموة مستويات يفوم عليها هذا النظام ومدى تأثير الأزمة عليه ، وكالاتي :.

المستوى الأول / تداعيات الغزو الروسي ومستقبل المؤسسة الدولية:.

ان الغزو الروسي كشف عن العديد من نقاط الضعف في النظام الدولي القائم ، ولاسيما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، ودوره في الإشراف على هذا النظام ، اذ أظهرت الأزمة أن حق النقض للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يمثِّل عائقًا كبيرًا أمام عملية السلام ، ومنذ البداية كان عقبة رئيسية أمام استكمال الهيئة لمهمتها ، لكون تلك الدول غالبًا ما تنقسم إلى كتل جيوسياسية متنافسة ، فيمارس عضو في كتلة واحدة حق النقض (الفيتو) على العديد من القرارات الحاسمة ، ففي أزمة أوكرانيا حاليا ، يعني حق النقض الروسي في مجلس الأمن ، أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لا يمكنهم فرض عقوبات إلا من خلال (تحالف الراغبين)* ، ومن المعلوم أن كُبر عدد البلدان وانتشار نظام المدفوعات القائم على الدولار خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة يمنح العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة نفوذًا هائلًا ، ومع ذلك ، وفي هذه الحالة كما في حالات أخرى ، سيزيد نظام العقوبات العالمية الذي يفرضه مجلس الأمن من تقويض الاقتصاد الخاضع للعقوبات(30) ، هذا من جانب .

ومن جانب آخر، إذا كان مجلس الأمن يقع في قلب النظام متعدد الأطراف ، فحاليا يواجه تحديات حقيقية ، بالنظر للنطاق المتزايد للتهديدات التي يواجهها السلام والأمن. ، ولا تقتصر تلك التهديدات على الأعمال العدوانية التقليدية من النوع الذي يشهده العالم في أوكرانيا فحسب ، بل تشمل أيضًا التهديدات الأمنية الأخرى التي تشكِّلها التقنيات الجديدة ، لذلك يبرز ومن ضمن مقترحات تغيير طريقة عمل مجلس الأمن- اقتراح إمكانية ردّ حق النقض لعضو دائم عن طريق إضافة بند إلى المادة (27) من شأنه أن يسمح بأغلبية كبيرة ، تمثِّل ثلثي البلدان الأعضاء تتجاوز حق النقض (31) .

المستوى الثاني / النظرة المستقبلية للبنية الدولية وللبلدين المتحاربين :.

على الرغم من الخسائر التي تلحق بروسيا بسبب قرار رئيسها بالتدخل في أوكرانيا ، إلا أن احتمال سقوط النظام الروسي ، قد يكون صعبًا في المدى القصير ، ولصعوبات إزاحة النخبة الحالية بالاحتجاجات الجماهيرية ، في ظل السياسات القمعية التي تبناها بوتين

داخليًا وخارجيًا في دعم حلفائه في بيلاروسيا وكازاخستان وسوريا(32) ، ومن جانب آخر ، عن روسيا الدولة وليس النظام ، يرى جون ميرشايمر " أن روسيا قوة عظمى ، وبالرغم من أنها منحازة الآن إلى الصين ، فمن المحتمل أن تُحوِّل جانب الانحياز مع الوقت وتتحالف مع الولايات المتحدة ، لأن قوة الصين المتزايدة ، تعد أعظم تهديد لروسيا نظرًا لتقاربهما الجغرافي ، وإذا ما ذهبت موسكو وواشنطن إلى صياغة علاقات متقاربة ، بسبب خوفهما المتبادل من الصين ، فسيتم إدماج روسيا على نحو سهل في النظام المحدود الذي تقوده الولايات المتحدة ، أما إذا ما استمرت موسكو في الحفاظ على علاقات ودية مع الصين بسبب خوفها من الولايات المتحدة أكثر من خوفها من الصين ، فسوف يحدث إدماج روسيا على نحو سهل في النظام المحدود الذي تقوده الصين ، ولكن يبقى احتمال آخر يتمثَّل في أن روسيا لن تصطف إلى أحد الطرفين وتبقى على الهامش ، وتعمل على الاستفادة من تنافسهما معًا في اكتساب نقاط تعزز من قدراتها التنافسية والتفاوضية معهما معًا ، سعيًا نحو استكمال بنيتها القطبية(33) ، وبهذه الحالة سيكون الاتجاه والتفكير في سيناريو نظام عالمي تسيطر فيه روسيا بشكل فعال على جزء كبير من أوروبا الشرقية ، بينما تسيطر الصين على جزء كبير من شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ ، وهنا سيتعين على الولايات المتحدة وحلفائهم في أوروبا وآسيا أن يقرروا مرة أخرى ، فيما إذا كان هذا العالم مقبولًا ، لأن هذا يعني نهاية النظام العالمي الحالي و"بداية حقبة من الفوضى والصراع العالميين ، إذ تتكيف كل منطقة في العالم بشكل غير مستقر مع التكوين الجديد للقوة"(34) .

أما أوروبا ، فيرى ميرشايمر أنه من المرجَّح أن تندمج أغلب البلدان في أوروبا ، لاسيما القوى الأساسية ، ضمن النظام المحدود بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من عدم لعبها دورًا عسكريًّا جديًّا في احتواء الصين ، كما أنها ليس لها القدرة على تصدير قوة عسكرية جوهرية تجاه دول شرق آسيا ، كما أن الصين لا تُمثِّل تهديدًا مباشرًا لأوروبا ، ولأن الأمر يبدو أكثر منطقية بالنسبة لأوروبا في ترحيل المسؤولية إلى الولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين ، إلا أن صنَّاع السياسة الأميركية سيدخلون الأوروبيين داخل نظامهم المحدود لأسباب اقتصادية وأمنية واستراتيجية ، إذ تحرص الولايات المتحدة على منع البلدان الأوروبية من بيع التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج للصين والمساعدة في فرض ضغوط اقتصادية عليها حينما يتطلب الأمر ذلك ، في المقابل ، ستبقى القوات العسكرية الأميركية في أوروبا ، محافظة على الناتو حيًّا ومستمرة في العمل باعتبارها صانع للسلام في المنطقة(35) .

وفيما يتعلق بمسارات مستقبل الدور الروسي، تبرز قضية موقع روسيا في مجلس الأمن، بعد أن هدَّد الغرب بتجريدها من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن. وإذا كان طرد روسيا أو تجميد عضويتها في مجلس الأمن أو حقها في التصويت يواجه صعوبات حقيقية ، فإن هناك مسارات بديلة لا تعني بالضرورة تجميد عضويتها ، منها إمكانية الطلب من روسيا الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن، لأنه متعلق بعدوانها ، وقد أشارت أوكرانيا إلى أن الجمهوريات المكوِّنة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية أعلنت في عام 1991 أن الاتحاد السوفيتي لم يعد موجودًا ، وكان ينبغي أن يكون معها الحق القانوني لأي من هذه الكيانات ، بما في ذلك روسيا ، في الحصول على المقعد وليس فقط لصالح روسيا ، ولم يُعرض على الجمعية العامة أي قرار بالسماح لروسيا بعضوية مجلس الأمن ، ولم يجرِ تعديل لميثاق الأمم المتحدة بعد تفكُّك دول الاتحاد السابق ، ولا تزال المذكِّرة تشير إلى الاتحاد السوفيتي ، وليس روسيا ، كأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وبالنسبة لأوكرانيا ، بإعتبارها من أهم الوحدات الدولية المرتبطة بهذه الأزمة ، فإن أحد المسارات المستقبلية المطروحة لها هو التقسيم ، وفكرته تقوم على استمرار العملية العسكرية وتصعيد الهجمات ، والتفاوض حول تقسيم أوكرانيا أو تغيير نظام الحكم لـ"حكم فيدرالي" ، واقتطاع مدن إستراتيجية لضمها لدونباس ، مثل مدينتي (ماريوبول) في أقصى الجنوب على بحر أزوف ، ومدينة (أوديسا) على البحر الأسود ، لأنهما - وفق القناعة الروسية - جزء من التقسيم الإداري لإقليم دونباس (36) .

الخاتمة / ختاما وبعد ما تم بيان أهم التداعيات الدولية لغزو الروسي على أوكرانيا في شباط من العام الحالي ، فضلا عن مقدمات هذا الغزو والتي كانت لأشهر سابقة ، يتضح أن الجانب الروسي كان ساعيا وبدرجة رئيسية الى إبعاد أوكرانيا عن كنف حلف الناتو وعدم تصديق الوعود التي اطلقها الحلف لحكومة كييف ، كون هذا الأمر يعده الروس خطرا على أمنهم الداخلي وإنعكاساته على باقي الدول المحيطة بها ، لذا وفي مناسبات كثيرة حاولت ردع الأوكرانيين من التفكير ولو لحظة بالإنضمام للحلف وإيصال قوة هذا

التنظيم الى حدود روسيا لكن اوكرانيا كانت عازمة على ذلك ، وهنا جاءتها صدمة الناتو ووعوده الكاذبة لها وإن لم تكن إنضمت بعد ، لكنها خجولة جدا في إبداء المساعدة الحقيقية والفعلية لأوكرانيا ، ومن هنا نستنتج من البحث جملة من المور ، أهمها :.

1.تعد أوكرانيا بالنسبة للروس بعدا ومجالا حيويا مهما لايمكن المساس به .

2.تندرج ضمن الفقرة أعلاه الاهمية الاقتصادية والسياسية الكبيرة لها .

3 .كان على حكومة أوكرانيا أخذ الدرس والتعلم منه وهو ماحدث في عام 2014 (أحداث القرم) ، وان تعي جيدا حجم وقوة جارتها .

3. مابعد الغزو الروسي كانت هناك تداعيات كثيرة أفرزها ذلك التصرف ، أهمها طريقة إعادة رسم كلامح النظام الدولي وعلى وفق توزنات جديدة .

الهوامش /

(1) احمد أمين وآخرون ، الازمة الاوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، برلين ، 2022 ، ص14

(2) حسام الدين جاد الرب ، الجغرافيا السياسية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2008 ، ص232

3 (group of authors , the kremlin playbook, part 3 ,(keeping the faith) , a report of the CSIS Europe ,Russia , anr Eurasia program , center for strategic and international studies , February 2022 , p 25

(4) احمد ابو زيد ، الازمة الاوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي ، معهد العربية للدراسات ، اذار 2014 ، ص4

5) ماهر لطيف ، " مكانة اوكرانيا في العقيدة الجيوسياسية الجيوبوليتيكية الروسية . طريق نحو التوسع الامبراطوري " ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ابحاث ودراسات ، بغداد ، 5 حزيران ، 2022 ، ص4 .

6) Verkhovna Rada of Ukraine Resolution on Declaration of Independence of Ukraine " . Verkhovna Rada of Ukraine 24 August 1991, Archived from the original on 30 September 2007, Retrieved 12 September 2007.

(7) أقتصاد اوكرانيا هو أقتصاد السوق الحر الناشىء ، منشور عبر الرابط :.

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7/simplified

(*) اقتصاد الظل هو لأنشطة التي قد تعتبر منتجة بالمعنى الاقتصادي وقانونية أيضًا (بشرط توفر معايير الالتزام بنظم معينة) ولكنها مخفية عن عمد عن السلطات العامة (من أجل تفادي دفع الضرائب مثلا أو دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي أو الالتفاف حول معايير أو متطلبات معينة، للمزيد ينظر :

Interfax Ukraine Azarov , "Shadow trade accounts for 40% of domestic market , Kiev ,December 2011

9(Leonard Peter , "Ukraine to deploy troops to Quash Pro –Russian insurgency in the east" , Yahoo news Canada on 14 April 2014 , Associated Press , Archived from the original Retrieved 26 October 2014

10) Big debts and dwinding cash , Ukraine tests creditors nerves , Reuters 17 October 2013)

(*)كلمة «فوركس» تشير إلى سوق العملات الأجنبية أو البورصة العالمية للعملات الأجنبية، وهي اختصار للمصطلح الاقتصادي من اللغة الأجنبية "Foreign Exchange Market" أي «سوق تداول العملات الأجنبية»، وهو سوق يمتد في جميع أنحاء العالم حيث تصرف العملات من قبل عدة مشاركين، مثل البنوك العالمية والمؤسسات الدولية والأسواق المالية ، للمزيد ينظر :.

Big debts and dwinding cash , Ukraine tests creditors nerves , Reuters 17 October 2013

11) Report "Westinghouse Wins Contract to Provide Fuel Supplies to Ukraine " , 19 june 2015 (press release) the original Westinghouse Electric , Archived from Retrieved 15 April 2014 .

(12)محمد صفوان جولاق، معارضة أوكرانيا والطريق لأوروبا عبر الحكم، الجزيرة نت ، عبر الرابط :.
http://www.aljazeera.net/news/pages/47ea560b-5c58-40d7-bfbf-3216d15e3796

(*)إن التنافس والصراع الإقليمي على القرم ليس جديدًا ، وإن خمد لعقود ؛ فالقرم كان جزءًا من الدولة العثمانية في أجزائها الشمالية ، بعد أن دخله الإسلام في النصف الأول من القرن العاشر الميلادي ، وكان معظم سكانه من أصول تركية ، أُطلق عليهم لاحقًا اسم: "التتار". وتسمية "القرم" تترية تعني القلعة ، وكانت تضم مناطق ما يُسمى الآن "شبه جزيرة القرم" والأراضي المحيطة ببحر آزوف (في روسيا الآن) وشمال جزيرة القرم (في أوكرانيا اليوم) ، قامت على أراضي القرم مملكة قرمية تترية من العام 1441-1783، وهي مملكة ضعفت بضعف الدولة العثمانية ، وتخلّت عنها هذه الأخيرة بتوقيع معاهدة "كوجك قينارجه"، التي نصت على منح القرم استقلالاً ذاتيًا عام 1774، ليبدأ الوجود الروسي لأول مرة في شبه الجزيرة ، ولكن الإمبراطورة الروسية يكاتيرينا الثانية أخلّت بالاتفاقية واحتلّت الجزيرة عام 1783، وأحرقت ودمرت عاصمتها (بغجة سراي آنذاك) والكثير من المعالم الحضارية التترية الإسلامية فيها ، بعد ذلك تراجع الوجود التتري في القرم ، وخاصة بعد سيطرة السوفيت عليه ، ثم هجّر نظام الزعيم جوزيف ستالين التتار بالكامل عام 1944 قسرًا بدعوى الخيانة خلال الحرب، ووُزّعت بيوتهم وأراضيهم على "العمال الكادحين" من روسيا وغيرها ، ليعظم وجود الروس في الإقليم ، ووفق إحصائية أُعدت عام 2001 يشكّل الروس والمنحدرون من أصول روسيا نسبة تقارب نحو 58% من إجمالي عدد السكان البالغ 2 مليون نسمة ، بينما يشكّل الأوكرانيون نسبة تقارب 24%، ويشكّل تتار القرم نسبة 12% ، وكانت جمهورية القرم واحدة من دول الاتحاد السوفيتي إلى العام 1954 ، حيث قرر الزعيم نيكيتا خروتشوف ضمها إلى أوكرانيا لتبقى كذلك بعد استقلال الأخيرة عام 1991 ، للمزيد ينظر :. عبد العزيز سليمان نوار و عبد المجيد نعنعي ، التاريخ المعاصر لوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2014 ، ص ص 245 . 252 ، وكذلك ينظر : جمال محمود حجد ، القوى الكبرى ةالشرق الاوسط (في القرنين التاسع عشر والعشرين) ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989 ، صص 67 . 88 ، وينظر ايضا : د. أمين القاسم، جغرافيا شبه جزيرة القرم وتاريخ التتار فيها، أوكرانيا برس عبر الرابط :.
http://ukrpress.net/node/2512

(13) هوارد آموس ،" اوكرانيا : سيفاستوبول تعين عمدة مواليا لروسيا مع نمو المخاوف الانفصالية ، صحيفة الغارديان البريطانية في 25 شباط 2014 ، وللمزيد ينظر : ابراهيم يوسف عبيد و نعمة سعيد سرور ،" السلوم الروسي تجاه ازمتي جورجيا . اوسيتيا الجنوبية 2008 ، واوكرانيا القرم 2014 " ، مجلة التاريخ العربي ، العدد 8 ، 2017 ، ص143

(14) مايكل كوفمان وآخرون ، "عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق اوكرانيا " ، ابحاث ودراسات ، مؤسسة راند للابحاث والدراسات ، عبر الرابط :. www.rand.org/t/RR1498

وللمزيد ينظر :. اف ستيفن لارابي وآخرون ، " روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية . اوجه الضعف . الأوربية جراء الضغوط الروسية " ، ابحاث ودراسات ، مؤسسة راند للابحاث والدراسات ، عبر الرابط :. www.rand.org/t/RR1498

(15) اسماء حداد ، "روسيا والتداعيات الجيوسياسية لزمة القرم في ظل التنافس الدولي على اوراسيا " ، مجلة المعيار ، المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي ، الجزائر ، المجلد التاسع ، العدد 4 ، ديسمبر 2018 ، ص135 ، وينظر لنفس الباحثة : الحروب الهجينة : الازمة الاوكرانية أنموذجا . مجلة مدارات سياسية ، عدد ديسمبر 2017 ، ص ص114

(16) احمد السيد ، " اوكرانيا بؤرة توتر تاريخية بين موسكو والغرب " ، في (روسيا واوكرانيا من الازمة الى الحرب البدايات والمآلات) ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2022 ، ص7

17) Taras Kuzio & pual D Anieri , the Sources of Russia's Great power politics , E – International relation publishing , Bristol , England , 2020 , p.86

(18) احمد السيد ، " اوكرانيا بؤرة توتر تاريخية بين موسكو والغرب " ، مصدر سبق ذكره ، ص9

(*)تم التوقيع عليه بعد محادثات مكثفة في مينسك بيلاروسيا، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. نفذ الاتفاق الذي أعقب عدة محاولات سابقة لوقف القتال في دونباس وقفًا فوريًا لإطلاق النار. لكنه فشل في وقف القتال في دونباس، وبالتالي تبعتها حزمة جديدة من الإجراءات تسمى مينسك الثانية، والتي تم الاتفاق عليها في 12 فبراير 2015. ، للمزيد ينظر : احمد السيد ، " اوكرانيا بؤرة توتر تاريخية بين موسكو والغرب " ، مصدر سبق ذكره .

19) ممدوح عبد المنعم ، روسيا تنادي بحق العودة الى القمة ، د.ت. ، ص77 (

(20)احمد السيد ، " اوكرانيا بؤرة توتر تاريخية بين موسكو والغرب " ، مصدر سبق ذكره ، ص9

(21) رحاب الزيادي وآخرون ،" التأثيرات الجيوسياسية .الغاز والشرق الاوسط في الازمة الاوكرانية " ، في (روسيا واوكرانيا من الازمة الى الحرب البدايات والمآلات) ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2022 ، ص63

(22) Taras Kuzio & Crisis in Russian studies ? (nationalism, imperialism) , Racism and war , E – International relation publishing , Bristol , England , 2020 , p.p .30 - 32

(23) رحاب الزيادي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص65

(24) عناد كاظم حسين النائلي ، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2017 ، ص 183

(25) رحاب الزيادي وآخرون ،" التأثيرات الجيوسياسية .الغاز والشرق الاوسط في الازمة الاوكرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص63

(*)يُقصد بها تلك الدول التي كانت منضوية تحت مظلة الاتحاد السوفيتي .

(26)عناد كاظم حسين النائلي ، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص184

رحاب الزيادي وآخرون ،" التأثيرات الجيوسياسية .الغاز والشرق الاوسط في الازمة الاوكرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص64

المصدر نفسه

(27) رحاب الزيادي وآخرون ،" التأثيرات الجيوسياسية .الغاز والشرق الاوسط في الازمة الاوكرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص64

(28) إيمان أحمد عبد الحليم ، "هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى كارثة استراتيجية لموسكو؟"، 10 مارس/آذار 2022، غبر الرابط ، https://bit.ly/3KIfDXP

ماهيناز الباز، "آليات أوكرانيا لإدارة اقتصاد الحرب مع روسيا"، مركز المستقبل، 23 مارس/آذار 2022، عبر الرابط :. https://bit.ly/37oCwkT

Sudha David-Wilp and Thomas Kleine-Brockhoff, "A New Germany: How Putin's Aggression Is Changing Berlin," Foreign Affairs, March 1, 2022, "accessed April 3, 2022". https://fam.ag/3u31hLS.

عصام عبد الشافي ، " تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية " ، 3 ايار 2022 ، عبر الرابط :.

https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361

عصام عبد الشافي ، " تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية ، مصدر سبق ذكره .

(*)لم تخرج القمّة الافتراضيّة بين الرئيسين الأميركيّ جو بايدن والروسيّ فلاديمير بوتين بحلّ للتوتّر الذي تشهده الحدود بين البلدين ، اذ حشدت موسكو أكثر من 93 ألف جنديّ على الحدود المشتركة في خطوة هي الثانية لعان 2021. وقدّر وزير الدفاع الأوكرانيّ أوليكسي ريزنيكوف شنّ روسيا هجوماً عسكريّاً على بلاده أوائل 2022 وهو ماحدث فعلا ، للمزيد ينظر :

جورج عيسى ، " قمة بايد ن . بوتين الافتراضية نجاح نسبي ؟" ، عبر الرابط :.

https://www.annaharar.com/arabic/politics/international/usa/08122021093610613

داليا يسري ، " اخر اوراق موسكو في نزاعها ضد اوكرانيا " ، في (روسيا واوكرانيا من الازمة الى الحرب البدايات والمآلات) ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2022 ، ص10

(*) وتحدث أيضا خلال المؤتمر الصحفي عما وصفها بالعملية الخاصة التي تشنها قواته في أوكرانيا منذ 24 /شباط الماضي، قائلا إنها تحقق أهدافها، وتابع أن الهدف النهائي للعملية الخاصة هو حماية إقليم دونباس (شرقي أوكرانيا) ، وإرساء شروط تضمن أمن روسيا ، على وفق تعبيره ، وتأتي تصريحات الرئيس الروسي في تركمانستان بينما أطلقت قمة حلف شمال الأطلسي في مدريد رسميا عملية انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف، كما تأتي في ظل تصعيد كلامي بين روسيا والغرب على وقع التصعيد العسكري في أوكرانيا ، وتفاقم أزمة الغذاء في العالم جراء الحرب المستمرة في الجارة الغربية لروسيا ، للمزيد ينظر : ." بوتين يلوح بالرد اذا مانشر الناتو قوات في فنلندا والسويد وقيادة الحلف الاطلسي يعتبرون ان روسيا هي التهديد الاكبر ، مقالة افتتاحية في مركز الجزيرة للدراسات ، نشرت بتاريخ 30 / 2022/6 ، عبر الرابط :

https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/6/30/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%84%D9%88%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AF-%D8%A5%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A

(29) بوتين يلوح بالرد اذا مانشر الناتو قوات في فنلندا والسويد وقيادة الحلف الاطلسي يعتبرون ان روسيا هي التهديد الاكبر ، مقالة افتتاحية في مركز الجزيرة للدراسات ، نشرت بتاريخ 30 / 2022/6 ، عبر الرابط :

https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/6/30/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%84%D9%88%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AF-%D8%A5%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A

(*) يشير مصطلح تحالف الراغبين إلى القوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى القيادة العسكرية خلال غزو العراق عام 2003، وما تلا ذلك من حرب العراق والأبفاء على هذا التحالف لوقت الزمات ، للمزيد ينظر :.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%BA%D8%A8%D9%8A%D9%86

Kemal Derviş and José Antonio Ocampo, "Will Ukraine's Tragedy Spur UN Security Council Reform?," Project-) 30(.Syndicate.org, March 3, 2022. "accessed April 1, 2022". https://bit.ly/3wFZxtO

. Ipid

(31) عصام عبد الشافي ، " تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية ، مصدر سبق ذكره .

John J. Mearsheimer, "Bound To Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order," International (32(Security, Vol. 43, no. 4 (Spring 2019): 48-49

Robert Kagan, "What we can expect after Putin's conquest of Ukraine," Washington Post, February 21, 2022.) 33(."accessed April 3, 2022". https://wapo.st/3DcwEqs

(34) عصام عبد الشافي ، " تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية ، مصدر سبق ذكره .

(35) محمد بوبوش ، "الإشكاليات القانونية للحرب الروسية - الأوكرانية 2022" ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 29 مارس/آذار 2022) عبر الرابط :، https://bit.ly/3Lyjzuq .

(36)منى سليمان، "التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، 26 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 27 مارس/آذار 2022)، https://bit.ly/3tG3Lji

مجلة

إتـجـا هـا ت سيـا سـيـة

دورية علمية دولية محكمة

قواعد النشر بالمجلة

§ المقالات الأكاديمية تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث ورتبته العلمية المؤسسة التابع لها (قسم، كلية وجامعة) الهاتف والفاكس، العنوان الالكتروني

§ ملخصين للموضوع في حدود مأتي كلمة أو ثمانية سطور أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين الأخريين على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.

§ احتواء المقدمة لجميع اركانها المنهجية.

§ تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Sakkal Majalla مقاسه 14 بمسافة 1.15 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي Sakkal Majalla18 Gras، العناوين الفرعية Simplified Arabic 14Gras، أما الفرنسية أوالانكليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.

§ هوامش الصفحة تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25

§ يرقم التهميش والإحالات بطريقة أكاديمية في آخر المقال بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.

§ المراجع اخر البحث (نوع الخط Sakkal Majalla بنمط 12)

§ يجب أن تكون جميع المقالات التي ترسل خاصة في المجلة وليست قيد النظر للنشر في أي مكان آخر.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد،

إلى البريد الإلكتروني: magazin@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية
Journal of Political Trends

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

د. العارف احمد التير عميد مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية بالاكاديمية الليبية

رئيس التحرير: د. محمد عبد الحفيظ الشيخ

رئيس التحرير التنفيذي: صهيب ياسر محمد شاهين

مدير التحرير: أ. محمد نورالدين محمد علي بي

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. جمال ابراهيم، عميد القبول والتسجيل والامتحانات
جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

الطبعة الأولى

ايلول - سبتمبر 2022 م

البريد الالكتروني للمجلة:

magazin@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382